المجتمع والسلطة المخزنية

في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر

(1845 - 1912)

د. أحمد مزيان

الجزء الثاني

منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية

1428هـ - 2007م

المجتمع والسلطة المخزنية

في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر

(1845 - 1912)

المجتمع والسلطة المخزنية

في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن التاسع عشر

(1845 - 1912)

الأستاذ أحمد مزيان

الجزء الثاني

1428هـ - 2007م

منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية

الكتـــاب: المجتمع والسلطة المخزنية في الجنوب الشرقي المغربي خلال القرن 19 م.

المؤلف: د. أحمد مزيان

الإخراج الفني والطباعة: دار أبي رقراق للطباعة والنشر
الطبعة الأولى: 2007
رقم الإيداع القانوني : 2007/2369
ردمك: 9954-0-5106-6

دار أبي رقراق للطباعة والنشر
10، شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط
الهاتف: 83 75 20 037 - الفاكس: 89 75 20 037
البريد الإلكتروني E-mail: edibouregreg@iam.net.ma

القسم الثاني
المخزن وسكان المنطقة

الفصل الأول
تعيين العمال وإرسال العساكر

جاء في العقد الذي وقعه ممثلو المخزن من جهة، وجماعات القصور الفجيجية من جهة ثانية، أثناء مقام البعثة المخزنية بفجيج برئاسة مولاي عرفة في شهر شتنبر عام 1884 لمعاينة الحدود الشرقية ما يلي:

✓ تعيين خليفة مخزني على القصور الفجيجية وقبيلة العمور المحيطة بها، تحت نظر عامل وجدة عبد المالك السعيدي لـ"يفصل قضاياهم" (1)

✓ تكليف سكان فجيج بإخراج مؤونة الخليفة وأربعة من أعوانه بصفة مؤقتة إلى أن ينظر في شأن مؤونتهم بصفة دائمة.

✓ تقطع المكاتبات بين جماعات القصور الفجيجية والحكام الفرنسيين في عين الصفراء من الآن فصاعدا، ويوكل أمر التحدث باسمهم مع الفرنسيين في جميع الأمور إلى العامل المخزني بوجدة ولخليفته بفجيج (2). على أن لا يحتكر ممثل المخزن السلطة في الواحة، بل تحتفظ الجماعات بسلطتها ونفوذها المعهودين (3).

وقد تلقى السلطان مولاي الحسن بعد ذلك موافقة جماعة قصر الوداغير بفجيج على طلبه بإخراج مؤونة الخليفة وأعوانه من أعشار النخيل وما يؤخذ من الحقوق من البائع والمشتري (4).

---

(1) رسالة المهياوي إلى السلطان في 14 ذي الحجة 1884/1301، خ، ح، الرباط.

(2) وردت نقط هذا الاتفاق في رسالة العامل عبد المالك السعيدي إلى السلطان ينقل إليه تفاصيل عمل البعثة المخزنية بفجيج والحدود المجاورة لها مع الجزائر مؤرخة في 15 ذي الحجة 1301/7، 8 أكتوبر 1884 . م.و.م/ ملف الصحراء الشرقية.

(3) استعمل علي السوسي السملالي مرافق البعثة في هذا الصدد، صيغة عقد الاتفاق "فكتبنا معهم" أي مع جماعة القصور الفجيجية، أنظر مؤلفه "منتهى النقول ومشتهى العقول".

(4) رسالة أعيان قصر الوداغير مبتورة من الأسفل تتعلق بعمل البعثة المخزنية بالواحة الفجيجية. وكان عبد المالك السعيدي في الرسالة المذكورة قد اقترح على السلطان أن يكاتب أهل فجيج "بإخراج مؤونة المخزن من عشور النخيل وعشور السلعة الواردة من تافيلالت إلى تلمسان ومن كورارة وغير ذلك ومن البيع والشراء.

فهل تسنى للمخزن تثبيت دعائم سلطته على المنطقة وسكانها منذ ذلك الحين؟ هل استطاع الدفاع عن التراب الوطني وإيقاف مد التوسع الفرنسي الذي كثر إلحاح السكان عليه في رسائلهم إلى السلطان؟ هل مارس قواد وعمال المخزن مسؤولياتهم بشكل طبيعي في المنطقة، بما في ذلك وظيفة الوساطة في منازعات السكان نيابة عن السلطان؟ هل قام سكان فجيج وغيره من قصور وقبائل المنطقة من جهتهم بواجباتهم تجاه السلطة المخزنية، بما في ذلك أداء الجبايات وتقديم المجندين (1)؟.

للإجابة على هذه الأسئلة وعن غيرها لفحص درجة الحضور المخزني في المنطقة سنعتمد على تحليل مجموعة من الآليات والرموز المعتمدة لدى المخزن لبسط سلطته في أي جهة من جهات مملكته. وقد أوضحت رسالة السلطان مولاي عبد العزيز لنائبه بطنجة في 10 شوال 1313 / مارس 1896 مجموع تلك الآليات والرموز، خلال الجدل القائم بين الفرنسيين وبين حكومة المخزن حول تبعية إقليم توات للمغرب، تقول الرسالة: "وأما قوله (أي نائب الدولة الفرنسية بطنجة) أن توات ليست من الأيالة المغربية (...) فهو مردود بالأدلة الواضحة المستغنية عن زيادة الإيضاح (...) لم يخرج قط عن ظل راية الحكم المغربي وعده من حساب رعيته وخطابة منابره به وأدائهم جميع ما ينوبهم من الزكوات والأعشار كهذه الأيالة السعيدة وحفظ مراسيمهم الدينية والمنح الملوكية بظهائرنا وظهائر أسلافنا

(1) سبق لجرمان عياش في مقاله حول المجتمع الريفي والسلطة المركزية المغربية أن طرح أسئلة مشابهة لخصها في الآتي: "ما هي متطلبات السلطان إزاء القبائل الريفية؟ الضريبة أولا وبكيفية منتظمة وثانيا (...) تقديم مساهمة عسكرية. أما بالنسبة للقبائل فما هي رغباتها؟ إنها تبتغي سلطة قوية لحسم مادة النزاعات القائمة بينها (...) وتريد دعما للبلاد في مواجهتها للمسيحيين الذين يحتلون شواطئها". انظر: جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، ص 204 .

الكرام (...) وإلى الآن (...) وكون المولى عليهم عمالا وقضاة وجباة الأموال من ولاتنا وولاة أسلافنا الكرام نافذ الحكم والتصرف فيهم متواصل بالمكاتبة مع حضرتنا الشريفة في الأوامر المخزنية المتعلقة بهم" (1).

I- تعيين العمال المخزنيين وقواد القبائل

مرحلة الشغور

سبق أن أوردنا مضمون رسالة عبد الله الشاوي عامل تازة وما يواليها في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام إلى قبائل وقصور منطقة الجنوب الشرقي عام 1829/1245، لإخبارها بقدومه في حركته التجوالية انطلاقا من نقطة عكلة السدرة جنوب عين بني مطهر، للاجتماع بشيوخها وقبض جباياتها. وقبل ذلك بعامين (1243/1827-28) كان السلطان عبد الرحمان قد ولى على ولاية وجدة إدريس بن حمان الوديي الجراري، ولم يبين الناصري الذي أورد الخبر، مدى تشمل ولاية القائد المذكور من مواطن القبائل الرحلية والمستقرين في شرق المغرب. لكنه بين أن السلطان كان قد عزم القيام بحركة إلى هذه المنطقة في رمضان من السنة نفسها للوقوف على أحوالها بنفسه، إلا أنه عدل عن حركته إليها لما قدم عليه "جماعة من بني يزناسن" وعرب انقاد بمناسبة عيد الفطر وشكوا إليه ضيق الحال بسبب "قلة الخصب"(2). هل كانت هذه الحركة إلى وجدة وإرسال السلطان عبد الرحمان بقواده العسكريين مع جيوشهم للإقامة لأوقات محدودة بفجيج حسبما رأينا في فصل سابق، يدخل آنذاك في إطار محاولته لإعادة الحضور المخزني الفعلي بهوامش البلاد في ناحيتها الشرقية، بعدما ظهر عنصر الخطر الأجنبي

(1) توجد نفسخة منها في الخزانة العامة بتطوان، مح: 28/20 .

(2) الاستقصا، ج، 9، ص 15-16 .

المهدد للوحدة الترابية من هذه الجهة؟ إن تحرك السلطان عبد الرحمان لإعادة هيكلة السلطة المخزنية في هذه المنطقة قد سبقه تحرك مماثل من سلفه السلطان مولاي سليمان، إذ وجه جيوشه وقواده إلى كل من وجدة وفجيج لأغراض ولظروف مماثلة تماما، عندما ظهر تهديد الحكام الأتراك في الجزائر لتراب المملكة في هذه الأطراف المتاخمة للجزائر قبل احتلالها من طرف الفرنسيين. ففي كلا الخبرين الواردين عند الناصري لم ترد أي إشارة إلى اسم قبيلة أو مجموعة من قصور الجنوب الشرقي مما يكون تابعا لولاية عامل وجدة. ونستخلص من ذلك أن هذه العمالة كانت تشكل وحدة قائمة بذاتها ومرتبطة مباشرة بالسلطة المخزنية المركزية منذ عهد السلطان إسماعيل، وبقيت على تلك الحالة من الاتصال المباشر بالمركز رغم انقطاع إرسال العمال إليها، ثم أضيفت إلى عمالة تازة عندما ولي أعمالها عبد الله الشاوي الاحلافي (1). وإذا ما نظرنا إلى الأبعاد المسافية بين الجهات المذكورة في الخريطة اليوم نجد أن إلحاق منطقة الجنوب الشرقي بتازة بدل وجدة غير منطقي، ولا يستجيب لمبدأ قرب هذه الجهة أو بعدها عن تلك، لكن وضعية المجال الجغرافي في الماضي وكيفية استغلاله يختلف عما هو عليه في الحاضر، ذلك أن تازة ونواحيها كانت مرتبطة بالظهرة (بلاد بني كيل) عن طريق خط سير رئيسي لقوافل الحجاج القادمين من فاس ومكناس وباقي نواحي شمال المغرب قبل احتلال الفرنسيين للجزائر، يوازيه خط سير الحجاج في الجنوب انطلاقا من درعة وتافيلالت مرورا بقصور القنادسة وفجيج. وكثيرا ما قامت قوافل هوارة وسدجاعة وغيرها من قبائل

---

(1) ذكر هذا العامل ضمن سلسلة من كبار الباشوات وعمال القبائل في الأقاليم المغربية في عهد السلطان عبد الرحمان، أوردها كاتب مجهول في الابتسام عن دولة ابن هشام، ص . 261، مخطوط، خ، ح، الرباط، رقم 12480. (وقد نسبه بعضهم إلى أبي العلاء إدريس الجعايدي).
وكان الجعايدي حيا عام 1850/1266 وهو معاصر للسلطان عبد الرحمان.

حوض ملوية وأحواز تازة بتموين المنطقة بالزرع، وترحل قوافل بني كيل أحيانا إلى تازة لجلب الميرة، عندما تنقطع عنهم أسواق أنكاد وتلمسان أثناء اضطراب الأحوال الأمنية في الأولى وحدوث ما يعكر العلاقات بين المغرب والجزائر في الثانية. فلم تكن منطقة الجنوب الشرقي إذن في إطار تقسيم الأقاليم المغربية، تابعة لوجدة في أي فترة من فترات حكم السلاطين العلويين منذ العهد الإسماعيلي إلى عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان: فإما أن تكون ولاية قائمة بذاتها أو هي تابعة لعمالة تافيلالت أو تازة أو مرتبطة بالمركز المخزني مباشرة عن طريق الرسالة والوفد.

بعد فترة القواد الزائرين للمنطقة في عهد السلطانين سليمان وعبد الرحمان، لم يسجل تعيين أي ممثل مخزني بقصور الجنوب الشرقي للإقامة بقاعدتها فجيج بصفة قارة كما كان عليه الأمر في العهد الإسماعيلي. ولم يرد في رسالة عبد الله الشاوي المذكورة، الإشارة بالاسم إلى خليفة عنه بفجيج أو لأي قائد وسط قبيلته في المنطقة، بل كان الخطاب موجها فقط لأعيان الجماعات لدى القبائل والقصور. ونتوَفَّر على مجموعة من القرائن التي تبين أن المنطقة كانت تعيش حالة شغور، لم يعين فيها أي عامل مقيم يباشر مهامه في عين المكان إلى عهد السلطان مولاي الحسن، من ذلك أن السلطان محمد بن عبد الرحمان في جوابه على رسالة قصر الوداغير بفجيج بتاريخ 23 رمضان 1280 / مارس 1864، وعدهم بأنه سيوجه "مددا معتبرا لتلك الناحية بقصد تمهيدها وبناء أمرها بحول الله على أوثق أساس ونعين لكم عاملا ينظر في قضاياكم وينصف المظلوم من الظالم..". فاستعمال السلطان لكلمتي: "تمهيد وبناء" وحدهما كافيتان للإحالة على رغبته في إعادة هيكلة

المنطقة وتقوية الحضور المخزني المباشر بها. فهل تحقق وعد السلطان محمد بن عبد الرحمان فيما تناولته رسالته لأعيان الوداغير؟ لا شيء يثبت ذلك مما توفر لدينا من المادة المصدرية.

وفي نفس السياق كان المرابط محمد بن عبد الله رئيس الزاوية القندوسية قد بعث برسالة إلى السلطان لدى محمد بن عبد الرحمان بتاريخ 3 ربيع الأول 1287 / يونيو 1870 يشتكي فيها مما قام به الجنرال "ڤامفين" Wimpffen من مصادرة أموال الزاوية عقب حملته على وادي كير والساورة، ويطلب من السلطان أن يوجه عاملا يقيم بالقنادسة. وقد أجاب السلطان مذكرا بفحوى رسالة مرابط القنادسة قائلا: "نأذن لكم في القدوم للخدمة معنا أو نوجه لكم عاملا من قبلنا..." لكنه لم يرسل أي ممثل مخزني إلى القنادسة، بل فقط طمأن المرابط إزاء تعدي الضابط الفرنسي حيث ختم رسالته بقوله: "لا يضيع لكم حق إن شاء الله" (1).

أما القصور الواقعة شمال شرق فجيج ابتداء من عين الصفراء وصفيصيفة إلى المگرارين الفوقاني والتحتاني، فإن الجنرال Daumas خلال مروره بقواته عليها عام 1845 (2) لم يشر في مؤلفه لقائد مخزني في أي من هذه القصور، بل ذكر فقط أسماء شيوخها وقضاتها، كشيخ قصر تييوت المسمى أحمد بن الهادي وشيخ قصر المگرار التحتاني المدعو محمد بن الشريف (3). ورغم ذلك فإن السلطان محمد بن عبد الرحمان وابنه السلطان مولاي الحسن استمرا في الاتصال بسكان هذه

(1) نص الرسالة نشر بجريدة صحراء المغرب. السنة الأولى، عدد. 14، 5 يونيو 1957، ص. 10، خ. العامة بالرباط.

(2) هذه السنة تصادف تاريخ توقيع معاهدة مغنية التي قضت بتسليم هذه القصور للفرنسيين، وإلى ذلك الحين بقيت القصور من حساب الإيالة المغربية ولو بصفة اسمية.

Daumas Eugence (col): Le sahara algérien. Paris, 1845, pp. 248-253.

(3) Ibid.

القصور عن طريق الكتابة (1) واستقبال وفود أعيانهم والاستماع إلى شكاويهم والاحتجاج بها لدى الفرنسيين، رغم اقتطاع القصور من السيادة المغربية بمقتضى بنود اتفاقية مغنية (1845) والمحاولات التي بذلها الفرنسيون لإحكام سيطرتهم عليها (2).

وإلى حدود عام 1883 لم يعين المخزن أي عامل مقيم في منطقة الجنوب الشرقي ليمثل السلطان لدَى ساكنة القصور والقبائل، بل بقي هؤلاء تابعين لنفوذ عامل وجدة، يكلف بتسوية مشاكلهم مع الجيران الشرقيين، ويراسل السلطان في كل ما يستجد من أمورهم (3). لكن تسارع الأحداث مع الجوار وعدم فعالية مبادرات عامل وجدة في هذا الصدد، دفع بسكان القصور الفجيجية إلى مطالبة السلطان مولاي الحسن بأن يولي عليهم عاملا خاصا بهم، يتولى أمر الدفاع عنهم إزاء الفرنسيين (4)، في حين ناشد أعيان قبيلة بني گيل في رسالتهم المؤرخة في أوائل جمادى الثانية 1880/1297 أن يلحقهم بعمالة تازة (5) بعيدا عن كل ما ينتج من ضغط الفرنسيين على عامل وجدة. إن ما تجدر الإشارة إليه أن الرسالة والوفد

---

(1) من ذلك رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى سكان قصر تييوت في 2 غشت 1871. وقد صودرت من طرف الضابط بن داود رئيس ملحقة العريشة. أنظر: Documents, t. 2. p. 417

(2) ورد في مؤلف (Documents) ص. 415-417، أن الفرنسيين عينوا قوادا على القصور المذكورة منهم قائد قصر المكرار الفوقاني المسمى علي بن الشيخ الذي غادر منصبه وهاجر إلى التل عام 1861 عندما رفض إخوانه توليته. واغتيل قائد تييوت مصطفى ولد الحاج السهلي عام 1872 الذي ولاه الفرنسيون .

(3) جاء في رسالة عامل وجدة عبد المالك السعيدي إلى السلطان في 21 شوال عام 1298 / شتنبر 1881، قوله: "... إن بعض قبيلة بني كيل تضاربو مع بعض أعراب الفتان المذكور (أي بوعمامة) حسبما نطالع سيدنا (...) في كتاب بعض بني كيل للخديم...." م.و.م. / ملف وجدة.

(4) ورد ذلك في رسالتهم الموجهة إلى السلطان بتاريخ 23 ربيع الأول عام 1882/1299، وثيقة خاصة.

(5) مجلة الوثائق، تصدرها. الوثائق الملكية، مجموعة 2، عدد 8، 1992/1412، ص. 69-70. ورد في رسالة بني كيل أعلاه أنهم كاتبوا السلطان "مرارا بعد مرار" واستقبلوا المبعوث المخزني مرتين حينما جاء بمكاتب سلطانية إليهم .

استمر العمل بهما في هذه الفترة كأداة رئيسية ووحيدة للاتصال بين سكان المنطقة والسلطة المخزنية، سواء الإقليمية منها أو المركزية، في غياب أي تمثيل مخزني مقيم في عين المكان.

الحضور المخزني المباشر

1- العمال المخزنيون وقواد القبائل والقصور

أ - عمال المخزن

في حوالي 21 ذي القعدة 1301/ منتصف شتنبر وصلت بعثة مخزنية إلى فجيج (1) يترأسها مولاي عرفة أخ السلطان مولاي الحسن وبمعيته عامل وجدة عبد المالك السعيدي وقواد قبائل العمالة (2). وكان هدف البعثة التعرف على الحدود الجنوبية الشرقية مع الجزائر ومعاينة النقط الترابية المتنازع عليها بين أهل الأيالة المغربية وبين الحكام الفرنسيين في عين المكان (3)، وقد تم تعيين ممثل مخزني مقيم بفجيج. ويأتي هذا الإجراء المخزني لمواجهة قرار فرنسي مماثل باتخاذ عين الصفراء مركزا لمراقبة القبائل الجزائرية في المنطقة وإعداد مشاريع الاستكشاف

(1) تشير رسالة السلطان لعبد المالك السعيدي مؤرخة في 23 ذي القعدة أن البعثة التطوافية نهضت من وجدة بتاريخ 10 ذي القعدة 1301/ شتنبر 1884، أما علي السوسي في "منتهى النقول" فيذكر أن البعثة نهضت من وجدة في يوم الخميس 13 ذي القعدة ووصلت إلى تندرارة ونهضت منها يوم الأربعاء 19 ذي القعدة الموالي ثم دخلت بعده وادي العرجة وفجيج يوم الجمعة، أي في 21 ذي القعدة، ومكثت البعثة بفجيج أحد عشر يوما.

(2) بالتتابع: أبو بكر بن ميمون المهياوي وعبد القادر ولد بوترفاس والمختار الكرومي ومحمد بن الطيب الزعيمي والمزواري واليعلاوي.

(3) في هذه السنة كثرت شكاوي أهل فجيج والعمور وأولاد جرير من تقدم الفرنسيين وتعدد جولات طوابيرهم فوق التراب المغربي وعزمهم على الاستيلاء على بورزق.

والغزو في ما وراء قصر المكرار الفوقاني. ولقد حققت البعثة المخزنية الكثير من أغراضها حسبما جاء في مضمون رسائل عبد المالك السعيدي وقواد قبائل عمالة وجدة إلى السلطان. وفي شبه تقرير مفصل كتبه علي السوسي السملالي (1) مرافق البعثة، جاء فيه: أن البعثة المخزنية اجتمعت بعد وصولها إلى الواحة الفجيجية مع أعيان جماعات القصور واسْتَمَعَتْ إلى أحوال السكان وشكاويهم من تعديات الجيوش الفرنسية والقبائل الجزائرية الخاضعة لهم، وأبلغهم رئيس البعثة مولاي عرفة عطف واهتمام السلطان بهم والدفاع عنهم أمام الجوار، ثم طرح عليهم ضرورة إقامة ممثل مخزني بين ظهرانيهم ليكون واسطة بين عامل وجدة وبين الحكام الفرنسيين في عين الصفراء. وبعد جدال عسير تراوح فيه الأخذ والرد وتنافرت فيه الآراء بين رافض (2) وموافق، أفلحت البعثة أخيرا في إقناع الرافضين بالموافقة وأن يكتب عقد تحدد فيه مسؤوليات الممثل المخزني، حسبما أشرنا في التقديم، فعين أحمد بن مبارك البخاري أول ممثل مخزني بفجيج يزاول مهامه بها كخليفة لعامل وجدة عبد المالك السعيدي (3).

ولقد تعاقب على فجيج إثنا عشر عاملا وخليفة مخزنيا خلال الفترة ما بين 1884-1912، كلهم غرباء عن المنطقة لم يطل بقاء جلهم في مناصبهم أكثر من سنتين إلى ثلاث سنوات، عدا القائد محمد بن عمر المراكشي (سبع سنوات) الذي تولى هذا المنصب مرتين، فلماذا توافد هذا العدد من القواد على المنطقة في فترة زمنية

(1) سماه: " منتهى النقول ومشتهى العقول" يتكون من حوالي 33 صفحة مزينة بألوان مختلفة (الأحمر والأخضر والأصفر)، وكتب بخط مغربي جميل وواضح، منه نسخة جيدة بالخزانة الحسنية، وهي التي أهداها للسلطان مولاي الحسن. ومنه نسخة أخرى في خ. ع. بالرباط.

(2) أنظر رسالة عبد المالك السعيدي في 15 ذي الحجة 1884/1301، م. و. م. ملف فجيج .

(3) بعث هذا المسؤول الإقليمي رسالة للحاكم الفرنسي بتلمسان يخبره بتنصيب خليفته بفجيج وأنه أوصاه بمكاتبة حاكم عين الصفراء الفرنسي بصغَارِ الجنايات "ورد الكبار إلينا لنباشرها هنا". الرسالة بدوت تاريخ، م.و.م ملف الحدود المغربية الجزائرية.

قصيرة (ثمان وعشرون عاما) بالمقارنة مع عشرات السنين من غياب التمثيل المباشر للسلطة المخزنية؟ إنه منعطف جديد شهدته المنطقة في عهد السلطان مولاي الحسن في إطار جهوده السياسية الرامية إلى إعادة تنظيم ومراقبة التراب الوطني لعرقلة مخططات التوسع الأجنبية في تخوم المغرب الجنوبية الشرقية والغربية. ونجد مصداق هذا التوجه لسياسة السلطان الحسن في المنطقة في مضمون رسالته إلى سكان قصور جنوب غرب فجيج كما وردت بالتتابع: "بشار وواكدة والأحمر وموغل وبوكايس" مؤرخة في 26 جمادى الأولى عام 1308/ يناير 1891، خاطب فيها السلطان أعيان جماعات هذه القصور دون المرور بواسطة رئيس الزاوية القندوسية كما كان عليه الشأن في السابق بقوله: "خدامنا أعيان بشار وواكدة (...) فنأمركم أن تقدموا لحضرتنا الشريفة بقصد النظر فيما يكون به صلاحكم (...) فقد رجونا أن ينتعش بحول الله ذلك القطر وأهله ويصح نظامه في مرضاة الله ويسكن هوله ..." (1). نفهم من الرسالة أن هذه القصور لم تكن داخلة تحت السلطة المباشرة لعامل فجيج، بل ظلت تخضع كما كانت من قبل لحكم جماعاتها ولسلطة مرابط زاوية القنادسة الروحية، حيث لم يرد في أي وثيقة مما بحوزتنا ذكر لخليفة مخزني عن عامل فجيج بقصر بشار أو القنادسة أو غيرهما.

(1) م. و.م/ ملف الصحراء الشرقية.

البحر الأبيض المتوسط

خط سير البعثة

محطات التوقف

مراحل ومحطات تنقل البعثة المخزنية للطواف على الحدود الشرقية برئاسة مولاي عرفة عام 1884

استخلصنا نقط التوقف والعبور من مخطوط "منتهى النقول" لعلي السوسي

وكان القائد المخزني أحمد بن مبارك البخاري يعتبر خليفة فقط لعامل وجدة عبد المالك السعيدي على القصور الفجيجية. وابتداء من ولاية عمر بن مسعود السوسي عام 1305/1887-88 أصبحت فجيج عمالة مستقلة بنفسها وتضم علاوة على القصور الفجيجية: قصر إيش وقبيلة العمور (فرقة أولاد عبد الله على الخصوص)، ثم أضيفت إليها قبيلة بني كيل وقبيلة أولاد جرير عام /1888-89 1306. ولم تكن للمخزن سياسة قارة تجاه المجال الترابي لعمالة فجيج، فقبيلة بني كيل تنضم تارة لهذه العمالة وتارة أخرى لعمالة وجدة. فقد اقتطعت من عمالة فجيج مرتين وأضيفت لعمالة وجدة في ولاية القائد إدريس بن يعيش وولاية القائد محمد الحباسي ما بين (1315-1320/1897-1902). ثم رجعت هذه القبيلة إلى حكم عمالة فجيج ابتداء من 1320/1902 في ولاية عبد السلام الوديي (1). فهذه السياسة المخزنية يطبعها التردد، لأنها لم تكن قائمة لا على أسس مجالية واضحة ولا على كثافة المصالح المتبادلة بين القبيلة وسكان العمالتين. ذلك أن متاخمة أراضي قبيلة بني كيل الرعوية لمجال القصور الفجيجية ولمراعي قبيلة العمور، وارتباط هذه القبيلة على مدار السنة بقصور الجنوب من أجل التجارة ومراقبة أملاكها الزراعية (2) يقضي بجعلها تابعة بانتظام لعمالة فجيج وليس لعمالة وجدة التي تلج أسواقها في أوقات معينة من فصل الصيف لأجل التزود بالحبوب.

(1) تتحدث رسالة ودغيرية عن قيام هذا العامل بجمع فرق بني كيل من أجل الصلح فيما بينها ومع غيرها. رسالة غير مؤرخة.

(2) تملك فرق عديدة من قبيلة بني كيل العديد من البساتين وأشجار النخيل بقصور الجنوب.

ونسوق هنا أيضا مثال قبيلة أولاد جرير (1)، فرغم تداخل ملكياتهم الزراعية مع ملكيات الفجيجيين والعمور في بعض الواحات الصغيرة الممتدة ما بين القصور الفجيجية وقصور بشار وواكدة وموغل، وارتيادهم للأسواق الفجيجية بقصد الاتجار بكيفية منتظمة خلال فصول السنة، إلا أنهم مرتبطون أشد الارتباط بقبيلة ذوي منيع (2)، فالقبيلتان تشكلان كتلة واحدة وهما متحالفتان في غالب الأوقات وتسيطران معا على بلاد الساورة، فلماذا إذن يلحق أولاد جرير بعمالة فجيج ويتخلى عن ذوي منيع لعمالة وجدة كما كانوا في السابق رغم بعد المسافة بين مجالات استقرارهم ووجدة؟

بقي بنو كيل تابعين لعمالة فجيج إلى شهر ذي القعدة من عام 1895/1312، وبعدها سيلحقون من جديد بعمالة وجدة بطلب من عاملها إدريس بن يعيش، حيث اشتكى في رسالته المؤرخة في 7 ذي القعدة 1312/ 2 ماي 1895 إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى من تهاون قائد القبيلة عبد الرحمان الكيلي والعامل المخزني بفجيج محمد بن عمر المراكشي في فصل دعاوي الأيالة الشرقية ضد بعض أفراد القبيلة ممن اتهموا بأعمال السرقة والقتل. وقد وافق السلطان مولاي عبد العزيز على طلب ابن يعيش بتزكية من الصدر الأعظم، وكتب على ظهر الرسالة كلمتي: "يولى عليهم" (3). لكن مشكل الولاية على بني كيل سيثار من جديد عام 1897/1315

(1) تفصح جملة وردت في رسالة كبير أعينا قصر زناكة بفجيج إلى السلطان مولاي الحسن في 13 ربيع الثاني عام 1306 / دجنبر 1888 عن فرح أهل فجيج بإضافة قبائل بني كيل وأولاد جرير والعمور إلى العامل عمر بن مسعود السوسي، لأن هذه القبائل حسب الرسالة: "كانوا (كذا) مع فجيج من قديم". م.و.م / ملف فجيج.

(2) وجه عامل وجدة عبد المالك السعيدي رسالة إلى السلطان مولاي الحسن يخبره فيها أنه بعث "كساوي" لقواد ذوي منيع المختارين مع مبعوثه صحبة رجلين من المخزن، مرورا بفجيج إلى القنادسة حيث يتسلم القواد المعنيون كساويهم فيها بحضور مرابط القنادسة. فاتح رمضان 1306/ ماي 1889، م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(3) م. و. م/ ملف وجدة.

عندما أقيل ابن يعيش عن وجدة وعين عاملا على تطوان، وبقي بنو كيل موكولين لقوادهم المحليين غير تابعين لعمالة وجدة أو فجيج، وهذا ما حدا بالقنصل الفرنسي بتطوان إلى استفسار ابن يعيش عمن يتولى آنذاك أمر بني كيل من عمال العمالتين حتى يتسنى لحكام دولته في الجزائر مكاتبته في القضايا المثارة بين هذه القبيلة ورعاياهم على الحدود (1). وكمثل ابن يعيش واستنادا على نفس الذريعة من كون الفرنسيين كثرت شكاويهم ضد بني كيل ولا يجدون من ينتصف منهم (2)، طالب الوالي الجديد على وجدة أبو بكر الحباسي في رسالته إلى الصدر الأعظم بإعادة إلحاق هذه القبيلة بعمالة وجدة، فوافق السلطان عبد العزيز على طلب الحباسي بإشارة من وزيره أحمد بن موسى، وبعث برسالة توليته إلى أعيان القبيلة: "... خدامنا الأرضين قبيلة بني كيل كافة (...) وبعد فقد ولينا عليكم خديمنا الأنجد القائد بوبكر الحباسي وأسندنا إليه النظر في أموركم..." (3).

هل كانت رغبة الحباسي في بسط سلطاته على بني كيل استجابة فقد لحل الإشكال الذي تفرضه المراسلات الفرنسية المتعددة بالشكوى من بني كيل؟ لا نظن ذلك خاصة عندما يتعلق الأمر بقبيلة كبيرة وغنية بمواشيها كقبيلة بني كيل.

(1) أجاب ابن يعيش على رسالة القنصل الفرنسي بتاريخ 25 شعبان 1315 / يناير 1897 بأن لا علم له بمن يتولى هذه القبيلة بعد مغادرته لولاية وجدة. وفي اليوم الموالي، أي 26 شعبان 1898/1/20/1315 أخطر ابن يعيش الصدر الأعظم أحمد بن موسى بما أجاب به القنصل الفرنسي فكتب الصدر الأعظم على ظهر رسالة ابن يعيش مستحسنا تصرفه مع القنصل. م.و.م / ملف وجدة.

(2) يقول الحباسي في رسالته: "وهم لا عامل عندهم بل عامل واحد منهم (عبد الرحمان الكيلي) عند بعضهم على فرقة وهو كلا شيء على ما أخبرت وتحققت به هنا". كتبت في 17 شعبان 1315/ يناير 1898. مو.م / ملف الحدود الشرقية.

(3) جاء نص الرسالة أسفل ملاحظات الصدر الأعظم أحمد بن موسى على ظهر رسالة الحباسي، دون تاريخ، ويظهر أنها مسودة لرسالة السلطان إلى القبيلة التي تحمل طابعه وتاريخ الإرسال.

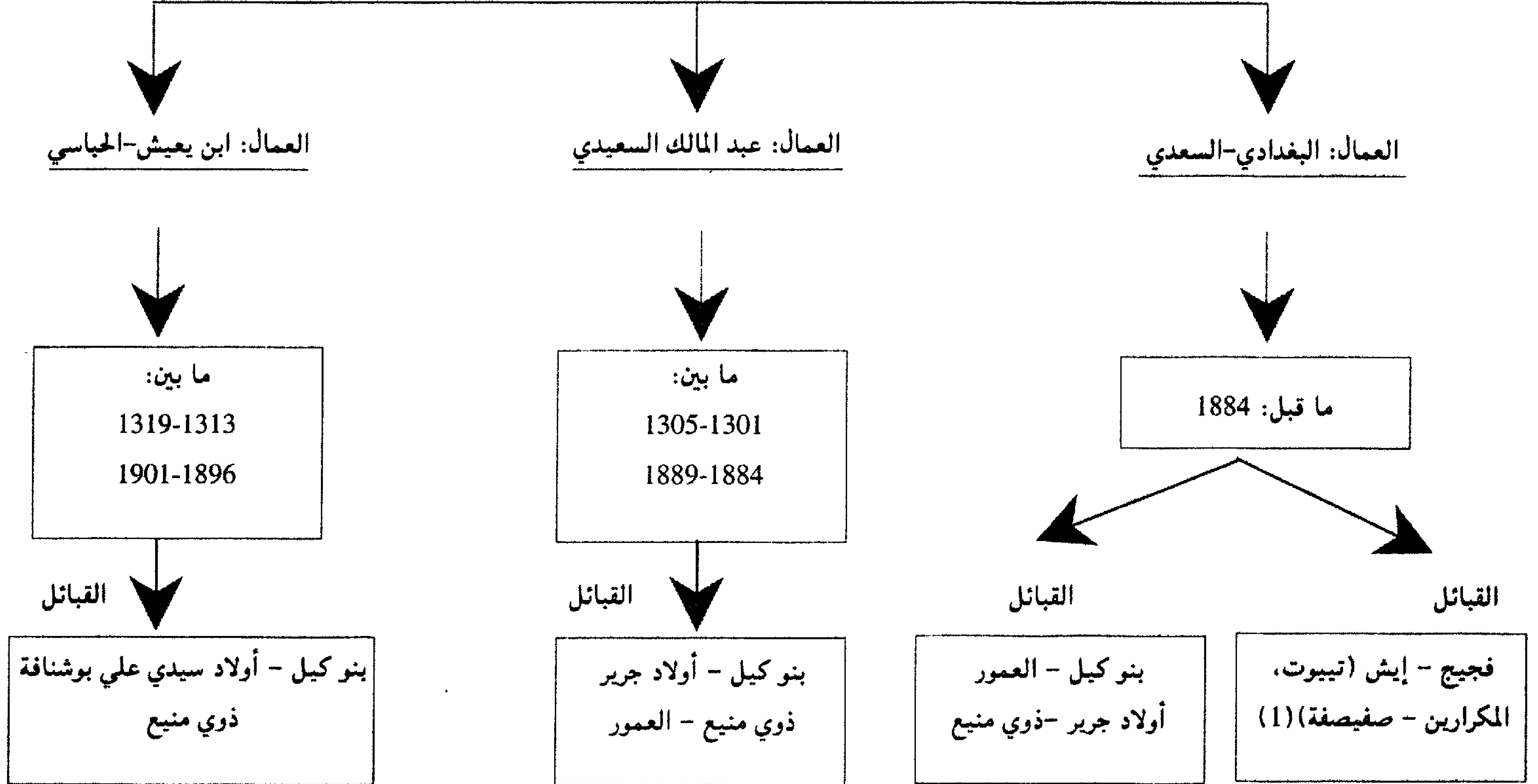
مصداق ذلك ما ورد في مضمون رسالة تشكي طويلة رفعها أهالي بني يزناسن وأنكاد وغيرهم إلى السلطان عبد العزيز ضد عامله إدريس بن يعيش على عمالة وجدة، فقد ورد في الرسالة أن ابن يعيش أخذ من بني كيل وحدهم "ستة آلاف ريال وألفي رأس من الأغنام" عدا ما أخذه من قبيلة أولاد سيدي علي بوشنافة المرتبطين ببني كيل ومن غيرهم (1)، أنها إذن مصالح شخصية كثيرا ما كانت تحرك الموظفين المخزنيين للبحث عن أسباب يستدلون بها لدى المخزن المركزي يحققون بها أغراضهم (2) ولو كانت هذه الأسباب ذات علاقة بالسيادة الترابية للدولة.

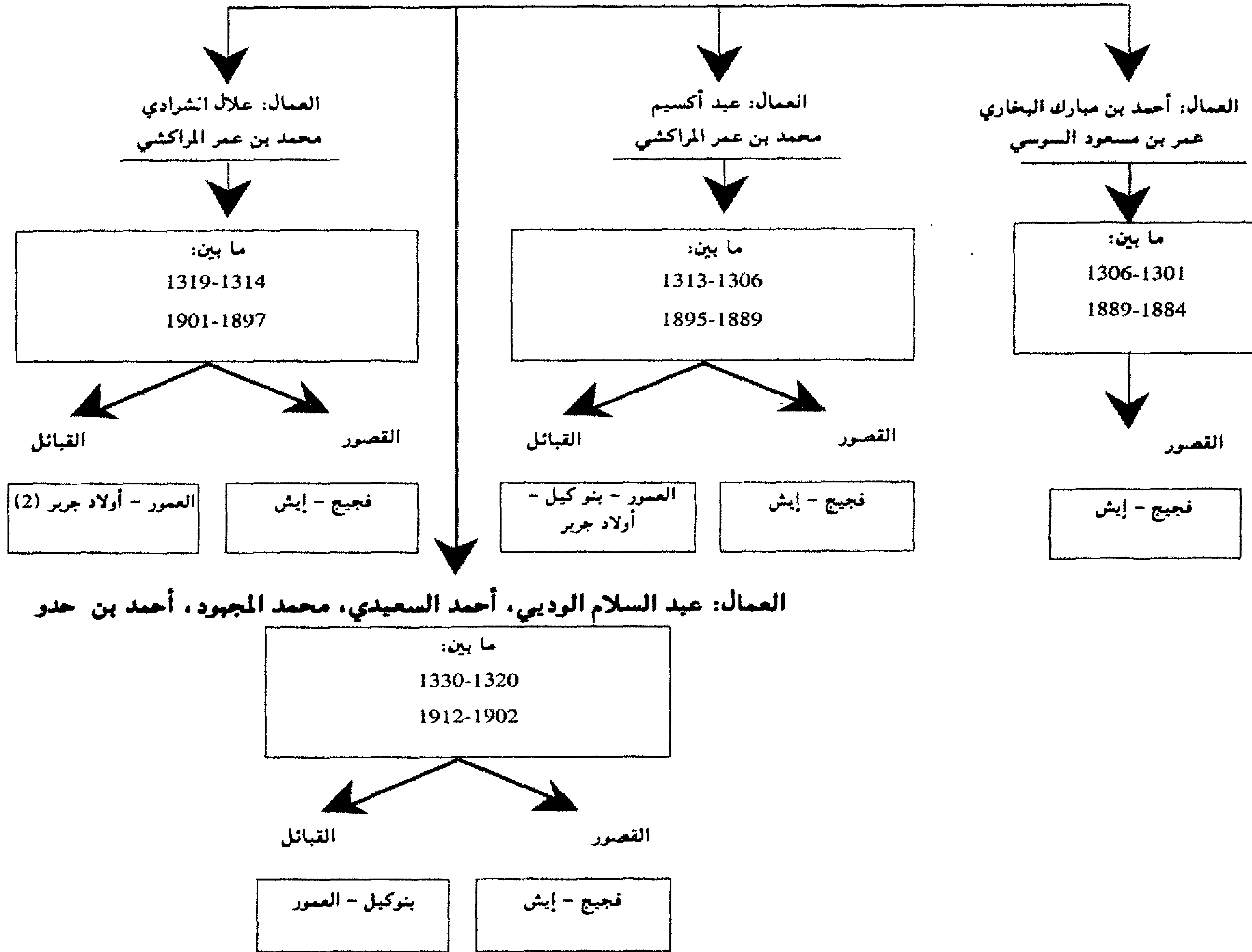
(1) الرسالة مؤرخة في 10 شوال 1314 / مارس 1897، م.و.م / ملف وجدة.

(2) هناك رسالة جوابية رفعها عامل وجدة عبد الرحمان بن عبد الصادق الريفي إلى السلطان مولاي الحسن حول شكوى عامل فجيج محمد بن عمر المراكشي من عامل وجدة يتهمه بالخوض في أمور بني كيل وأولاد سيدي علي بوشنافة، مع أن قبيلة بني كيل كانت ملحقة بعمالة فجيج ولا مدخل لعامل وجدة بها. الرسالة مؤرخة في عام 1890/1308-91، كناش 175، خ. م / الرباط، وكان العامل عبد الرحمان بن عبد الصادق قد خلف عبد المالك السعيدي بعمالة وجدة بتاريخ 22 ربيع الأول عام 16/1307 نونبر 1889، م.و.م / ملف وجدة.

توزيع قبائل المنطقة على عمالتي وجدة وفجيج خلال الربع الاخير من ق. 19 وأوائل ق. 20

عمالة وجدة





عمالة فجيج
العمال: أحمد بن مبارك البخاري
عمر بن مسعود السوسي
ما بين:
1306-1301
1889-1884
القصور
فجيج - إيش
العمال: عبد أكسيم
محمد بن عمر المراكشي
ما بين:
1313-1306
1895-1889
القصور
القبائل
فجيج - إيش
العمور - بنو كيل - أولاد جرير
العمال: علال انشرادي
محمد بن عمر المراكشي
ما بين:
1319-1314
1901-1897
القصور
القبائل
فجيج - إيش
العمور - أولاد جرير (2)
العمال: عبد السلام الوديي، أحمد السعيدي، محمد المجبود، أحمد بن حدو
ما بين:
1330-1320
1912-1902
القصور
القبائل
فجيج - إيش
بنوكيل - العمور

هوامش الخطاطة

---

(1) بقي سكان قصور تييوت والمكرارين يكاتبون السلطان وممثليه بوجدة وفجيج رغم دخولهم تحت السيادة الفرنسية في الجزائر، تبعا لبنود معاهدة مغنية عام 1845 .

(2) لا ندري هل بقي أولاد جرير تابعين آنذاك لعمالة فجيج أم ألحقوا بعمالة وجدة. وكان الفرنسيون قد استولوا على الساورة بعد عام 1902، وأصبح أولاد جرير تابعين لهم، لكن بروتوكول 1901 أعطى لعامل فجيج الحق في تعيين خليفة له في القنادسة أو بشار لتمثيله وسط القصور المذكورة وقبيلة أولاد جرير، ويظهر أن ذلك بقي حبرا على ورق من دون تنفيذ.

ب- قواد القبائل والقصور

جاء قرار السلطان مولاي الحسن بتعيين قواد القبائل والقصور في منطقة الجنوب الشرقي في إطار سياسته العامة لإعادة هيكلة القبائل (1) والجهات. فبعد مرور أربع سنوات (1884-1887) من تنصيب القائد المخزني بفجيج، تلقى كبير أعيان قصر زناكة بفجيج أبو مدين ابن مرزوق ظهير تعيينه قائدا على قصره بتاريخ جمادى الثانية 1890/1307 (2). وكان النعيمي بن محمد شيخ قصر إيش قد سافر إلى فاس عام 1890 لمقابلة السلطان ومشافهته عن أحوال أهل قصره وما يتعرضون له من ضغوط الفرنسيين والفرق العمورية الخاضعة لهم، فعينه قائدا على قصر إيش في نفس التاريخ أعلاه. كما تلقى الحرمة ولد علي ظهير تعيينه قائدا على هذا القصر ونائبا لعامل فجيج في عام 1907 (3). أما قصور: بشار وواكدة والأحمر وبوكايس وغيرها فقد برز فيها عدد من شيوخ جماعاتها كالشيخ علي بن أحمد بن الهاشمي على قصر بشار (4) والشيخ محمد بن حدو على قصر واكدة والشيخ عبد الله ولد أحمد على قصر موغل (5) والشيخ محمد ولد محمد على قصر بوكايس (6). إلا أن المخزن سواء على المستوى المركزي أو الإقليمي لم يبادر بتعيين أي واحد من هؤلاء الشيوخ قائدا على قصره. أما على مستوى القبائل فقد عين عبد الرحمان ولد محمد الأيوبي الكيلي الملقب بعبد الرحمان الكيلي على

(1) أنظر رحمة بورقية في بحثها "الدولة والسلطة والمجتمع"، بيروت 1991، ص. 27-59. وكذلك عبد الرحمان المودن في "قبائل إيناون والمخزن" د.د.ع. في التاريخ، ج. 2، ص 265 وما بعدها.

(2) أحمد مزيان، المرجع السابق، ص. 414 .

(3) J.P. Homo et R. Hugot, Ich. P. 113

(4) مذكرة Renaults كتبها في 20 شتنبر 1895 30H. 20. A.O.M.

(5) Document, T. 2, p. 614-628

(6) Op. Cit.

إخوانه عرش أولاد أيوب قسم بني غمراسن من قبيلة بني كيل بتاريخ ذي القعدة عام 1893/1310 (1).

ويظهر أن المخزن تنبه إلى كبر حجم قبيلة بني كيل وتشعب فرقها فحاول ضبطها عن طريق تعيين مجموعة كبيرة من الشيوخ الآخرين قوادا على فرقهم، بيد أن هذه التعيينات لم تكتس الأهمية ولا الشهرة التي اكتساها تعيين القائد عبد الرحمان الأيوبي حيث تسلم ظهير تعيينه بيده من السلطان مولاي الحسن بالعاصمة فاس. ذلك أن جميع الشيوخ الآخرين تسلموا رسائل وطوابع تسميتهم قوادا على يد عمال وجدة كعبد المالك السعيدي ومن جاء بعده، وكذلك من عمال فجيج كمحمد بن عمر المراكشي وعبد السلام الوديي وأحمد السعيدي. إننا لم نعثر على نصوص ظهائر تعيين هؤلاء القواد بل اعتمدنا على مذكرات الحكام الفرنسيين في مركزي عين الصفراء والمشرية ما بين عامي: 1902-1906، وعلى مقال مفصل عن هذه النقطة للضابط (ليوتنان) Bauger (1906) السابق الذكر، اعتمادا على المذكرات المشار إليها وعلى تحرياته الخاصة مع كبار شيوخ بني كيل (2). وعلى أية حال لا يمكن أن يبادر عمال وجدة وفجيج بمنح شارات تسمية القواد الكيليين إلا بأمر سلطاني. ونحتفظ في هذا السياق برسالة لأحد خدام المخزن المدعو أحمد بن محمد الحبيب في عهد السلطان عبد العزيز تخاطب شيخ فرقة أولاد فارس أحمد بن بوجمعة الفارسي، وشيخ فرقة أولاد علي بن لحسن، إسماعيل ابن مهني بلقب القائد لكل منهما، مؤرخة في 23 رمضان 1906/1324 (3).

(1) كناش رقم 467 . خ. ح / الرباط .

(2) Bauger (LT): La confédération des Beni Guil.

(3) وثيقة خاصة في ملكية صاحبها بمدينة تندرارة.

وقد جاءت تسمية هؤلاء القواد في فترات متوالية ابتداء من عام 1310 إلى عام 1330 (1892-1911). ونعلم من الوثائق الفرنسية المذكورة ومن مقال الضابط bauger أن المخزن قام خلال هذه المدة بتغطية شاملة لكل الفرق الكيلية، فأصبح لكل منها قوادها الخاصين بها. فعل حوالي تسعة عشر فرقة كبيرة من فرق بني كيل عين حوالي 38 قائدا قبليا (1).

والملاحظ من توزيع هؤلاء القواد على فرقهم وعلى ما تحت الفرق من أجزاء القبيلة أن هذا التوزيع لم يكن متوازنا بما يناسب كل قائد من عدد الدواوير والخيام، ففرقة أولاد فارس (2) تشكل حوالي: 485 خيمة (3) عليها خمسة قواد، بينما فرقة أولاد بن عمرو (4) تشكل حوالي: 500 خيمة عليها سبعة قواد. كما نجد فرقة أولاد بلقاسم وهم جزء من عرش أولاد أيوب يشكلون: 120 خيمة عليهم قائد واحد. وأما فرقة أولاد علي بن لحسن من عرش أولاد إبراهيم وهم من نفس الحجم: 120 خيمة عليهم ثلاثة قواد. وقد يكون تعدد القواد أو قلتهم على الفرق

---

(1) حسب الإحصاء الذي جاء به Bauger، لكن هذه الأرقام غير دقيقة إذ نجد بعض التنافر بينها وبين الوثائق الفرنسية ومؤلفات فرنسية أخرى تناولت هذه النقطة اعتمادا على الوثائق كمؤلف Documents pour servir في جزءه الثاني على الخصوص.

(2) أولاد فارس عرش ينقسم إلى فرقتين كبيرتين: أولاد فارس (485 خيمة) وأولاد علي بن لحسن (282 خ). أنظر مقال الضابط: Bauger, p. 32

(3) bauger, Ibid.

تختلف المصادر الفرنسية في تقدير عدد خيام أعراش وفرق بني كيل، إذ نجد مؤلف: Documents pour servir, T. 2, p. 372 يصل بعدد خيام فرقة أولاد فارس إلى مجموع 365 خيمة فقط، ونفس العدد تقريبا (370 خ) نجده في مقال الضابط marchand سابق الذكر (1902)، وقد اعتمدنا الأرقام الواردة عند الضابط (Bauger) لتأخر تاريخها (1906) وقيامه بتحريات ميدانية وسط الفرق الكيلية، ومع ذلك فإننا نأخذ كل هذه الأرقام بتحفظ.

(4) أولاد أحمد بن عمرو، وأولاد أحمد بن عبد الله (387 خ) فرقتان كبيرتان تشكلان عرش أولاد أحمد.

والأعراش إنما يساير عدد الشيوخ الحائزين على الشهرة والنفوذ في فرق القبيلة وأجزائها (1).

أما بالنسبة لقبيلة العمور فقد عين الشيخان: أبو فلجة ولد مبارك ومحمد ولد علي قائدين على فرقة أولاد عبد الله، الأول في بداية ثمانينات القرن الماضي (2) والثاني عام (3) 1888. وقد احتفظت هذه الفرقة بهويتها المغربية وسكناها بجبال بني سمير ونواحي قصور فجيج وإيش.

---

(1) تحدث (ليوطي) في تقريره إلى الحاكم العام بالجزائر في تاريخ 9 ماي 1904 عن استقباله الـ 84 شيخا من أعيان بني كيل بما فيهم قواد الفرق، لكنه اعترف أن عددا من أعيان وقواد الفرق الكيلية القاطنة غرب الظهرة لم يحضروا هذا اللقاء 1H. C. 1035, A.M.G

(2) كتب عامل وجدة عبد المالك السعيدي رسالة إلى أبي فلجة بن مبارك العموري المذكور أعلاه في 11 شعبان 1294 / يونيو 1882 ، خاطبه بصفته المخزنية قائلا: محبنا الأرضي خديم سيدنا (...) القائد السيد أبي فلجة بن مبارك وكافة إخوانه العبضلاوي ثم العموري". م.و. م. / ملف الصحراء الشرقية.

(3) رسالة الجنرال (ديتري) حاكم مقاطعة وهران إلى قائد الفيلق العسكري 19 في 9 غشت 1888 . 1H.C. 19, A.M.G

قواد القبائل

القبيلة	العرش أو الفرقة	أسماء القواد	مدة الحكم
	ع. أولاد أيوب	عبد الرحمان الأيوبي الكيلي	1892(1)-1904(2)
	ع. أولاد فارس	أحمد ولد علي بن بوجمعة (3)	1882-1910
قواد تلقوا رسائل التسمية والطابع من عمال المخزن بالمنطقة			
بني گيل	ع- أولاد إبراهيم	أحمد بن لكبير (4)	1910
	ف- أولاد علي بن لحسن	إسماعيل بن مهني (5)	
	ف- رمضان	محمد بن إبراهيم بن بوزيان (6)	
	ف- أولاد شعيب	سليمان بن لكبير (7)	
	ف- أولاد أحمد بن عبد الله	الماحي ولد علي بن عبد الله (8)	
	ف- أولاد علي بن لحسن	لخضر ولد قدور بن عزي (9)	
	ف- أولاد أحمد بن عبد الله	حومان ولد أحمد بن الحبيب (10)	
	ف- أولاد علي بن لحسن	مولاي الميلود بن قدور (11)	
	ف- أولاد رمضان	محمد ولد إبراهيم بن بوزيان (12)	
	ف- أولاد رمضان	محمد ولد عبد الله (13)	
	ف- أولاد شعيب	بلقاسم ولد مومن (14)	
	ف- أولاد شعيب	محمد ولد مبارك بن علي (15)	
	ف- أولاد أحمد بن فارس	دحمان ولد مبارك (16)	
	ف- أولاد أحمد بن عمرو	الطالب المكي بن دحمان بن الماحي (17)	1910
	ف- أولاد أحمد بن عمرو	عمرو ولد شبيرة (18)	
	ف- أولاد أحمد بن عمرو	محمد ولد أحمد بن زريكات (19)	
العمور	ف- أولاد عبد الله	بوفلجة ولد مبارك (20)	1882-1888
	ف- أولاد عبد الله	محمد ولد علي بن بوفلجة (21)	1888...

الهوامش

(1) رسالة السلطان مولاي الحسن للقائد المذكور في 29 ذي القعدة 1310/ يونيو 1893 . م. و. م / ملف الحدود الشرقية.

(2) في مقال الضابط الفرنسي Bauger الذي كتبه عام 1906 ورد أن هذا القائد كان آنذاك قد توفي، بينما أشارت رسالة الحاكم العام بالجزائر إلى وزير الحربية بباريز في 3 مارس 1904 أن مبعوث "ليوطي" من عين الصفراء السيد مولاي "أغا" اجتمع بالقائد عبد الرحمان الكيلي وبغيره من قواد وأعيان بني كيل بفحيج في 12 يناير 1904 1H, C. 1035, A.M.G.

(3) أشار الضابط "Bauger" أن هذا القائد تلقى طابع تعيينه رسميا من السلطان عبد العزيز على يد عامل وجدة دون ذكر تاريخ ذلك. وقد أشرنا سابقا إلى أنه كان قد عين قائدا على فرقته أولاد محمد بن فارس، بل وعلى عرش أولاد فارس كله في عهد السلطان مولاي الحسن في أوائل ثمانينات القرن الماضي، ثم عين قائدا مرة أخرى في أوائل هذا القرن من طرف السلطان عبد الحفيظ باقتراح من الإدارة الفرنسية بوجدة ومناطق الحدود الشرقية نظرا لاتساع نفوذه وسط قبيلة بني كيل. ورد ذلك في تقرير كتبه الضابط الأعلى لحكومة الجمهورية الفرنسية على الحدود في 27 دجنبر C.360,.1910 Tanger, A?D. Nantes

(4) عين بدوره قائدا على عرش أولاد إبراهيم من طرف السلطان نفسه عام 1910 باقتراح من الإدارة الفرنسية على الحدود لنفس الأسباب. نفس المرجع.

(5) (6) (7) (8) (9) (10) هؤلاء تلقوا رسائل وطوابع التسمية من عمال وجدة بدءاً بعبد المالك السعيدي إلى إدريس بن يعيش، حسبما جاء في مذكرة الضابط "Marchand" المؤرخة في 16 أكتوبر 1901. سابقة الذكر.

(11) (12) (13) (14) (15) (16) (17) (18) (19) هؤلاء تلقوا رسائل وطوابع التسمية من عمال فجيج الثلاثة: محمد بن عمر المراكشي، عبد السلام الوديي، أحمد بن عبد السلام السعيدي، حسبما ورد عند "Bauger" في مقاله سالف الذكر، ص : 24-27

وبخصوص القائد الطالب المكي بن دحمان بن الماحي (رقم 16) فإنه تلقى تعيينا رسميا من السلطان عبد الحفيظ عام 1910 على فرقة أولاد أحمد بن عمرو (عرش أولاد أحمد) باقتراح من السلطات الفرنسية على الحدود. C.360, Tanger, A.D. Nantes

(20) أنظر ص. 16 .

(21) الصفحة نفسها.

قواد القصور

القصور	أسماء القواد	مدة الحكم
قصر زناكة	أبو مدين بن مرزوق	1890-1889
	محمد بن مرزوق (1)	1909-1891
قصر إيش	النعيمي بن محمد (2)	1890
	الحرمة ولد علي (3)	1907
	حمزة بن محمد بن علي الفجيجي (4)	1931

(1) ورد ذكر إعادة تعيينه قائدا على قصره من طرف السلطان عبد الحفيظ، في رسالة أحمد بن عبد السلام السعيدي عامل فجيج إلى الوزير محمد الجباص، في محرم 1909/1327، م.و.م / ملف فجيج.
(2) أنظر ص. 14 .

(3) J.P. Homo, R Hugonot: Ich; oasis de montagne. P. 113.

(4) Ibid.

2- من يحكم السكان: قواد المخزن أم الجماعات المحلية؟

أ- اختيار أعضاء الجماعات المحلية وشيوخها

سبق أن أدرجنا مضمون العقد الموقع بين جماعات القصور الفجيجية والبعثة المخزنية عام 1884، وتبين من خلاله أن أعضاء الجماعات المحلية وشيوخها حافظوا من الناحية العملية على سلطتهم السابقة في تسيير أمور السكان الداخلية منها والخارجية. وقد برز من أعضاء بعض الجماعات شيوخ أحرزوا مرتبة القيادة على فرقهم وقصورهم من المخزن المركزي، وحاول بعضهم ممارسة سلطاتهم حتى خارج فرقهم بشكل جعلهم أندادا للعمال المخزنيين، فكيف يتم اختيار أعضاء وشيوخ الجماعات؟ وكيف يصبح شيخ الفرقة أو القصر قائدا محليا؟

إن العضوية في الجماعة المحلية يحددها انتماء العضو لأقوى العصائب في الدوار وفي ربع القصر، وتسند مأمورية المشيخة للشخص الأكثر غنى في الغالب ممن يتوفر على قطعان كبيرة من الأغنام والإبل في القبيلة، ويتصدر الجماعة في القصر من يملك بساتين عديدة وحصصا مائية كبيرة، وبصفة عامة من ينتمي إلى عائلة ذات ثروة ونفوذ. بيد أن بروز وشهرة الشيوخ لا تتحكم فيها الثروة فحسب بل يحتكم أحيانا إلى عدد من الصفات المحمودة التي كانت تعتبر آنذاك امتيازا من أجلها يقع الإجماع لاختيار شيوخ الجماعات، منها رجاحة العقل ونيل بعض المعرفة (1) والتقوى (2) والشجاعة في الحروب. إذ كثيرا ما كان شيخ الفرقة يقود

(1) خاصة حفظ القرآن ومعرفة القراءة والكتابة للإجابة على الرسائل الواردة والصادرة من والي الفرقة أو مجموع القبيلة.
(2) كان بعض شيوخ الجماعات مقدمين في نفس الوقت للزوايا الدينية على فرقهم.

بنفسه أهاليه من القادرين على حمل السلاح وركوب الخيل إلى ساحة القتال ضد القبائل الأخرى أو ضد الفرنسيين وأعوانهم من القبائل الجزائرية المناوئة (1).

ولم يكن شيوخ بني گيل على درجة واحدة من الشهرة والنفوذ والكلمة المسموعة، والبارزون منهم غالبا ما يجمعون إلى جانب الثروة المادية بعض الصفات المذكور، وهذا ما كان يؤهلهم لتولي مناصب القيادة على فرقهم، ولا يقوم المخزن في هذه الحالة سوى بتزكية واقع قائم، فيمنح هؤلاء الشيوخ لقب القائد بواسطة الطابع والظهير.

وقد عين العديد من هؤلاء القواد في عهد السلطانين مولاي الحسن وابنه مولاي عبد العزيز. وحسب المصادر الفرنسية فإن جميع هؤلاء تتوفر فيهم شروط القيادة. وعلى سبيل المثال فإن القائد عبد الرحمان الكيلي ولي على إخوانه عرش أولاد أيوب (2) بظهير السلطان مولاي الحسن عام 1892 وكان عمره آنذاك حوالي (55 عاما) (3)، ورغم أنه لا ينتمي لعائلة ذات نفوذ سابق لكنه شخص حازم وشجاع، وذو ثروة مادية كبيرة. وكان له بذلك بعض النفوذ على جميع قبيلة بني كيل (4). وفي عرش أولاد فارس. نجد القائد أحمد ولد علي بن بوجمعة، تلقى

(1) أشار الضابط Marchand في تقريره عن قبيلة أولاد سيدي علي بوشنافة كتبه في 16 أكتوبر 1902 أن عددا من الشيوخ ذوي النفوذ في فرقهم كانوا مقدمين للزوايا، منهم الشيخ محمد بريدة عمره أن عددا من الشيوخ، منهم الشيخ محمد بريدة عمره آنذاك حوالي 50 عاما وهو مقدم الزاوية الكرزازية وناطقا باسم فرقته أمام عامل وجدة، بينما الشيخ لعرج بن عبد الرحمان من فرقة أولاد موسى (44 عاما)، ترجع شهرته إلى معرفته برمي الرصاص.

IJ. C. 151, A.O.M

(2) عرش أولاد أيوب ينقسم إلى سبع فرق، منها فرقة أولاد "رحو" التي ينتسب إليها القائد عبد الرحمان.

(3) أنظر تقرير الضابط (Marchand) حاكم دائرة المشرية، سابق الذكر.

(4) نفسه. وانظر كذلك مقال (Bauger) ص. 28-29، وقد سبق ذكره زيضا.

ظهير تعيين قائدا على فرقته أولاد فارس (1) وعلى كل العرش المسمى بنفس الاسم من عامل وجدة في عهد السلطان عبد العزيز، ذكاؤه متوسط لكنه شخص غني وينتمي لعائلة محترمة توارثت الزعامة (2) على كل المكونات الجزئية لعرش أولاد فارس، وكان يكاتب السلطان باسم فرقته وباسم عرش أولاد فارس حتى قبل تعيينه قائدا على فرقته (3)، وهذا ما جعله يتقاسم النفوذ على كل قبيلة بني كيل مع القائد عبد الرحمان الكيلي، وهذه الشهرة الموروثة التي يحوزها القائد أحمد ولد علي بن بوجمعة لم تحل دون بروز شخصية أخرى في فرقة أولاد فارس نفسها لا تقل نفوذا وتأثيرا، إنه الشيخ سليمان بن حيدة الفارسي، عمره 60 عاما، ذو ثروة كبيرة من الماشية وله أملاك زراعية بفجيج (4) وغيرها. شخص راجح العقل يستشار وينصت لرأيه أعيان فرقته وعرش أولاد فارس جميعهم (5). ومع ذلك لم يستطع اختراق الشهرة السابقة للشيخ أحمد ولد علي بن أبي جمعة وعائلته لدى المخزن، رغم توصله بطابع القيادة من الممثل المخزني بفجيج في المرحلة المتأخرة من

(1) ينتمي القائد أحمد ولد بن بوجمعة إلى فرع "أولاد محمد بن فارس" الذي يشكل الفرع الأهم في فرقة أولاد فارس.

(2) كان والده الشيخ علي بن بوجمعة يراسل السلطان محمد بن عبد الرحمان، ومن ذلك رسالة يشكو فيها من تعديات قبيلة احميان التابعة للسلطة الفرنسية بالجزائر، وردت الإشارة إليها في رسالة السلطان المذكور إلى محمد بركاش مؤرخ في 21 ذي القعدة 1282 / مارس 1866، م. و. م / ملف الحدود المغربي الجزائرية.

(3) كتب الشيخ أحمد ولد علي بن بوجمعة الفارسي رسالة إلى السلطان الحسن يلفت نظره فيها بالقول: "لا تغفل علينا من جهة النصارى (...) لا تهمل أمرنا"، مؤرخة في 8 رمضان 1884/1301، م. و.م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

(4) ذكر لنا أحد المسنين بقصر الوداغير بفجيج قبل وفاته عام 1987 أن الشيخ سليمان بن حيدة كان قد رهن العديد من البساتين والمياه من أصاحبها بفجيج غداة مجاعة عام 1897/1315. وكانت عائلة المخبر نفسه قد اضطرت تحت طائلة الحاجة للنقود إلى رهن بعض أملاكها للشيخ سليمان بن حيدة الفارسي المذكور.

(5) ينتمي الشيخ سليمان بن حيدة بدوره إلى فرع أولاد محمد بن فارس من فرقة أولاد فارس، أنظر مقال (Bauger) سابق الذكر، ص. 32 وكذلك تقرير (Marchand) .

حكم السلطان عبد العزيز. فهنالك إذن قواد قبليون تمتد شهرتهم وما يصاحبها من بعض النفوذ على كل القبيلة، في حين لا يتجاوز نفوذ غيرهم من القواد محيط فرقهم التي ينتسبون إليها (1).

وكانت الرسائل المخزنية إلى جماعات الفرق الكيلية تحرص على ذكر ألقاب بعض الأعضاء البارزين فيها مثل: الشيخ والمقدم والطالب والفقير. وهذه الألقاب من صنع القبيلة نفسها للتمييز بين وظائف الشخصيات البارزة في فرقها (2). فالشيخ له وظيفة سياسية ويحوز مركزية القرار في ما يهم شؤون الفرقة مع الخارج، بينما لقب المقدم يطلق عادة على العضو في الجماعة الممثل لإحدى الطرق الدينية في فرقته، وكذلك الفقير وهو أقل درجة من المقدم. أما الطالب فيطلق على العضو المتعلم في الجماعة القادر على مزاولة بعض المهام الدينية في الفرقة والمكلف بقراءة رسائل الجماعة وكتابتها. وقد استطاع بعض هؤلاء الطلبة والمقدمين البارزين من أعضاء جماعات الفرق أن يحصلوا على طوابع القيادة مثل إخوانهم شيوخ الجماعات. إن الصفات المميزة التي حظي بها شيوخ الجماعات الكيلية على منصب القيادة، هي نفسها التي جعلت المخزن يختار على أساسها قوادا من شيوخ قبيلة العمور كالشيخين: محمد ولد علي وأبو فلجة ولد مبارك، وهما شيخان بارزان في فرقة أولاد عبد الله من قبيلة العمور. ويحظى الشيخ بوفلجة ولد مبارك بالخصوص

(1) إلى جانب نموذج عبد الرحمان الكيلي وأحمد ولد علي بن بوجمعة في قبيلة بني كيل نجد الشيخ عبد النبي ولد الحسين في قبيلة أولاد جرير، كان قائدا على فرقة الحسينات لكن سلطاته ونفوذه كانا يخترقان جميع الفرق المكونة لأولاد جرير نظرا لغناه وشجاعته. أنظر مذكرة (Renault) سابقة الذكر.

(2) بعث أعيان بعض فرق قبيلة بني كيل رسالة تظلم إلى السلطان مولاي الحسن في أوائل جمادى 2، عام 1297 / ماي 1180 اختتمت بذكر أسمائهم وألقابهم مثل: الشيخ إسماعيل ابن مهني، والمقدم عبدوس، والمقدم عيسى... إلخ. مجلة الوثائق، م. و. م. عدد 8، 1992، ص 69-70 .

بالأولوية وبنفوذ أكثر، إذ كان ناطقا رسميا باسم فرقة أولاد عبد الله، يتولى مكاتبة السلطان وعماله في المنطقة، وترأس وفد فرقته إلى بلاط السلطان مولاي الحسن في صيف 1888 (1). أما القصور الفيجيجية وغيرها من قصور المنطقة فلا نعلم من تسمية شيوخها قوادا إلا الشيخ "النعيمي" على قصر إيش عام 1888 (2)، وكبير أعيان جماعة زناكة بفجيج الحاج بومدين بن مرزوق الزناكي وخلفه من بعده (أخوه) محمد بن مرزوق. وكان الحاج بومدين بن مرزوق من عداد الملاكين الكبار لبساتين النخيل والخراريب المائية بقصر زناكة، علاوة على خصال أخرى كرجاحة العقل مما جعل منه ناطقا باسم أهل قصره حتى قبل تعيينه قائدا عليهم (3).

ب- القائد القبلي وعلاقته بالجماعة المحلية

كانت الجماعات المحلية في القصور والقبائل بمنطقة الجنوب الشرقي تحتكر وحدها سلطة القرار في ما يهم شؤون السكان إلى غاية الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ثم صارت بعده تتجاذب حبال السلطة مع رجال المخزن ومع الشخصيات القيادية المحلية المسند إليها تنفيذ القرارات المخزنية على أهاليها.

وفي المجتمعات الانقسامية مثل مجتمعات الجنوب الشرقي لا يسمح لشخص مهما كانت درجة نفوذه أن يحتكر السلطة بصورة مطلقة، فالبارزون من

(1) أنظر رسالة الجنرال ديتري إلى الحاكم العام في 9 غشت 1888، وقد سبق ذكرها.

(2) سافر مع وفد أعيان فرقة أولاد عبد الله من قبيلة العمور للالتقاء بالسلطان مولاي الحسن. 3H.C. 19. A.M.G

(3) أنظر محمد بن علي السوسي السملالي في المصدر السابق (منتهى النقول...)
وقد بعث الحاج بومدين بن مرزوق رسالة إلى السلطان مولاي الحسن باسم سكان قصره مؤرخة في 13 ربيع الثاني 1306 / دجنبر 1888، وهو لا زال آنذاك مجرد عضو بارز في جماعة القصر يعبر فيها عن انشغال أهالي زناكة بترحيل القائد المخزني عمر السوسي من فجيج ومما جاء فيها: "لأجل ظهير سيدنا وظواهر (كذا) أسلافه عندنا بالوصية وما يضرنا نعلم به سيدنا ونظره أوسع". م. و. م. / ملف فجيج.

أعضاء الجماعات بما يمارسونه من نفوذ على فرقهم وقصورهم لأجل ما يملكون من ثروة أو يتصفون به من إقدام في الحروب أو الرأي السديد، يختارون شيوخا لجماعات فرقهم بدون منازع، بيد أن الأعراف المحلية لا تسمح للشيخ بالتصرف في كل الشؤون بدون الرجوع إلى مشورة باقي أعضاء الجماعة. وغالبا ما تتأزم العلاقة بين الشيوخ وبعض الأعضاء المساوين لهم - أو يكادون- في الثروة والكلمة المسموعة في الفرقة والقصر، خصوصا إذا ما اختار المخزن إسناد وظيفة القيادة لأولئك الشيوخ. فعلاوة على هذه الميزة القيادية فإن هؤلاء الشيوخ - القياد، عليهم مسؤولية إجبار أهالي فرقهم وأعضاء الجماعات للانصياع إلى الأوامر المخزنية حتى ولو كانت ضد أعرافهم ومصالحهم المادية، وهذا ما كان يجعل مأمورية هؤلاء القواد صعبة للغاية، لأنهم يتوسطون دائرة السلطة بين المخزن المركزي وموظفيه في عين المكان من جهة، وبين أعضاء الجماعات من ذوي النفوذ والعصائب المناصرة لهم على مستوى الفرق في القبيلة والقصر من جهة ثانية. فالشيخ عبد الرحمان الأيوبي الكيلي عندما رجع بوفد قبيلة بني كيل من زيارة السلطان، استقبل بحفاوة من قسم بني غمراس الذي ينتمي إليه عرش أولاد أيوب وادعى أمامهم أنه حظي بظهير تعيينه من السلطان قائدا على كافة قبيلة بني كيل. فلما قرأ عليهم الظهير وجدوا فيه الولاية على عرش أولاد أيوب دون سواه، فأنفت الفرق الأخرى الخضوع لسلطاته (1). بل وصل الخلاف بين القائد عبد الرحمان ومن وراءه أهاليه أولاد رحو، وبين أولاد امبارك من عرش أولاد

(1) كان السلطان قد أخبره عامل فجيج بالخلاف الحاصل وسط قسم بني غمراس على ولاية عبد الرحمان الأيوبي عليهم جميعا، فأجاب السلطان على رسالة تشكي القائد عبد الرحمان بقوله: "واجبنا بأنك إنما وليت على إخوانك المذكورين (...) ومن عداهم فلا. وأمرناك بالاقتصار على بني أيوب"، في 29 ذي القعدة /1893 1310. أنظر كناش رقم 467، خ. ح / الرباط.

أيوب نفسه إلى المضاربة بالرصاص، فزهقت الأرواح ونهبت المواشي بين الطرفين (1). وقد استمر الخلاف بين القائد عبد الرحمان وجماعات أولاد أيوب حسبما ورد في رسالة تشكي أخرى من هذا الأخير إلى السلطان مؤرخة في 2 صفر 1311/ غشت 1893 جاء فيها: "أن أعيانهم لا زالوا على ما كانوا عليه من عدم سماع الكلام (...) لخوض عامل فجيج فيهم" (2). وحتى إذا كان عامل فجيج قد سعى لتأجيج هذا الخلاف من أجل احتكار السلطة على كامل القبيلة، فإن أصل الخلاف إنما هو سابق لتدخل العامل المخزني، إنه نتيجة لتصادم مسعيين: مسعى القائد القبلي الذي حاول الانفراد بالسلطة والاستفادة من مكاسبها، ومسعى جماعات الفرق التي حالت دون ذلك للإبقاء على حيزها السلطوي كما أقرته أعرافها منذ الماضي. أما المخزن فقد فسر هذا الخلاف بأن " أولاد أيوب من بني كيل (...) كانوا نفضوا منه لعدم حسن سيرته معهم" . ولذلك السبب عزل عنهم واكتفى بالقيادة على إخوانه فرقة أولاد رحو فقط، بينما أضيفت قبيلة بني كيل بكاملها إلى عامل وجدة إدريس بن يعيش (3).

وليس من الصعب الإتيان بعدد من الأمثلة المشابهة من مناطق مختلفة داخل البلاد عن الخلافات التي تقوم عادة بين القواد المحليين ونظرائهم من الأعيان ذوي

---

(1) ورد في رسالة تشكي القائد عبد الرحمان إلى السلطان أن أولاد مبارك فرقة من أولاد أيوب قتلوا من أهاليه أولاد رحو" 6 رقاب ونهبوا 100 رأسا من الغنم و 20 بهائم (كذا)". كناش. 175، خ. ح. / الرباط . الرسالة مؤرخة في عام 1310 .

(2) كناش رقم 467، خ. ح. / الرباط .

(3) ورد ذلك في رسالة وجهها الصدر الأعظم أحمد بن موسى إلى السلطان عبد العزيز جوابا على رسالة "الحباسي" عامل وجدة الذي طالب بإرجاع بني جيل إلى نفوذه. رسالة مؤرخة في 17 شعبان 1315 / يناير 1898. م.و.م / ملف الحدود الجنوبية. ش

النفوذ في الجماعات (1). لكننا سنكتفي بمثال آخر من قصر زناكة بفجيج. فقد سبقت لنا الإشارة إلى القرار المخزني بتعيين قائد خاص بهذا القصر، اعتبارا لحجم سكانه الكبير المساوي تقريبا لنصف مجموع سكان القصور الفجيجية. وقد اختاره من بين الأعضاء البارزين في جماعة القصر. لكن جهل المخزن بالمكونات البنيوية التي يتشكل منها القصر والتوازنات الحاصلة داخله، جعلته لا يدرك أن قصر زناكة كغيره من قصور الجنوب منقسم إلى صفين يتنافسان على الزعامة والهيمنة، هما صفي: "زناكة" و "بني دريت" (2). يتزعم صف زناكة أبو مدين بن مرزوق قبل تعيينه قائدا على مجموع القصر، ويتزعم صف بني دريت كبير أعيانهم حمو بن مَحمد. وقد رفض صف بني دريت بزعامة هذا الأخير سلطة القائد ابن مرزوق وولايته عليهم، وظهر ذلك في العديد من رسائل (3) تشكي القائد أبي مدين وأخيه محمد بن مرزوق المولى بعده إلى السلطانين مولاي الحسن وابنه عبد العزيز، بدءا بقراءتهما لظهيري توليتهما، إلى قيامهما بتصريف الشؤون المخزنية على ساكنة القصر. وفي جواب السلطان مولاي الحسن على رسالة أبي مدين بن مرزوق بكون الفريق المناوئ له في قصره لم يقبل به قائدا، أنه قد كتب لهم "بما يحملهم

(1) أنظر عبد الرحمان المودن: "قبائل إنياون". ج. 2. ص 286 وما بعدها، رسالته المرقونة على الآلة الكاتبة. وفي السياق نفسه أخبر عبد الملك السعيدي عامل إقليم وجدة عن الخلاف القائم حول إسناد القيادة للقائد المحلي عبد القادر الهبيل بين جماعة بني موسى الذين قبلوا توليته عليهم، وبين جماعة أولاد علي بن ياسين الذين رفضوا توليته. رسالة مؤرخة في 11 جمادى (2) 1301 / أبريل 1884 . م.و.م. / ملف وجدة.

(2) يتشكل الصف الذي يحمل نعت زناكة من قسم أولاد سعيد وأولاد سليمان "أو" بن محمد وينتمي القائد أبو مدين بن مرزوق لهذا الأخير (عظم أولاد مرزوق). ويتشكل قصر زناكة في مجموعه، من الأقسام الثلاثة: بنو ذريت، أولاد سعيد، أولاد سليمان بن محمد. أنظر أحمد مزيان في المرجع السابق، وكذلك Jean-Louis Miège, Figuig, en 1910 et en 1945, revue, Maroc-Europe, n° 10, 1996, pp. 190-191.

(3) نحتفظ بنسخ من هذه الرسائل، والأصل في ملكية حفدة القائدين المذكورين. وتحتفظ خ. ع / الرباط قسم الوثائق والمخطوطات بنسخ منها على الميكرو فيلم.

على الاستقامة والانخراط في سلك الجماعة" (1). ولقد اتخذ صراع بني دريت مع القائدين أبي مدين وأخيه محمد بن مرزوق أشكالا عديدة تصب كلها في تصميم أعيان بني دريت على تحجيم هيمنة القائدين على شؤون القصر وإبراز تميزهم في اتخاذ القرارات. من جملتها أنهم أدخلوا الطيب ابن أبي عمامة البوشيخي إلى قصرهم زناكة ضد رغبة القائد محمد بن مرزوق والعامل المخزني في المنطقة محمد بن عمر المراكشي، الملتزمين بالأوامر المخزنية التي تنهاهم وتنهى غيرهم عن التعامل مع بوعمامة، حسبما ورد في رسالة ابن مرزوق للسلطان مولاي الحسن مؤرخة في 22 محرم 1310 / غشت 1892 بقوله: "ودخلوه (كذا) قصرنا وضيفوه وقدم للحمامين وأولاد سليمان والمعيز وفرحوا به وتعرضوا له باللعب بالبارود والخيل ومن تبعهم من زناقة كبني دريت (...) ولم ينج منهم أحد سوى أنا ومن هو في حزبي" (2).

إن تخوف الجماعات المحلية مما ينتج عن إسناد القيادة لبعض شيوخها من تهميشها والانتقاص من سلطاتها، نجد صداه أيضا في رسالة أعيان قصر الوداغير بفجيج إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 13 ربيع الأول 1310 / أكتوبر 1892، تشكو إليه تعديات الفرنسيين وتقترح عليه جمع السلطة بفجيج وبني كيل في يد عامل واحد من غير أهالي المنطقة، منعاً لما يتولد عن توزيعها بين العامل المخزني والقواد المحليين من "... الضرر على مشاركه فيه (...) فيقع الخلف (كذا)

(1) مؤرخة في 2 رجب الفرد عام 1889/1307 ، وثيقة خاصة.
(2) م. و. م / مكلف فجيج.

كا هو واقع بتولية عبد الرحمان الجيلي على نصف قبيلته بينهم عليه" (1). بيد أن هذا الرأي لم يكن يشاطره جميع أعيان القصور الأخرى فقد سبق أن اشترطوا على بعثة مولاي عرفة تحديد سلطة الخليفة المخزني، وأن لا يتدخل في الشؤون الداخلية للقصور.

ج - عمال المخزن وعلاقتهم بجماعات سكان المنطقة

إذا أردنا أن نحدد علاقة القواد المخزنيين بسكان المنطقة، علينا طرح السؤال التالي: ماذا كان ينتظر السكان من القائد المخزني المولى عليهم؟ إنهم ينتظرون منه خصالا حميدة وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية خاصة منها إثارة النزاعات الانقسامية وفرض الدعائر على الناس، وحفظ الأمن والوقوف بحزم أمام تجاوزات الفرنسيين والقبائل الجزائرية من دون تهور.

وقد ورد مجموع هذه الصفات والمطالب في رسائل جماعات القصور الفجيجية إلى السلطان مولاي الحسن في حق عامله عمر بن مسعود السوسي أثناء عزم السلطان على نقله من تلك الولاية إلى غيرها عام 1888/1306، ونقتطف في هذا السياق من رسالة جماعة زناكة ما يلي: "... واختبرنا حاله وأحواله فوجدناه ذا مروءة وسياسة ورزانة ووقار وفطانة وسمت حسن وضبط أحوال هذه الناحية ولم يتركها سدى (...) لما جبل عليه من الحزم والدين (...) ومنذ حل بنا تسكن (كذا) ما كان من الرجف بالبلد من المخالفة والفتنة (...) ولم يكلف أحدا

(1) وثيقة خاصة. إذا كانت فرق القبائل وأرباع القصور على هذه الحالة من التنافس والتضاد كلما ظهر مؤشر للإخلال بالتوازن بينها. فإن الفرقة الواحدة في القبيلة كانت تلح أحيانا على السلطان في رسائلها بتولية أحد شيوخها قائدا عليها. وكنموذج عن ذلك رسالة أعيان جماعة فرقة الأعشاش بقبيلة ذوي منيع إلى السلطان الحسن يعبرون فيها عن فرحهم وامتنانهم له بتزكية طلبهم في تولية شيخهم "أحمد التهامي" قائدا عليهم. رسالة مؤرخة في 7 صفر الخير 1310 / شتنبر 1892، م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

بما لا يطاق (...) وتهول به هذا الجنس المقابل لنا من النصارى (كذا) وانقطع به ما كان يصبح ويمسي لدينا من الجواسيس ...." (1). لقد أجمع أهالي القصور الفجيجية كلهم، والقبائل التابعة لعمالة فجيج، على حسن سلوك العامل عمر السوسي (2)، وعبرو في رسائلهم عن أسفهم لقرار السلطان. إنهم لا يفهمون لماذا يقلق السلطان من تصرفات القائد عمر بن مسعود السوسي إزاء الفرنسيين طالما أنه يدافع عن حوزة البلاد. ونظرا لما يعلمون من عدم قدرتهم على التأثير في القرار السلطاني سيما ما يتعلق بتصرفه في عماله المخزنيين، ما عدا استثناءات محدودة، فإنهم طالبوا باستبداله بأحسن منه أو بمثله.

وعلى العكس من ذلك توصل السلطان الحسن برسالة وقعها أعيان كافة القصور الفجيجية مندذة بتصرفات عامله محمد أكسيم السوسي -خلفا لعمر السوسي- وتطالب بإقالته وإبعاده من الواحة، مؤرخة في شهر رمضان 1307 / أبريل 1890، نقتطف منها ما يلي: "... أوشك أن يأفل نجم سعده في البلاد فاستحال أمره إلى فساد سيما مع الايالة الجزائرية (...) وأما سيرته مع القصور الفجيجية يشهد له سجنه لنفر من قصر المعيز في علفة شعير (3) هجم عليهم

(1) كتب في منتصف ربيع الثاني 1306 / دجنبر 1888، م. و. م / ملف فجيج.

(2) هناك رسائل مشابهة لقصري الوداغير والمغير، الأولى في منتصف ربيع الثاني، والثانية في 17 منه لعام 1888/1306. م. و. م / ملف فجيج. وهذا الرأي المجتمع عليه يخالف ما أورده الجنرال "Detrie" حاكم ولاية وهران إلى قائد الفيلق 19، بتاريخ 26 يوليوز 1888، بأن أهالي فجيج ينقسمون في موقفهم من تصرفات عاملهم عمر السوسي إلى ثلاثة أقسام: قسم مرتاح لسياسته، وقسم أبدى تحفظه إزائها، وقسم ثالث أظهر استياءه منها علانية. ونحن نعرف خفايا هذا الرأي المبني أولاد على ما ينقله مخبروهم من أخبار قابلة للزيادة والنقصان، ومبني ثانيا على موقفهم العدائي من العامل المذكور.

(3) يقصدون بذلك امتناع سكان قصر المعيز من علف دواب المرسول السلطاني علي بن الكوري إلى العامل أكسيم.

بنفسه (...) فإذا به أحيا الأمر الميت بينهم وأيقظ نزاعهم المفرط (...) والمطلوب من سيدنا إبداله لنا باللائق الخير العاقل أما هو فلا يصلح لصالحة" (1). لقد تصرف العامل محمد أكسيم بما يخالف تعهدات البعثة المخزنية عام 1884 لجماعات القصور الفجيجية، فكانت النتيجة اصطدامها معه وإجماعها على إبعاده من ساحتهم. إذن لدينا مثالين عما يريده سكان المنطقة من العامل المخزني المولى عليهم وما يرفضونه فيه. بيد أن وضعية العامل المخزني في المنطقة لا يحددها مقدار انسجامه مع السكان وحده، بل يخضع وضعه لضغوطات أخرى قد تكون أشد تأثيرا، تتعلق بحساسية المنطقة التي يتولى شؤونها؛ فهو مجبر على تكييف سياسته لترضى عنه الأطراف الثلاثة ذات المصلحة: من جهة إرضاء السكان بحسن السيرة معهم وعدم التدخل في شؤونهم الداخلية، ومن جهة أخرى التعامل مع الحكام الفرنسيين بعين الصفر ء بما لا يعرقل أهدافهم، ثم أخيرا نيل رضى السلطان حيث لا تصله من تلك المنطقة شكاوي السكان أو الفرنسيين من العامل. لكن الجمع بين هذه المتطلبات يصعب تحقيقه، ولم يتأت بدرجات متفاوتة إلا للقليل من العمال المخزنيين في المنطقة الشرقية بوجدة وفجيج على السواء.

وإذا قمنا بفرز العمال المتعاقبين على عمالة فجيج، نجدهم يشكلون مجموعات متباينة، سواء من حيث أصول ورودهم أو تكوينهم المهني السابق على منصب القيادة. وهذا قد يفيد في فهم بعض تصرفاتهم إزاء السكان وإزاء الجوار بالجزائر. فالعاملان عمر بن مسعود ومحمد بن علي أكسيم السوسيان كانا من قبل يحترفان مهنة الجندية، ونعلم من رسالة السلطان مولاي الحسن إلى أخيه مولاي

(1) وثيقة خاصة، كتبها الفقيه محمد بن أحمد الراشدي بأمر أعيان جماعات القصور الفجيجية.

عثمان نائه على مراكش، أن عمر بن مسعود السوسي كان أغا للعسكر السلطاني في عام 1874/1291. وقد توجه من فاس إلى مراكش بأمر السلطان وفي صحبته واحدا وأربعين من العساكر :بين قائد الرحى وقائد المائة ومتوسطين ومقدمين وفارسين..." (1).

أما العمال الأربعة: عبد السلام الوديي وأحمد بن عبد السلام السعيدي ومحمد المجبود وأحمد بن حدو، فكلهم من أصل طنجوي أو استوطنوا بهذه المدينة قبل تعيينهم على فجيج. ولا نعرف ما تقلدوه من الوظائف المخزنية في السابق، بيد أنهم على أية حال جاءوا من حاضرة منفتحة على الخارج ، اختيرت لتكون نقطة اتصال بين السلطة المخزنية المركزية وبين ممثلي الدول الأجنبية، حاضرة يغلب عليها جو النشاط السياسي، قد يكون للعمال الأربعة القادمين منها بعض الاحتكاك به.

إن تأثير الوظيفة العسكرية على العاملين عمر بن مسعود ومحمد بن علي أكسيم بات واضحا من خلال تصرفهما مع السكان والأجانب على الحدود الجنوبية الشرقية. وتفصح رسالة العامل عمر بن مسعود السوسي إلى الوزير الفقيه محمد الصنهاجي في 22 ذي الحجة 1305/ شتنبر 1888 عن طبعه العسكري، بما ورد في مضمونها من تعدد الإشارة إلى العسكر ووسائل الدفاع في خمسة مواضع منها: "... ترفع الأمر لسيدنا (...) ليأتينا بالمدد العسكري والمدفع (كذا)..." وأن السكان في حاجة إلى "كتاب شريف لبناء القصبة للعسكر" (2). لكن المدد

---

(1) الرسالة مؤرخة في 29 جمادى الأخيرة 1291/ غشت 1874، خ. م / محافظ غير مرتبة. وتتحدث عن هذا العامل رسالة الجنرال "Detrie" حاكم مقاطعة وهران إلى قائد الفيلق 19 في 26 يوليوز 1888 قائلا: "عمر السوسي عمره أربعون سنة تقريبا، شلح لا يتحدث العربية جيدا، ولم يسبق له أن شغل منصبا إداريا، بل كان قائدا لمائتين من العسكر (آغا)" ...3H, C. 19, A.M.G .

(2) م. و. م / ملف فجيج .

العسكري لم يصل إليه، فاختار سياسة اللين مع إظهار الحزم ومحاولة التخويف من بطش المخزن في وقت اللزوم، تجاه مثيري الفتن من السكان. بينما اتبع سياسة الشدة والتحرك النشيط مع الجوار الفرنسيين وأعوانهم من القبائل الجزائرية الوافدين من أجل التجسس باسم التجارة لنقل الأخبار. وقد حدث أن بادر هذا العامل بمزاولة إحدى أهم الوظائف المخزنية الممثلة في مراقبة تراب إيالته ومد يد المساعدة لبعض قبيلة العمور المغاربة المستوطنين بالجبال القريبة من عين الصفراء والقصور المجاورة لها، فقام بتعاون مع الأهالي الفجيجيين وغيرهم بالقبض على ثلاثة من "مخازنية" الفرنسيين بقرب فجيج متهما إياهم بالتجسس وأودعهم السجن، وراسل سرا عددا من رؤساء دواوير العمور المغاربة القاطنين بالجبال المذكورة وشجعهم على الهجرة إلى جوار فجيج حسبما ورد في مذكرة رئيس القيادة العامة للجيش الفرنسي حول وضعية الجنوب الوهراني (1) حث تُحَمِّلُ مسؤولية تزايد هجرة العمور نحو الأراضي المغربية والاضطراب الحاصل وسط قبائل دائرة تْيارات وأفلو لتصرفات عمر السوسي (2). وتخلص في النهاية إلى أن على الحكومة الفرنسية السعي لدى السلطان بسحب عامله من فجيج فورا واستبداله بغيره، وهذا ما حدث بالفعل، فقد تلقى العامل رسالة توبيخ وإنذار من السلطان مؤرخة في 6 ذي الحجة 1305 / غشت 1888 متهما إياه بالاشتغال بالخوض في

---

(1) استنادا على رسائل متبادلة في الموضوع بين الحاكم العام في الجزائر ووزير الحربية والخارجية بباريز. كتبت المذكرة بباريز، قسم إفريقيا بوزارة الحربية في 18 شتنبر 1888 /3H, C. 19, A.M.G .

(2) هذا ما ادعاه أيضا السفير الفرنسي في رسالته إلى محمد الطريس. أنظر رسالة جوابية في الموضوع من السلطان إلى الطريس في 6 ذي الحجة 1305/ غشت 1888. لكن العامل عمر بن مسعود كان قد أخطر السلطان قبل ذلك في رسالته بتاريخ 29 ذي القعدة من نفس العام 1888/1305 بقوله: "إن بعض قبيلة العمور من طاعة النصارى فروا بأنفسهم إلى طاعة الله ورسوله وسيدنا" أي أنهم لم يجبروا على ذلك من أحد . م. و. م / ملف فجيج.

الايالة الجزائرية، ويأمره بالإفراج عن مساجينهم الثلاثة "جبرا لخاطرهم" وأن يرد عليهم "من فر من أهل العين الصفراء لإيالتك ولا تعود لمثل هذا" (1). ثم ما لبث السلطان تحت الضغوطات الفرنسية الديبلوماسية والعسكرية (2) أن أصدر قرارا بعزل عمر السوسي من وظيفته ونقله من فجيج استجابة لرغبة الفرنسيين، مع أنه لم يمر على مزاولته لوظيفه ذلك سوى ستة شهور، جاء ذلك في رسالة الوزير محمد المفضل غرنيط إلى السفير الفرنسي يخبره بعزم السلطان على إقالة عمر السوسي من ولاية فجيج (3)، وبعث برسالة مماثلة إلى النائب محمد بن العربي الطريس جاء فيها: " في شأن عمر السوسي عامل فجيج بأن سيدنا (...) بصدد إبداله بآخر حسن السيرة والمعاملة والمصارفة مع الجوار" (4).

واستبدل السلطان عمر السوسي بالعامل محمد بن علي أكسيم (أو الكسيمي) في 1 يناير 1306/1889، وكان يشغل سابقا وظيفة قائد المائة في طابور الحاج علي، فلم يطل به المقام كثيرا في وظيفته بالواحة الفجيجية حتى انفجر الخلاف بينه وبين السكان.

---

(1) م. و. م. / ملف فجيج.

(2) يترجم ذلك ما ورد في مضمون رسالة الحاج علي بوطالب إلى السلطان (نجهل الوظيف الذي كان يشغله) يخبره بما روجته الصحف الفرنسية في الجزائر من عزم القادة العسكريين على تنظيم حملة عسكرية ضد فجيج تستهدف القائد عمر السوسي وإجبار الخيام العمورية الثمانين الفارة بالعودة إلى عين الصفراء. رسالة مؤرخة في صفر 1306/ أكتوبر 1888، م.و. م / ملف فجيج.

(3) مؤرخة في 15 صفر 1306/ أكتوبر 1888. م. و. م / ملف فجيج. وقد أجاب السفير الفرنسي "Boutiron" الوزير غرنيط في رسالته بتاريخ 17 ربيع الأول 1306/ دجنبر 1888 يشيد فيها بقرار السلطان. م. و. م / ملف فجيج .

(4) مؤرخة في 21 صفر 1306/ أكتوبر 1888. م. و. م / ملف فجيج .

عين عمر السوسي فيما بعد قائدا للرحا (500 عسكري) بتازة حسبما ورد في تقرير رفعه الكلونيل "كوشمينر" حاكم عين الصفراء إلى الجنرال حاكم مقاطعة وهران في 15 يونيو 30H.C. 1901. 36, A.O.M.

ويظهر أن العامل الجديد وهو مشبع بروحه العسكرية وبأوامر السلطان المؤكدة له بحسن المعاملة مع الحكام الفرنسيين ورعاياهم الجزائريين، تصرف تصرفا متذبذبا يكتنفه الكثير من التشنج والحيرة. فهو من جهة يحاول استعمال العنف مع السكان بما يتاح له من وسائل كاستغلال الصراعات والانقسامية وضرب طرف بآخر، ومن جهة أخرى حرص في البداية على إرضاء الفرنسيين بحسن التصرف معهم (1) ومع من يرد إلى فجيج من الجزائريين، ثم انقلب ضدهم فغض الطرف عن بعض المتهمين من قبيلة العمور التابعين لسلطته عندما "توجهوا لبلاد أم الكرار إيالة الفرنصيص وسرقوا ما سرقوا من البقر وقتلوا رجلا منهم" (2)، فلم يبادر إلى فصالهم ولا أجاب عن رسالة حاكم عين الصفراء في الموضوع، حسبما جاء في رسالة أبي بكر المهياوي إلى السلطان. لكن العامل أكسيم كان قد بعث برسالة مضادة في الموضوع إلى السلطان مؤرخة في 9 جمادى الثانية 1307/ فبراير 1890 يشتكي فيها من تصرفات الحاكم الفرنسي في عين الصفراء بتشجيعه لفرق العمور التابعين لعين الصفراء بمهاجمة العمور المغاربة وبني كيل وحيازة إبلهم وأغنامهم وعدم اهتمام الحاكم الفرنسي برسائل الشكوى المرفوعة إليه من العامل أكسيم (3). أما السلطان فقد استنتج بسرعة أن ما تعرض له رعاياه المذكورون من الحاكم الفرنسي كان نتيجة لتصرف العامل أكسيم مع الجوار لذلك أجاب على رسالة القائد المهياوي بقوله: "هذا ما توهمنا يكتب له باللوم والفصل" (4).

---

(1) اعترف بذلك حاكم عين الصفراء كوشميز في تقريره سابق الذكر، وقد زكى هذا الاعتراف العامل محمد أكسيم نفسه في رسالته إلى الوزير محمد فضول غرنيط في 18 جمادى الآخرة 1306/ فبراير 1889، يقول فيها: "واعلم سيدي أننا (...) سرنا مع النصارى سيرة حسنة كما يرضى مولانا (...) ورضوا بذلك هما (كذا)..." م.و.م / ملف فجيج.

(2) رسالة القائد أبي بكر المهياوي (قائد المهاية) إلى السلطان مولاي الحسن مؤرخة في 29 جمادى الثانية / 1307 فبراير 1890، كناش رقم . 551، خ. ح / الرباط.

(3) كناش رقم 551 .

(4) رسالة المهياري المذكورة، الكناش أعلاه.

أما علاقة محمد أكسيم بسكان فجيج فقد أشرنا من قبل إلى أنها لم تكن حسنة في البداية مع بعض القصور، ثم ما لبث أن ساءت علاقته مع الجميع. وقد رفع شكواه إلى السلطان ضد "بني دريت" من قصر زناكة في 2 ربيع الثاني عام 1307/ نونبر 1889 متهما إياهم بالاستيلاء على "حمار المخزن ونهبهم ما حمله من الواجب على (...) القبائل من الأعشار (...) والسبب في ذلك نهيهم عن تعديهم على قصور فجيج" (1). ولم يمض على ذلك الإخبار أكثر من ثلاثة أو أربعة شهور حتى توصل السلطان برسالة مطولة -أشرنا إليها سابقا (2)- من جماعات القصور الفجيجية تشتكي إليه من سوء سلوك عامله معهم وتطالب بإزاحته عنهم واستبداله بغيره. وقد أشارت الرسالة الفجيجية إلى أن العامل أكسيم لم يكن في بداية تقلده لمهام الولاية سيئ التسيير بالإجمال، لكن حاله تبدل، فصار يصاحب العناصر الجزئرية من القبائل المناوئة للفرنسيين لأجل الأغراض المادية. وأن سيرته مع القصور الفجيجية قد ساءت جدا بعدما شرع في إشعال نار الخلافات فيما بينها (3). ولكي يبرر العامل أكسيم بعض تصرفه مع السكان بادر بالشكوى إلى السلطان من أهل "قصر المعيز" بفجيج في رسالته المؤرخة في منسلخ شعبان عام 1307/ مارس 1890 يشرح فيها أسباب اصطدامه مع سكان ذلك القصر ونتائجه، بقوله: "عصوا أمرنا وءال الأمر معهم إلى أن عصوا (كذا) أصحابي بالعصا وجرحوا بالحديد أخي فهو الآن ملازم للفراش فقام عليهم قصور فجيج فلما خشيت اتساع الخرق وعودهم للتلفف حفظتهم حتى سكن الروع" (4).

(1) كناش رقم. 165، ص. 26، خ. ح / الرباط.
(2) الوثيقة الخاصة المشار إليها في هامش. 2، ص. 28.
(3) نفسها، 1307 / أبريل 1890.
(4) م.و. م. / ملف فجيج.

وقد أشارت رسالة القصور الفجيجية ورسالة العامل أكسيم المذكورتين معا إلى أن "أغا" العسكر بفجيج آنذاك أحمد بن رزوق البخاري كان قد اعترض على العامل قيامه بالهجوم على قصر المعيز وسجنه لثلاثة أشخاص منهم. فلم يصغ في ذلك لأحد، بل شدد الكسيمي في رسالته إلى السلطان بقوله: "إن هذا القوم (أهل فجيج) لا ينقدون (كذا) إلا بالقهرية وادركني فيهم بالمدد (...) لأن السياسة والمساعدة معهم أجرأتهم علي" (1). والسلطان نفسه قد يحبذ بعض أوجه هذه السياسة المعتمدة على الحزم مع رعاياه من أجل الانصياع للأوامر المخزنية بشرط أن لا تتسم بالغلو والشطط.

رسالة العامل أكسيم أعلاه إلى السلطان التي يغلب عليها أسلوب العنف المراد استعماله مع السكان سبقتها رسالة أخرى كان قد بعثها إلى الوزير محمد غرنيط بتاريخ 18 جمادى الأولى عام 1306/ يناير 1889، غداة استقراره في الواحة الفجيجية بوقت قصير، يشكو إليه حيرته وعدم اهتدائه للأسلوب اللائق المراد اتباعه مع القصور الفجيجية بقوله: "ولا شطنوا قلوبنا وحيرونا عدى أهل فجيج (...) والمطلوب منك أن تبين لنا بما نتمشوا به (كذا) من أمور المخزانية" (2). ولعل ضعف تجربته السياسية واندفاعه لممارسة العنف بدون روية هما اللذان أوقعاه في تلك الحالة من الارتباك والاصطدام مع عموم السكان.

---

(1) رسالة أكسيم سابقة الذكر.

(2) م.و.م / ملف فجيج.

وننتقل إلى مثال آخر عن توتر العلاقة بين العامل المخزني وسكان القصور الفجيجية أو بعضا منهم، ويتعلق الأمر بعامل مدني من أصل طنجوي هو أحمد بن عبد السلام السعيدي، وبظروف تاريخية أخرى غير ظروف فترة حكم السلطان مولاي الحسن.

بحوزتنا ثمانية رسائل بعثها العامل أحمد السعيدي إلى الويزر محمد الجباص ما بين 1326-1329/1908-1911، في عهد السلطانين مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، كلها شكاوي ضد سكان قصر زناكة، وكبير جماعتها (القائد السابق) محمد بن مرزوق، تتضمن وشايات ضده وضد سكان قصره وتعدّد المخالفات المرتكبة من جانبهم في حق الفرنسيين المحتلين لقصر بني ونيف وعدم امتثالهم للأوامر المخزنية التي يأمرهم بها (1).

وكان السلطان عبد العزيز قد حذر غير ما مرة قائد زناكة محمد بن مرزوق من مغبة تهاونه في الأمور المخزنية، إما بعدم تعاونه مع القائد المخزني أو بعرقلة مساعيه لمعاقبة المخالفين من أهل فجيج (2). وقد يكون ابن مرزوق تعاطف مع حركة الجيلالي الزرهوني (بوحمارة) (3) كغيره من بعض شيوخ فرق قبيلة بني وكيل وغيرها من قبائل الجنوب الشرقي نتيجة عجز المخزن العزيزي عن رد تعديات

---

(1) كان القائد محمد بن مرزوق المذكور أعلاه معزولا آنذاك عن القيادة على قصره.

(2) بعث الجيلالي الزرهوني رسالة إلى القائد محمد بن مرزوق في 2 حجة 1320/ مارس 1903 جاء فيها: "... فقد بلغ علمنا الشريف نصحك ومحبتك لنصرة الدين وأهله (...) فستجازى على ذلك (...) وعليه فنأمرك أن تقوم على ساق الجد والاجتهاد أنت ومن تبعك (...) وجاهدوا على دينكم وأولادكم". وفي أعلى الرسالة طابع الجيلالي الزرهوني باسمه المستعار: محمد بن الحسن. م.. م / ملف فجيج.

(3) أرسل السلطان عبد العزيز رسالة إلى القائد محمد بن مرزوق بتاريخ 21 ذي القعدة 1317/ مارس 1900 يعاتبه على التعرض في الأحكام المخزنية للقائد المخزني علال الشرادي وكذلك موافقته على تسريح الاجلاب الممنوعة من الجزائر "الكطربانضي". ويحذره من كل ذلك بقوله: "فالتساهل الواقع منك في هذا كله لا يعود عليك بخير". جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، ميكرو فيلم، 1979/1، خ. ع. / الرباط

الفرنسيين على البلاد. ولهذه الأسباب كلها قام السلطان عبد العزيز بعـــزل محمد ابن مـرزوق عـن القـيـادة ابتـداء من ولاية العـامل عـبـد الســـلام الوديي عـــام 1902/1320، وجمع السلطة في القصور الفجيجية كلها والقبائل المجاورة بيده. ويؤكد ذلك ما ورد في مضمون رسالة جوابية للسلطان عبد العزيز إلى جماعة قصر الوداغير مؤرخة في 6 محرم 1320/ أبريل 1902، الذين كانوا قد طالبوه بتعيين خلف للعـامل المتـوفى بفـجـيج مـحـمـد بن عـمـر المراكـشي عـام 1901/1319، يقـول السلطان في رسالته: "وأما العامل الذي تطلبون ولايته فقد ولينا على جميع قصور فـجـيج عـاملا كـبيرا معـتبرا فـيـه الكفاية" (1). فلم يعد قـصـر زناكـة إذن مـسـتقلا بقائده عن سلطة العامل المخزني.

في هذه الظروف بعث الوزير عبد الكريم بن سليـمـان مـسـاعـده في الأمـور الخارجية آنذاك محمد الجباص على رأس الوفد المخزني إلى المنطقة من أجل العمل عل تنفيذ أوفاق عام 1901 المبرمة مع الحكومة الفرنسية بباريز. وقد شرع الجباص في العمل جنبا إلى جنب مع رئيس الوفد الفرنسي الجنرال "كـوشـميـز" Cauchemez في عين المكان ضمن اللجنة المختلطة المغربية-الفرنسية. وكان ذلك كله يتم أمام أعين سكان فـجيج والقبائل المجـاورة لهـا. ومن الطبـيـعي أن يثـيـر ذلك اشـمـئزازاً وسخط السكان خصوصا منهم سكان قصر زناكة وقبيلتي العمور وأولاد جرير الذين كانوا يشاهدون في الميدان استحواذ الفرنسيين على أراضيهم الزراعية الواقعة خارج الواحة الفجيجية وضمها للجزائر بمباركة رجال المخزنك فكانت تصدر منهم ردود أفعال ضد الفرنسيين وأعوانهم فيحسبها المخزن إخلالا بالأمن وعصيانا. وقد

(1) جائزة الحسن الثاني، للوثائق والمخطوطات ميكرو. 1979/1، خ. ع. / الرباط.

يكون الجباص نفسه قد تضايق من ردود الفعل هذه التي ستعرقل مهمته المخزنية، ومن نظرات السكان المتذمرة من تعاون رجال المخزن مع البعثة الفرنسية، فيغادر الواحة ولديه صورة قاتمة عن تصرفات هؤلاء السكان. وهذا ما سيستغله العامل السعيدي فيما بعد في رسائله للجباص الذي تولى آنذاك مهمة وزير الحربية. فكانت كلها مشحونة بالدس والوشاية وتهويل تصرفات زناكة وقائدهم السابق محمد بن مرزوق ضد المخزن، والرغبة الجامحة في قيام المخزن بمعاقبتهم. فقد كتب في إحدى رسائله للجباص بتاريخ 16 ذي القعدة عام 1326/ دجنبر 1908 قوله: "... وأما الحاج محمد بن مرزوق فاسد قصر زناكة كلها تراه قائم لطرفكم مع جماعة من الفساد مثله ولم إلتفَتُوا إلينا (كذا) (...) وأهل القصور كافة منتظرين لمعاقبتهم (كذا) بحيث إذا لم تكن لهم معاقبة فلا يبقى لنا مع أهل فجيج تنفيذ الأحكام" (1). وبعد قراءتنا لمضامين رسائل السعيدي للجباس ومقابلتها ببعضها اتضح لنا أن قسما مُهِمّاً مما يؤاخذ به سكان قصر زناكة وابن مرزوق على الخصوص غير صحيحة أو بالأحرى مغالية، فقد أورد في رسالته أعلاه: "وأما السياسة لأهل (كذا) فجيج لا تنفع والإحسان يزيدهم طغيان (كذا)" (2). فالأمر إذن لا يهم زناكة وحدهم بقدر ما يعني أن توترا عاما تختلف وثائره، كان يسود العلاقة بين العامل ومجموع القصور الفجيجية على الأقل في العامين الأخيرين من حكمه، فقد أشار في إحدى رسائله المؤرخة في 15 جمادى الثانية 1327/ يوليوز 1909 بقوله: "... إن وفد أهل زناكة من يوم قدومه من الحضرة العالية (...) وهو في التخليط ساعيا في الفساد وقد كتبوا سبعة مكاتب زور وكذب على لسان بعض القصور (3) في شأننا وأن سيرتنا مع أهل فجيج غير محمودة" (4). وهذا يخفي

(1) م.و.م. / ملف فجيج.

(2) نفسها.

(3) يعني القصور السبعة الفجيجية.

(4) م. و. م. / ملف فجيج .

حقيقة ما تحت السطور عن علاقة السعيدي مع كافة أهل القصور الفجيجية، ذلك أولا أن ابن مرزوق أو أعيان قصر زناكة لا يمكنهم أن يختلقوا كل تلك المكاتب إلى السلطان باسم القصور الأخرى فلم يحدث أبدا أن حصل ذلك من قبل حسب علمنا، وثانيا فإنه في بعض جلساتنا الاستخبارية مع أحد المسنين من قصر الوداغير في صيف 1990، وكان سنه آنذاك 89 سنة سمع وهو شاب في حوالي الخامسة عشرة من عمره من كبير أعيان هذا القصر يحدث شيوخ القصر في مناسبة بمنزله عن خلافات كانت قد نشبت بين الجماعة والعامل السعيدي، وأن أعيان قصر الوداغير كانوا متبرمين من تصرفاته (1).

وكانت الأحوال قد تغيرت بفاس في عام 1908/1326، حيث أزيح السلطان عبد العزيز عن العرش وتولى مكانه أخوه مولاي عبد الحفيظ، وهذا التغيير في قمة الهرم السلطوي لم يكن العامل السعيدي يعي نتائجه، خصوصا بعد رجوع وفد قصر زناكة من فاس لتهنئة السلطان الجديد مصحوبا بظهير ولاية محمد بن مرزوق الثانية على قصر زناكة (2)، رغم شكاوي السعيدي المتعددة عنه للمخزن المركزي. وربما قام السلطان الجديد ببعض التغيير في هرم السلطة لاستبدال بعض رجال السلطان المخلوع، أو بالأحرى وقع بعض الشلل في اتخاذ القرارات في الفترة الفاصلة ما بين أواخر عهد السلطان عبد العزيز وأوائل عهد السلطان الجديد، لذلك

(1) جرى هذا الحديث الذي استمع إليه المبخر المسن بعد عقد الحماية ببضع سنين، وقد أورد "كوتيي" في مقال له حول عين "تزدرت المائية" أنه أجرى حوارا مع كبير قصر الوداغير انذاك المدعو "مولاي أحمد بن بومدين" عن بعض أحداث فجيج القريبة عام 1918.

Gautier (E.F): La source de Thadert à Figuig. Annales de Géographie, 1917.

(2) ورد ذلك في رسالة السعيدي إلى الجباص في 7 جمادى الثانية 1327 / يونيو 1909. م. و. م / ملف فجيج.

(3) مؤرخة في 2 رجب الفرد 1327/ يوليوز 1909، م. و. م / ملف فجيج.

بقيت رسائل السعيدي المتوالية إلى الجباس بالشكوى من وضعيته المتسمة بالإهمال سواء من لدن المخزن المركزي أو من محكوميه في المنطقة من غير جواب، إذ عبر في إحدى رسائله عن ذلك بقوله :"ونطلب من (...) فضلك تسعى لنا عند سيدنا في القدوم لأننا ضاق صدرنا على هذه الحالة والله الذي لا إله إلا هو ما نحن إلا في غاية الإهمال لعدم المكاتب حتى أن بعضهم يقولون بأفواههم إن كان عاملا علينا فليقرأ علينا كتاب السلطان" (1). ولم يتم إنقاذه من وضعيته تلك إلا في أواخر عام 1911 م / 1330 هـ، حيث نقل إلى عمالة الصويرة، وحل محله خليفته بعمالة فجيج أحمد بن حدو الطنجوي (2).

هل كان العمال المخزنيون الذين تعاقبوا على عمالة فجيج على دراية بمرامي سياسة المخزن المركزي في المنطقة؟ إن ما كان يهم السلطان بالدرجة الأولى هو الحفاظ على علاقات سلمية مع الجوار الجزائري في المنطقة، بما يناسب من حسن المعاملة وعدم التعاون مع المناوئين للفرنسيين من المهاجرين الجزائريين وغيرهم. وهذا يقتضي من عامل المنطقة أن يجتهد في السهر على حفظ الأمن والمعاملة الحسنة مع السكان، وتنفيذ الأوامر المخزنية الصادرة إليه. وكانت رسائل السلطان مولاي الحسن وخلفه مولاي عبد العزيز إلى جماعات القصور والقبائل وقوادها المحليين تؤكد عليهم دائما، وفي شتى المناسبات بمراعاة حسن المعاملة مع الجـــــار (3). وكثير من عمال المخزن على المنطقة لم يتمكنوا من النجاح في

(1) مؤرخة في 2 رجب الفرد 1327/ يوليوز 1909، م.و. م / ملف فجيج .

(2) كان المقرر حسبما ورد في الرسائل المخزنية أن يحل محل السعيدي بفجيج العامل "محمد بن المجبود قائد قبيلة أنجرة ناحية سبتة، لكنه لم يلتحق بوظيفته بفجيج لأسباب لم يرد ذكرها في رسائل مخزنية أخرى مما نعلم. أنظر رسالة الطيب المقري إلى والده كبير الوزراء محمد المقري في 22 ذي القعدة 1911/1329 وكذلك رسالة محمد بن عبد الواحد الجباص إلى الوزير نفسه في 18 محرم 1330 / يناير 1912 . م.و. م/ ملف فجيج.

(3) أنظر رسالة جوابية في هذا السياق إلى سكان القصور بالشكوى من تعديات الفرنسيين مؤرخة في شوال / 1301 يوليوز 1884. كناش رقم 121. خ. ع / الرباط.

مأموريتهم بسبب جهلهم لجانب من جوانب السياسة المخزنية العامة في المنطقة، فتكون تصرفاتهم مطبوعة بقدر كبير من الاندفاع ضد هذا الطرف أو آخر، فيكون المآل فصلهم عن القيادة وإعفائهم أو ترحيلهم إلى مكان آخر. ولم يوفق من هؤلاء سوى العامل محمد بن عمر المراكسي المولى على فجيج في فاتح محرم عام 1308/ غشت 1890 (1)، الذي اتسمت سياسته بكثير من المرونة إزاء الطرفين ذوي المصلحة: الفرنسيون من جهة وسكان المنطقة وقوادهم المحليون وأعضاء جماعاتهم من جهة ثانية، فكسب ثقة واحترام هؤلاء وأولائك (2). وكمثال على ذلك أن الشيخ إسماعيل بن مهني شيخ فرقة أولاد علي بن لحسن عرش أولاد إبراهيم من قبيلة بني كيل، بعث برسالة إلى العامل محمد بن عمر المراكشي يخبره فيها بوصول رسالته وأصحابه إلى مراتع إخوانه، وأن "المال والرقب (كذا) لك (...) والي (كذا) طلبته فهو لك" (3). لأجل هذه السمعة الطيبة والطابع المميز لسياسة هذا العامل مع السكان والفعاليات السياسية المحلية، بادر كبير أعيان قصر الوداغير أحمد بن أبي مدين، عند لقائه بالسلطان مولاي عبد العزيز في إحدى المناسبات الدينية بطلب إرجاع محمد بن عمر المراكشي إلى ولاية ثانية بفجيج، فأسعفه السلطان إلى مطلبه، وعين عام 1900/1318 على القصور الفجيجية (4).

(1) رسالة محمد بن عمر المراكشي إلى السلطان مخبرا بوصوله إلى فجيج مؤرخة في 2 ربيع الثاني 1308 / نونبر 1890، كناش رقم 172 ، خ. ع / الرباط.

(2) في رسالة شرفاء قصر الوداغير بفجيج إلى السلطان الحسن يخبرونه بأن "القائد محمد بن عمر المراكشي أحسن السيرة معهم" وكتب السلطان على ظهر الرسالة نفسها قوله: "ذلك المراد منه" عام 1308، كناش رقم 175، خ. م / الرباط.

(3) وثيقة خاصة غير مؤرخة.

(4) ورد ذلك في رسالة أحمد بن أبي مدين المذكور إلى جماعة قصره في 15 جمادى الثانية عام 1318/ أكتوبر 1900. وكان السلطان عبد العزيز قد نقل محمد بن عمر المراكشي من فجيج إلى توات في مكان الحاج أحمد بن رزوق البخاري في 28 ذي القعدة 11/1313 ماي 1896، ثم هرب منها في أبريل 1901 إثر استيلاء القوات الفرنسية عليها. وقد توفي محمد بن عمر المراكشي بفجيج بالحمى عام 1319 / 17 شتنبر 1901، اخبر بذلك الجنرال قائد الفيلق. 19 إلى الحاكم العام بالجزائر في رسالته في نفس التاريخ، وقد خلف محمد بن عمر المراكشي خليفته المدعو أحمد الكبش بصفة مؤقتة إلى عام 1902/1320 .

وقد سار خلفه عبد السلام بن الجيلالي الوديي على النهج نفسه، فلم تسجل عنه شكاوي سواء ممن يرأسهم أو من الحكام الفرنسيين على الحدود. فكان عند حسن ظن السلطان عندما وصفه لأعيان قصر الوداغير في رسالته بقوله: "فقد ولينا على جميع قصور فجيج عاملا كبيرا معتبرا فيه الكفاية بعد أن اخترناه من خدامنا النصحاء المعتبرين" (1).

وكان عبد المالك السعيدي عامل وجدة، الذي ترجع إليه مسؤولية الاتصال بالفرنسيين في كل ما يطرأ من حوادث الحدود - سواء في المنطقة الشمالية والجنوبية- وحده الذي كان يعي ركائز ومرامي سياسة السلطان مولاي الحسن الحدودية وينفذها بالحرف. وقد تدرج خلال ولايته على عمالة وجدة ما بين: يوليوز 1881 ويوليوز 1889 (2)، من محاولة إظهار رفض المخزن لكل تجاوزات الفرنسيين وقبائلهم، بالاحتجاج عليها في رسائله لحاكم تلمسان وفي رسائله الإخبارية إلى السلطان، ثم تحول بالتدريج بعد ذلك إلى سياسة الاحتجاجات المحتشمة ذات الطابع الاستفساري لنظيره الفرنسي بتلمسان تارة، وإلى سياسة المسالمة وتغاظي الطرف تارة أخرى، بل ومساعفة الفرنسيين فيما يريدون. وهو في كل رسائله إليهم ينتقي عبارات المجاملة والرغبة في استمرار المحبة بين البلدين، فتلقى منهم بدوره رسائل المدح والتنويه ومنحوه الهدايا، كما ورد ذكر بعضها في رسالته إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار الجامعي بقوله: "وإني قد بعثت

أنظر: IH, C. 998, A .M.G. 30 H, C. 47, A.O.m

(1) مؤرخة في 6 محرم 1320/ أبريل 1902. وقد ولي على عمالة فجيج من ذلك التاريخ إلى عام 1906/1324، وثيقة خاصة.

(2) J.L. Miège: "Pour une histoire d'Oujda dans la 2° moitié du XIX° siècle. Revue Maroc-Europe, 1993, n° 5, p. 40.

بالسيفين المذكورين لمولانا (...) لأنهما منه وإليه (...) كما بعثت له صندوقا آخر فيه بريق ·كذا) فضة وجبان (كذا) وعشرة معاليق كذا) كان بعثهم لي حاكم الجزائر بعدما التقيت به بمغنية" (1). وقد خاطبه حاكم وهران وهو يقدم له تلك الهدايا بقوله: "إن حاكم الجزئر أكرمك بهذا لأجل المحبة وحسن الجورة وسيرتك الحميدة" (2)، بل وعده حاكم الجزائر بتسفيره إلى فرنسا عن طريق الجزائر لزيارة العاصمة باريز (3)، ومن طبيعة الحال أن يحظى السعيدي برضى السلطان وعطفه، إذ بارك خطواته تجاه الجار وأكد عليه بعدم المحيد عنها، حتى لا ينتج من جهتهم ما "يكدر الخواطر" (4). ولم تخل أي رسالة للسلطان إلى عامله السعيدي من تجديد التنويه به كلما حقق تفاهما وتساكنا مع الجانب الفرنسي. في رسالته الجوابية إلى القائد أبي بكر المهياوي عن النتائج التي أسفر عنها لقاءه بمعية العامل عبد المالك السعيدي مع الجنرال "نوا" (Noua) الحاكم العام بالجزائر على الحدود، حيث بذل معه السعيدي المجهود لتحقيق بعض الغايات كتسريح المساجين المغاربة في الجزائر وفتح الأسواق بين البلدين، وعلق السلطان على ذلك بالقول: "قد أدخلت علينا سرورا بذلك أصلحك الله لأننا لا نحب لكم ولكافة إخوانكم المسلمين إلا الخير والصلاح (...) وعليه فشدوا في ذلك واسعوا فيما يديمه ويبقيكم في راحة لأن دوام هدنة الجوار في كل ناحية هو عين السلامة (...) وأما ما بذله الخديم السعيدي من المجهود في ذلك فمن وفور عقله ووضع الشيء في محله" (5).

(1) مؤرخة في 4 ربيع الثاني 1301/ فبراير 1884، م.و. م / ملف الحدود المغربية، ج.

(2) الرسالة نفسها.

(3) جاء ذلك في رسالة الجنرال (Detrie) حاكم وهران إلى عبد المالك السعيدي بتاريخ 16 جمادى الأولى 1302 / فبراير 1885، يطمئنه على ذلك السفر ويشرح له ظروف تأخيره بعض الوقت. م.و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

(4) جاء ذلك في إحدى رسائل السلطان إلى العامل السعيدي، م. و. م / ملف وجدة.

(5) مؤرخة في 25 رجب 1300 / يونيو 1883، م. و. م. / ملف وجدة.

لقد سبق أن بينا من خلال الأمثلة طبيعة علاقة القواد المحليين بأعيان الجماعات، وعلاقة العمال المخزنيين بأولئك جميعهم، فكيف احتفظت هذه الجماعات المحلية بكل ثقلها التاريخي السابق وبجميع سلطاتها داخل فرق القبائل والقصور، بل ومشاركة عمال المخزن في ما يهم علاقاتهم بالطرف الأجنبي في الجزائر؟

كان السلطان يعي حقيقة هذا الواقع سواء قبل البدء في تعيين قواده وعماله في عبين المكان أو بعده. لذلك استمر كما في الماضي يراسل أعيان الجماعات في جميع الأمور، مع أن في إمكانه مخاطبتهم عن طريق عماله المخزنيين في المنطقة أو الاكتفاء بمخطابة قوادهم المحليين. وسارت الجماعات بدورها تراسله مباشرة من دون المرور بوساطة عماله بفجيج أو وجدة. فعلى سبيل المثال أرسل شيخ جماعة أولاد فارس من قبيلة بني كيل أحمد بن علي بن بوجمعة رسالة إلى السلطان مولاي الحسن في 8 رمضان 1301/ يوليوز 1884 جاء فيها: "إننا في طاعة الله وطاعتك (...) فسيد (كذا) عبد الملك قائدنا يخبرك على حالنا" (1)، فلم يكتف إذن بنيابة عامل وجدة في الإخبار عن ذلك. واهتم السلطان بتوصله برأي الجماعات المحلية عن سلوك عماله المخزنيين في المنطقة وحرص أيضا على وصول ممثليهم إلى العاصمة للتهنئة والمشاورة وأخذ رأيهم في المسائل ذات الأهمية الخاصة بشؤونهم سواء مع ممثليه أو مع الفرنسيين والقبائل الجزائرية المنحاشة إليهم. فقد استدعى السلطان مولاي عبد العزيز القائد الحاج محمد بن مرزوق للقدوم إلى عاصمة ملكه "مع عدد من أعيان إخوانك لغرض أوجب مشافهتكم به" (2).

(1) م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

(2) كتبت الرسالة بتاريخ 23 شعبان 1317/ دجنبر 1899، وقد يكون موضوع المشافهة أخذ رأيهم فيما كان المخزن بصدد تحضيره مع الفرنسيين لتسطير الحدود غير المرسومة جنوب ثنية الساسي.

ولم يكن في مستطاع عامل المخزن أو القائد المحلي تنفيذ أمر من الأمور داخل الفرق أو القصور إلا بموافقة جماعاتها. وغالبا ما يكون التنفيذ على يد شيوخ الجماعات وليس على يد العامل المخزني أو أعوانه "المخازنية". فقد طلب العامل محمد بن عمر المراكشي من شيخ جماعة أولاد علي بن لحسن من عرش أولاد إبراهيم، قبيلة بني كيل أن يعاقب الجناة من أهاليه، فأجابه شيخ الجماعة: "... وأما المتهمين بالجناية فهما (كذا) جنينهم (كذا)..." (1). ولم يكن في مقدور العامل المخزني اختراق المجال الذي يدخل تحت سلطة القائد المحلي والتصرف فيمن هم تحت سلطته، إذ كثيرا ما كان ينتج الخلاف بسببه بين الطرفين، ولم يكن السلطان نفسه يحبذ ذلك التصرف. فقد أجاب القائد أبا مدين بن مرزوق على شكواه من العامل محمد أكسيم لما سجن ودعر بعض المخالفين من قصر زناكة وهم من ايالة القائد ابن مرزوق بقوله: "قبحنا له فعله ذلك وحذرناه من العود إليه وحسبه رد أمرهم لعاملهم وشد عضده" (2). فالمخزن المركزي إذن كان يعي مدى صلابة وتجدر مركز الجماعات المحلية، باعتبارها قوة سياسة فاعلة في المنطقة ليس من السهل ولا من المصلحة العمل على تهميشها مهما كانت مواقفها المضادة أحيانا للإجراءات المخزنية ولتصرفات بعض العمال المخزنيين المجمع من السكان على فسادها وعدم القبول بها.

(1) جواب شيخ الجماعة إسماعيل بن مهني على طلب العامل. وثيقة خاصة غير مؤرخة.
وفي هذا السياق كاتب السلطان مولاي الحسن جماعة أولاد بوعنان من قبيلة ذوي منيع بتاريخ 28 ربيع الثاني 1304/ يناير 1887 يأمرهم بالعمل على رد الإبل التي استولى عليها إخوانهم للشعانبة فكان جواب الجماعة:" بلغنا كتابك الشريف (...) مشيرا لنا فيه تأمرنا (كذا) برد أباعير اشعانبة (كذا) فإننا عند السمع والطاعة..." مع أن فرق ذوي منيع كانت تتوفر كلها على قوادها المحليين. م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) رسالة مؤرخة في 31 شوال 1307/ يونيو 1890 .

عمال وأمناء المخزن المتعاقبون على المنطقة بمقر إقامتهم بفجيج

أسماء العمال	مدة الحكم	أسماء الامناء	مدة الإقامة
أحمد بن مبارك البخاري	15 شتنبر 1884		
(خليفة)	15 شتنبر 1887		
إدريس القوري الشرادي	1887 يونيو		1 يوليــــوز 1888
(خليفة)	1888	عبد المجيد أقصبي	أوائل 1889
عمر بن مسعود السوسي	1 يوليوز 1888	الفاسي	
(عامل)	دجنبر 1888		
محمد بن علي أكسيم	1 يناير 1889		"دجنبــــــر
السوسي (عامل)	أواخر 1890 (1)	أحمد بنكيران الفاسي	1890...؟"
محمد بن عمر المراكشي	دجنبر 1890-		
(عامل)	1896/9/14 (2)		
أحمد بن الحبيب الشرادي	1897-1896 (3)		
(خليفة)			
علال الشرادي (عامل)	1900-1897		
محمد بن عمر المراكشي	1901-1900 (4)		
(عامل للمرة الثانية)			
أحمد الكبش (خليفة)	1902-1901 (5)		
عبد السلام بن الجيلالي	1904-1902		
الوديي (عامل)			
أحمد الركراكي (خليفة)	نفس الفترة (6)		
محمد المجبود الطنجوي	1906-1904 (7)		
(عامل)			
أحمد بن عبد السلام	1912-1906 (8)		
السعيدي (عامل)			
أحمد بن حدّو، الطنجوي	1956-1912		
(باشا)			

الهوامش

(1) حسب الوثائق الفرنسية.

(2) في وثيقة مخزنية تخبر بوصول العامل محمد بن عمر المراكشي إلى فجيج في فاتح محرم عام 1308/ غشت 1890. أنظر كناش رقم 172، خ – ح / الرباط. في مكان آخر من ذلك الكنباش أرسل العامل المذكور رسالة إلى السلطان يخبره بوصوله إلى فجيج ونزوله بقصر الوداغير، والرسالة مؤرخة في 15 ربيع الأول 30/1308 أكتوبر 1890 .

(3) كان هذا الشخص خليفة لعمر المراكشي بفجيج قبل مغادرتها إلى توات حسبما جاء في الوثائق المخزنية. م. و. م / ملف فجيج.

(4) جاء الإخبار بهذا التعيين في رسالة كبير أعيان قصر الوداغير مرسلة من العاصمة إلى أعيان قصره مؤرخة في 15 جمادى الثانية / 1318 أكتوبر 1900. وثيقة خاصة. وقد توفي العامل بفجيج في أوائل عام 1902، وعقد مجلس لتركته بتاريخ 11 محرم 1320/ ماي 1902 / وثيقة خاصة.

(5) ورد في وثيقة فرنسية أن عامل وجدة بعث بخليفته ذاك إلى فجيج لملء المكان الشاغر إلى حين تعيين السلطان لخلف محمد بن عمر المراكشي الراحل، وكان هذا الخليفة كبير السن مكث من قبل بفجيج لفترة من الزمن: تقرير عن أحوال الحدود الجنوبية الغربية للجزائر، كتب في 13 نونبر 1901، وأرسله الوالي العام للجزائر (Revoil) إلى وزير الحربية بباريز. 1H, C. 998, A.M.G.

(6) ورد في رسالة الجنرال حاكم مقاطعة وهران إلى الوالي العام بالجزائر في 6 غشت 1902، أن هذا الخليفة سافر إلى وجدة وانتقل منها إلى فاس في 26 يوليوز من نفس العام لغرض مخزني. 30H, C. 47, A.O.M

(7) أشار إليه الجنرال ليوطي في رسالته إلى "جونار" الوالي العام بالجزائر بتاريخ 18 فبراير 1906.
أنظر: Lyautey, (G): Lettres du sud oranai, p. 247.

(8) بقي هذا العامل بفجيج إلى أوائل يناير 1912، وحل محله الخليفة أحمد بن حود الطنجي وعين بعد ذلك باشا على فجيج وبلاد بني كيل في عهد الحماية. أنظر رسالة محمد بن عبد الواحد الجباص إلى كبير الوزراء محمد المقري في يناير 1912/ محرم 1330. م. و. م / ملف فجيج.

II- إرسال العساكر إلى المنطقة

1- تطور أعداد العساكر المخزنية في المنطقة

تعددت طلبات أعيان قصر الوداغير وقائدي قصر زناكة وعمال المخزن إلى السلطة المركزية في الربع الأخير من القرن الماضي لإرسال قوات من العسكر النظامي إلى المنطقة، وبناء قصبات الحراسة في نقط معينة على الحدود الجنوبية. فقد توصل السلطانان مولاي الحسن ومولاي عبد العزيز بحوالي عشرين رسالة في الموضوع في الفترة ما بين: 1305-1887/1326-1908، تسع منها صادرة عن جماعة قصر الوداغير، لكننا لا نعرف رأي جماعات باقي القصور كبشار وواكدة وموغل وبوكايس وإيش، بل وحتى باقي القصور الفجيجية حول مجيء العساكر المخزنية إلى المنطقة، ولم نعثر على طلب من هذا النوع في أي رسالة من رسائل قبيلتي بني كيل والعمور إلى المخزن المركزي، مع أن العمور بالأخص كانوا آنذاك في ضيق شديد من جراء تعديات الفرنسيين عليهم وعلى أموالهم. فما الغرض إذن من إلحاح الأطراف المذكورة على إرسال العسكر النظامي إلى المنطقة؟

تختلف البواعث باختلاف المقاصد والأغراض من طرف إلى آخر، فالعمال المخزنيون الوافدون على المنطقة من عهد ولاية عمر بن مسعود السوسي (1888) إلى أحمد بن عبد السلام السعيدي (1908) قد ركزوا في رسائلهم على مبرر واحد، هو هاجس حفظ الأمن وقمع "الفساد" من السكان الذين يعرقلون نفاذ الأوامر المخزنية، فصارت رسائلهم إلى السلطة المركزية مشحونة بعبارات من قبيل:

"تداركني بالمدد قبل أن يتسع الخرق على الراقع" (1)، وفي رسالة أخرى: "فإن كان مرادك في قمعهم (سكان القصور الفجيجية) فأدركني بالمدد" (2).

وعلى العكس من ذلك نجد رسائل جماعة قصر الوداغير وقائدي قصر زناكة أبي مدين بن مرزوق وأخيه محمد قد زاوجت بين ضرورة حفظ الأمن في المنطقة ومعاقبة الخارجين عن الطاعة، وبين مواجهة الأطماع الأجنبية المستفحلة، معبرين في رسائلهم عن ذلك بقولهم: "فعليكم بالمدد لشد عضد عاملكم" (3). أو قول القائد أبي مدين بن مرزوق للسلطان: "بناء قصبة بفجيج وعمارتها بمدد مخزني لما أبدى في ذلك من المصالح المخزنية"(4). وتكررت في الرسائل الودغيرية إلى السلطان مولاي الحسن عبارات مثل: "وكثر من مددكم قدر ما يحصن بلادكم سيما ونحن مجاورون للعدو" (5) وأيضا قولهم: "المطلوب من سيدنا أن يمنعنا من هذا العدو (...) فلا يكون له سبيل علينا (...) وذلك بإمداد عاملكم ووصيفكم محمد بن عمر المراكشي عددا وعدة" (6). والواقع أن سكان قصر الوداغير بما كانوا يعلنونه دائما في رسائلهم من ولائهم للمخزن واستعدادهم لشد عضده في الواحة وخارجها، إن كان عمال المخزن معززين بقوة مخزنية نظامية، فإنهم في حاجة إلى هذا العسكر ليس فقط لتعزيز الحضور المخزني في المنطقة وحمايتها من الأطماع

(1) رسالة محمد بن علي الكسيمي إلى السلطان الحسن. (مراسلات أعوام: 1306-1307)، كناش رقم 159، ص. 26 ، خ - ح/ الرباط.

(2) رسالة العامل محمد بن عمر المراكشي إلى السلطان الحسن في محرم 1892/1310. م. و. م / ملف فجيج.

(3) رسالة أعيان قصر الوداغير إلى السلطان في ذي الحجة 1309/ يونيو 1892 . م. و. م / ملف فجيج.

(4) ملخص رسالة القائد بن مرزوق إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ 11 شوال 1307/ يونيو 1890، وردت في كناش رقم 166 . خ. ح / الرباط.

(5) رسالة مؤرخة في ذي القعدة 1309/ ماي - يونيو. م. و. م / ملف فجيج.

(6) مؤرخة في 13 ربيع النبوي 1310/ أكتوبر 1892، وثيقة خاصة.

الأجنبية فحسب بل للاستظهار بهم أمام سكان قصر زناكة في إطار نزاعات الطرفين حول المياه والأراضي الزراعية، وكذلك الحد من النزاعات الانقسامية المستشرية بين مختلف القصور الفجيجية، وفي هذا السياق نفسه يندرج إلحاح قائدي قصر زناكة بإرسال العساكر المخزنية إلى الواحة لمساعدتهما عند الحاجة في ردع الطرف المناوئ لهما داخل القصر.

إن مطالبة أعيان قصر الوداغير المتكررة بإرسال العسكر النظامي إلى الواحة، وبناء القصبات على الحدود، والمطالب المماثلة للقواد المحليين والعمال المخزنيين تندرج في سياق واحد، مكونة حلقات مترابطة يفضي بعضها لبعض. ذلك أن وجود قوة عسكرية نظامية كافية تحت تصرف العامل المخزني يقيم بعضها في الواحة الفجيجية وبعضها الآخر يوزع على قصبات الحراسة المطالب ببنائها، ستمكن في آن واحد من توفير الأمن والاستقرار في المنطقة وتحافظ على السيادة الترابية قدر الإمكان. فإن تحقق الأمن على هذه الكيفية زالت أسباب تعديات الفرنسيين على السكان في أرواحهم وأرزاقهم، وبطلت ذرائع تحركات طوابيرهم العسكرية فوق التراب المغربي بدعوى ملاحقة (الجياشة) المغاربة المغيرين على القبائل الجزائرية في التخوم الحدودية، بل يمكن لهذا العسكر المخزني أن يساعد أمناء المخزن على جباية السكان بشكل منتظم وفعّال. فماذا إذن عن تأثير هذه الطلبات المتكررة على الاستجابة المخزنية، وما هو حجم القوة العسكرية النظامية المرسلة إلى المنطقة؟

لما نصب أحمد بن مبارك البخاري خليفة لعامل وجدة على فجيج مع بداية عودة التمثيل المخزني إلى المنطقة، صحب معه خمسة من "مخازنية" وجدة (1). ولما عين عمر بن مسعود السوسي عاملا على المنطقة رافقه إلى فجيج مركز العمالة حوالي (35) مجندا منهم ثلاثون عسكريا وخمسة "مخازنية" (2). بيد أن هذا العدد من العسكر النظامي المخزني، رغم قلته لم يبق منه بالواحة سوى الثلث عند استبدال عمر بن مسعود السوسي بالعامل محمد بن علي أكسيم عام 1888، استناداً على رسالة السلطان مولاي الحسن إلى أمين مستفادات وجدة محمد زنيبر مؤرخة في 26 ربيع الأول 1306 / دجنبر 1888، أمره فيها أن يوجه للعامل المذكور في مدخل كل شهر "مؤونته ومؤونة العساكرية العشرة الذين معه" (3). وتحت تأثير الرسائل الودغيرية وتقارير العمال المخزنيين، بادر السلطان إلى إرسال مائة من العسكر المرابط بوجدة مع "قائد رحاهم الحاج أحمد بن رزوق البخاري" حسبما ورد في رسالته إلى جماعة قصر الوداغير في جمادى الآخرة عام 1307/ يناير 1890 (4). لكن هذا العدد من العسكر تناقص أفراده شيئا فشيئا حتى لم يبق منهم فرد واحد في آخر عام 1309/ (5) 1892 .

---

(1) وردت الإشارة إلى ذلك في رسالة الجنرال Detrie حاكم ولاية وهران، إلى قائد الفيلق. 19 بالجزائر بتاريخ 17 يوليوز 1888 3H. C. 19, A.M.G.

(2) نفسها. ويشكل هذا المجموع (35 عسكريا + 5 مخازنيه) أول إدالة عسكرية مخزنية أرسلت إلى فجيج منذ أواسط عام 1888، وهذا يخالف ما ساقه عكاشة برحاب في أطروحته بقوله: "ومن المعلوم أن المخزن لم يكن يتوفر على إدالة بفكيك قبل سنة 1890". المرجع السابق، ج. 1، ص. 34 .

(3) كناش. 382، خ. ح / الرباط.

(4) وثيقة خاصة، وقد ردت الجماعة المذكورة بقلم الفقيه محمد بن أحمد الراشدي نيابة عن الجماعة إلى السلطان في 27 جمادى الثانية 1307/ فبراير 1890 بوصول "الأغا الذي بوجدة في مائة من العسكر ونزولهم عندهم". كناش. 166، خ. ح / الرباط.

(5) رسالة جماعة قصر الوداغير إلى السلطان مؤرخة بأواسط ذي الحجة 1309/ يوليوز 1892، م. و. م / ملف فجيج.

وكان السلطان قد أمر كلا من عامل وجدة وقائد الجيش بها عام 1890/1308-1891، بإرسال إدالة (1) مكونة من مائة عسكري جديد إلى فجيج (2). وتلقى من قائد العسكر الوجدي رسالة يخبره فيها أنه جمع الإدالة العسكرية المأمور بها من "أهل تافيلالت ودرعة والمغاربة طالبا الإنعام عليهم بالكسوة والسلاح والمؤونة" (3). ومع ذلك لم يتمكن أمين المستفاد بوجدة عبد السلام بن يحيى، بعد جهد جهيد من تجهيز سوى ثلاثين عسكريا أرسلوا لفجيج (4).

ولم نعثر على أي مؤشر يفيد بإكمال هذه الإدالة العسكرية منذ ذلك التاريخ، استجابة لمطمح العمال المخزنيين وأعيان بعض الجماعات في المنطقة ولا سيما جماعة قصر الوادغير، إلى غاية عام 1902/1320، حيث توصل نائب السلطان بطنجة محمد الطريس من وزير الخارجية آنذاك عبد الكريم بن سليمان برسالتين مؤرختين معا في 5 محرم 1902/1320 في إحداهما أن الأمر السلطاني وجه إلى أمناء طنجة لينفذوا على يديه المبلغ المالي المتعين لكراء باخرة لحمل وفد عامل فجيج ومن معه من ذلك الثغر الطنجوي بحرا إلى محل النزول بالايالة الجزائرية

(1) الإدالة حسبما كتب عبد الوهاب بن منصور في ملاحق أضافها لكتاب ابن زيدان "العز والصولة" يقول، هي: "حامية عسكرية يبعثها السلطان من جيشه النظامي أو من قبائل الجيش إلى مركز من المراكز فتقيم به للحراسة، وسميت بالإدالة لأنها لا تقيم بالمركز إلا لأمد معين ثم تخلفها فيه حامية أخرى فتكون الحراسة "إدالة" أي متداولة، الطبعة 1، ص 394-419 .

(2) ورد ذلك في جواب الوزير محمد بن أحمد الصنهاجي إلى جماعة قصر الوداغير بفجيج مؤرخة في 26 جمادى الثانية 1308 / فبراير 1891، وثيقة خاصة.

(3) مؤرخة في 1980/1308-91، كناش رقم . 175، خ. ح / الرباط .

(4) رسالة الأمين إلى السلطان في 22 رجب 1310 / فبراير 1893 ، م. و. م / ملف فجيج.

وفي السكة الحديدية إلى فجيج (1)، وأن ينفذوا لهم ما يراه من الزاد الذي يكفيهم إلى حين وصولهم. أما الرسالة الثانية فيخبره فيها أن قوة من عسكر الوداية تعدادها 324 فردا، ستتوجه قريبا من العاصمة إلى مدينة العرائش، لترحل منها بحرا إلى الجزائر ومنها عبر السكة الحديدية إلى فجيج (2). وقد أمر أمناء العرائش بتنفيذ مؤونة هذا العسكر خلال مقامه بالعرائش وطول المدة التي تستغرقها رحلته إلى فجيج، ويأمره نيابة عن السلطان أن يبين للأمناء المذكورين تكلفة ذلك كله (3). ويتوزع العسكر المخزني المرسل إلى فجيج على الشكل التالي:

"قائد الارحى	01 (4)
"خليفته	01
" قواد الميين (كذا)	04
"مازمية (كذا)	03
"مقدمون	24
"أعوان	14
"أعوان (مكرر)	14
"حرابة.	15

(1) الرسالة الأولى، م. و. م / ملف فجيج.

(2) يشير الجنرال Menestrel حاكم قسمة تلمسان في رسالته بتاريخ 13 فبراير 1902 إلى حاكم مقاطعة وهران أن القائد "أحمد الجبلي" هو الذي يقود الفرقة العسكرية المخزنية إلى فجيج. 30 H, C.16, A.O.M

(3) كان السلطان عبد العزيز قد أشار في رسالته إلى القائد محمد بن مرزوق الزناكي مؤرخة في 21 ذي القعدة 1317/ مارس 1900، أنه يعتزم إرسال قوة من العسكر النظامي إلى فجيج. "لإصلاح تلك الناحية على الوجه الأعم" جائزة الحسن الثاني. و. م / ميكرو فيلم 1979/1، خ. ع / الرباط.

(4) قائد فرقة عسكرية نظامية تتكون من ألف جندي. أنظر "العز والصولة" تحقيق عبد الوهاب بن منصور.

"رمات   324 (1)"

وإذا ما رجعنا إلى مضمون رسالة الجباص الثانية المذكورة إلى الطريس (2)، نجد أنها لا تتحدث إلا عن نقل "مائة وثلاثين من العسكر التي كانت توجهت من وهران إلى فجيج (3)، فأين مائة وأربعة وتسعون عسكريا الباقية من أصل ثلاثمائة وأربعة وعشرين، مما كان مقررا إرساله عبر البحر انطلاقا من العرائش، هل فرت قبل امتطائها ظهر الباخرة الفرنسية، أم عجز الأمناء عن تغطية تكاليف هذا المجموع بكامله؟

بعد مضي عامين من استقرار الحامية العسكرية بفجيج بعث أمينها محمد ابن محمد الفقاي وخليفة عامل فجيج محمد المجبود والترجمان وقواد الحامية

---

(1) كتب في طرة الرسالة أعلى هذا التوزيع: "تقييد أهل المراتب وهم داخلون في العدد الأصلي الذي هو (324)"، الرسالة الثانية.

وبالنسبة لرسالتي ابن سليمان إلى الطريسي المذكورتين أعلاه قد توهم قارئهما بأن الأمر يتعلق بعمليتي تمويل منفصلتين: الأولى خاصة بنقل العامل ومرافقيه والثانية تخص نقل العسكر المخزني من العرائش. إلا أن مضمون رسالتين لمحمد الجباص موجعتين إلى النائب الطريس الأولى مؤرخة في 2 ذي الحجة 1320 / 2 مارس 1903 مارس يخبره فيها أنه اتصل بالوالي العام الفرنسي في الجزائر في موضوع كراء باخرة فرنسية لنقل العسكر المخزني عبر البحر وعبر السكة الحديدية إلى فجيج، والرسالة الثانية مؤرخة في 20 جمادى الثانية 1906/1324، تتعلق بمطالبة شركة السكة الحديدية الفرنسية عبر سفير فرنسا بطنجة من حكومة المخزن تسديد صائر نقل العسكر المخزني من وهرات إلى فجيج، والرسالتان معا لا تتحدثان إلا عن عملية نقل واحدة. ولذلك نستنتج أن كلا من العامل وصحبه والعسكر المخزني قد نقلوا في سفينة فرنسية واحدة، وأن أمناء طنجة والعرائش تعاونوا ماديا بتكاليف نقل المعنيين بالأمر بحرا إلى وهران على الأقل. أنظر رسالة محمد الحجوي إلى النائب الطريس. وكانت شركة السكة الحديدية تطالب في صائر نقل الجنود من وهران إلى فجيج مبلغ: 484 فرنكا و 70 سنتيما. رسالة الجباس للطريس، 20 جمادى الثانية 1906/1324. م. و. م / ملف فجيج.

(2) أنظر هامش الصفحة قبلها.

(3) المؤرخة في 20 جمادى الثانية 1906/1324، م. و. م / ملف فجيج.

رسالة إلى النائب السلطاني بطنجة محمد الطريس في 18 ربيع الأول 1322/ يونيو (1) 1904) يشكون فيها وحشتهم لأهاليهم وأولادهم، ويستعطفونه للعمل على نقلهم من فجيج واستبدالهم بغيرهم من عسكر السلطان/. وبعد مضي خمسة أسابيع على ذلك، كتب محمد الجباص إلى الطريس يخبره بعزم السلطان على إبدال عسكر الوداية الحالي بفجيج بعسكر آخر من طنجة، ويقترح عليه استبدال الأمين محمد الفقاي بالأمين "محمد زوزو التطواني" ليصحب العسكر الجديد من طنجة وقت وروده لفجيج (2).

ولم نعثر بما يفيد عن عدد أفراد الحامية الجديدة المعلن عن إرسالها من طنجة، بل عثرنا في رىائد مديرية الوثائق الملكية على قائمة مؤرخة في فاتح محرم 1327/ فبراير 1909 للعسكر المخزني المقيم بفجيج، بلغ مجموعه "117" فردا، وجهت من أمين العسكر المخزني المقيم بفجيج إلى السلطة المخزنية المركزية (3).

وفي متم صفر عام 1329/ مارس 1911 أنجز أمين العسكر المخزني بفجيج الطالب عبد الله أشعاش قائمة بعدد أفراد الإدالة بما فيها "المخازنية" والعسكر، بلغ مجموعها مائة واثنان فردا، موزعون حسب مراتبهم كما يلي:

---

(1) الوثيقة نفسها. م. و. م / ملف فجيج. وقد وردت أسماء قواد هذه الحامية في الرسالة كالآتي: "الترجمان (الكاتب) قاسم بن حم (كذا). والقائد إدريس بن قدور. والقائد إدريس العيدون والقائد الخمار. والقائد إدريس بن بوعبيد. والقائد الباشير (كذا) بن أحمد. والقائد دحمان بن الجيلالي. "والأوداية كافة دحمان بن بوشتى الأوديي". م. و. م / ملف فجيج.

(2) كتبت الرسالة في 26 ربيع الثاني 1322/ يوليوز 1904. م. و. م / ملف طنجة.

(3) هذه الوثيقة سنعود إليها لا حقا وهي لا تحمل اسم المرسل والمرسل إليه، لكن يظهر أنها من أمين العسكر بفجيج كما بينا أعلاه إلى الوزير محمد الجباص الذي ارتبط في هذه السنوات الأخيرة (1906-1911) بمراسلات عديدة مع عامل فجيج أحمد بن عبد السلام السعيدي. وقد جاء في صدر هذه الوثيقة ما يلي: الحمد لله وحده بيان قائمة إدالة فجيج مخزنا وعسكرا على الضابط المخزني مبدؤه فاتح محرم الحرام عام 1327". م. و. م / ملف فجيج.

✓ قواد المائة:	1
✓ ملازمون:	2
✓ "طبرجي وكرنيطي":	2
✓ مقدمون:	4
✓ معينون:	8
✓ أنفار (رمات):	76
✓ مخازنية:	9
المجموع:	102

وقد تسلموا بموجبها أجورهم بمحضر خليفة العامل أحمد بن حدو الطنجوي وبإشهاد وتوقيع العدلين الفقيهين: جلول بن عمارة، ومحمد بن محمد الجمالي الودغيري، والقاضي محمد بن عبد الجبار الفجيجي (1).

وهذه الوثيقة ذات أهمية كبيرة بالنظر لما سبق إدراجه من الوثائق المماثلة عن طبيعة وأعداد العساكر الوافدة إلى الواحة الفجيجية منذ إعادة التمثيل المخزني إلى المنطقة. فعلاوة على العدد المفصل لمجموع العسكر: ضباط وجنود عاديين (أنفار) "مخازنية"، فإن القائمة تتضمن أسماء جميع هؤلاء وأوصافهم من حيث الطول والقصر واللون وشكل الوجه وما به من علامات مميزة مثل: كث اللحية أو

(1) العدلان والقاضي جميعهم من أصل فجيجي، م. و. م / ملف فجيج.

خفيفها، وأثر الجذري أو جرح قديم غائر، أو وشم وما إلى ذلك (1). تسعة أفراد من هذا العسكر على وجوههم أثر الجذري منهم خمسة ينتمون إلى المنطقة (2)، وهذا يفيد في دراسة الحالة الصحية لعينات من الحاميات العسكرية المخزنية في القرن الماضي وبداية الحالي. بل يمكن الاستفادة منها في دراسة أنواع الأمراض الفتاكة المنتشرة في المنطقة في تلك الفترة. وفي ما يخص أصول هولاء المجندين من عسكر و"مخازنية" فإننا نجد استنادا على القائمة: "اثنين وستين" منهم ينتمون إلى المنطقة نفسها. منهم (37) فجيجيا و (11) من قبيلة بني گيل (5) من قبيلة العمور، و(5) من توات، و (4) من كرزاز (3)، جندوا كلهم حديثا في عين المكان وأن جميعهم "مخازنية" وعسكريين عاديين باستثناء ودغيري فجيجي واحد ضابط برتبة معين (4). وهذه أول مرة نعثر فيها على بيان بأسماء مجندين من المنطقة في العسكر النظامي المخزني، إذ لم تكن تساهم قبائل المنطقة وقصورها في الماضي بأي حصة من رجالها القادرين على حمل السلاح في الجيش المخزني، بيد أن هؤلاء المجندين حديثا في عين المكان لم يجندوا -حسبما يظهر- إلا لتعويض الفارين ممن قدم في الإدالة العسكرية الأخيرة من العرائش وطنجة.

---

(1) ندرج بعض الأمثلة كما وردت في القائمة: "محمد بن الشرقي المكناسي (مخازني) أسيل به أثر الجذري أحمر خفيف الشعر يميل إلى الطول".

- " سالم بن الجيلالي (عسكري) أسود أحول العين اليمنى كوسج خفيف شعر الذقن حدو عينه اليمنى اثر فصد

- " محمد بن عمار العموري العبدلاوي (عسكري) أفوه مشقوق العليا بصفح أنفه يمنة (كذا) وشمة خفيف شعر الوجه ربعة".

- "الشادلي بن الطيب الحمامي السفلي الفيجيجي (عسكري) أبيض قصير الوجه ضيق العين اليسرى كث اللحية قصير".

(2) القائمة المذكورة أعلاه.

(3). نفسها.

(4) أقل درجة من المقدم.

2- أزمة تموين العسكر المخزني وعواقبه

بعد ما مر عام واحد على استقرار الإدالة المخزنية بفجيج، المكونة من مائة عسكري ما بين بداية جمادى الثانية 1307-22 إلى جمادى الثانية 1890/1308-1891، وإذا بعساكرها يتناقضون حتى لم يبق منهم عدا 20 فردا (1)، بسبب انقطاع المؤونة عنهم وضعف قيمتها بالنظر لارتفاع تكاليف المعيشة بفجيج. وقد تعددت المراسلات بين المعنيين بالأمر خلال الأعوام الأربعة: 1891، 1892، 1893، 1894 شارك فيها عاملا وجدة وفجيج وأمينا المستفاد بوجدة محمد بن أحمد زنيبر وخلفه عبد السلام بني يحيى من جهة، وبين السلطان من جهة ثانية، وقد تمحورت هذه المراسلات حول ضعف الإدالة العسكرية بفجيج وضرورة إكمالها، ثم عجز مستفاد وجدة عن تنفيذ مؤونتها بانتظام والبحث عن البديل. فهل تمكنت الأطراف المعنية من معالجة هذا المشكل؟

لقد تشكى عامل فجيج محمد بن عمر المراكشي للسلطان في رسالتين (2) عن تقاعس أمين المستفاد بوجدة محمد بن أحمد زنيبر عن تسديد مؤونته وأصحابه لمدة أحد عشر شهرا (3)، وتسديد متأخرات مؤونة الإدالة العسكرية بفجيج والزيادة في قيمتها. وكان عامل فجيج قد بعث برسالة مماثلة لعامل وجدة عبد السلام بن بوشتى البغدادي يطلب منه أن ينفذ الأمر السلطاني بتوجيه إدالة جديدة من مائة عسكري إلى فجيج كما كانت من قبل ويحث الأمين بتسديد ما بذمته من متأخرات

(1) ورد ذلك في رسالة عامل وجدة إلى السلطان في 12 شوال 1308/ ماي 1891، م. و. . م / ملف فجيج.

(2) الأولى مؤرخة في 20 ذي الحجة 1309 / يوليوز 1892 ملف وجدة، م. و. م والثانية مؤرخة في محرم فاتح 1310/ يوليوز 1892، م. و. م / ملف وجدة.

(3) وجب فيها 80 ريالا حسبما ورد في الرسالة الجوابية للأمين زنيبر إلى السلطان بتاريخ 20 حجة 1309 / يوليوز 1892 .

المؤونة المطالب بها (1). وقد أجاب الأمين زنيبر عن استفسارات السلطان وعامل وجدة بأن مستفادات وجدة آنذاك عاجزة عن تسديد المؤونة المعتادة فبالأحرى الزيادة المطالب بها "لقلة الداخل" (2). وأمام هذه الوضعية التجأ السلطان إلى أمناء مليلية بإشارة من وزيره أحمد بن موسى، لدفع ما بذمة أمين مستفادات وجدة من الدين تجاه عامل فجيج وأصحابه، وإدالة العسكر وقت وجودها هناك، وكذلك الزيادة التي وعدهم بها السلطان (3). وقد أخبر الأمين محمد زنيبر في رسالته إلى السلطان بتاريخ 4 ربيع النبوي 1310/ يوليوز 1892، أن أمناء مليلية "قد نفذوا الأمر السلطاني" ودفعوا له الزيادة المقررة في مؤونة إدالة العسكر بفجيج :لمدة ستة عشر شهرا وجب فيها 1320 ريالا" (4) إلا أن الأمين اختلف في أمر صرفها مع "الأغا" أحمد بن رزوق البخاري قائد الإدالة العسكرية بفجيج (5) الذي يريد تسلمها من الأمين بدعوى ارتكابه لديون كبيرة لفائدة العسكر

---

(1) وردت الإشارة إليها في رسالة عامل وجدة عبد السلام بن بوشتى للسلطان في محرم فاتح 1310/ يوليوز 1892.، م. و. م / ملف وجدة.

(2) كان الأمين زنيبر قد تشكى في رسالته إلى السلطان في 15 ربيع النبوي 1892/1310 من أن عسكر قصبة العيون سيدي ملوك وغيرهم يتعاطون لتجارة التهريب مع الجزائر فتضررت من جراء ذلك سوق وجدة وقل روادها وامتنع تجار العسكر ووسطائهم من دفع واجب السلع إلى سوق مغنية بالجزائر ومن جهة أخرى كان أحد قواد المنطقة الشرقية قد كتب بدوره إلى السلطان في 26 رمضان 1309 / أبريل 1892 حول ارتفاع واجبات مكوس الأسواق بالمنطقة (بني يزناسن، وجدة، أنكاد، وغيرها) وامتناع الناس والتجار عن تعميرها، وهذه الأسباب كلها كانت وراء نقصان مداخيل مستفادات الأسواق التي تحدث عنها الأمين. أنظر وثائق م. الملكية / ملف وجدة.

(3) ورد رأي الوزير للسلطان على ظهر رسالة عامل وجدة عبد السلام بن بوشتى، وكان جواب السلطان على رأي الوزير مختصرا في كلمة: "يقدم".

(4) م. و. م / ملف وجدة.

(5) كان آنذاك مقيما بوجدة.

تفوق ذلك المبلغ نفسه، ومع قواد المائة بوجدة والعامل عبد السلا م بن بوشتى أيضا الذين أرادوا كلهم تسلمها للأسباب نفسها، حتى حصل للأمين زنيبر القلق والرعب من مضايقة وتهديد بعضهم له بالقتل (1). وقد أيد السلطان موقف الأمين وأمره بدفعها لعسكر فجيج كما كان مقررا من قبل (2).

وبقي مشكل الإدالة العسكرية وتمويلها بفجيج مطروحا رغم مساهمة أمناء مليلية لفك مستحقات ديونها السابقة، فقد تشكى الأمين الجديد لمستفادات وجدة عبد السلام بن يحيى في رسالته للسلطان (3)، من كثرة الصائر وضعف المدخول، وتدخل الوزير مرة أخرى بأن كتب على ظهر رسالة الأمين رأيه للسلطان بإعفاء أمين مستفادات وجدة من "دفع مؤونة عسكر فجيج لتعذر ذلك عليه ويأمر أمناء مليلية بأن يكونوا يوجهونها كل شهر إلى عامل فجيج" (4). وبعد انصرام ستة أشهر من ذلك التاريخ توصل عامل فجيج محمد بن عمر المراكشي برسالة من السلطان يخبره فيها أنه تقرر أن يقوم أمناء مليلية بإرسال مؤونة الثلاثين عسكريا الباقية آنذاك بفجيج بانتظام "بحساب بليون واحد في اليوم قطعا لسبب الفرار الذي هو تعذر المؤونة من وجدة (...) وعليه فإن ثبتت هذه الثلاثون واستقام أمرها

(1) حتى إنه جعل على نفسه الحراس (...) ليلا بأجورهم" لحمايته من هؤلاء كما جاء في رسالته المذكورة للسلطان.

(2) جاء جواب السلطان مختصرا على ظهر رسالة الأمين زنيبر بقوله: "هو ما عمل يدفعها للعسكر على القاعدة.."

(3) مؤرخة في 22 رجب 1310/ فبراير 1893، سبق ذكرها. من جملة الصوائر التي ذكرها في رسالته أنه دفع في مؤونة عسكر وجدة منذ تقلده هذا المنصب إلى تاريخه: "300 ريالا" إضافة إلى مؤونة عامل وجدة " 40 ريالا" ، "مؤونة البخاري 40 ريالا (...) ومؤونة عامل فجيج 18 ريالا في كل شهر ".

(4) نفسها.

ولازمت المحل ننظر فيما يزاد لكم وإن لم تثبت مع التقديم فلا فائدة في الزيادة التي طلبتم" (1) وكان السلطان مولاي الحسن في رسالته للأمين محمد زنيبر بتاريخ 26 ربيع الأول 1306 / دجنبر 1888 (2) قد حدد أجرة عامل فجيج محمد الكسيمي (أكسيم) الشهرية في 10 مثاقيل و 5 أواق، وأجرة "المخازنية" العشرة في 30 أوقية لكل واحد منهم (3). وهذا أول بيان عن مشاهرة موظفي المخزن بالمنطقة. ولم يرد بعد ذلك أي مؤشر عن المؤونة أو الشهرية المخصصة للإدالة المخزنية من مائة عسكري الموجهة إلى فجيج عام 1889/1307، ما عدا ما ورد في رسالة السلطان إلى العامل محمد بن عمر المراكشي عام 1893/1311 (4) من أنه تقرر تخصيص "بليون" واحد في اليوم لكل عسكري من مجموع ثلاثين عسكريا موجودين آنذاك بفجيج. ومن ذلك التاريخ لم تتحدث الوثائق عن مصير هذه الفرقة العسكرية من ثلاثين فردا، هل صمدت وزيد عليها كما أشارت الرسالة السلطانية أم هربت كما فعل من سبقها بسبب انقطاع المؤونة أو ضعفها؟ أما مؤونة المائة وثلاثين عسكريا المرسلة إلى فجيج عام 1902/1320 فقد بعث في شأنها محمد الجباص رسالة إلى النائب محمد الطريس بتاريخ 26 ربيع الثاني 1322/ يوليوز 1904 يخبره فيها أن "3 يطرات" (5) بستة آلاف ريال فرنسية (6)، لمؤونة الإدالة

(1) مؤرخة في متم محرم عام 1311/ يوليوز 1893، كناش. 161، خ. ح / الرباط .

(2) سبق ذكرها.

(3) جاء في ملخص الوثيقة بكناش رقم 382: "يجب له فيها في الشهر 10 مثاقيل و 5 أواق له ولكل واحد منهم "المخازنية" 30 أوقية، الجميع: 45 مثقالا، يجب لهم فيها 18 ريالا". لكننا إذا ما قمنا بعملية حسابية وحولنا الأواقي كلها إلى مثاقيل سيكون الحاصل 5، 40 مثقالا فقط. وإذا ما حولنا هذه المثاقيل من جديد إلى أواقي نجد المجموع هو "405" أوقية ثم إذا علمنا أن صرف الريال (الدور) الفرنسي آنذاك بفجيج هو: 25 أوقية، حينئذ يجب أن يكون لدينا 450 أوقية لنحصل على 18 ريالا ٠دور) فرنسية (18=25/450). ويحتمل أن يكون ناقل مضمون الرسالة إلى الكناش قد وقع في الغلط.

(4) سبق ذكرها. أما مشاهرة عامل فجيج فقد أصبحت ابتداء من عام 1316 (شعبان) دجنبر 1898، مبلغ "90" بسيطة. أنظر كناش رقم 440، خ. ح / الرباط .

(5) "يطرات" كلمة إسبانية تعني "تطرة Titra" ضمانة بمبلغ مالي معين.

(6) بما أن الريال الفرنسي يساوي: 5 فرنكات فإن المجموع : 6000 ريال x 5 ف = 30.000 فرنك.

العسكرية المذكورة في طريقها إليه. وعلى النائب الطريس أن يخبر بذلك عامل فجيج تلغرافيا وأن يتفق في شأنها مع السفير الفرنسي بطنجة لإيصال هذا المبلغ إلى حاكم دولته ببني ونيف ومنه إلى يد عامل فجيج أحمد بن عبد السلام السعيدي. ويضيف في رسالته قوله: "وهكذا يكون العمل في توجيه مؤونة إدالة فجيج" (1). لكن هذه الرسال لم توضح ما حصة كل عسكري منها حسب درجاتهم ولا المدة التي تغطيها.

ودخلت الإدالة العسكرية بفجيج في مرحلة أخرى من الضياع والجوع بسبب انقطاع مؤونتها لمدة خمسة شهور، حسبما جاء في رسالة العامل أحمد السعيدي إلى الجباص في 7 محرم 1327/ يناير 1909 (2)، بل لم يتوصل السعيدي نفسه براتبه (مؤونته) عن تلك المدة، واستغرقت ذمته بديون لأجل علف خيول ثلاثة للمخزن بما مقداره عشرون قنطارا من الشعير (3). وقد بادر الجنرال "ليوطي" لأجل إظهار تعاون الحكومة الفرنسية مع المخزن وفق بروتوكول 1901، فعرض على السعيدي دفع راتبه وراتب "المخازنية" والعسكر عن الشهور الخمسة، إلى حين تسلم ذلك المبلغ من الحكومة المغربية (4). وحينئذ سارعت الحكومة المخزنية إلى إرسال

(1) ملف فجيج. م. و. م / الرباط.
كتب على الطرة (الرسالة) أرقام ومبالغ "البطرات" الثلاثة كالاتي:

" نمرة	افرنك
1- 191657	25000
1- 191716	02500
1- 191712	02500 ف"

(2) ملف فجيج / م. و. م/ الرباط.

(3) نفسها.

(4) الرسالة نفسها، وكان حاكم بني ونيف الضابط "باريبل" قد كتب في هذا الشأن إلى حاكم دائرة عين الصفراء الجنرال "Alix" بتاريخ 28 يناير 1909 يقترح عليه أن يسدد الفرنسيون رواتب مخزن فجيج عن الشهور الخمسة، ويضيف قوله: "أن نؤدي للعامل راتبه ونعرفه بأننا من يدفع له ذلك..." IH, C. 1039, A.M.G

مؤونة العامل والمخازنية والإدالة العسكرية في نفس الشهر، حيث أخبر العامل السعيدي، الوزير محمد الجباص في رسالته بتاريخ 21 محرم 1327 / فبراير 1909 أن المؤونة وصلت إلى فجيج (1) عن "ستة أسابيع"، أي أنها لا تغطي إلا مدة شهر ونصف بينما ضاعت للعسكر من مئونتهم "أربعة أسابيع"، وللمخازنية" أربعة عشر أسبوع (كذا)" (2)، وهذا الانتقاص من أجورهم أحدث بلبلة وهياجا كبيرا في صفوف العسكر والمخازنية على السواء.

وبعد ثلاثة شهور من ذلك التاريخ أبلغ السعيدي مجددا الوزير محمد الجباص بتسلمه لدفعة أخرى من مؤونة الإدالة المخزنية عن شهري ربيع الأول والثاني من العام الجاري (1327)، منقوصا منها ثمانية أيام وصائر البنك الفرنسي لإيصالها إلى عين المكان "وقدره أربعون ريالا" (3). وكرر السعيدي شكواه للجباص مما نجم عن تعطل المؤونة ونقصانها وضعفها إجمالا، إذ أن مؤونة العسكري العادي فرنك واحد في اليوم (4) حتى في حالة عدم النقصان لا تفي بحاجيات المأكل والملبس "بلغة وسروال وغيره" (5)، خصوصا في بلد كثير الغلاء كفجيج (6).

(1) م. و. م / ملف فجيج. بدأ المخزن المركزي يستعمل وسائل الاتصال والنقل الفرنسية منذ عقد بروتوكول 1901، وهذا مؤشر جديد في تاريخ علاقة المخزن بالمنطقة.

(2) الرسالة نفسها.

(3) الرسالة مؤرخة في 29 ربيع الثاني 1327 / ماي 1909، م. و. م. / ملف فجيج.

(4) الرسالة نفسها.

(5) نفسها.

(6) نفسها.

لم يرد في رسالتي السعيدي للجباص مقدار المؤونة الواصلة إلى فجيج في الدفعتين الأولى والثانية، بيد أن القائمة المشار إليها سابقا، ورد فيها بتفصيل الراتب اليومي لكل مراتب العسكر والمخازنية وباقي الموظفين المخزنيين بفجيج آنذاك على الشكل التالي:

" يومية المخزن"

"العامل: 140	بليون
"10 مخازنية: 40	بليون
" الخليفة: 20	بليون
"الكاتب : 30	بليون
" الترجمان: 30	بليون
"الأمين: 50	بليون
المجموع:	310 بليون" (1)

"يومية العسكر"

" 100 رمات بحسب 4 بليون: = 400 بليون

" 8 معاونون بحسب 2 بليون" زيادة على الرماة" = 16 بليون

"2 طنبرجي وكرنيطي بحسب 2 بليون" = 4 بليون.

" 4 مقدمون بحسب 3 بليون: = 12 بليون.

(1) مؤرخة في فاتح محرم 1327/ فبراير 1909، م. و. م. / ملف فجيج.

" 2 ملازمون بحسب 10 بليون" = 20 بليون

" قائد المائة بحسب 17 بليون" = 17 بليون.

"2 خيل بحسب 4 بليون" = 8 بليون.

المجموع = 477" بليون.

"مجموع يومية المخزن والعسكر عن يوم واحد سبعمائة بليون وسبعة وثمانين بليون 787" (1).

وإذا ما قمنا بعملية حسابية بسيطة لمعرفة ما يكلفه هؤلاء الخزينة المغربية كل شهر سنحصل على الناتج التالي:

23.610=30x787 بليونا. ونلاحظ في هذه القائمة مجموعة من المفارقات تتعلق بمستويات الأجور من رتبة إلى أخرى. فالمخازني ورامي العسكر يتقاضيان ضعف ما يتقاضاه ضابطان صغيران من رتبة معاون ومقدم، وأجرة العامل تفوق أجرة الخليفة ب 7 مرات، وتفوق أجرة قائد المائة ب 2، 8 مرات. فإذا كان العامل يشتكي في رسائله للجباص مما يكابده من ضائقة العيش وارتكاب الديون لفرط الغلاء في البلاد، فماذا عساه تكون حالة "المخازنية" والعساكر البسطاء وصغار الضباط؟

ليس لدينا بيان عن صرف البليون الإسباني بفجيج آنذاك من حيث قيمته أمام الفرنك الفرنسي والأوقية المغربية الرائجين بكثرة في المنطقة كلها، ولا نملك قوائم كاملة مفصلة لأثمان المواد الغذائية والملابس لنستخلص منها حدا أدنى من كلفة العيش اليومية، لكننا مع ذلك سندرج أثمانا لمجموعة من المواد الاستهلاكية

---

(1) القائمة المذكورة.

بفجيج ذات دلالة في الفترة ما بين 1318/1900-1331/1912، مع الأخذ في الاعتبار بمقياس 1 فرنك فرنسي لأجرة المخازني والعسكري في اليوم كما وردت في رسالة السعيدي إلى الجباص (1) حتى تتبين قيمته أمام أسعار مواد العيش الأساسية آنذاك.

"لهوة قمح	1900/1318	3 أواق"
" 1 جدع (ماعز)	1903/1321	12 فرنك"
" نصف رطل قهوة	1908/1326	5 فرنك" (2)
"كيلو سكر مسحوق	1908/1326	0,65 فرنك"
"كيلو تمر	1912/1331	0,20فرنك"
"كيلو سميد	1912/1331	0,40 فرنك"
"كيلو شعرية	1912/1331	0,90 فرنك"
"صابون	1912/1331	0,90 فرنك" (3)

وقد تجددت شكوى عامل فجيج والإدالة العسكرية إلى محمد الجباص من انقطاع المؤونة عنهم، فكتب الوزير محمد المقري للمعتمد المخزني بوجدة أن يخاطب نظيره الفر نسي في هذه المدينة عن إمكانية إخراج مؤونة الإدالة العسكرية بفجيج من مداخيل ديوانة الحدود بعد تنظيمها وتقويتها (4). إلا أن مساعي المخزن في

(1) سبق ذكرها مؤرخة في 29 ربيع الثاني 1327/1909 .
كان الفرنك الفرنسي عام 1900 يساوي أربع أواق في المنطقة الجنوبية الشرقية حسبما بينه ضابط فرنسي في لائحة بصرف العملة الرائجة في "عين صالح" بتاريخ 17 أبريل 1900. 1H. C. 103, A.M.G
(2) مستخلصة من مجموعة أوراق في ملكية أصحابها تهم البيع والشراء في هذه المواد.
(3) لائحة بالسلع الواردة إلى فجيج عبر القطار من محطة بني ونيف كتبت عام 1912، أنظر أحمد مزيان في المرجع السابق، ص 220 .
(4) ورد ذلك في الرسالة الجوابية للوزير محمد المقري إلى محمد الجباص بتاريخ 23 ذي الحجة 1328/ دجنبر 1911، م. ., م / ملف فجيج.

هذا الاتجاه لم تكلل بالنجاح، فلم يكن آنئذ بد للمخزن من أن يتحمل بنفسه مسؤولية دفع أجور عساكره وموظفيه، فكتب الجباص إلى أمين العسكر المخزني بفجيج الطالب عبد الله اشعاش في تاريخ 13 صفر 1911/1329 يخبره بدفع حوالة عن طريق البنك المخزني باسم العامل أحمد السعيدي مبلغها "ثلاثة وعشرون ألف بسيطة ومائتا بسيطة وست عشرة بسيطة مخزنية" (23216)، لأجل مؤونة العسكر والمخازنية بفجيج عن مدة أربعة أشهر مبدؤها شهر رمضان وآخرها شهر ذي الحجة عام 1328 / دجنبر 1910 (1). ولم تبين رسالة الجباص ولا القائمة المعدة في عين المكان (2) لمجموع العسكر والمخازنية -لتوزع عليهم مئونتهم- مقدار ما أخذه كل فرد منهم حسب المراتب. أما الشيء الثابت في علاقة المخزن بموظفيه وعساكره بفجيج طيلة المدة التي حللنا أطوارها منذ عام 1887/1305، فإنها تتجلى في عجز المخزن عن تموينهم بالقدر الكافي وبانتظام، الشيء الذي نتج عنه ما يشبه مأساة عاشتها إدالة العسكر المخزني بفجيج، فهرب بعضهم من الجندية ليتسول (3) لقمة العيش أو يمتهن أي شيء، وانتظر البعض الآخر وهو مثقل بالديون أملا في انفراج الأزمة.



(1) رسالة الجباص للأمين اشعاش طلب منه أن يهيء قائمة بالباقين من إدالة العسكر والمخازنية بمحضر العدول والقاضي كما سبق أن أشرنا من قبل .

(2) القائمة المذكورة.

(3) كتب أعيان قصر الوداغير رسالة إلى محمد الجباص تصور بكل جلاء الحالة المأساوية التي كان يعيشها أفراد الإدالة العسكرية بفجيج في الفترة ما بين: 1908-1911، أنظر تفاصيل الرسالة عند أحمد مزيان، المرجع السباق، ص. 410-411 .

الفصل الثاني
الجبايـــات

يرى جرمان عياش استنادا إلى سجل الطيب بن اليماني بوعشرين أن قبائل السهول الأطلسية (من طنجة إلى سوس) والقبائل المجاورة لفاس ومراكش، ومجموعها حوالي خمسين أو ستين قبيلة، هي التي كانت تساهم بانتظام في دفع الضرائب للمخزن، أو أنها وحدها التي كانت تفعل ذلك (1). فماذا إذن عن ساكنة المنطقة الجنوبية الشرقية: القبائل والقصور المحسوبة من أطراف البلاد القاصية (2)، أو ما يسميه ابن خلدون بأراضي النطاق (3).

لم نعثر على أي قائمة أو بيان مفصل بما تساهم به قبائل المنطقة من أنواع الجبايات عدا ما ورد بيانه أو الإشارة إليه في رسائل عمال المنطقة الشرقية وأمنائها إلى السلطة المركزية منذ عهد السلطان عبد الرحمان ابن هشام إلى السلطان عبد العزيز. وسنحاول استغلال هذه المعلومات لتوضيح مدى مساهمة هذه المنطقة في بيت المال المخزني طوال تلك المدة.

(1) جرمان عياش: دراسات في تاريخ المغرب. 1986، ص. 91-92، تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التّمسماني خلوق.

(2) القاصية حسب ابن منظور يراد بها البلاد البعيدة. أنظر: لسان العرب، مجلد 15، حرفي: و -ي، دار صادر، بيروت، 1990، ص. 183 .

(3) المقدمة.

1- الجبايات الشرعية: الزكوات والاعشار

أ -المرحلة ما بي 1830 م - 1883 م:

تلقى سكان القصور الفجيجية رسائل عامل السلطان على تازة ونواحيها أبي زيان ابن الشاوي (1) بتاريخ 13 رمضان 1831/1246 يخبرهم بالحركة إليهم انطلاقا من عكلة السدرة (2)، امتثالا لأوامر السلطان، ويحثهم على جمع المؤونة الواجبة عليهم (3).

وبعد أربع سنوات من ذلك التاريخ دفع "الشيخ محمد بن جبور بن سنة" من فجيج خمسا وعشرين مثقالا في الوظائف المخزنية حسبما جاء في عقد مؤرخ في جمادى الأولى عام 1834/1250 (4). وتدخل حركة ابن الشاوي إلى المنطقة من الشمال إلى الجنوب في إطار التفات السلطان عبد الرحمان إلى تقوية نفوذ السلطة المخزنية فيها بعد سقوط الجزائر بيد الفرنسيين. وكان السلطان قبل هذا الحدث قد عين إدريس ابن حمان بن العربي الوديي عاملا على وجدة في 25 جمادى الثانية عام 1828/1243 وهي بالنسبة للمخزن تعد ثغرا من الثغور "لبعدها عن دار الملك ومتاخمتها لمملكة الترك "حسب قول الناصري (5).

---

(1) هو أبو زيان ابن الشاوي الاحلاني، شيخ قبيلة الكرارمة وخال السلطان عبد الرحمان، ويذكر في رسالته أنه قدم إلى عقلة السدرة من تلمسان التي مكث فيها نحو شهر، وكان السلطان قد عينه على تازة ونواحيها عام 1243 هـ وأمره بالتعاون مع قائد وجدة إدريس بن حمان الوديي الجراري لضبط تلك المنطقة، أنظر: الاستقصا للناصري. ج. 9، ص 16 .

(2) توجد جنب وادي الشارف، جنوب عين بني مطهر.

(3) وثيقة خاصة.

(4) وثيقة خاصة. وتلقى سكان قصر الشرفاء الوداغير بفجيج ظهير توقيرهم وتحريرهم بما يطالب به العامة من الوظائف والتكاليف المخزنية من السلطان عبد الرحمان في 27 دجنبر 1830/ جمادى الأخيرة 1246 تجديدا لظهائر سابقة. أي قبل ثلاثة شهور من ورود رسالة ابن الشاوي لأهل فجيج، حتى يتسنى لهم (الوداغير) الاستظهار بها في وجه ابن الشاوي.

(5) الاستقصا، ج. 9، ص . 16 .

وعاد بوزيان ابن الشاوي للتحرك إلى "ناحية الشرق (كذا) ليقبض العمل الواجب على تلك القبائل من الزكوة (كذا) والأعشار" صحبة ولد السلطان مولاي إدريس، جاء ذلك في رسالة مؤرخة في 22 صفر عام 1840/1256 أرسلها السلطان عبد الرحمان إلى المرابط أبي مدين القندوسي، شيخ الزاوية القندوسية، يحثه فيها على الوقوف مع المرسولين صحبة "المحلة" فيما هم عازمون عليه من "صلاح تلك القبائل وترتيبها" كأهل فجيج وقبيلة احميان (1).

وهذا التحرك المخزني يتزامن مع حركة الأمير عبد القادر الجزائري إلى عين ماضي والأبيض وبوسمغون (2)، ومهاجمته لقبيلة العمور التي كانت تخيم في كلول والفراطيس (3)، محاولة منه لإخضاع قبائل هذه الجهات. حدث هذا بعد الانتصارات الكبيرة التي حققها في بداية صراعه مع الفرنسيين الذين اضطروا لمسالمته والاعتراف به كأمير مستقل على القسم الغربي الجزائري في معاهدة تافنا عام 1837 .

وكان بوزيان ابن الشاوي يحكم مجموعة كبيرة من القبائل الشرقية على الضفة اليمنى لواد ملوية وواد زا، عدا قبائل الأحلاف التي ينتمي إليها. ومن هؤلاء كان يقود حملته العسكرية إلى كل جهات المنطقة انطلاقا من مقر قيادته بتازة، لاستخلاص الجبايات. فقد كتب رسالة إلى نجل (4) السلطان عبد الرحمان

(1) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) مجهول: الابتسام عن دولة ابن هشام. مخطوط ، خ. ح / الرباط. كان ينسب لإدريس الجعايدي. كان حيا عام 1850/1266، فهو إذن معاصر لهذه الأحداث.

(3) ورد ذلك ضمن الرواية الشفوية التي نقلها حاكم عين الصفراء Monthaubon عن بعض شيوخ قبيلة العمور، سبق ذكره. أما كلول فهو جبل يوجد شمال شرق شط تيكري، وتوجد الفراطيس جنوبه.

(4) لم يبين اسمه والراجح أن يكون ولده سيدي محمد الذي حل في هذه السنة بفاس. وكانت العادة حسب قول الناصري "إذا كان السلطان بمراكش، كان سيدي محمد هذا بفاس أو بمكناسة وبالعكس"، الاستقصا، ج. 9، ص. 80 .

بتاريخ 14 رمضان 1846/1262، يخبره فيها أنه بعث بأصحابه إلى قبائل الجنوب الشرقي بما فيها أحميان وبني كيل والعمور وأولاد جرير لأخذ "الواجب" (1) من دون أن يوضح طبيعة هذا الواجب، هل هو زكاة الماشية أو غيرها، وما مقدارها. أما قصور شمال شرق فجيج: المكرار الفوقاني، والمكرار التحتاني وتييوت وعين الصفراء وصفيصفة، فلم نعثر على أي دليل يفيد بمساهمتها في الجباية قبل ضمها للجزائر من طرف الفرنسيين، ما عدا إشارة وردت في رسالة غير مؤرخة أرسلها المسمى حمدون بن محمد إلى سكان قصر تييوت قبل عام 1845 (2)، يدعوهم فيها إلى دفع خمسين مثقالا مما وجب عليهم في "الهدية وسخرة الخيل" لمبعوثيه الموجهين إليهم (3). بيد أن هذه القصور التي صارت بعد ذلك بحوزة الفرنسيين في الجزائر بموجب اتفاقية للامغنية 1845 سيرغمونها بالقوة على دفع الضرائب لهم عندما غزاها الجنرال "كافينياك" أواخر شهر ماي 1847. وقد فرض على سكان كل قصر من القصور المذكورة أن تؤدي المقادير التالية:

---

(1) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) لعل هذا الشخص هو الشيخ حمدون بن محمد قائد قبيلة الكرارمة في الناحية الشرقية الذي ورد اسمه في رسالة السلطان عبد الرحمان إلى الطالب بوسلهام بن علي بتاريخ 2 جمادى الثانية 1845/1261 يخبره فيها أنه عزل حمدون عامل الكرارمة من منصبه لتقاعسه في التضييق على الأمير عبد القادر الجزائري إلى أن يخرج من الإيالة المغربية. وثائق غير مرتبة بالخزانة الحسني، الرباط.

(3) وثيقة خاصة.

قصر تييوت

المـــواد	القيمة بالفرنك
- 10، أحمال من التمر	500 ف
- 200، برنوص أو غطاء صوفي	300 ف
- عبدان	600 ف
	4100 ف

قصر المكرار التحتاني

- 10، أحمال من التمر	500 ف
- 200، برنوص أو غطاء صوفي	300 ف
- عبدان	600 ف
	4100 ف

قصر المكرار الفوقاني

- عبد واحد	300 ف
- 5، أحمال من التمر	250 ف
- 100 برنوص أوغطاء صوفي	1500 ف
	2050 ف

قصر عين الصفراء

- عبد واحد	300 ف
- 150 برنوص	2250 ف
	2550 ف

قصر صفيصفة

- عبد واحد	600 ف
- 200 برنوص ...	3000 (1) ف
	3600 ف

ومن ذلك التاريخ لم نعثر في الأرشيفات الفرنسية على بيانات جديدة عما دفعه سكان هذه القصور أو قبيلة العمور من الضرائب للفرنسيين. وما من شك أن هذه القصور وقبيلة العمور، خاصة منها الفرق التي تملك معظم بساتين القصور المذكورة، لم تكن تؤدي الضرائب للفرنسيين إلا في أوقات ظرفية غير منتظمة ترتبط بمجيء الطوابير العسكرية الفرنسية إلى المنطقة، فيرغمون آنذاك على الدفع، نستنتج ذلك من التأريخ الكرونولوجي الذي ورَدَ في كتاب "دولامرتنيير ولا كروا" (2) حول الفترات التي احتكت فيها الطوابير العسكرية بأهالي القصور قبل إنشاء قواعدهم الإدارية والعسكرية القارة في المنطقة ابتداء من عام 1881 .

وورد في كناش (3) بالخزانة الحسنية ما كانت تدفعه بعض القبائل "الصحراوية" كالمهاية وبنو مطهر (4) ما بين عام 1276/1859-60-1283/1866-67، تحت عنوان: "بيان ما دفع (كذا القبائل أعلاه ٠ أولاد بركة والمهاية الوسط وبنو مطهر) للفقيه العلامة السيد أحمد الداودي عن عام 1276. قبيلة المهاية ثمانمائة مثقال وخمسة وثمانين مثقالا وعشرة موزونة 0885.3 ٠ كذا".

(1) مذكرة Cavaignac سابقة الذكر. 1H, C. 211, A.M.G

(2) Documents pour servir. T, pp. 414-417

(3) كناش رقم. 62 الخزانة الحسنية، مراسلات: 1276-1882، عدد أوراقه: 16، بدون غلاف.

(4) هاتان القبيلتان تدخلان ضمن قبائل الصحراء في عرف المخزن، ومع أن بنو مطهر يستقرون شمال الظهرة بجوار العين (عين بني مطهر) والمهاية بجوار وجدة (قبيلة المهاية الشرقية) لكنهما، وخاصة المهاية تخيم في فصل الربيع بجوار شطوط الظهرة كالشط الغربي، وشط تيكيري.

وفي عام 1278/1861-62، دفعت قبيلة بني مطهر سبعمائة وخمسين مثقالا وأربعة أواق ونصف، ولم يسجل الكناش ما دفعه بنو مطهر في أعوام: 1279، 1280، 1281، 1282 هـ. وفي موضع آخر من الكناش بين كاتبه أن قبيلة المهاية "منهم الأعشاش وأولاد بركة ومهاية الوسط" وجب عليهم دفع ثلاثة آلاف مثقال "الثلث لكل فريق منهم خرجوا للصحراء فلا يعطون شيئا". وأشار كذلك إلى بني مطهر أن عليهم دفع ألف مثقال، وبما أنهم في الصحراء "فلا يعطون شيئا". ولم يرد في الكناش ذكر لقبائل بني كيل والعمور وأولاد جرير. بيد أن صاحب الكناش سجل في ص 13، أن "قبيلة (كذا) أعراب الصحراء "من دون نعتها بالاسم قد وردت لقبيلة الشجع (1) لكيل الزرع فدفعت للقائد حميدان بن منصور الشجعي: "ثلاثمائة وسبعة وعشرون مثقالا وخمس أواق (5، 327)" في واجب السوق. وقبض من الشيخ محمد بن الطيب بن الشيخ: 6، 0216 مثقالا عن سبعين شاة ومن أولاد سيدي الشيخ وأولاد سيدي محمد: 0199 مثقالا عن ستين شاة عام 1282/1865-66 (2). ونفهم من هذا أن قبائل شمال الظهرة كبني مطهر والمهاية لم تكن تؤدي الجباية للمخزن عندما تخيم لمدة طويلة في جنوب الظهرة.

وإذا ما أردنا تقدير مدى قيمة هذه الجبايات المأخوذة من قبيلتي المهاية وبني مطهر، يمكننا ذلك بالمقارنة بينها وبين قبيلة قليلة الأهمية بين قبائل السهول الأطلسية الجنوبية المتعودة على الدفع للمخزن، كقبيلة عبدة التي كانت تؤدي في هذه الفترة نفسها واجبها من الزكوات والأعشار للمخزن بلغ مجموعها بالتوالي.

(1) من قبائل نواحي العيون سيدي ملوك وسهل تافراطة جوار تاوريرت.

(2) الكناش المذكور.

1864	30.000	مثقال
	50.000	مثقال (1)

فالمقدار الأول يفوق بعشر مرات ما كان يجب على قبيلة المهاية سنويا (3000 مثقال) وثلاثين مرة أكثر مما كانت تطالب به قبيلة بني مطهر (100 مثقال)، حوالي عام 1862/1278. ويفوق ما دفعته قبيلة عبدة عام: 1865 (50.000 مثقالا) أربع مرات ما جمع من قبائل وجدة كلها عام 1866/1282 ومقداره 3، 12.291 مثقالا (2).

ولم تكن قبائل بني كيل والعمور وأولاد جرير وأولاد سيدي الشيخ الغرابة وأحميان، التي تخيم في كل فصول السنة في مجالاتها الاعتيادية بالظهرة وفي الصحراء الشرقية تؤدي أي نوع من الجبايات للمخزن في فترة حكم محمد بن عبد الرحمان، ما عدا ما يفرض عليها من الحقوق عند ولوجها لأسواق الشمال الشرقي لكيل الزرع. ذلك أن في عهد هذا السلطان لم يظهر شخص قوي من موظفي المخزن في المنطقة كالقائد أبي زيان الشاوي الذي كانت له سلطة نافذة على معظم قبائل المنطقة الشرقية وخاصة منها قبائل نواحي تازة والجنوب الشرقي، حيث كان بمستطاعه قيادة المحلة العسكرية المخزنية إلى مواطن هذه القبائل كلما دعت الضرورة إلى ذلك لاستخلاص واجب الزكوات والأعشار. ويفيدنا الكناش المذكور على لسان القائد الحسن بن العباس (3) أن قواد الكرارمة (ومنهم

(1) جرمان عياش في مقاله: "جوانب من الأزمة المالية المغربية بعد الغزو الإسباني في سنة 1860". دراسات في تاريخ المغرب، 1986، ص. 93 .

(2) الكناش المذكور، رقم 62 .

(3) لم يوضح الكناش من هو هذا القائد وعلى أي قبيلة؟

ابن الشاوي) كانوا يجبرون القبائل الصحراوية على دفع زكواتها وأعشارها بالضعف عندما تخرج إليها المحلة، فإن لم تخرج المحلة "فلا يعطي أحد قليلا ولا كثيرا، ما عدا هوارة ومكناسة يودون مما عليهم النصف ولو لم تخرج المحلة" (1).

في 21 شوال عام 1881/1298 أخبر عامل وجدة عبد المالك السعيدي السلطان مولاي الحسن أنه وجه علال بن منصور البخاري (2) مع بعض المخازنية إلى بني كيل فرحبوا به "وأنه بصدد قبض الزكاة منهم" (3)، ولم يبين السعيدي مقدار هذه الزكاة ولا أي الفرق الكيلية يقصد في رسالته، لأن قبيلة بني كيل كبيرة وتنتشر على كل مجالات الظهرة والهوامش الصحراوية الشرقية، ولعله يقصد بذلك فرقة أولاد فارس بن محمد أو أي فرقة من عرش أولاد فارس التي تخيم عادة في الهوامش الشمالية الشرقية من الظهرة جنوب وجدة. ويعتبر هذا العرش وفرقه من أكثر فرق الأعراش الكيلية اتصالا بالمخزن عن طريق المراسلة منذ عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان على الأقل (4). ومن جهة أخرى أرسل عامل وجدة حوالي 40 "مخازنيا" إلى مضارب بعض أحميان الجنبة على الشط الغربي داخل الجزائر واستخلصوا منها حوالي 100 فرنك من واجب الزكاة في شهر نونبر 1876 (5)، وقد احتجت الحكومة الفرنسية بشدة على لسان موظفيها في كل من الجزائر وطنجة (6) ضد تصرف عامل وجدة وأرغمت السلطان على إصدار

(1) الكناش السابق، رقم 62 .

(2) أحد قادة الإدالة العسكرية المخزنية بوجدة، أشير إليه في الفصل الأول من هذا القسم.

(3) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(4) سبق أن أدرجنا رسالة أحد شيوخها إلي السلطان محمد بن عبد الرحمان عام 1866، أنظر الفصل الأول من هذا القسم.

(5) تقرير يلخص المراسلات المتبادة بين الحكام الفرنسيين في الجزائر والممثل بطنجة وبين الحكومة الفرنسية بباريز. 30H, C19, A.O.M

(6) كتب السفير الفرنسي بطنجة في هذا الشأن رسالة احتجاج مشحونة بالتهديد إلى نائب السلطان محمد بركاش في 17 نونبر 1876. م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

أوامره لعامل وجدة برد المبلغ المأخوذ من أحميان في أوائل عام 1877/1294 (1). لكن عامل وجدة عاد مرة أخرى فأرسل بعض رجاله من "المخازنية" إلى قصر المكرار الفوقاني والتحتاني في أوائل شهر مارس من عام 1880 وأخذوا من سكان القصر الأول مبلغ 100 فرنك ومن الثاني 75 فرنك، واجب أعشار النخيل حسب ما ورد في الوثائق الفرنسية (2). لكن هذا التحرك المخزني في الجنوب الشرقي لأجل استخلاص الضرائب من القبائل والقصور المذكورة، ما هو إلاّ تحرك ظرفي لن يستمر ويصمد أمام واقع الأشياء. فالقبائل المغربية نفسها بما فيها قبيلة بني كيل لا ترغم على الدفع للمخزن إلا عندما تكون قوافل تموينها بالزرع في متناول عمال وقواد الشمال، وهذا ما وضحه المرسول المخزني عبد السلام الرايس للجنرال (Louis) حاكم تلمسان عندما التقى معه في "سبدو" بتاريخ 23 نونبر 1879، في شأن هجوم مجموعة من أفراد القبائل الصحراوية الشرقية كبني كيل على قافلة عسكرية فرنسية. وقد أبدى المرسول المخزني أسفه واعتذاره عن عدم إمكانية الاقتصاص من هذه القبائل لوجودها في الصحراء، وأن على حاكم تلمسان الانتظار إلى فصل الصيف عند قدوم القوافل المذكورة لكيل الزرع من أسواق وجدة ونواحيها (3).

ب- المرحلة ما بعد عام 1884

غداة تنصيب أحمد بن مبارك البخـــــاري خليفة لعامل وجدة على فجيج عام 1884، كتب السلطان إلى ساكنة القصور الفجيجية رسالة يعرب فيها عن ارتياحه لحسن استقبالهم لأخيه مولاي عرفة، ويطالبهم بإخراج مئونة الخليفة ومن معه من أعشار النخيل. وقد أجاب أعيان قصر الوداغير على طلب السلطان بقولهم:

---

(1) ورد ذلك في رسالة موسى بن أحمد إلى النائب محمد بركاش في 12 صفر عام 1877/1294، م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

(2) أمظر: Documents pour servir. T. 2, p. 425

وانظر كذلك رسالة حاكم وهران إلى الوالي العام للجزائر في 15 مارس 1880 30H, C. 19, A.O.M .

(3) 30 H, C.19, A.O.M

"... وأما أمركم لنا بخروج مئون (كذا) الخليفة من عشور النخيل فذلك فرض الله (...) وأما ما يقبض من البائع والمشتري [...] فقد أصبتم وأحسنتم فيما أمرتم به" (1). فهل ترجم هذا الوعد إلى عمل ملموس؟

لقد نفذ الفجيجيون أو بعضهم على الأقل ما وعدوا به من أداء مئونة الخليفة المخزني ومن معه في حدود 75 ريالا (دورو) كل شهر بانتظام، فهي إذن مئونة لتغطية نفقات العيش وليست زكاة ولا عشورا طيلة مقام أحمد البخاري خليفة بفجيج إلى غاية15 شتنبر 1887 (2). واستمروا في دفعها للخليفة من بعده إدريس بن القوري. وعندما انفصلت المنطقة الجنوبية عن وجدة وأصبحت عمالة مستقلة مركزها فجيج، وعين فيها العامل عمر بن مسعود السوسي وبصحبته أربعون مخازنيا وعسكريا، ضيَّفَهُ "الفجيجيون لمدة نصف شهر" ضيّفونا مقدار نصف شهر سوى بالطعام (كذا)" (3).

وبعدها لم يعد الفجيجيون يقدمون له أي مئونة، حسبما أطلع به علم الوزير محمد الصنهاجي في رسالته بتاريخ 22 ذي الحجة 1305/ شتنبر 1888، بقوله "ونحن لا نقبض فلسا واحدا في مئونتنا ووجدنا خليفة عبد المالك السعيدي يدفعون (كذا) له أهل القصور خمسة وسبعين ريالا مئونته عند تمام كل شهر" (4). ولم

---

(1) رسالة مبتورة من الأسفل لم نتمكن من تدقيق تاريخها، لكنها ترجع في الأصل إلى عام 1884 استنادا لمضمونها.

(2) أنظر مراسلة الكلونيل "كوشميز" حاكم دائرة عين الصفراء إلى الجنرال حاكم قسم وهران في 15 يونيو 1901، ذكر فيها أن أهل فجيج كانوا يؤدون للخليفة 375 ف إلى غاية ذلك الحين. 30H, C.36, A.O.M

(3) م. و. م / ملف فجيج.

(4) نفسها.

تثمر محاولات عمر السوسي لحمل أهل فجيج على، دفع أعشار نخيلهم للمخزن (1).

ولقد أعلن سكان فجيج صراحة أمام بعثة مولاي عرفة أنهم "لا يقدرون على المخزن في بلادهم" (2) بمعنى أنهم لا يستطيعون تحمل الصوائر والمطالب المخزنية، أو أنهم غير راغبين في ذلك. وربما كان هذا الموقف السلبي بامتناع السكان من دفع زكواتهم وأعشارهم للمخزن، هو الذي دفع السلطان ليكتب لأمين وجدة في 26 ربيع الأول 1306/ دجنبر 1888 بإخراج مئونة عامل فجيج الجديد محمد أكسيم و"مخازنيته" في متم كل شهر ومقدارها 18 ريالا (دور) (3). ورغم مجيء الأمين إلى فجيج بمعية العامل عمر بن مسعود السوسي، فإن مهامه قد تكون مقتصرة على جمع مستفاد الأسواق وزكوات الماشية من قبائل المنطقة، إذ لم نعثر على أي مؤشر يفيد باستخلاص الأمين لفريضة أعشار النخيل من سكان فجيج (4).

أما القصور الأخرى خارج الواحة الفجيجية فقد ذكر (Rochas) في مذكرته المؤرخة في يونيو 1883 أن أهل قصر إيش شمال شرق فجيج كانوا يؤدون جباية

(1) ورد في رسالة الجرال Detrie حاكم ولاية وهران إلى الجنرال قائد الفيلق 19 بالجزائر، في 17 نونبر 1888 استنادا على ما جاء به المخبرون من أخبار، أن عامل فجيج عمر السوسي استغل حضوره في "ضيفة" بقصر زناكة وقرأ رسالة السلطان إلى سكان فجيج أمام أعيان ذلك القصر وممثلي جماعات القصور الأخرى، طالبهم فيها بإخراج أعشار نخيلهم للمخزن. 3H, C.19, A.M.G

(2) أنظر رسالة عبد المالك السعيدي إلى السلطان في 15 ذي الحجة 1884/1301، م. و. م / ملف فجيج.

(3) سبق ذكرها.

(4) جواب محمد بن أحمد الصنهاجي على رسالة أعيان قصر الوداغير يخبرهم أن السلطان قد جدد لهم ظهائر تحريرهم وتوقيرهم بصفتهم شرفاء، وهي في طريقها إليهم. مؤرخة في 18 محرم 1306/ شتنبر 1888. وثيقة خاصة. وفي رسالة أخرى للحاج بومدين بن مرزوق كبير أعيان قصر زناكة قبل أن يصبح قائدا، يخبر السلطان فيها بتاريخ 13 ربيع الثاني 1888/1306، بوصول خطابه إلى أعيان القصور الفجيجية بالتعاون مع العامل لقبض الزكوات والأعشار من قبائل: بني كيل والعمور وأولاد جريري" منهم ومن غيرهم" ولم يوضح من يقصد بغيرهم في رسالته.
م. و. م / ملف فجيج.

سنوية لعامل المخزن بفجيج مبلغها 75 فرنكا، وأن رئيس الزاوية القندوسية آنذاك المرابط محمد بن عبد الله القندوسي كان يتكفل بجمع زكوات وأعشار بعض العائلات الموسرة من قصور: القنادسة وبشار وواكدة وموغل وبوكايس ويدفعها لخليفة السلطان بتافيلالت مولاي رشيد (1)، ولا نملك من البيانات المخزنية أو المحلية ما يؤكد هذا الخبر أو ينفيه، بيد أننا عثرنا على إشارة في تقييد بما دفعه "محمد بن بوستة" من قصر إيش من "قبال (كذا) البزر، متاعت (كذا) المخزن مولاي الحسان (كذا)... "دون أن نتمكن من قراءة ذلك المبلغ (2). وفي بيان آخر لنفس الشخص ورد ما يلي: "الحمد لله دفع السيد محمد بوست 1 فرنك للجماعة (...) بزرة المخزن (...). ودفع أيضا أربيع بزرة المخزن (...) ودفع أيضا سطلة ونصف شعير أيضاً للجماعة" (3). وهذه لا تعدو أن تكون مساهمة من جماعة القصر لمئونة عامل فجيج وأعوانه وليست زكاة ولا أعشارا.

وفي ما يخص القبائل التابعة لعمالة فجيج منذ ولاية محمد أكسيم، فقد حصلنا على بيانات قليلة عنها تهم قبيلة بني كيل وأولاد جرير، بينما لا نملك أي بيان عما كانت تدفعه فرق قبيلة العمور (خاصة أولاد عبد الله) الخاضعة للسلطة المغربية. فقد بعث العامل محمد أكسيم رسالة إلى السلطان في 27 جمادى الثانية 1307 / فبراير 1890 يخبره أن بيده "2500 ريالا من مال المخزن مع "حوائج

(1) سبق ذكرها.

(2) وثيقة خاصة، لم يتضح تاريخها، كتبت بخط رديء خافت يصعب قراءته.

(3) وثيقة خاصة غير مؤرخة.

المخازني وحمارة"، وهذان المبلغان جمعا من زكاة وأعشار قبيلة بني كيل (1). وقد تكفل خلفه العامل محمد بن عمر المراكشي بإرسال مبلغ "2500 ريالا" إلى عامل وجدة ومنها إلى خزينة الدولة صحبة آغا العسكر المخزني بفجيج أحمد بن رزوق البخاري، حسبما ورد في رسالة المراكشي للسلطان في محرم 1309/ غشت 1891 (2). وكان هذا العامل قد أخبر السلطان عام 1301 م 1890-91، بأن بني كيل لم يستخلص منهم إلا مبلغ "1100 ريالا" واجب الزكوات والأعشار وهو أقل من نصف ما دفعوه لسلفه أكسيم، ويطلب منه أن يكاتبهم لـ "تكميل الواجب" (3). ويظهر أن بني كيل قد طلب منهم إكمال المبلغ فاستجابوا، وهذا ما تبين من مضمون رسالة لاحقة للعامل محمد بن عمر المراكشي للسلطان في أوائل جمادى الأولى عام 1309/ دجنبر 1891، على أن بحوزته "خمسة وعشرين مائة [2500] دور "يريد إرسالها إليه فتعذر ذلك لقلة أمن الطريق" (4).

وتخبرنا الوثائق الفرنسية أن هذا العامل قد تمكن تدريجيا من نسج علاقات وطيدة مع قبيلة بني كيل أو بعض فرقها على الأقل، لذلك تعددت زياراته الشخصية ومن ينوب عنه من رجاله إلى مراتع هذه القبيلة بالظهرة، خلال فصول الربيع أو نهاية كل سنة لاستخلاص الزكوات والهدايا (5). فقد بعث إليه شيخ

(1) أنظر كناش رقم 166، ص . 14، خ. ح / الرباط.

(2) كناش رقم 467، خ. ح / الرباط .

(3) كناش رقم. 175، خ. ح / الرباط. وقد أجاب السلطان على ظهر رسالة العامل المراكشي بكلمة مختصرة قوله: "يومرون".

(4) كناش رقم 47، خ. ح / الرباط .

(5) مراسلة الكولونيل "كوشميز" حاكم عين الصفراد إلى الجنرال حاكم قسم وهران في 15 يونيو 1901، سبق ذكرها.. ووردت الإشارة إلى هذا الموضوع أيضا على لسان أحد المخبرين لصالح السلطات الفرنسية في الجزائر اسمه :محمد بن عبد الرحمان المراكشي" قد تمكن من الاجتماع بالعامل المذكور خلال سفرته التجسسية إلى فجيج عام 1894، أنظر في هذا الصدد:
J.L. Miege: Extrait d'un carnet de voyage de Mohamed B. Abderrahman El Marrakchi, agent français (1894), in Revue: Maroc -Europe, n° 6, 1994, pp; 65-94

فرقة أولاد علي بن لحسن الكيلية المدعو "إسماعيل بن امهني" وأخيه "لعريبي" رسالة يخبره فيها بوصول أصحابه ويطمئنه بقوله: "متعنا متعك (كذا) وأنت كذلك المال والرقب (كذا) لك" (1). وجاء في وثيقة تحمل طابع العامل محمد بن عمر المراكشي مؤرخة في 23 ذي القعدة عام 1308/ يوليوز 1891، أن الشيخ إسماعيل بن امهني المذكور دفع وإخوانه "ما وجب عليه من الإبل والغنم من الزكوة (كذا) والسخرة والواجب عليه من مال سيدنا (...) أبرأناه من ذلك براءا تاما" (2). ولم يبين كاتبها مقدار ذلك الواجب، لكن قبل ذلك بست سنوات كان الشيخ إسماعيل قد دفع لأمين وجدة أو لأحد أعوان عاملها عبد المالك السعيدي "17 شاة" من زكاة الغنم و"9 شياه" من زكاة الإبل علاوة على واجب السخرة لمن جاء لتسلمها (3). أما عن الهدايا فلم نعثر إلا على إشارتين وردتا في كناش بالخزانة الحسنية (4)، أولهما أن "عامل فجيج وجه فرسين هدية بني جيل وأولاد جرير" في 13 محرم 1310/ غشت (5) 1892 . والإشارة الثانية مؤرخة في 4 جمادى

(1) رسالة خاصة غير مؤرخة.
(2) وثيقة خاصة.
(3) وثيقة خاصة تحمل طابعا أسفلها غير واضح مؤرخة في 28 ذي القعدة 1302/ شتنبر 1885 .
(4) كناش رقم 467 .
(5) ورد في مؤلف (دو لا مارتنير ولا كروا) أن أولاد جرير كانوا يؤدون ضرائبهم للمخزن سنويا، يذهب بها قوادهم وشيوخهم إلى فاس أو وجدة، أنظر:

Documents. T. 2 pp. 581-582

ويبرر هذا القول ما جاء في رسالة القائد عبد النبي ولد الحسين وأخيه الشيخ سلمان فرع الحسينات من فرقة العساسة، قبيلة أولاد جرير إلى السلطان مولاي الحسن مؤرخة في 7 جمادى الأولى 1301/ مارس 1884 يخبرانه فيها أنهما سافرا إلى وجدة وقدما لعاملها عبد المالك السعيدي زكاة فرقتيهما وعلى مواشيهما دون أن يبين مقدارها.
أنظر وثائق: م. و. م / ملف الصحراء الشرقية، وورد كذلك في مضمون رسالة عامل فجيج محمد بن عمر المراكشي للسلطان في عام 1308/1890-91، أن العامل محمد أكسيم قبله كان قد اتفق مع أولاد جرير ليؤودوا له " مائتي ريال" سنويا دون أن يبين هل هي زكاة أو واجبا مقررا من غير زيادة أو نقصان. أنظر في ذلك كناش رقم 175، خ. ح / الرباط.

الثانيــة 1310/ دجنبر 1892/1891 تتحدث عن وصول كاتب السلطان محمد الراشدي إلى فجيج واستلامه لناقتين من يد العامل محمد بن عمر المراكشي (1).

أما عن قبيلة العمور، ونعني بذلك الفرق الخاضعة منها للسلطة المغربية، فلم نعثر على أي دليل يوضح ما كانت تدفعه من الزكوات على مواشيها للمخزن طيلة الفترة التي تعاقب فيها العمال المخزنيون على حكم المنطقة في الربع الأخير من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي.

لقد أشرنا سابقا إلى فصل قبيلة بني كيل عن سلطة عامل فجيج وإرجاعها إلى عمالة وجدة ابتداء من عام 1895/1313-96، بطلب من عاملها الجديد إدريس بن يعيش، وتحدثنا رسالة تشكي رفعها أهل أنجاد وبني يزناسن إلى السلطان مولاي عبد العزيز في 10 شوال 1314 / مارس 1897 (2) عن تعرضهم وباقي القبائل التابعة لعمالة وجدة لتجاوزات جبائية كبيرة من طرف العامل ابن يعيش، حيث خرق عليهم العادة وأجبرهم على دفع أضعاف ما كانوا يدفعونه لمن سبقه. وجاءت في الرسالة أرقام كثيرة تهم مبالغ الزكوات والدعائر والتوظيفات التي فرضها ابن يعيش على قبيلة بني كيل. ففيما يخص زكاة المواشي تقول الرسالة: "لما خرج عليهم (أي بني كيل(في الربيع الفارط (...) قبض منهم 2000 شاة من الغنم ومائة واحدة (2100) زكاة. وقبض منهم 7000 ريال زكاة الإبل". فإذا علمنا أن ثمن الشاة الواحدة آنذاك حوالي 4 ريالات (دور) فرنسية فإن قيمة 2100 شاة x 4 ريال = 8400 ريالا، وبإضافة 7000 ريالا من زكاة الإبل المذكورة يصير المجموع المستخلص هو 15.400 ريالا. وإذا ما اعتبرنا الريال المقصود في زكاة الإبل هو الدور

(1) نفس الكناش.

(2) م. و. م / ملف وجدة.

الفرنسي المتداول بكثرة في البيع والشراء في كل المنطقة الشرقية آنذاك صار مجموع تحويل الريالات إلى الفرنك هو التالي: 15.400 ريالا x 5 ف = 77.000 فرنك وهذا المبلغ كبير جدا لم يدفعوا مثله أبدا طيلة تاريخهم إلى ذلك الحين. فمبلغ الزكاة المذكور قبل عامين أو ثلاثة. بالإضافة إلى المبالغ الأخرى الواردة في الرسالة تهم الذعائر والتعويض عن تسمية بعض القواد (الشيوخ المحليين) على الفرق الكيلية... إلخ (1). والواقع أنه ليس من السهل أن نحسم في هذه المسألة، لكننا، نميل مع ذلك إلى إبداء تحفظاتنا حول الأرقام المذكورة طالما أننا لا نملك بيانات رسمية من أمين المستفاد بوجدة أو العامل ابن يعيش نفسه عن حقيقة ما أخذه من بني كيل وغيرهم، ولم نعثر على أي مراسلة في الموضوع بعثها بنو كيل إلى السلطان يشكون حالهم مع العامل ابن يعيش.

أما الوثائق الفرنسية فإنها تصف ابن يعيش بالرجل النشيط الحازم، عمره حوالي 30 سنة، ذكي وذو حيوية، وتحت تصرفه محلة قوامها 400 عسكري من المشاة و 100 من الخيالة (2). وقد أظهر أمام مفاوضه الفرنسي حاكم المشرية أثناء اجتماعهما في "مكورة" بتاريخ 18 غشت 1896، عزما أكيدا لتسوية النزاع القائم بين احميان وبني كيل وإرغام هؤلاء الأخيرين التابعين لسلطاته على دفع التعويضات المستحقة عليهم لصالح احميان، وأنه عازم على الاقتصاص منهم، كما

(1) سنرجع إلى مسألة الذعائر في نقطة لاحقة.

(2) ورد هذا الوصف في تقرير حاكم المشرية إلى حاكم مقاطعة وهران في 18 غشت 1896 حول لقائه بابن يعيش في مكورة.

IH, C. 1029, A.M.G

اقتص من أنكاد وبني يزناسن (1). كما بعث برسالة إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى في فاتح ذي الحجة 1313/ ماي 1896 يخبره بفحوى كتابه لبني كيل وأنه وجه إليهم عددا من الخيل، ويضيف قائلا: "وبلغني أنهم مشتغلون في جمع ما عليهم من الحقوق للنصارى وهم على نية القدوم علينا (...) قريبا" (2).

لكننا عندما نرجع إلى الوثائق الفرنسية مرة أخرى نجدها تتحدث عن اعتراف ابن يعيش بأنه لا يملك الوسائل الكافية للتحرك إلى بني كيل لإجبارهم على الطاعة وتنفيذ المطالب المخزنية (3). وفي رسالة الوالي العام في الجزائر إلى وزير الحربية بباريز بتاريخ 12 شتنبر 1896 / ربيع الأول 1314، استنادا على المعلومات الواردة إليه، أن عامل وجدة ابن يعيش أرسل بكوكبة من فرسان "مخازنية" وجدة إلى بني كيل أثناء تخييمهم في عكلة السدرة شمال غرب الشط الغربي ليستخلصوا منهم مبلغا من مال التعويضات المستحقة لأحميان، فاستقبلوا فرسان العامل بجفاء شديد وهددوهم، بل وقتلوا أحد العساكر بالرصاص فانسحب المخازنية بدون طائل (4). وهذا ما دفع ابن يعيش إلى إصدار أوامره لقبائل عمالة وجدة بنهب قوافل بني كيل عند مجيئها لأخذ الميرة من وجدة والقبض على أصحابها (5). ويظهر من كل هذا إذن أن ابن يعيش لم يكن في وسعه في

(1) الرسالة نفسها. وقد تحدث الحسين بن الطيب بن اليماني في كتابه "التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب" عن إدريس ابن يعيش البخاري المكناسي بقوله: "وابن يعيش هذا كان خليفة عند قائد المشور القائد إدريس بن العلام البخاري أيام السلطان مولاي الحسن (...) وعزله عنها لأمور بلغته عنه (...) ثم ولاه بوجدة ولما مات السلطان قام عليه أهل تلك الناحية وخرجوا عن طاعته فعزله السلطان مولاي عبد العزيز وولاه تطوان". السفر الأول، تقديم وتصحيح محمد المنوني، دار نشر المعرفة للنشر والتوزيع، الرباط، عام 1994، ص 112.

(2) م. و. م / ملف وجدة.

(3) رسالة حاكم المشرية إلى حاكم وهران المذكورة (18 غشت 1896).

(4) IH, C. 1029, A.M.G

(5) نفس الوثيقة المذكورة.

غالب الأحيان إلا انتظار مجيء قوافل بني كيل إلى وجدة وأنكاد كعادتها للتموين بالزرع، فقبض على القافلة وأربابها وفرض عليهم فروضا مالية، بعضها زكوات بقيت في ذممهم من السنتين الماضيتين ، وأكثرها ذعائر تؤخذ منها تعويضات لصالح أحميان (1). وتبقى مع ذلك تحفظاتنا قائمة حول حقيقة الأرقام المشار إليها سابقا إلى حين العثور على وثائق أخرى في الموضوع تزكيها أو تنفيها.

2- الوظائف والسخرة والذعائر

تستعمل الوثائق المخزنية عددا من المصطلحات الجبائية عدا الواجبات الدينية كالزكوات والأعشار، من بينها: الواجب والفرض والوظيف والذعيرة والسخرة والهدية. وتعترض الباحث أحيانا مشكلات إزاء استعمالات الجهاز المخزني والقوى الاجتماعية المحلية لهذه المصطلحات لما يكتنف بعضها من لبس وغموض، وقد استنتج أحد الباحثين أن لفظة "الواجب" المستعملة في بعض الوثائق المخزنية تعني "الأعشار والزكوات" لأن هذه الضريبة هي ما أوجبه الله في مال كل مسلم عندما تتحقق فيه شروط النصاب (2) بيد أن لفظة الواجب نجدها تستعمل

---

(1) كان ابن يعيش قد بعث برسالة جوابية إلى " أو كنور" O'Connor حاكم قسمة تلمسان بالنيابة في 28 شوال 12/1313 أبريل 1896 حول إقناع بني كيل على دفع ما عليهم من التعويضات لأحميان بأنه سيدعوهم إلى تسوية هذه القضية في أقرب الآجال وفي حالة العكس سيتخذ الإجراءات الضرورية لتثقيف قوافلهم عندما تأتي في موسم الحصاد لشراء الحبوب من وجدة لتدعيرهم. نقل الرسالة إلى العربية المترجم العسكري. E.M. 30 H, C.23, A.O.M. (Chchab)

ويظهر أن ابن يعيش قد نفذ ما تعهد به إذ بعث الوالي العام في الجزائر رسالة إلى وزير الحربية في 18 أكتوبر 1896 يخبره أن قافلة لبني كيل كانت في طريقها إلى أنكاد لكيل الزرع فقبض عليها رجال ابن يعيش، ثم أفرج عن بعضها وأبقى ثلاث شخصيات من بني كيل كرهائن إلى حين أداء القبيلة ما عليها من الضرائب والتعويضات لأحميان.

1H, C. 1025, A.M.G.

(2) هذا ما استنتجه أحمد التوفيق من الوثائق المخزنية المتعلقة بقبيلة "إينولتان"، 1980، ج. 2، ص. 157 .

في وثائق مخزنية أخرى بحوزتنا بمعنى آخر يتعلق بمكوس الأسواق، وهي ليست ضريبة شرعية. فقد كتب الأمين محمد بن هطال العباسي إلى الوزير أحمد بن موسى في 20 ربيع النبوي 1312/ شتنبر 1894 يخبره أنه لما وصل إلى وجدة كتب للقائد بوعزة السريفي (1) "ليشد عضده على قبض واجب المخزن" على قوافل أعراب الصحراء التي جاءت لتكتال من قصبة عيون سيدي ملوك (2).

أما الفرض أو الفريضة فقد استعملت بمعنى الوظيف حسب ما نستنتجه من رسالة أهل أنكاد وبني يزناسن المذكورة للسلطان عبد العزيز، حيث استعملت منفصلة عن حق الزكاة والعشر. :قبض من أولاد سيدي علي بوشنافة ثمانية وعشرون مائة ريال فريضة وكما قبض منهم مثل ما قبض من بني كيل زكوات الغنم". فالفرض أو الفريضة على هذا الأساس هو الوظيف المالي الذي يفرضه المخزن على القبيلة وتلزم بأدائه حسب ما يقدر مبلغه المخزن المركزي أو الموظف المحلي، وتؤدى بكيفية منتظمة، أو كلما كان المخزن في حاجة إلى ذلك المال ووجد القدرة على استخلاصه من القبيلة.

ولم نعثر على أي وثيقة وردت فيها الإشارة إلى قدر من الوظائف المخزنية ألزم بدفعها سكان فجيج أو القصور الأخرى منذ عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام. بينما نقف من حين لآخر في مراسلات المخزن مع أعيان المنطقة أو موظفيه المحليين وكذا مرابطي القنادسة، على إشارات إلى وجوب أداء السخرة لمبعوثيه،

(1) كان قائدا على قصبة عيون سيدي ملوك خلال ذلك التاريخ. أنظر محمد العربي المشرفي في مؤلفه: "الحلل البهية".

(2) م. و. م / ملف وجدة.

حاملي الرسائل المكتوبة أو الشفوية إلى أعيان السكان عندما يتعلق الأمر بتسوية نزاع بين لفوف القصور والقبائل، أو لمصلحة اقتضاها نظر المخزن في المنطقة قد تهم النظر في ما يجب اتباعه من سياسة التصرف حيال الفرنسيين على الحدود الجنوبية. فقد كتب السلطان مولاي الحسن إلى قائد زناكة أبي مدين بن مرزوق في

21 شعبان 1308/ أبريل 1891، أن يقدم العون لمبعوثه الطالب محمد الراشدي إلى توات إذا ما "احتاج إلى جمل أو جملين فادفعهما له لقضاء غرضنا الشريف (1). وفي رسالة أخرى إلى رئيس الزاوية القندوسية في متم جمادى الثانية 1309/ فبراير 1892 يطلب منه أن يقف مع كاتبه الحسن الودغيري الذي بعثه إلى ساكنة القصور الفجيجية وقصور بني كومي ووادي الساورة "بمكاتب شريفة" ليدفعوا له سخرته (2). وكان من عادة ساكنة القصور تخصيص مستودع للمئونة تجمع فيه مقادير من الأقوات المستهلكة في البلاد كالقمح والشعير والتمر، تجمع بالمحاصصة على قدر وجد كل عائلة لمواجهة نفقات سخرة المرسولين المخزنيين وضيافتهم، وكذا ضيافة من يرد من وفود أعيان القصور أو القبائل المجاورة (3).

---

(1) وثائق غير مرتبة بالخزانة الحسنية. وفي طريق عودة مبعوث السلطان الطالب محمد الراشدي من توات وافته المنية في كرزاز في جمادى الأولى عام 1309/ دجنبر 1891، جاء ذلك في رسالة إخبارية لعامل فجيج محمد بن عمر المراكشي، أنظر كناش رقم. 47، خ. ح / الرباط.

(2) راجع جريدة صحراء المغرب سنة 1، عدد . 42، 18 جمادى الثانية 9/1377 يناير 1958، والمقصود بالمكاتب الشريفة هنا نسخ من الرسائل النصحية الدينية التي بعثها السلطان مولاي الحسن إلى جميع أنحاء المغرب. وقد بعث منها نسخا مع مبعوثه الحسن الودغيري المذكور إلى القصور الفجيجية. ورد الإخبار عنها في رسالة السلطان إلى قائد زناكة محمد بن مرزوق في متم جمادى الثانية 1309/ يناير 1892، وثيقة خاصة

(3) سبق أن تعرضنا للمخزن الجماعي في القصور الفجيجية في البحث الذي خصصناه للواحة الفجيجية لنيل د.د.ع، (1988). أنظر كذلك تقرير (Noel) كتبه في أبريل - شتنبر 1999 A.D, C. 316, Nantes.

وفي رسالة عامل وجدة عبد المالك السعيدي إلى كافة قبيلة العمور بتاريخ 22 جمادى الأولى 1881/1298 شدد في طلبه إليهم بتوزيع سخرة المرسولين إليهم من السلطان "أصحاب سيدينا" على جميع أرباب عائلات القبيلة بعدما كان بعض أعيانهم قد دفعوا واجب السخرة بكامله من مالهم الخاص، كما يطالبهم بتعويض ثمن فرس ضاع للقائد أحمد بن الحسن الشركي في مأموريته عندهم أثناء الطريق "وبقي عليكم ثمنه (...) افرضوه ووجهوه له عزما" (1).

وفي ما يخص الذعائر فقد التزم سكان القصور الفجيجية مع العامل محمد أكسيم في عقد مكتوب "أعطى أعيان أهل القصور الفجيجية خطوطهم بذلك" أن من عاد منهم لإثارة النزاعات الانقسامية مع غيره من القصور يلزمه دفع غرامة للمخزن بقيمة ثلاثة آلاف ريال (2). وقد استخلص بعض هذه الذعائر بالفعل من ثلاثة رجال ينتمون لقصر المعيز لامتناعهم عن دفع السخرة، ففرض عليهم 150 ريالا. كما أخذ 100 ريال من رجل ينتمي لقصر الحمام السفلي مقابل تسريحه من السجن اتهم بقتل رجل آخر (3). لكن سكان القصور الفجيجية سيناهضون فرض هذه الذعائر لما رأوا تجاوزات العامل أكسيم وشططه في المطالبة بها، وجعلوها في

(1) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) رسالة أعيان القصور الفجيجية إلى السلطان في 27 جمادى الثانية 1307/ فبراير 1890، كناش. 166، ص. 15، خ. ح / الرباط.
لكن العامل محمد أكسيم في رسالة مماثلة إلى السلطان في نفس التاريخ ذكر أن الذعيرة في حدود 2000 ريالا فقط، كناش. 166، ص. 14 .

(3) رسالة قائد زناكة أبي مدين بن مرزوق إلى السلطان في 23 ربيع الأول 1308/ نونبر 1890، كناش. 172،خ. ح / الرباط.

رسالتهم إلى السلطان من بين الأسباب الموجبة لإزاحة أكسيم وإبعاده عن ساحتهم (1).

وتسجل رسالة أهل أنكاد وبني يزناسن المذكورة إلى السلطان مولاي عبد العزيز، أكبر قدر من الذعائر والفروض الموظفة على قبيلة بني كيل في تاريخ علاقات المخزن مع قبائل الجنوب الشرقي حسب ما عثرنا عليه من المادة التاريخية، إذ أرغمهم ابن يعيش على أداء ستة آلاف ريال "فرضا" ومائة وخمسين "عكة من السمن" وأخذ منهم "ألفي ريال" في تسمية خمسين شيخا على فرق القبيلة، وأزلزمهم أداء غرامة: " 2808 ريالا" على 117 جملا حجزها عنده، بالإضافة إلى أداء ذعيرة أخرى بحوالي "5000 ريالا" مقابل: 50 رجلا منهم حجزهم عنده كرهائن. وقد أخذ من أولاد سيدي علي بوشنافة وأحميان مثل ذلك العدد، حسبما ورد في الرسالة (2). وبغض النظر عن إبداء تحفظاتنا من هذه الأرقام حسبما بينا من قبل، فإن ابن يعيش ما كان بمقدوره أن يحصل على تلك المبالغ لو لم يستغل العلاقات العدائية السابقة بين بني كيل وبعض قبائل الشمال الشرقي كالشجع وانكاد والمهاية، وإغراء هؤلاء بضرب بني كيل عندما يصعدون لكيل الحبوب من أسواق وجدة ونواحيها.

(1) راجع الفصل الأول من القسم الثاني.

(2) رسالة أهل أنكاد وبني يزناسن إلى السلطان في 10 شوال 1314، سق ذكرها.

3- حقوق الاسواق

أ - مشكل الكيل من أسواق الشمال الشرقي

لقد علمنا في الفصول السابقة أن قبائل منطقة الجنوب الشرقي، قبائل رحلية تقوم حياتها في مجملها على تربية المواشي، وتنتقل في مجال واسع جدا يتميز بالجفاف وانعدام الحياة الزراعية ما عدا مجال القصور، أو في بعض السهول الفيضية على بعض الأودية الموسمية في هوامش الظهرة لزرع الحبوب من سنين لأخرى عندما تهطل الأمطار بشكل كاف. ولما كان مجال القصور لا يكاد يوفر القوت اليومي من الحبوب لساكنته إلا في حدوده الدنيا، فإن قبائل المنطقة تفضي بها الحاجة إلى البحث عن هذه المادة الحيوية التي لا غنى عنهى في أسواق الشمال الشرقي. بيد أن كيل أعراب الصحراء الشرقية للحبوب من تلك الأسواق ليس دائما بالأمر الهين، بل يصطدم في كثير من الأحايين بنوعية علاقاتها بقبائل الشمال والسلطة الحاكمة من جهة، وبالظروف المناخية السائدة من جذب ورخاء من جهة ثانية. لقد شكل تأمين كيل الزرع هاجسا مستديما لدى قبائل الجنوب الشرقي وميز جوانب كثيرة من تحركاتها السلمية والحربية منذ العهود القديمة من استقرارها في المنطقة. فهذا ابن خلدون في عصره يشير إلى جانب من ذلك بقوله: "ومثل العرب أيضا الجائلين في القفار فإنهم وإن كانوا يأخذون الحبوب والأدم من التلول إلا أن ذلك في الأحايين وتحت ربقة من حاميتها وعلى الإقلال لقلة وجدهم" (1). وفي القرن التاسع عشر ظلت علاقة بني كيل وغيرها من قبائل الجنوب الشرقي متوترة في كثير من الأوقات مع قبائل وجدة وقبائل سهل تفراطة، وخاصة منها

(1) المقدمة. ص . 151، بيروت، عام 1959 .

قبائل الشجع والمهاية، وترجع بعض أسباب النزاع بين بني كيل وتلك الأطراف إلى غارات النهب والسطو التي تحصل عادة بين النبائل المحتكة ببعضها في الأسواق والمراعي، وما ينتج عن ذلك من عمليات الأخذ بالثأر، مثلما حصل بين بني كيل وقبيلة أولاد عمرو، إيالة القائد حمادة بن المختار البوزكاوي الذي وقع فيه التراسل بين هذا الأخير وبين السلطان في 27 صفر 1310/9-1892 (1). وقد يحصل أن لا تفي قبيلة بني كيل بالتزاماتها تجاه قبائل الشمال الشرقي عندما لا تسدد ديونها السابقة بعد كيل جديد، فينفجر النزاع بين الطرفين، وهذا ما تفصح عنه رسالة قواد الشجع إلى السلطان مولاي عبد العزيز في فاتح جمادى الثانية 1314/ نونبر 1896 يشتكون فيها من بني كيل الذين من "عادتهم في كل سنة يكتالون من بلادنا بعد أداء ما للقبائل عليهم وفي هذه السنة زادوا على ما كانوا عليه" من وجدة ونواحيها من غير أداء ما للقبائل عليهم (2). وتنتج عن هذه الخلافات نتيجة واحدة تتكرر في كل الوثائق المتعلقة بهذه النقطة: منع قبائل الجنوب من كيل الزرع بالقوة ونهب قوافلها، وما ينتج عن ذلك من قتال بين الطرفين، أو بالأحرى عزوف قبائل الجنوب عن ارتياد الأسواق المذكورة لسنة كاملة أو أكثر، خوفا من عمليات النهب والانتقام. فقد أجاب عامل وجدة عبد المالك السعيدي على الأمر السلطاني في 3 ربيع الأول عام 1307 / أكتوبر 1889 بالضغط على بني كيل لإرغامهم على أداء ما بذممهم للتجار الفرنسيين بأن قوافل بني كيل انقطعت عن المجيء إلى وجدة

---

(1) م. و. م / ملف وجدة.
وكان شيوخ قبيلة بني كيل قد شكوا للسلطان من هذه القبيلة التي منعتهم من الكيل من أسواق عيون سيدي ملوك "حتى حصل لهم الضرر الكبير" وقد كتب السلطان على ظهر الرسالة الكيلية قوله: "يصدر بتأكيد".

(2) م. و. م/ ملف وجدة. أوردت الرسالة أسماء عدد من القواد منهم: "بولنوار ولد إسماعيل ومحمد بوترفاس والمهياوي وحمدون ولد حميدة".

منذ سنة كاملة "للنزاع الذي بينهم وبين أولاد يعلى (كذا)... " (1). وفي محرم عام 1892/1310 أخبر قواد "هوارة الأحلاف" في رسالتهم إلى السلطان أن قبيلة الشجع تعرضوا لقوافل قدمت من الصحراء (قد تكون لبني كيل أو لأولاد النّاصر) لأجل الكيل من تفراطة وأداء واجب المخزن "فاستأصلوا جميع ما بيدهم من الإبل" وقتلوا منهم رجلين (2). ورفع أعيان قبيلة بني كيل رسالة إلى السلطان مولاي الحسن في محرم عام 1891/1309 يطلبون منه أن يأمر قبائل أنكاد بعدم تعرضهم للقوافل الكيلية عند مجيئها لكيل الزرع (3). وقد تلجأ قبائل الجنوب الشرقي إلى التسوق من الأسواق الجزائرية أثناء توتر علاقاتها مع معظم قبائل الشمال، ولا تكتفي في ذلك بكيل الزرع من تلك الأسواق بل تسوق إليها بأعداد هامة من الأغنام لبيعها، وشراء البضائع الجزائرية كالسكر والقهوة والأثواب وغيرها للاستهلاك الذاتي أو لإعادة بيعها. فقد تلقى أعيان قبيلة بني كيل رسالة السلطان مولاي عبد العزيز بالكف عن بيع المواشي في الأسواق الجزائرية والتسوق منها. فأجابوه في متم شوال عام 1317/ فبراير 1899، أنهم اضطروا إلى ذلك لما صارت قبائل هوارة والشجع وأولاد الحاج تتعرض لقوافلهم وتمنعهم من الكيل في أسواق الشمال الشرقي، ويلتمسون منه أن يأمر تلك القبائل بالكف عن إدايتهم (4). ونفهم من أواخر سطور الرسالة أن اضطرارهم لتسوق الأسواق الجزائرية لم يكن بسبب تعرض القبائل المذكورة لقوافلهم فحسب، بل لقلة الزرع وغلائه أيضا في أسواق الشمال الشرقي، ولأجل ذلك يطلبون من السلطان الانعام عليهم "بزوج

(1) كناش رقم 551، ص. 118 ، خ. ح / الرباط.
(2) كناش رقم. 184، ص. 102، خ. ح / الرباط .
(3) كناش رقم. 184 ، خ. ح / الرباط.
(4) م. و. م/ ملف وجدة.

أبَّابَرْ (1) (كذا) أو ثلاثة من الحبوب لوجدة نكتال منه تكون لنا معدة للكيل فإن الغلاء هنا عندنا كما علمت ولتنقطع العرب عن بلاد الشرق" (2).

وتكشف رسالة أولاد سيدي علي بن عيسى البوشيخيين المغاربة عن مقدار المعاناة الذي كانت تكابده قبائل الجنوب عند اكتيالها من الشمال الشرقي، فقد كتبوا إلى الوزير أحمد بن موسى في 12 محرم 1318/ ماي 1900 يشتكون إليه ما يلحقهم من الأذى من قواد انكاد ومن حولهم من قبائل وجدة حسب قولهم: "لجأتنا الضرورة إليهم من جهة الكيل لأنهم استخدمونا عبيدا واتخذونا رعاة لم يراقبوا فينا إلا ولا ذمة" (3).

وكما سبق أن أشرنا فإن عاملي الجذب وارتفاع الأثمان كان يوجهان أيضا تحركات القبائل الجنوبية الشرقية، فأينما كانت وفرة الزرع ورخص ثمنه سارعوا إلى الكيل منه، بغض النظر عن مشاكل الحدود السياسية أو الابتزازات المالية الظرفية، فقبائل الصحراء حسب ما جاء في رسالة علي بن الطيب إلى السلطان عبد الرحمان بن هشام "كالطير لا ينزل إلا على الحب"(4)، قد يذهبون لجلبه "ولو ظهر عند الكافر وأمنوا شوكته" (5). وبالفعل فقد ألجأت قلة الزرع في المنطقة الشرقية - بسبب الجفاف والقحط وارتفاع الأثمان -قبيلة أولاد سيدي علي بوشنافة إلى ارتياد أسواق التل الجزائري لشرائه بأثمان منخفضة عام 1850/1266 (6). وهذه

(1) المقصور بذلك باخرتان.
(2) نفس الوثيقة أعلاه.
(3) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.
(4) كتبت في 14 رمضان عام 1265 / يوليوز 1849 .
(5) نفسها.
(6) رسالة ثانية لعلي بن الطيب إلى السلطان عبد الرحمان مؤرخة في 21 جمادى الثانية 1266 / أبريل 1850 . م. و. م / ملف الحدود الشرقية.

الحقيقة تزكيها الوثائق الفرنسية، حيث ذكرت أن القبيلة المذكورة تعودت على المجيء للأسواق الجزائرية للكيل، وفرضت عليها السلطات الفرنسية عام 1851 دفع مبلغ 1 دور "بومدفع" على كل حمل جمل من الزرع (1). فقد تدهور الإنتاج الفلاحي بالمغرب خلال الأعوام الثلاثة ما بين 1847-1850، بسبب الجفاف، واشتد تأثيره وعم جميع المغارب عام 1850 (2). ويفهم من رسالة علي بن الطيب الأخيرة للسلطان، أن السلطات الفرنسية قد سهلت على أولاد سيدي علي بوشنافة وأحميان كيل الزرع بأثمان تفضيلية لأغراض دعائية لصالح الفرنسيين، حسب قوله: "وتلاقوا مع الفرنسيين ومنحهم بالزرع (كذا) من غير ثمن". وإلا فإن قلة الزرع وارتفاع الأثمان كانا عامين في كلا البلدين (3).

ولا شك أن قبائل الجنوب الشرقي ستعاني معاناة شديدة في سبيل الحصول على الزرع خلال عامي: 1283-84/1866-67، بسبب الجذب والقحط وانتشار الجراد. وقد نتج عنها غلاء الأسعار ومجاعة كبيرة عمت سائر مناطق المغرب ومات من جرائها نفوس عديدة في كل الجهات، منهم: "أعراب وجدة ومساكين البادية" كما سجل ذلك المشرفي في "نزهة الأبصار" (4).

---

(1) أنظر: Documents pour servir. T. 2, p. 374
وحسب هذا المؤلف فإن أعيان قبيلة أولاد سيدي علي بوشنافة اتفقت مع الفرنسيين أن تدفع لهم مبلغا سنويا (الدخول الأسواق الجزائرية) حدد في 200 دور "بومدفع"، بغض النظر عن عدد الجمال وتعدد مرات الكيل خلال السنة الواحدة.

(2) محمد الأمين البزاز: تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين 18 و 19 . ص 174-181 .

(3) ورد في رسالة علي بن الطيب المذكورة أن أثمان الشعير بوجدة خلال أزمة 1850 تراوحت بين: 48-61، أوقية القمح: 90 أوقية فمادون للمد الواحد.

(4) العربي بن عبد القادر المشرفي: نزهة الابصار لذوي المعرفة والاستبصار. وقد ذكر المشرفي أن المد الفاسي من القمح بلغ ما بين 14، 15 مثقالا. وورد عند البزاز في المرجع أعلاه، ص. 200، أن السلطان محمد بن عبد الرحمان إزاء محنة الجذب. ألغى جميع الرسوم على الحبوب المستوردة من الخارج.

ولقد ارتبطت حياة قبائل الجنوب الشرقي بأسواق شمال المنطقة والى حد ما بالأسواق الجزائرية من أجل كيل الزرع وبيع المواشي، ومن ثم فإن حلقات الجذب والقحط وارتفاع الأسعار المتوالية عبر عقود القرن التاسع عشر. سوف تنعكس بكل ثقلها على حياة هذه القبائل وتوجهاتها. فقد كتب محمد بن الهاشمي أمين مستفاد الأحباس بوجدة رسالة إلى السلطان مولاي الحسن في 12 ذي القعدة 1299/ شتنبر 1882، يشرح له "ما حل بالوطن من غلاء الحبوب وارتفاع الأسعار" (2)، وكتب عامل وجدة عبد السلام بن بوشتة رسالة مماثلة إلى السلطنان في 18 ربيع الثاني 1310/ أكتوبر 1892 يخبره فيها أن "الوطن في غاية القلة من الجذب ومصيبة الجراد حتى ألجأهم ذلك للتفرق في النواحي الشرقية (3) لأجل خدمة الحلفا وغيرها" (4). ونصل أخيرا إلى المجاعة المهولة لعام 1897/1315 التي يصف وقعها على ساكنة المغرب الشرقي، عامل وجدة أبو بكر بن محمد الحباسي إلى الوزير أحمد بن موسى بأسلوب مباشر وواضح الدلالة بقوله: "إن المجاعة التي هنا بهذا القطر والمسغبة قد أضرت بأهله غاية (كذا) وفوق الحدود والنهاية وما يتصرفون فيه من كسبهم أن عدموا القوت هو الغنم من كانت عنده فصارت الآن لا بال لبخس ثمنها هنا وببلد النصرى (كذا) (...) وأما الخيل والبغال فجلها ضاع كما ضاعت أنفس ولا زالت تضيع بسبب ذلك وارتفاع أسعار القوت

(1) العربي بن عبد لقادر المشرفي: نزهة الابصار لذوي المعرفة والاستبصار. وقد ذكر المشرفي أن المد الفاسي من القمح بلغ ما بين 14، 15 مثقالا. وورد عند البزاز في المراجع أعلاه، ص. 200، أن السلطان محمد بن عبد الرحمان إزاء محنة الجذب، ألغى جميع الرسوم على الحبوب المستوردة من الخارج.

(2) م. و. م / ملف وجدة.

(3) يقصد بها الجزائر.

(4) م. و. م / ملف وجدة.

وقلّته بهذه النواحي كلها وبنواحي قبائل الشرق كذلك " (1). لقد تعمدنا نقل هذه الفقرات المصورة لحالة الضيق الشديد، وما نتج عنه من موت للأرواح والبهائم بسبب قلة الطعام وانتشار الأمراض التي عمت كل ساكنة المغرب الشرقي من فلاحين مستقرين ورحل مربي الماشية، ومنهم بالضرورة قبائل الجنوب الشرقي الرحلية وقصوره (2)، ولن تتوقف هذه القبائل من كيل الزرع من الجزائر تحت الظروف الضاغطة المذكورة، أو متى كانت أسعارها رخيصة في ذلك البلد، سيما في أوقات تحسن العلاقة بين تلك القبائل وبين السلطات الفرنسية. فقد أشار الضابط "بوجي" أن قبيلة بني كيل عند سماعها بانخفاض أثمان الحبوب في التل الجزائري بادرت بإرسال قوافلها إليه من أجل الكيل، وقد سجل مركز فرطاسة (3) منح رخص التسوق من الأسواق الجزائرية لـ 1500 جمل في ملكية القبيلة خلال شهري يوليوز وغشت من عام 1906 (4).

---

(1) مؤرخة في 10 شعبان 1315/ دجنبر 1897، م. و. م / ملف وجدة.

(2) أصيبت القصور الفجيجية وغيرها من قصور الجنوب بدورها بهذه المجاعة، بسبب الجذب فألحقت الهلاك بالأنفس والزراعة والماشية، أنظر أحمد مزيان، المرجع السابق.

(3) مركز عسكري أقامه الفرنسيون على الظهرة في نقطة داخل التراب المغربي على الحدود عام 1904 قرب تندرارة لأجل مراقبة قبيلة بني كيل.

(4) Bauger (LT): La confédération des Beni Guil.

ويشير "دافيد ليفات" أيضا خلال جولته الدراسية في نواحي دائرة عين الصفراء عام 1905 أنه التقى مع قوافل عديدة قبيلة بني كيل عند نقطة "عين منجم الحنجير" محملة بالشعير كيلته من سوق عين الصفراء بالجزائر.

David Levat: "Les confins de l'Algérie et du Maroc, le sud-oranais, Figuig le sud marocain". In Bull. De la soc. Géogr, d'étude colonial, 1905, p. 12

ب- دور السوق الجبائي والسياسي والاجتماعي

شدد "الهرماسي" على أهمية السوق في حياة القبائل الجنوبية في دراسته حول "المجتمع والدولة في المغرب العربي" (1). ولقد رأينا كيف أن قبائل الجنوب الشرقي المغربي الرحلية تبعا لنمط إنتاجها القائم على تربية المواشي، تحتاج بالضرورة إلى مبادلة أغنامها وما ينتج عنها من إدم وصوف وغيرها بمنتوجات المستقرين من أسواق المدن الشمالية وقصور الجنوب. ومن هذه الناحية تلعب السوق دورا اقتصاديا حيويا لا غنى عنه في حياة القبيلة. كما تساهم السوق في تدعيم العلاقات الاجتماعية بين القبائل المتناحرة، سواء تعلق الأمر بقبائل الجنوب في ما بينها وبين قبائل الشمال، عندما تتدخل الوسائط بين الأطراف ويحل السلام بينها وقت اجتماعها في الأسواق. وقد تغتنم بعض القبائل ذات المصالح المشتركة فرص التقائها في الأسواق فتتواطأ فيما بينها على إقامة الأحلاف الحربية أو مناهضة الأوامر المخزنية، وهذا ما تشير إليه رسالة عامل وجدة عبد المالك السعيدي إلى السلطان في 18 ربيع الأول عام 1301 / يناير 1884، في تعليقه على إقامة القائد الحاج السهلي بن أبي بكر المهياوي لسوق بقرب عين بني مطهر تتسوقه قبائل بني كيل والمهاية والشجع وغيرهم، بقوله: "فإن أبرموا أمرا بينهم لم يطلع عليه (كذا) الخديم حتى يقع لما بيننا وبينهم من البعد" (2).

---

(1) محمد الباقي الهرماسي: "المجتمع والدولة في المغرب العربي". مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، ط. 1، 1987، ص. 22 .

(2) م. و. م / ملف وجدة .

ولا يخفى أيضا ما لهذه الأسواق من دور مميز في عملية المراقبة التي تمارسها الدولة على قبائل الأطراف مثل قبائل المنطقة الشرقية، وتتوخى الدولة من استغلال الأسواق، خدمة أغراض عديدة، منها على الخصوص: إجبار تلك القبائل على دفع ما وجب عليها من الزكوات والإعشار والفروض والغرامات، أو على الأقل دفع مكوس الأسواق منذ أعاد إجراءها السلطان عبد الرحمان عام 1850/1266 على الجلد والبهائم (1)، ثم اتسع نطاقه وعم سائر الأمصار والبوادي وكل المبيعات (2) في عهد خلفه السلطان محمد بن عبد الرحمان عام 1860/1276، بقصد توفير الأموال (3) النقدية المفروض على الدولة المغربية دفعها في الغرامة الإسبانية وفوائد الدين الإنجليزي غداة حرب تطوان. وإلى جانب هذا الهدف الجبائي فإن الأسواق وسيلة بيد الدولة لتسريب مبادراتها ومقاصدها السياسية بين القبائل، وترصد أخبارها وتحركاتها، خصوصا في هذا الإقليم الحدودي المتميز بتوتر علاقات سكانه مع الجوار الجزائري آنذاك. وقد بين القائد المهياوي في رسالته إلى السلطان بتاريخ 20 صفر 1310/ شتنبر 1892، الأهمية الاستراتيجية للسوق التي أنشأها قرب عين بني مطهر (4) بقوله: "سوف يظهر لمولانا (...) ما يتبين فيها من النفع

(1) الناصري: الاستقصا. ج. 9، ص. 61 .
وقد سبق للسلطان سيدي محمد بن عبد الله أن أحدثها عل أبواب المدن والأسواق.
أنظر: A. Laroui: Les origines. PP. 292-293
(2) أورد الناصري في الاستقصا، ج. 9، ص. 101-102، يأمرهم بقبض ضريبة المكس من الناس بباب المدينة.
(3) يشير ابن خلدون في المقامة، أن السلطان يحتاج أحيانا "إلى ضرب المكوس على أثمان البياعات في الأسواق لإدرار الجباية".
(4) قبيلة بني مطهر تعد من قبائل المهاية.

(...) من قبائل الصحرة (كذا) فإنها مرصة من الأمراص (كذا) وجاءت في وسط قبائل الصحرة" (1)، حيث تتوسط الطريق الرابطة بين غرب المغرب والإيالة الشرقية.

وكان بنو كيل يكيلون الزرع من عدة أسواق بالشمال الشرقي وخاصة منها أسواق وجدة وأنكاد وقصبة عيون سيدي ملوك، وقصبة مسون وتفراطة وعين بني مطهر، ويؤدون عن ذلك واجب الكيل للمخزن. فقد كتب الأمين محمد البداوي برادة رسالة للوزير المعطي غرنيط في 9 ذي القعدة 1309/ يوليوز 1892 أنه "جاء إبان الأعراب السحرة ·كذا) وهم بني كيل وغيرهم بقصد الكيل من قصبة مسون ونواحيها (...) وعادة هؤلاء الأعراب يدفعون لجانب المخزن ريالا واحدا للحمل" (2).

وكتب أمين وجدة أحمد بن عبد العزيز الفقاي رسالة للسلطان مولاي الحسن في 16 محرم فاتح عام 1297/ دجنبر 1879 يخبره بحصيلة "مدخول الأعراب الكيالة ومستفاد وجدة (...) ثلاث وعشرون مائة ريال وأربعون ريال (كذا) (2340 ريالا) لمدة شهرين" (3).

ولما عين عمر بن مسعود السوسي عاملا على فجيج والمنطقة الجنوبية الشرقية بعث معه عبد المجيد أقصبي الفاسي أمينا على قبض مستفاد الأسواق الفجيجية يساعده بعض ممثلي القصور. ويظهر أن المخزن المركزي كان يعي الأهمية الاستراتيجية لموقع فجيج الذي يتوسط مجال مجموع قبائل الجنوب الشرقي،

(1) م.و.م / ملف وجدة. وقد كتب المهياوي رسالة أخرى في الموضوع للوزير أحمد بن موسى في 2 ذي القعدة 1315 / مارس 1898 يجدد فيها طلبه للسلطان بمساعدته على بناء قصبة بذلك المحل وأن يزودها بإدالة من عسكر السلطان، ويؤكد مرة أخرى في رسالته على الأهمية الاستراتيجية لهذه السوق بقوله: "ذلك المحل محل عظيم فيه قبائل الصحراء دائما يتسوقون (كذا) فيه صيفا وخريفا ولا يفتر في السنة يوم واحد" . م. و. م / ملف وجدة.

(2) م.و.م / ملف وجدة.

(3) م.و.م / ملف وجدة.

ويتحكم في مفاوز الطرق الواصلة بين الجزائر وتوات وتافيلالت. وحسب الوثائق الفرنسية فإن الأمين كان يأخذ فرنكا واحدا عن كل دابة تدخل الأسواق الفجيجية (1). وقد أدى أحد تجار عين الصفراء في شهر يوليوز من عام 1888 مبلغ 160 فرنك على إثنين وثلاثين حملا، محملة بالصوف. كما أدى تاجر من تافيلالت 80 فرنكا على 100 حائك من الصوف أدخلها إلى سوق فجيج (2). لكن تجاوزات الأمين أقصبي فيما كان يطالب به التجار وأصحاب القوافل من حقوق الأبواب والأسواق، وانفراده بما كان يجمع من المبالغ المالية دون علم أحد نفر منه الجميع، بل عارض بعضهم تصرفاته بالقوة، فقد تشكى العامل عمر بن مسعود السوسي للسلطان من فرقة بني ذريت بقصر زناكة الذين منعوا الأمين وأعوانه من قبض المستفاد على القوافل القادمة لفجيج، ومن ذلك أن "قوافل ذوي منيع قدموا بالقمح والشعير واجتمعوا بني دريت المذكورين واتفقوا ألا يعطون (كذا) شيئا وسافروا وكذلك أتين (كذا) قوافل متاع (كذا) الذمي من تافيلالت حاملين (كذا) ثوب والشرك (الجلد) تعرضوا عليهم وسافروا لعين الصفرة يوجب عليهم في الأعشار مال كثير" (3). والواقع أن ما أصبحت تخضع له تجارة فجيج مع القوافل ومع المراكز التجارية الجزائرية القريبة كعين الصفراء من ضرائب المكوس، قد أقلق التجار الفجيجيين وأضر بمصالحهم لأن المراقبة المخزنية للأسواق الفجيجية الحديثة

(1) رسالة الجنرال (Detrie) إلى قائد الفيلق 19، في 17 نونبر 3H, C.19, A.M.G.1888 ويعقد السوق مرتان في الأسبوع في كل من قصري زناكة والوداغير، وتعقد أسواق أخرى موسمية خارج أسوار القصور بسهل بغداد تؤمه قوافل عديدة تجلب إليه الزرع ومختلف البضائع الأخرى، أنظر:
Anne Levink, op-cit. Revue de Géographie, 1884, p. 23

(2) رسالة الجنرال (Detrie) قائد الفيلق. 19، في 26 يوليوز 3H, C.14, A.M.G. 1888

(3) رسالة مؤرخة في 22 ذي الحجة 1305 / غشت 1888. م. و. م / ملف فجيج.

العهد لم تكن مألوف لديهم، إذ أن تعشير جميع السلع والبضائع القادمة إليها أنقص من حركة السوق الفجيجي الخارجية بشكل ملموس، من جراء عزوف العديد من القوافل على ارتياد الأسواق الفجيجية. وهذا ما عبرت عنه رسالة قائد قصر زناكة أبي مدين بن مرزوق للسلطان في 16 ربيع الثاني 1306/ دجنبر 1888، مشتكيا من تصرفات الأمين عبد المجيد أقصبي "الأمين الفاسي لا عقل له ومن كثرة حمقه لا يوقر زوايا (1) ولا أعيان ويقبض بيده من القفول (2) (...) وأجفلوا القفول (كذا) من هنا بكثرة قباحته وترك معاش أولادنا منهم" (3). فالقائد ابن مرزوق بالإضافة إلى وظيفته المخزنية كان من كبار التجار بفجيج (4)، لذلك كان في رسالته للسلطان يدافع في الحقيقة عن التجار الفجيجيين الذين كان منهم أعيان كثيرون في جماعات القصور، ويدافع في نفس الوقت عن وضعية ومستقبل فجيج التجاري. ولما كان معاش عامة الفجيجيين وخاصتهم لا يقوم على الزراعة فحسب، بل على التجارة والصناعة الحرفية أيضا، فقد تزايدت ضغوطهم على الأمين، وربما تلقى تهديدات من بعضهم حتى اضطر إلى رفع شكواه للسلطان "بعذره عن الخدمة الشريفة" (5).

---

(1) نقل مخبرون يعملون لحساب السلطات الفرنسية بعين الصفراء، كانوا موجودين بفجيج، أن الأمين والقائد عمر بن مسعود السوسي أجبرا مرابطان من الزاوية القندوسية على أداء حق المرور من فجيج على سلعهما المسافران بها إلى عين الصفراء. رسالة الجنرال(Detrie) إلى قائد الفيلق 19، المشار إليه سابقا.

(2) يعني بها القوافل.

(3) م. و. م/ ملف فجيج. ونقل الحاكم الفرنسي بالبيض (Geryrille) من تاجر فجيجي اسمه "حمو عيسى" أن "هذه الإجراءات كانت مرفوضة من الجميع بفجيج خاصة من الناس مثلي الذين لهم ارتباطات تجارية معكم" (أي مع الجزائر). ورد ذلك في رسالة (Detrie) المؤرخة في 18 نونبر 1888، سبق ذكرها.

(4) أنظر عن ذلك علي السوسي السملالي في "منتهى النقول ومشتهى العقول". مخطوط سبق ذكره.

(5) قام عامل فجيج الجديد محمد بن علي أكسيم بإخبار السلطان بذلك نيابة عن الأمين عبد المجيد أقصبي في رسالته المؤرخة في 22 ربيع الثاني 1306/ أواخر دجنبر 1888، م. و. م/ ملف فجيج.

وفي 15 جمادى الأولى عام 1308/ أواخر دجنبر 1890 أرسل السلطان خطابا إلى القائد أبي مدين بن مرزوق الزناكي يخبره بإزاحة العامل أكسيم عن عمالة فجيج وتعيين غيره، وبتوجيه الأمين الجديد أحمد بن كيران الفاسي لقبض مستفاد القوافل، ويأمره أن يتعاون مع العامل الجديد محمد بن عمر المراكشي لشد عضد الأمين بن كيران، وأن يقيموا "نزالات" في عدة نقط بمخارج الواحة الفجيجية: "نزالة بالسيد سليمان بوسماحة للقبض من القوافل التي ترد من توات ووادي الساورة وغيرها وأخرى في ملياس بزناكة للقبض من قوافل تافيلالت وذوي منيع وأولاد جرير وغيرهم وأخرى في العرجاء للقبض من قوافل بني كيل ومن والاهم وبيان ما يعطيه كل واحد من التقييد طيه فاقتصروا عليه ولا عمل على ما كان عليه أكسيم رفقا بأهل القوافل المذكورين" (1). نفهم من هذا الخطاب أن السلطان ربما قد استفاد من البيانات السابقة المرسلة إليه من الأمين والعامل عن وضعية فجيج الجغرافية. فقد كان تحديده لنقط النزالات المراد إقامتها دقيقا للغاية وكأنه أمام خريطة لمجموع المنطقة، واضحة المعالم من النوع الذي كان يرسمه ضباط الهندسة الطبوغرافية الفرنسيون آنذاك العارفون بالميدان. ثم إن السلطان حدد في خطابه قبض مستفاد القوافل القادمة إلى فجيج ولم يشر إلى قبض مستفاد المصنوعات الفجيجية الصوفية، وقد يكون في هذا إشارة إلى إعفاء هذه

(1) ورد نصها في جريدة صحراء المغرب، سنة أولى، الأربعاء 1 شوال 1/1376 ماي 1957، عدد، 9، ص. 21، خ. ع / الرباط. K.580 .
ووردت الإشارة إليها أيضا في كناش. 467، خ. ح / الرباط .
وأدى المعلم أحمد الفجيج "0020" بسيطة على 20 سلهام من "معشرات السلعة الداخلة لديوانة وجدة"

المصنوعات من واجب السوق (1)، واعترف الخطاب ضمنيا أيضا بتجاوزات الأمين عبد المجيد أقصبي المشتكى منها سابقا، محددا ما يجب استخلاصه في تقييد مرفق بالخطاب، مع أننا للأسف لم نعثر على ذلك التقييد حتى نتبين منه أنواع السلع الواردة على الأسواق الفجيجية أو المارة بأبواب الواحة ومقدار تعشيرها (2). كما أننا لم نعثر على أي مؤشر عما استخلصه الأمين الجديد ابن كيران أو الأمين أقصبي قبله من أموال مستفاد القوافل بأبواب وأسواق الواحة الفجيجية، إذ لو تمكنا من ذلك لاستطعنا حل إشكالات عديدة حول حقيقة تدمر الفجيجيين من تجاوزات الأمين والعامل أكسيم، ونتائج ذلك على حركة القوافل التي تقصد الأسواق الفجيجية.

وبعد توقيع الاتفاق المغربي الفرنسي عام 1901 بباريز، وكذلك ملحقه عام 1902 حول تنظيم "الديوانات" على الحدود الجنوبية والشمالية الشرقية لمراقبة حركة السلع والأشخاص بين البلدين، ستبدأ مرحلة جديدة ونوعية من العلاقة بين المخزن ورعاياه في المنطقة الجنوبية في كل ألوانها السياسية والجبائية والعسكرية.



(1) ورد نصها في جريدة صحراء المغرب، سنة أولى، الأربعاء 1 شوال 1/1376 ماي 1957، عدد، 9، ص. 21، خ. ع / الرباط. K.580 .
ووردت الإشارة إليها أيضا في كناش. 467، خ. ح / الرباط .

(2) لكن المصنوعات الصوفية الفجيجية كانت مجبرة على دفع حقوق السوق بوجدة، فقد استخلص أمين المستفاد بوجدة محمد زنيبر "56,0" ريالا من " حمْلَيْنِ كسوة من فجيج" في شهر ذي الحجة عام 1306/ يوليوز 1889، كناش رقم 382، خ. ح / الرباط.
كما أدى سليمان بن الماحي الفجيجي "0098" بسيطة على 70 سلهام من الصوف.
وأدى المعلم أحمد الفجيجي "0020" بسيطة على 20 سلهام من "معشرات السلعة الداخلة لديوانة وجدة" ما بين: 21-29 من شهر رجب 1316/ دجنبر 1899، للأمين الحاج محمد بن بعزة الرباطي. كناش رقم 440، خ. ح / الرباط.

الفصل الثالث
وظيفة التحكيم والرموز الدينية

I- وظيفة التحكيم

1- الرسالة والوفد

شكلت الرسالة والوفد وسيلتين أساسيتين للاتصال بين السلطة المخزنية المركزية وسكان المنطقة في كل الشؤون التي تهم الطرفين معا، سواء تعلق الأمر بمشكل حفظ الأمن وما يرتبط به من أسباب النزاع بين المجموعات والعلاقة مع الجوار، أو ما يهم إرسال الموظفين المخزنيين والحاميات العسكرية إلى المنطقة وجمع الجبايات وإبلاغ الأوامر المخزنية. ونظرا لبعد منطقة الجنوب الشرقي عن مركز السلطة، وهامشتيها في الطرف القصي من الحدود الجنوبية الشرقية مع الجزائر، فقد يتبادر إلى الذهن أن هذه الأسباب تجعل المخزن لا يصغى بما يكفي لمشاغل وهموم ساكنتها. والواقع أن الجواب على ذلك يحتاج إلى الفصل بين مرحلتين متميزتين: المرحلة الأولى تمتد ما بين اتفاقية مغنية 1845 وبين 1883، كانت المراسلة خلالها بين المخزن والسكان في حجم محدود، لكنها أكثر مما كانت قبل منتصف ذلك القرن. وقد سارت المراسلة طوال هذه المدة على مسار رتيب انحصرت غالبيتها في العلاقة الداخلية بين المجموعات المتناحرة، وفي العلاقة مع الجوار الجزائري. أما المرحلة الثانية المؤرخة بعودة التمثيل المخزني المباشر إلى المنطقة عام 1884، ومنه إلى عهد الحماية، فقد تضخم حجم المراسلة وتنوعت مواضيعها كثيرا، مع احتفاظ رسائل تظلم السكان مع الجوار بكثافتها أكثر من ذي قبل، نظرا لتزايد الأطماع الأجنبية في المنطقة خلال المرحلة المذكورة. إننا سوف لن نتناول هذه النقطة عبر التقسيم المرحلي المشار إليه، بل أردنا فقط أن نشير إلى المسار الذي اتخذه تطور حجم المراسلة والاتصال المباشر عبر الوفود بين المخزن المركزي والسكان خلال النصف الثاني من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي.

إن رسالة السلطان ومشافهته لوفود أعيان قبائل المنطقة وقصورها كان لهما تأثير ملموس في نفوسهم، إذ غالبا ما يجنحون لتنفيذ الأوامر السلطانية بالتزام السكينة مع الجوار ورد المظالم والالتزام بأوفاق المصالحة بين المجموعات المتنازعة. فقد توصل السلطان محمد بن عبد الرحمان بمضمن خطاب السفير الفرنسي إلى الطالب محمد بركاش، مخبرا بأن قبائل الحدود التزمت بأوامر السلطان في رسائله إليهم بعدم التعامل مع القبائل الجزائرية المناوئة للفرنسيين (1). ومرة أخرى تشكى الفرنسيون من عودة قبائل الجنوب كذوي منيع والعمور وأولاد جرير إلى إيواء زعيم أولاد سيدي الشيخ الشراكة قدور بن حمزة وإعانته ضد الفرنسيين، ويطلبون مجددا من السلطان أن يكتب إلى تلك القبائل بما يثنيهم عن العود لمثل ذلك، معترفين بأن "ذلك ينفع فيهم" (2). فأجاب السلطان على ذلك في رسالته إلى محمد بركاش بقوله: "فقد كتبنا لهم قبل وها نحن أعدنا لهم الكتب في ذلك وحذرناهم وأنذرناهم" (3).

وتخبرنا رسالة السفير الفرنسي (Tissot) إلى وزير خارجية بلاده بتاريخ 4 يناير 1872 أن قبيلة أولاد الحاج وموطنها في الأطراف الغربية للظهرة، قامت بالفعل بمهاجمة قدور بن حمزة وأرغمته على اجتياز الحدود المغربية إلى داخل الجزائر (4). وها نحن أمام مثال آخر يتعلق هذه المرة بسكان القصور، فقد أبلغ أعيان القصور الفجيجية في خطابهم للسلطان مولاي الحسن أنهم امتثلوا أمره في

(1) ورد ذلك في الرسالة الجوابية للسلطان إلى محمد بركاش مؤرخة في 6 ذي القعدة 1282/ 24 مارس 1865، ضمن جائزة الحسن الثاني للوثائق و.م. ميكرو. 3 ، 1975، خ. ع / الرباط.

(2) الرسالة الجوابية للسلطان إلى بركاش في 3 ذي الحجة 1882/1882 . م. و.م / ملف الحدود الشرقية.

(3) الرسالة نفسها.

(4) Correspondance poliltique. 1872/1873, tome. 38, A.M.A.E.P.

رسالته إليهم بالسماح للقبائل الجزائرية المجاورة أن تتسوق الأسواق الفجيجية وأن تأخذ ودائعها المخزونة في القصور، كما كانت تفعل من قبل، لكنهم لن يسمحوا للضباط الفرنسيين وجواسيسهم أن يلجوا أسواقهم أو يتجولوا في قصورهم. وقد اغتبط السلطان بامتثال الفجيجيين لأمره، ووافقهم على استثناء من ذكر في رسالتهم قائلا: "... وأما جولان فسياناتهم بقصوركم ذلك أمر ينشأ عنه الضرر فلا نوافق عليه" (1). وتفصح رسالة أخرى للسلطان الحسن إلى محمد الطريس بتاريخ 7 شعبان 1310/ فبراير 1892 عن مقدار الضغط الذي كانت تمارسه الرسالة السلطانية على رعاياه، فقد طلب السلطان من الطريس أن يحتج لدى السفير الفرنسي بطنجة على تعديات العسكر الفرنسي على مغاربة الحدود الجنوبية كأهل "فجيج والكعلول والمنكوب والركاني وعكلة الحاج محمد" وتراميهم على أراضيهم وأملاكهم، وأن أهل فجيج أبلغوه بأنهم مستعدون للدفاع عن أنفسهم بقوة السلاح لولا أن "مكاتبنا (...) تتوارد عليهم كل نهار ويطير بها كل مطار بالوصية لهم بحسن الجوار مع الجار والملاقات بالمجاملة في كل معاملة" (2). وحتى إذا كان الفجيجيون يعلمون في قرارة أنفسهم أن مواجهة الفرنسيين بقوة السلاح وحدهم ليس بالأمر الهيِّنْ، وسيضطرون إلى ذلك لا محالة دفاعا عن النفس، فإن توالي ورود رسائل السلطان عليهم وعلى القبائل، غالبا ما كانت تخفف من الغليان وتدفع بهم إلى ضبط النفس والانصياغ للأوامر السلطانية التي كانت تعدهم بمعالجة المسألة عبر الاتصالات الدبلوماسية بين مسؤولي الحكومتين.

(1) رسالة السلطان مولاي الحسن لأهل القصور الفجيجية في 4 رمضان 1299/ يوليوز 1882. م. و.م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.
وانظر كذلك ميكرو فيلم 1979/1 ضمن جائزة الحسن الثاني. و. م / خ. ع / الرباط.
(2) م. و. م / ملف فجيج.

وكان السلطان يستغل مناسبة مجيء وفود أعيان القبائل والقصور إلى العاصمة لمشافهتهم حول ما يجري في المنطقة ولأخذ العهود منهم بالتزام السكينة وحسن المعاملة، سواء فيما بينهم أو مع الجوار الجزائري. فقد أجاب السلطان مولاي الحسن على شكوى السفير الفرنسي من قبائل المنطقة، بواسطة محمد بركاش، بأنه قد كتب إليهم غير ما مرة لكفهم "من الخوض مع من يخوض" وأنه بصدد "توجيه أمين عاقل مع طائفة من المخازنية ونكتب لهم بما يكفهم (...) ونوجه على أعيانهم يقدمون على حضرتنا ونجدد عليهم العهد والتأكيد بطريق بدوم معها الهناء والسكينة" (1).

ورغم أن السلطان - كما نرى من نص هذه الرسالة- كان يولي كثيرا من الاهتمام لاحتجاجات وشكاوي الفرنسيين عبر نائبه بطنجة وعامله بوجدة، سواء كانت صحيحة أو مختلقة لأسباب سنعالجها في غير هذا الفصل، إلا أنه مع ذلك كان ينصت أيضا إلى شكاوي رعاياه في المنطقة من تعديات الفرنسيين وقبائلهم عندما يتأكد من صدقها عبر الإخبار المتعدد المصادر. فقد أجاب نائبه محمد بركاش بتاريخ 27 رمضان 1293/ أكتوبر 1876 ، عندما رفع إليه شكوى السفير الفرنسي من قبيلتي العمور وذوي منيع المتهمتين بمساعدة "المنشقين" من أولاد سيدي الشيخ، بأن وفدي القبيلتين المغربيتين المذكورتين وصلا إلى "حضرتنا (...) متظلمين من أعراب الشرق" (2). وكتب أعيان القصور الفجيجية بدورهم رسالة إلى السلطان في 23 ربيع الأول عام 1299/ فبراير 1882 يخبرونه بسفر وفدهم إلى عاصمة ملكه لمشافهته بأحوال بلادهم، ولينظر في ما يكون به تحصينها من الأجنبي الذي لا يبعد بقواته كثيرا عن بلادهم. ويفهم من الرسالة الفجيجية أيضا أن الهدف

(1) رسالة غير مؤرخة. م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

(2) ميكرو فيلم 1975/2، ضمن جائزة الحسن الثاني. و. م، خ. ع / الرباط .

الثاني من إرسال وفدهم إلى السلطان هو إقناعه ببطلان دعاوي الفرنسيين، وتقول الرسالة: "وليكن سيدنا على بصيرة إن افترى العدو والكافر علينا افتراء يشيننا عندك فإن مكايده (...) كثيرة" (1). ولأجل توضيح حقائق الأشياء لن تستطيع الرسالة أن تقوم مقام الوفد الذي عليه أن يشرح الجزئيات والرد على استفسارات السلطان بالحجة المشهود بها من غيرهم وإقناعه بالدفاع عنه بكل الوسائل الممكنة.

وكان المخزن المركزي يعير أهمية كبيرة للاتصال المباشر بينه وبين رعاياه عبر قناة الوفد، ولم تكن قبائل وقصور المنطقة تتقاعس عن تنظيم وفودها والسفر للاتصال بالسلطان، سواء بدعوته لها أو بمبادرة خاصة منها، لأجل ما اصطلح عليه في الرسائل المخزنية ب"المشافهة" المباشرة. وتستغل وفود القبائل والقصور مناسبات البيعة أو التهنئة بالأعياد الدينية أو التعزية، لمشافهة السلطان بهموهما دون وساطة موظفيه المخزنيين. فقد مدد أعيان قبائل ذوي منيع وأولاد جرير والعمور من مدة إقامتهم بوجدة (عشرين يوماً) بقصد قضاء ماربهم وتعزية عاملها، لما سمعوا بقدوم السلطان لهذه المدينة، حسبما جاء في رسالة عامل وجدة إلى السلطان في 24 ذي القعدة 1306/ يوليوز 1889 بقوله: "ورجعوا لحالهم وطلبوا مني الإعلام لهم إذا توجه سيدنا لهذه الناحية يقدموا لملاقاة (كذا سيدنا" (2). وفي 25 شعبان 1318/ دجنبر 1900 بعث السلطان مولاي عبد العزيز برسالة إلى أعيان قصر الوداغير يخبرهم أنه توصل برسالتهم واستقبل وفدهم "بقصد المشافهة فيما حدث ببلادكم وقد سمع منهم وأجيبوا بأن الأمر في ذلك ما هو يباشر بمحله" (3).

(1) وثيقة خاصة. بعد سنتين من ذلك أرسل أعيان فجيج رسالة إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار الجامعي في شهر رضمان 1301/ يوليوز 1884، يخبرونه بسفر وفدهم لملاقاة السلطان في عاصمة ملكه لأمر لم يذكروه في رسالتهم . م. و. م / ملف فجيج.

(2) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(3) وثيقة خاصة. وكان قبل ذلك بعام، قد أرسل إلى قائد قصر زناكة محمد بن مرزوق ليحضر إلى العاصمة مع عدد من أعيان قصره "لغرض أوجب مشافهتكم به"، وثيقة خاصة مؤرخة في 23 شعبان 1317/ دجنبر 1899

2- توسط المخزن في النزاعات المحلية

أ - وساطة السلطان

نزاعات القبائل فيما بينها وكذلك نزاعات القصور كثيرة ومتشعبة، وقد توسط السلطان شخصيًا في بعضها عبر استقباله لوفود المتنازعين، وأوكل البعض منها للشخصيات الدينية والمخزنية المحلية. من بين هذه النزاعات وأطولها، ذلك الذي قام بين قصر زناكة وقصر الوداغير بفجيج حول الماء والأرض، لما يزيد عن عشرين سنة، ولدينا عنها وثائق تتراوح تواريخها ما بين 1881/1298-1861/1278، شملت فترة حكم السلطانيين: محمد بن عبد الرحمان وابنه مولاي الحسن.

وفي تاريخ أواخر 1862/1278 وقع الصلح بين القصرين لتحديد المجال الترابي بينهما، حضره المرابطان القندوسيان: محمد بن عبد الله، والمصطفى بن أحمد، واتفق مندوبا الجانبين على تغريم من يخرق الاتفاق بمائة دينار (1). بيد أن مشكل النزاع حول الماء ظل قائما بين الطرفين لفترة طويلة. فقد أجاب السلطان محمد بن عبد الرحمان على رسالة تشكي الوداغير من زناكة في شهر رمضان عام 1280/ فبراير 1864، بأن موضوع النزاع بين الطرفين يشكل نازلة شرعية وعلى الطرفين معا إيفاد مندوبين عنهما إلى فاس لطرح دعواهما أمام القاضي والعلماء للفصل فيها (2).

(1) وثيقة خاصة. مندوبا الجانبين هما عن قصر الوداغير: مولاي السنوسي، ومولاي أحمد بن معلي. وعن قصر زناكة: محمد بن المدني بن أبي راس، ومحمد بن الدراوي.

(2) وثيقة خاصة.

وبعث السلطان القائد عبد الخالق الوديي إلى فجيج للوقوف في الفصل بين الجانبين، لكن المرسول السلطاني لم يوفق في مهمته، فبادر السلطان وهو في طريق عودته من مراكش إلى فاس باستدعاء وفدي القصرين للالتقاء بهما مجددا للنظر في شكواهما، حسب مضمون رسالته إليهما في 7 صفر 1281/ يوليوز 1864 (1). وبعث رسالة مماثلة إلى قاضي فاس محمد بن عبد الرحمان بتاريخ 15 جمادى الثانية من نفس العام يأمره فيها بعقد مجلس يحضره طرفا النزاع للبحث في قضيتهما والفصل فيها، وقد حضر الوفدان واستمع القاضي لعرض ملابسات النازلة من كليهما، واقتضى نظره آنذاك إرسال معلمين خبيرين في قضايا الماء الباطني لإجراء الخبرة ومعاينة موضوع النزاع في عين المكان. وقد تمت المعاينة وحرر حولها الخبيران: سالم بن إبراهيم التودغي ولحسن بن مسعود تقريرا في 29 رمضان 1281/ فبراير 1965، تضمن إقرار الوداغير على دعواهم بنقصان منسوب تدفق ماءهم بسبب ما يقوم به زناكة من الحفر بمحاذاة عيونهم المائية، لكون أراضي وعيون الماء الزناكية تقع أسفل أراضي وعيون الماء الودغيرية بما مقداره "سبعة أدرع" (2). ولم يتمكن الخبيران من تسوية الخلاف بين الطرفين (3)، فاضطر السلطان مرة أخرى إلى استدعاء وفديهما للمثول أمام قاضي فاس، وقد حكم هذا الأخير استنادا على تقرير الخبيرين حكما نهائيا قبله الطرفان في 8 ربيع النبوي 1282/ يوليوز 1866 ببناء جدار وحفر خندق يفصل بين الأراضي والعيون المائية التابعة لكلا الطرفين، وتعهد الجانبات بتمثيل قصريهما في تنفيذ الحكم،

(1) وثيقة خاصة.

(2) وثيقة خاصة.

(3) لقد تشكى أعيان قصر زناكة خلال ذلك إلى السلطان حسبما ورد في رسالتهم من أن الخبيرين إنحازاً إلى جانب الوداغير في ما تضمنه تقريرهما.

وأن من أثار النزاع مجددا تلزمه عقوبة "عشرين مائة مثقال" لفائدة المخزن (1). ويتضح من رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمان الجوابية إلى أعيان قصر الوداغير في 17 جمادى الأخيرة 1288/ شتنبر 1871 أن تنفيذ ذلك الحكم والصلح الذي أعقبه من جراء وساطة السلطان، قد وفرا سلاما وتعايشا آمنا بين الطرفين المتنازعين طيلة سبع سنوات على الأقل، وعبر السلطان في مضمون الرسالة عن اغتباطه بتلك النتيجة مذكرا الوداغير بقوله: "فلا شك أن ما آل إليه أمركم من الصلاح والائتلاف مع إخوانكم ومقابلتكم لأمرنا الشريف بالسمع والطاعة عائد عليكم بكل خير ديني ودنيوي على أولادكم وبلادكم" (2).

ونشأ الخلاف من جديد بين الطرفين في عهد السلطان مولاي الحسن بسبب عدم تنفيذ كامل بنود الحكم الصادر من قبل، فتبادل الطرفان رسائل في هذا الشأن مع المخزن المركزي، نحتفظ منها برسالتين مخزنيتين، أولاهما صادرة من الوزير أحمد بن موسى إلى الوداغير في 2 رجب 1292/ غشت 1875، والثانية من السلطان إلى أعيان قصر زناكة مؤرخة في 11 شعبان 1293 هـ / شتنبر 1876 (3)، تدعوان الطرفين إلى نبذ الخلاف والالتزام بالعهود السابقة. وكانت السياسة المخزنية في مثل هذه النزاعات لا تقدم على حمل المتنازعين للتراضي على حل وسط أو الضغط على المعتدي حتى يرجع عن غيه، إلا إذا اجتمع لدى المخزن معلومات مفيدة عن أسباب النزاع عبر التشاور وتلقي الأخبار من أطراف أخرى لها صلة بالمتنازعين، لذلك نرى السلطان مولاي الحسن يبادر بمراسلة القصور الفجيجية الأخرى عدا

(1) وثيقة خاصة.
(2) وثيقة خاصة.
(3) وثيقتان خاصتان.

الوداغير وزناكة، كقصر أولاد سليمان والمعيز والحمام الفوقاني والحمام التحتاني وقصر العبيد في 13 رمضان 1292 / أكتوبر 1875، يدعو أعيانها لتأليف وفد عنهم والسفر إلى العاصمة صحبة الحاج علال بن إدريس الجراري، الذي حل بفجيج لهذا الغرض، بقصد مشافهة الوفد المذكور، يقول السلطان: "فيما فيه صلاحكم ونجاحكم ويعود نفعه على بلادكم وأنفسكم وأولادكم" (1).

واستمر الحال على ذلك إلى عام 1880/1298 حيث ترافع وفدا الطرفين بفاس من جديد أمام قاضيها الذي أثبت الحكم الصادر من قبل (2)، وعززه السلطان بطابعه (3)، وبعث بالقائد بوميا الدليمي مصحوبا بعدلين (4) رفقة وفدي زناكة والوداغير إلى فجيج للوقوف على تنفيذ بنود الحكم في عين المكان. وقد تم ذلك بالفعل واستطاع السلطان بتدخله المباشر في هذا النزاع الطويل الذي نجم عنه ضياع في الأرواح وأسباب المعاش كقطع أشجار النخيل وإفساد قنوات الري لدى الطرفين، أن يحل المشكل ويخفف إلى حد كبير من شحناء البغضاء والنزاع المستحكم بين الطرفين.

ب- وساطة الموظفين والشخصيات المقربة من المخزن

كان بإمكان جميع الأطراف المتنازعة في المنطقة كما في جميع مناطق المغرب أن تراسل السلطان أو تبعث بوفودها إليه لعرض نزاعاتها أمامه كما رإينا. وفي حالات تعذر مشافهة السلطان كان يعمد، بناء على رسالة تشكي الطرف المتضرر

---

(1) نهليل: رسائل مخزنية Nehlil: Lettres chérifiennes

(2) الحكم الذي صدر في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان عام 1865/1282.

(3) جمع نص هذا الحكم المؤرخ في 28 جمادى الأولى 1880/1298 جميع نصوص الأحكام الصادرة من قبل.

(4) أنظر الهلالي العربي، المرجع السابق، ص/ 60 .

في النزاع إلى إرسال مبعوثه إلى طرفي النزاع، أو يصدر أوامره وقواده في المنطقة للتوسط بينهما ، حرصا منه على تعزيز واستمرار رابطة الاتصال بينه وبين رعاياه.

وكان قصر المعيز بفجيج كثيرا ما تنشب به صراعات انقسامية بين فرقه، لأسباب متعددة: منها ما يتصل بمكوناته البنيوية في حد ذاتها ، إذ لم يتمكن هذا القصر المنقسم على نفسه عمليا بين "آيت برا" و "آيت جاج" (أي أهل الداخل) من تقوية روح الالتحام بين عناصره (1). فقد نشب صراع مدمر بين بعض فرق "آيت برا" وبين فرق أولاد زيان بن محمد وأولاد قرواش وأولاد مبارك بن زيان من صف "آيت جاج" نتج عنه قتلى كثيرون وإفساد الأجنة، ونهب المواشي ومخزونات أعراب البادية، فتدخل السلطان مولاي الحسن في النزاع بأن بعث برسالة إلى سكان قصر المعيز كافة بتاريخ 28 ربيع الثاني 1304/ يناير 1887 يدعوهم إلى التعاون من أجل الصلح ووقف التقاتل، ويتوعد في نفس الوقت من يسبب في إثارة الشقاق بعقاب من الله، وينصحهم بأن يرفعوا قضاياهم إليه لينظر فيها "بالمقتضى الشرعي" (2). ولم يكتف بذلك، بل بعث برسوله الفقيه علي بن محمد السملالي السوسي (3) إلى فجيج للوقوف على إجراءات الصلح بين الطرفين. وقام هذا الفقيه إثر وصوله بعقد اجتماع حضره القائد المخزني أحمد بن مبارك البخاري وطرفي النزاع وفقهاء القصر، تقرر فيه أنه يلتزم فرقاء النزاع بتعويض الخسائر فيما بينهم، وأن يؤدي الطرف الذي يخرق الاتفاق ذعيرة مالية قدرها ألفا ريال "دورو". وقد حرر نص الاتفاق بتاريخ أواسط شعبان 1304/ أبريل 1887 من طرف العدل الفقيه عبد القادر بن عبد الجليل (4).

(1) أنظر أحمد مزيان. المرجع السباق، ص 281-182 .
(2) وثيقة خاصة.
(3) سبق له أن زار فجيج عام 1884/1301، ضمن وفد مولاي عرفة للطواف على الحدود .
(4) وثيقة خاصة.

ولدينا حالة مماثلة من النزاع بين فرقاء القصر تتعلق بقصر عين الشعير الذي يقع غرب فجيج على امتداد منحنيات الأطلس الكبير الشرقي. فقد اشتكى محمد بن محمد العبدوني إلى السلطان في رسالته بتاريخ أوائل صفر 1310/ غشت 1892، نيابة عن إخوانه بقصر عين الشعير ضد فريق آخر من نفس القصر، وقع بينهما قتال عنيف انكسر فيه فريق المشتكي ونهبت أموالهم وأرغموا على الرحيل من القصر. ويقترح العبدوني في رسالته على السلطان أن يأمر قواد قبيلة بني كيل وعامل فجيج والمرابط محمد بن عبد الله القندوسي بالتوسط بين الفريقين لإنصاف إخوانه ورد المظالم (1). فكاتب السلطان قواده وعماله في المنطقة لإجراء الصلح بين الطرفين المتنازعين نيابة عنه.

وفي مثال آخر كتب السلطان إلى قائد أولاد أيوب من بني كيل عبد الرحمان الكيلي بتاريخ 15 محرم 1311/ غشت 1893 في شأن النزاع الناشب بين فريقه أولاد أيوب وبين قبيلة الشجع يأمره أن يجتمع مع قائد الشجع بحضور عامل وجدة عبد السلام بن بوشتى للفصال بينهما "حتى لا يبقى بينكم شنئان" (2). فالمخزن يهمه جنوح القبائل إلى السكينة من أجل "الأمن في الطرقات وهناء الوطن" على حد تعبير عامل وجدة إدريس بن يعيش في رسالته إلى الوزير أحمد بن موسى" (3).

(1) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية. وقد علق السلطان على ظهر الرسالة بالجملة الآتية: "كتب للمذكورين وأجيبوا".

(2) كناش رقم./ 476، خ. ح / الرباط

(3) الرسالة مؤرخة في 14 شعبان 1314/ يناير 1897. م. و. م / ملف وجدة. جاء ذلك في سياق إخباره بالوساطة التي قام بها لحل الخلاف القائم بين قبيلتي أولاد موسى وأولاده علي من بني بوزكوا وبين قائدهم المختار الرغاي.

ويكتفي فرقاء النزاع أحيانا بالكتابة إلى عمالهم المخزنيين بالتوسط في النزاعات ورد الحقوق. فقد بعث قائد أولاد عبد الله من قبيلة العمور رسالة إلى عامل وجدة يشتكي فيها من بني كيل الذين أخذوا لهم ثمان وعشرين ناقة، فأجابه العامل بتاريخ 1 محرم 1300 / نونبر 1882 بأنه سيوجه إليهم "مخازينة" مصحوبين برسالة السلطان للوقوف على فصال دعوتهم (1)، لكن النزاع لم يسو في حينه بل ادعى أولاد عبد الله العموريين في رسالة لاحقة إلى السلطان بتاريخ 6 صفر 1301/ دجنبر 1887 ، أن بني كيل استولوا منهم على مائة وعشرين بعيرا، وتحاكم الطرفان في وجدة عند عاملها وأخذ منهما موعدا لتسوية المشكل، بيد أن الطرف الكيلي، حسب الرسالة لم يف بعهده فحسب بل أخذوا لأولاد عبد الله من جديد "1570" رأسا من الغنم (2)، فلم يبق لهم عندئذ إلا الالتجاء إلى السلطان صاحب السلطة العليا في البلاد.

واشتكى الشيخ محمد بن لخضر الكيلي وابن عمه الطالب محمد المنتميان لجماعة فرقة أولاد بوعرفة من فرقة كيلية أخرى معادية إلى عامل فجيج محمد بن عمر المراكشي للتوسط بين المتخاصمين وحمل المشتكي عنهم بأداء دية المقتول (3)، ومما جاء في رسالة المشتكين: "كيف الصبر على القتل وما فوق القتل طامة ونحن طائعين الله ورسوله وناصرين سيدينا".

ويستعين السلطان في حالات أخرى بالشخصيات الدينية (4) من ذوي المعرفة والصلاح والنسب الشريف، وكذلك أعيان المدن البارزين، الذين لا يشغلون

(1) وثائق غير مرتبة، الخزانة الحسنية / الرباط.

(2) م. و. م / ملف الحدود الشرقية.

(3) وثيقة خاصة غير مؤرخة.

(4) سنعالج توسط مرابطي الزوايا في نقطة لاحقة من هذا الفصل.

وظيفا مخزنيا، لكنهم مقربون من السلطة أو يُجمع على احترامهم في مجتمعاتهم المحلية. فقد أجاب السلطان مولاي الحسن على إخبار ابن عمه محمد العربي بن محمد الهاشمي بما عليه أهل فجيج من الفتنة والشقاق في ما بينهم بأنه سيوجه إليهم "من علماء فاس وأعيان حضرتنا الشريفة من يعالج عللهم ويصلح إن شاء الله خللهم" (1). وأرسل السلطان كاتبه الفقيه حسن الودغيري (2) ليصلح ذات البيت بين سكان قصور زناكة وأولاد سليمان والحمام الفوقي بفجيج، الذين آل أمرهم إلى الاقتتال بالسلاح ونهب المواشي حسبما ورد في رسالة عامل فجيج محمد بن عمر المراكشي إلى السلطان في محرم 1310/ يوليوز 1892 (3). وفي نفس السياق أخبر إبراهيم المنيعي الوزير أحمد بن موسى في رسالته بتاريخ 18 جمادى الأولى 1316/ أكتوبر 1898 أنه تدخل بأمر السلطان مولاي عبد العزيز في القتال الدامي الذي دار بين قبيلة بني كيل وقبيلتي أولاد جرير وذوي منيع من جهة ثانية، في وساطته بين الطرفين لمدة استغرقت ثلاثة أشهر دون أي نتيجة (3).

ج- وساطة الزوايا

العلاقة مع المخزن

نعلم من الدراسات الأنتروبولوجية (4) حول الصلحاء ومرابطي الزوايا في البوادي المغربية تميزهم بطابع المسالمة والحياد، وترفعهم فوق الصراعات الانقسامية

(1) وثيقة خاصة مؤرخة في 13 صفر 1304/ أكتوبر 1886 .

(2) كناش رقم 184، خ. ح / الرباط.

(3) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(4) أنظر على سبيل المثال كتابات "إرنست كيلنر" ومنها "السلطة السياسية والوظيفة الدينية في البوادي المغربية"، ضمن مؤلف الانتروبولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي. ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد الله الفلق، دار تويقال للنشر، ط. 1، 1988.

بين القبائل وتفرغهم للعبادة والوساطة بين فرقاء النزاع. وهم في هذه الحالة يبتعدون عن كل نشاط سياسي ذا مطمع في السلطة، ويكتفون بالجانب الروحي المحض. لكن دراسات أخرى (1) لا تعتمد على التحريات الميدانية فحسب، بل على الوثائق، وتطور الوقائع التاريخية أظهرت مدى مغالطة هذه التصورات وبعدها عن الواقع وبينت بالشواهد التاريخية كيف أن الزوايا لم تكن تعيش خارج السياق الاجتماعي، بل انخرطت بشكل أو بآخر في خضم حياة المجتمع (2)، وارتبط تحركها بكل مكونات المجتمع المغربي وبنشاطاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ودخلت بعض الزوايا في صراع سياسي مكشوف مع الدولة العلوية منذ نشأتها إلى القرن التاسع عشر، إما للتنافس على السلطة (3)، أو للحفاظ على استقلال تلك الزوايا بالقرار في مناطق نفوذها (4). فماذا عن علاقة المخزن بزوايا المنطقة في القرن التاسع عشر، خاصة منها الزاويتان: القندوسية والكرزازية، وكيف كان يقوم مرابطو هذه الزوايا بوظيفة الوساطة والتحكيم؟

---

(1) أنظر: Magali Morsy: Les Ahansala, examen du rôle histrorique marocain d'une famille maraboutique de l'Atlas marocain; Paris, Mouton, 1972.

وانظر كذلك عبد الله الحمودي في: "الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة، ملاحظات حول أطروحة كلينر". ضمن المؤلف المذكور أعلاه: الأنتربولوجيا والتاريخ...

(2) أورد "دولامارتنير ودولاكروا" أن المرابط محمد بن عبد الله القندوسي كان بحوزته ما يقارب 300 بندقية لرمي البارود والرصاص. Documents, T.2, p. 624

ورغم ما يظهر من مبالغة في كمية هذا السلاح، فإنها مع ذلك مؤشر على أن المرابط ليس المفروض فيه أن يكون مسالما في جميع الظروف بل يسعى إلى امتلاك السلاح كغيره لاستعماله عند الحاجة في الدفاع عن الزاوية ومصالحها، إلى جانب تمسكه بالجانب الروحي.

(3) مثال ذلك: الزوايا الدلائية والشرقاوية وزاوية احنصال وزاوية أمهاوش في الأطلس المتوسط. أنظر عن ذلك أحمد الناصري في الاستقصا، ج. 8 و 9 .

(4) زاوية "إليغ وإلى حد ما الزاوية الدرقاوية بمدغرة (تافيلالت).

رغم بعد الزاويتين القندوسية والكرزازية في المجال الصحراوي الشرقي للمغرب، وسط مجموعة من القبائل الكبيرة المحاربة كذوي منيع وأولاد جرير وبني كيل، فإنهما لم تقوما بأي نشاط معادي للمخزن، ولم يتشوف رؤساؤها في أي فترة من فترات تاريخهما إلى السلطة، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي حتى أثناء ضعف السلطة المركزية، وما أنجر عنه من الأزمات السياسية، ولم يشاركوا غيرهم فيه. وهم في هذا المسعى يختلفون عن مرابطي أولاد سيدي الشيخ الذين كانت لهم أهداف سياسية رفعوا السلاح لتحقيقها في وجه الفرنسيين. وليس هذا معناه ابتعادهم التام عن كل ما يتصل بالعمل السياسي، بل كانوا يكلفون من السلطان بالتوسط بين القبائل والقصور في النزاعات ومساعدة المخزن على حث الناس و "إرشادهم" على طاعة الأوامر المخزنية والحفاظ على الأمن وسلامة الطرقات. إن مرابطي الزاويتين القندوسية والكرزازية شأنهم شأن جميع مرابطي الزوايا ينتمون أو يدعون انتمائهم لبيت الشرف، ويتميزون بتقواهم وحيادهم إزاء نزاعات القبائل، وهذا في حد ذاته يرفع من مكانتهم ويضفي عليه طابع القداسة في أعين الناس ويهيئهم للعب دور الوساطة والتحكيم بين فرقاء النزاع (1). لكن الزاويتين كانتا محتاجتين مع ذلك للدعم المخزني لاستمرار نفوذهما على السكان، إذ لم يكن النفوذ الروحي الموروث كافيا لضمان استمرار صورة السلالة المرابطية المبجلة المهابة وريثة الولي المؤسس المشاهد له بالعديد من الكرامات، في أذهان الناس. لقد وضع مرابطو الزاويتين أنفسهم تجاه المخزن منذ البداية في المكانة والحجم الذين يرغب فيهما هذا الأخير، في إطار سياسته مع كل الزوايا الدينية، إذ

(1) Gibert Grand Guillaume: Régime économique et structure du pouvoir, le système des foggara du Touat. R.O.M.M, sep. 1953, p. 449.

يعتبر أن وظيفة أهل الزوايا والصلحاء تقتصر على التفرغ للعبادة والوساطة بين الناس، وإشادهم إلى الصلاح وتهدئتهم تجاه الحكام، ومساعدة المخزن على حفظ الأمن والسكينة. فقد لفت أحد المقربين من المخزن بتافيلالت نظر السلطان عبد العزيز إلى الاهتمام بالزاوية القندوسية في رسالته المؤرخة في 22 ربيع النبوي 1319/ يوليوز 1901، مذكرا السلطان بقوله: "لكون زاويتهم زاويتنا وخدمتهم صادقة وسيرتهم محمودة مع أسلاف سيدنا (...) وطلبوا منا مطالعة علم سيدنا بحالهم". وقد بين في رسالته المهام الوظيفية التي كانوا يضطلعون بها من وجهة نظر المخزن بقوله: "وقد شاهدنا فيهم الخصال المحمودة من إطفاء نار الفتنة وإصلاح ذات البين وبذل النصيحة للمسلمين (...) وما قصروا في سد الذرائع كدأب أسلافهم" (1). بل نزل المرابط محمد بن عبد الله شيخ الزاوية القندوسية بنفسه، في بعض رسائله للسلطان إلى درجة شيخ قبيلة أو موظف مخزني أو أحد الشرفاء الذين يطلبون صفح السلطان وعونه. فقد كتب المرابط رسالة مليئة بالاعتذار إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار الجامعي في 3 شوال 1301 / يوليوز 1884، لينقلها بالنيابة إلى السلطان مولاي الحسن، عن عدم تمكنه من زيارته، فأجابه الوزير قائلا: "وافانا كتابك مبينا ما عاقك عن القدوم لتجديد العهود (...) طالبا التماس خاطره إليك واستجلاب رضاه" (2). ويفصح المرابط المذكور في رسالة أخرى إلى السلطان عبد العزيز يعزيه في موت أبيه ويهنئه في نفس الوقت بتقلد الملك عن مدى تطور العلاقة بين السلطان والمرابط، هذا الأخير

(1) لم يتضح توقيعه أو اسمه أسفل الرسالج. م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.
(2) م. و. م / ملف الصجراء الشرقية.

الذي لم يعد يحتل تلك المكانة الروحية المبجلة وسط البلاط الملكي التي كان عليها أجداده الأوائل، حيث يفترض أن يمتلك مرابط هذه الفترة قسطا منها يتسلح بها تجاه السلطان. إذ يخاطبه بقوله: "إننا خدام حضرتكم (...) من سالف الأزمان في السر والإعلان (...) ومقرين أننا من جملة عبيدكم نحن ومن معنا ممن له صحبة فينا" (1). ورغم ذلك فإن السلاطين العلويين كانوا دائما يخاطبون مرابطي الزاويتين القندوسية والكرزازية بكلمتي: "محبنا الأرضى" ولم يخاطبوهم قط ب"خدامنا"، كما يخاطب الأعيان والموظفون المخزنيون وغيرهم. ولم يكن المخزن يتساهل مع أصحاب الزوايا الخارجين عن هذا المسار، فقد كتب السلطان الحسن إلى عامل وجدة عبد المالك السعيدي في شأن مرابط "تكافايت" على وادي "زا" أحد روافد نهر ملوية، يقول: "بلغنا أن المرابط ولد حمزة قد تعدى طوره (...) ودخل في الفضول من كل باب (...) وعليه فنأمرك بإحضاره وإنذاره (...) وإلزامه الجلوس عند حدوده (...) والاقتصار على طريقة آباءه (كذا) وأجداده" (2).

وإذا كان مرابطوا الزاويتين القندوسية والكرزازية قد نسجوا علاقات انسجام وطيدة وموالاة مع مختلف السلاطين العلويين، رغم وجودهم في منطقة الساورة الصحراوية بعيدا عن مراكز السلطة المخزنية، وخارج متناول يدها حسب تعبير العروي (3)، فإن هذه العلاقات لم تكن بريئة وخالية من كل مطمع لفائدة

(1) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية، الرسالة مؤرخة في أوائل ربيع الثاني عام 1312/ أكتوبر 1894 .

(2) رسالة مؤرخة في 28 شعبان 1883/1300، كناش رقم. 353، خ. ح / الرباط .

وقد سبق إدراجها في بحثنا السابق، هامش. 30، ص. 387 .

(3) Laroui (A): Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain (1830/1912). Maspero, 1977, p. 144.

هذا الطرف وذاك، بل هي علاقات يحكمها تبادل المنافع بالأساس، إذ نجد المرابط يقدم خدمات عديدة للسلطان، سواء في فترات فراغ المنطقة من ممثليه المخزنيين أو أثناء حضورهم. فقد بعث السلطان عبد الرحمان رسالة إلى مرابط القنادسة "بومدين" القندوسي يطلب منه أن يقف مع خاله الشيخ أبي زيان الشاوي لقبض الواجب من قبائل المنطقة (1). وتلقى المرابط محمد بن عبد الله القندوسي من نفس الزاوية رسالة من السلطان الحسن في 10 ذي القعدة 1308/ يونيو 1891، يأمره فيها أن يقف مع مرسوله "الطالب العربي المنيعي" حتى يصل إلى وادي الساورة آمنا (2).

ويقوم المرابط أيضا بوظيفة الإخبار كشأن جميع من يخدم المخزن، لأن السياسة المخزنية في عهد السلطان مولاي الحسن على الخصوص كانت تعتمد على الإخبار المتعدد للاطلاع على حقائق ماجريات الأوضاع في المناطق، سواء القريبة من العاصمة أو البعيدة عنها، وفي هذا السياق بعث السلطان رسالة إلى قبيلة الغنانمة في 6 رمضان 1291 / أكتوبر 1874 منوها بوقوفهم في "الصلاح والخير" ويخبرهم بأنه قد أمر المرابط عبد الكبير الكرزازي ليطلعه بأمورهم وما يجد فيها (3). وفي جواب السلطان على رسالة المرابط محمد بن عبد الله القندوسي عما بلغ علمه من أن أهل "تغيت وبربي" قد باعوا بعض الأراضي للفرنسيين، يأمره فيها بأن لا يغيب "خبرا بكل ما يقع في تلك النواحي" (4). ولقاء كل ذلك كان المخزن لا يبخل بعطاياه لمرابط الزاويتين وحماية ممتلكاتهم وتجديد ظهائر توقيرهم واحترامهم

(1) سبقت الإشارة إلى هذه الرسالة من قبل. ملف الصحراء الشرقية. م. و. م.

(2) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(3) أنظر عبد الرحمان بن زيدان: العز والصولة. ج. 2. ص. 382 .

(4) مؤرخة في 29 ذي الحجة 1309/ يوليوز 1892، م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

وإعفاؤهم من كل مطلب مخزني. فقد صادق السلطان محمد بن عبد الله للمرابط أبي مدين ابن زيان القندوسي على ما بيده من ظهائر أسلافه السلاطين "المتضمنة توقيرهم واحترامهم وتعظيمهم" عام 1782/1197 (1)، وجدد ذلك بظهير آخر مؤرخ في 21 صفر عام 1204/ نونبر 1789، حيث أسقط عنهم ما يطلب من العوام" في لازم بياعاتهم وشراءاتهم وسائر تجارتهم (...) حيثما توجهوا بها إلى تافيلالت أو تازة أو غيرها" (2). واستمر سلاطين الدولة العلوية على هذه السنة المتبعة مع مرابطي الزاويتين إلى الاحتلال الفرنسي لوادي الساورة، ومن ذلك ظهير السلطان الحسن إلى شيخ الزاوية القندوسية محمد بن عبد الله في 24 جمادى الثانية 1304 / مارس 1887 يأمر فيه ولاة الأمر في المنطقة أن يستوصوا خيرا بالمرابط ويحموا حمى الزاوية ويدبوا عن ساحتها (3).

وقد تمكن مرابطو القنادسة وكرزاز في ظل حماية المخزن ورعايته من إنشاء فروع كثيرة للزاويتين، وأن يتملكوا دورا وأراضي زراعية ورعوية في جهات عديدة من مجال القصور الجنوبية الشرقية من فجيج وقصور الساورة إلى تافيلالت، بل وفي حواضر الشمال كفاس وتازة ووجدة. وكان السلطان محمد بن عبد الله قد أصدر ظهيرا يرد بموجبه للمراط أبي مدين بن محمد بن أبي زيان ما كان له من أصول ودور بالغرفة (4) في تافيلالت، ووهب السلطان سليمان للمرابطين

---

(1) كتبت في 18 رمضان 1782/1197، م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(3) م. و. م/ ملف الصحراء الشرقية.

(4) كتب الظهير في 11 ذي القعدة 1197 / أكتوبر 1783 .

القندوسيين: أحمد وشقيقه الطيب، أرضا للحرث والرعي غرب الساورة يحدها غربا "وجوفا" جبال الحمادة، لرعي إبلهما وأغنامهما ويحرثا "مزارعها" (1). وكتب السلطان مولاي الحسن إلى باشا فاس الجيلالي بن حمو في 6 رمضان 1291/ أكتوبر 1874، أن يقف مع كبير الزاوية الكرزازية لاستخلاص "وفر" فرع الزاوية المذكورة بفاس من ورثة مقدمها "الحاج الطيب الفجيجي" الذي وافته المنية ويدفعه لكبير الزاوية الكرزازية الذي حل بالمدينة لطلبه (2). واستجاب السلطان نفسه لشكوى المرابط القندوسي محمد بن عبد الله من أهل وجدة الذين يقطعون الماء في فصل الصيف عن أملاكه بهذه المدينة، وأخبره السلطان أنه كاتب عاملهم في ذلك وأمره "بالمتعين فيه" (3).

وكان مرابطوا الزاويتين يتلقون هدايا وعطاءات مالية من السلاطين العلويين من حين لآخر، فقد ذكر علي التازي في "منهل الظمآن" أن شيخ الزاوية القندوسية ذهب لزيارة السلطان عبد الله فشيعه عند رجوعه إلى القنادسة و"أعطاه حتى أرضاه من الحوائج والكتب وأعطاه مائتي مثقال ذهبا" (4). وجاء في رسالة الوزير المعطي بن العربي بن المختار الجامعي على لسان السلطان إلى شيخ الزاوية المذكورة محمد بن عبد الله القندوسي في متم جمادى الثانية 1892/1309، أن "العنبر الذي طلبته من مولانا (...) فإنه وجهه مع القائد حسون التواتي جعله الله لك سبب الشفاء" (5). وأصدر السلطان عبد الرحمان ظهيرا مؤرخا في 24 محرم 1236/

(1) ظهير مؤرخ في أوائل صفر 1208 / شتنبر 1893.

(2) مجلة الوثائق الملكية، المجموعة الثالثة، عام 1976/1396، ص. 463 .

(3) الرسالة مؤرخة في 29 ربيع الثاني عام 1305/ يناير 1888، م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(4) مصدر سبق ذكره.

(5) وردت الرسالة في جريدة ا صحراء المغرب، عدد. 57 ، تاريخ 3 أبريل 1958 .

نونبر 1820، يسمح بموجبه لشيخ الزاوية الكرزازية محمد بن محمد الكرزازي بجمع أعشار وزكوات القاطنين بوادي الساورة وبني عباس للإنفاق بها على مصالح الزاوية (1).

الوساطة

سبق أن بينا ما كان يقوم به شيوخ الزاويتين القندوسية والكرزازية من خدمات لصالح المخزن، ولعل أهمها قيامهم بالمصالحة والتحكيم بين فرقاء النزاع. وإذا كانت هذه الوظيفة من أولى مهامهم "لكون المرابطين شأنهم ذلك وبه عرفوا" حسب تعبيرالسلطان مولاي الحسن (2)، فإنها خدمة محسوبة لصالح المخزن أيضا، الذي يهمه حفظ الأمن والسكينة بين مكونات المجتمع. وقد أشار العروي إلى أن السلطان كان يفضل إسناد حل مشاكل المناطق الواقعة في الهوامش الصحراوية، مثل الساورة وتوات والقنادسة وشنكيط إلى شيوخ زواياهم حتى في الحالة التي لا يكون فيها المخزن ضعيفا سياسيا وعسكريا (3). وهذا الرأي تزكيه مجموعة من المراسلات بين المخزن وشيوخ الزاويتين، فقد تشكى القائد محمد بن مرزوق إلى السلطان مولاي الحسن بما عليه بعض القصور الفجيجية من العداوة والشحناء، طالبا منه أن يعين من يتوسط في الصلح بينهم، فأجابه السلطان في رسالته بتاريخ 18 جمادى الأولى 1309/ دجنبر 1891 بأنه قد أصدر أمره للمرابط محمد بن عبد الله القندوسي "لإصلاح ذات بينهم"(4). وبعث محمد بن البشير

(1) أورد نصه عبد الرحمان ابن زيدان في "الأتحاف". المطبعة الوطنية، الرباط، عام 1933، ج 5، ص. 131 .

(2) من مضمون رسالة جوابية للسلطان إلى عاملة بوجدة عبد المالك السعيدي، في 28 شعبان 1300/ يوليوز 1882، كناش رقم 353، خ. ح / الرباط .

(3) Laroui (A): La origines. P. 144

(4) جائزة الحسن الثاني. و. م / ميكرو فيلم 1979/1، خ. ع / الرباط.

ابن مصطفى القنودسي (1) رسالة إلى القائد عبد الرحمان الزراري (2) بتاريخ 17 صفر 1294 / مارس 1877 يخبره فيها بما قام به من جهد للوساطة بين قبيلتي بني كيل وأحميان فيما جرى بينهم من قتل ونهب إلا أن القبيلتين عادتا للنزاع، وهو ينتظر أوامر السلطان فيما يجب القيام به من جديد (3). وورد في الرسالة المذكورة لأحدهم من تافيلالت (يوليوز 1901) إلى السلطان عبد العزيز أن والده كان يأمر مرابطي الزاوية القندوسية "بالسعي وإصلاح ذات البين بين الإيالة الشرقية والغربية لأنهم جوارا لهم" (4). وفي نفس السياق، كان السلطان مولاي الحسن قد كتب إلى المرابط محمد بن عبد الله القنودسي في 9 محرم 1291/ فبراير 1874 يأمره أن يرشد قبيلة ذوي منيع لما فيه صلاهم ويحذرهم من عواقب إيواء قدور بن حمزة البوشيخي، ويعظ أولاد سيدي الشيخ وينصحهم أن يرحلوا من منطقة الحدود مع الجزائر إلى داخل المغرب (5). وفي هذه الحالة يقوم المرابط بدور الوساطة والتحكيم نيابة عن السلطان، ويدور الداعية لصالح السياسية المخزنية في المنطقة. ويدخل في هذا المعنى ما ورد في رسالة محمد بن عبد الله القندوسي إلى جماعة الوداغير بفجيج، بأنه سمع برضى السلطان عنهم وقد أسعده ذلك (6). لكن شيوخ الزاويتين لا ينتظرون دائما أوامر السلطان للقيام بالوساطة والتحكيم بين فرقاء النزاع، بل يبادرون للقيام بهذه الوظيفة في أكثر الأحايين بمحض إرادتهم، لأن

(1) هو أخ لرئيس الزاوية القندوسية، محمد بن عبد الله.

(2) عبد الرحمان بن الشليح الزراري، كان باشا تازة في عهد السلطان مولاي الحسن، في حوالي عام 1877/1294 .

(3) م. و. م / ملف الصحرآء الشرقية.

(4) سبقت الإشارة إليها. م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(5) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(6) رسالة خاصة بدون تاريخ.

صفتهم المرابطية تجعلهم أهلا للقيام بها قبل غيرهم. وقد أكدت الدراسات والوثائق الفرنسية مبادرات مرابطي الزاويتين القنودسية والكرزازية لحل الخلافات والصراعات الدموية بين فرقاء النزاع في المنطقة، سواء تعلق الأمر بساكنة القصور أو القبائل. وتتحدث مذكرة "روشاس" Rochas عام 1883 (1) عن مدى نفوذ المرابط محمد بن عبد الله شيخ الزاوية القندوسية على قصور بشار وواكدة وفندي وموغل وغيرها، وعلى قبائل أولاد الناصر وبني كيل وقسم من البرابرة المحادين لهاتين القبيلتين، وأنه كثيرا ما كان يتدخل لحل نزاعاتهم بطلب من أطراف النزاع أو بمبادرة شخصية منه. وهذا الدور يقوم به المرابط أيضا بالدرجة الأولى لصالح قبيلتي أولاد جرير وذوي منيع اللتين تسيطران على مجال وادي الساورة، وهما بوجه عام من خدام الزاوية القندوسية منذ نشأتها. وفي هذا السياق تتحدث مذكرة فرنسية كتبت ببشار في 29 مارس 1912 عن القتال الدموي الذي نشب بين قبيلتي بني كيل وأولاد جرير فيما يعرف بمعركة "غراسة" قرب القنادسة عام 1910، استمر ثلاثة أيام وتدخل فيه مرابط القنادسة بطلب من أولاد جرير وحمل الطرف الآخر على عقد الصلح، فانسحب بموجبه بنو كيل إلى مواطنهم بالظهرة (2). ونجد في مضمون رسالة السلطان الحسن إلى المرابط محمد بن عبد الله القندوسي في 24 رمضان 1308/ ماي 1891 ما يعزز هذا الرأي بقوله: "وصل كتابك بأنك سعيت في إصلاح ذات بين بني ڤيل وأولاد جرير وذوي منيع حتى استقامت منهم الأحوال" (3). وهذا يعني أن المرابط بادر بإجراء الصلح بين المتنازعين ثم رفع الخبر به إلى السلطان بعد ذلك.

(1) كتبها في عين الصفراء في يونيو 1883، سبقت الإشارة إليها، ويشير "روشاس" أن سن مرابط القنادسة آنذاك كان حوالي 70 سنة.

(2) سبقت الإشارة إليها IH. C.1062, A.M.G

(3) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

ويقوم أحد فرقاء النزاع أحيانا بإبلاغ السلطان بمبادرة المرابط في حل خلافهم مع الطرف الآخر، فقد كتب شيوخ وقواد ذوي منيع رسالة للسلطان يوضحون فيها ما قام من نزاع بينهم وبين المهاجرين من الجزائر: قبيلة أولاد سيدي الشيخ، وبسببه تعرضوا لعداء بعض قبائل المنطقة، بيد أن مرابطي القنادسة تمكنوا بوساطتهم من عقد الصلح بين الأطراف المعنية ورجعت العلاقة بينها إلى سالف عهدها (1).

وهنالك مبادرات صلح بين فرقاء النزاع في المنطقة يقوم بها مرابطون آخرون، كانت علاقتهم مع المخزن يشوبها التوتر والجفاء، فهي إذن مبادرات صلح وتحكيم مستقلة، لا علاقة لها بأوامر سلطانية. ولدينا عن ذلك مثالا شيخ الزاوية الدرقاوية، وأبي عمامة ابن العربي بن الحرمة البوشيخي، شيخ الزاوية البوعمامية (2). فقد حل الشيخ محمد بن العربي الدرقاوي شيخ مدغرة بفجيج للتوسط في الخلاف القائم بين قصري الوداغير وزناكة، وكللت مساعيه بالنجاح، فنظم أحد الفجيجيين قصيدة لامية يمدح فيها المرابط جاء فيها:

في (...) شهر الصوم كان حلولهم (3)
بصنهاجة (4) الفيحا الفجيجية أسيل
أقاموا بها يح (5) على الخير دائما
فاجمعوا شمل قوم ياله من شمل

(1) وثيقة خاصة، وهي مؤرخة في 4 شوال عام 1300/ غشت 1882 .

(2) كان قد أسس زاويته بقصر أم الكرار التحتاني عام 1875، أنظر:

Documents pour servir. T. 3, p. 773.

(3) يعني به المرابط ومرافقيه.

(4) هذا الاسم كثيرا ما كان يرد في العقود المحلية قبل منتصف القرن التاسع عشر، ويعنى به قصر زناكة.

(5) أي ثمانية عشر يوما.

وقـد رقـصت فـجـيج وانجـمع الشـمل

فطارت بهم حب المخـالفـة بالوصل

تحـولوا للشـرفـاء الوداغـيـر بعـدهم

فأصبحوا في خير وأمسوا على المثل(1)

وكتب أبو عمامة البوشيخي رسالة إلى عرش أولاد إبراهيم من قبيلة بني كيل في 14 شوال 1312 / أبريل 1895، يدعوهم إلى اتباع "الكتاب والسنة وحفظ الشرائع والحدود" حسبما هي عادة المرابطين مع مريديهم، ويخبرهم أن الله أكرمه بأن جعل على يديه إنهاء الخلاف والنزاع القائم بين أولاد سيدي الشيخ وبين أولاد سيدي علي بوشنافة وبني كيل وذوي منيع وأولاد جرير "كلهم راحت ذات واحدة (كذا) ومن كسر العهد (كذا) فجميع القبائل عليه" (2).

لقد ركزنا في تحليل وساطة وتحكيم الزوايا على الزاويتين القندوسية والكرزازية أكثر من غيرهما بالنظر لتوسط موقعهما بين القبائل والقصور، وتجذر علاقتهما بمختلف مكونات مجتمع المنطقة. وقد بينا كيف نجح شيوخ الزاويتين، باعتبارهم شرفاء ومرابطين في قيامهم بمهام الوساطة والتحكيم بين المتنازعين ونسج علاقات سلمية مع المخزن، استحقوا من أجلها عطفه وتقديره. ومع ذلك فإنهم كانوا يهرعون إلى السلطان للفصل في نزاعاتهم الخاصة أيضا. فقد تنازع فرعان (3) من سلالة الولي محمد بن أبي زيان على زعامة الزاوية فتحاكموا عند السلطان

(1) وثيقة محلية خاصة، خالية من التاريخ.

(2) وثيقة خاصة.

(3) من الفريق الأول" السيد المدني وشقيقه الطيب ومعهم أبناء عمهم محمد بن عبد الوهاب" والفريق الثاني" السيد المامون بن أبي مدين والسيد محمد ومعهم ابن عمهم العرب بن البداوي..."

سليمان عام 1212/1797/-98، فكلف خاله "السيد عبد الله بن الخاضر" لينتدبهم إلى الصلح فاتفق الطرفان على أن يتولى السيد المامون ثم أخوه السيد محمد من الفرع الثاني مشيخة الزاوية بشروط يلتزمانها للسيد المدني وشقيقه الطيب من الفرع الأول، وكتب في ذلك عقد عدلي، صادق عليه السلطان سليمان ووضع عليه خاتمه (1). ونستنتج من بعض مراسلات شيوخ الزاويتين مع المخزن كيف كان هؤلاء محتاجين لحماية المخزن ورعايته، خصوصا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين عندما وضعت مشاريع التوسع الفرنسي في وادي زوزفانة والساورة موضع التنفيذ. فقد استغاث مرابط زاوية كرزاز أبي فلجة بن محمد بالسلطان عبد العزيز في رسالته بتاريخ 13 ذي الحجة 1317 / أبريل 1900 عندما وصلت الجيوش الفرنسية إلى الساورة وبني كومي ولا يفصلها عن كرزاز إلا مسافة ثلاثة أيام، ويقول في رسالته: "وإياك والغفلة والسنة (كذا) النوم عنا (...) وما جعل الله أمثالك خليفة في أرضه إلا لكشف الشدائد وتفريج النوائب وإعانة الملهوف (2). لأن السلطان كما هو السائد في اعتقاد الخاصة والعامة على السواء آنذاك كالمرابطين وغيرهم، يتقلد مهام السلطة السياسية والإمامة الدينية، وهو المؤهل للاحتياط للمسلمين والدفاع عنهم ضد أعدائهم. وقد أدرجنا من قبل بعضا من مضمون رسالة أحد المقربين من المخزن بتافيلالت إلى السلطان عبد العزيز، يطلب منه الإحسان إلى مرابطي الزاوية القندوسية وخاصة منهم الشيخ محمد المصطفى وأبناء عمه بقوله: "فلينعم عليهم سيدي ببغال بسرائجهم (كذا) وخيل بسروجهم

(1) كتب العقد في 19 محرم 1212/1797 . م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(كذا) ليتميزوا بذلك وتعظم حرمتهم ويسمع كلامهم" (1). فالزاويتان القندوسية والكرزازية كغيرهما من الزوايا كانتا مندمجتين في السياسة المخزنية، تأخذان وتعطيان، وكأنهما لا تستطيعان الاستقلال بنفوذهما خارج الدعم المخزني، بدليل أن الزاويتين عندما اقتطع الفرنسيون إقليمي وادي زوزفانة والساورة من المغرب وأدمجوهم مع ممتلكاتهم بالجزائر، حول مرابطوا القنادسة وكرزاز ولائهم إلى السلطة الفرنسية وصاروا يلعبون لصالحها نفس الدور الذي لعبوه تجاه السلطان، خاصة ما يتعلق بتهدئة السكان وقبولهم بالحكم الفرنسي. ونكتفي هنا بإدراج إشارة وردت في مضمون التقرير السنوي الذي رفعه الحاكم العسكري الفرنسي بفجيج الضابط (Pariel) عام 1915 إلى رؤسائه يقول: "إن السيد إبراهيم مرابط كرزاز كثيرا ما يحل بقصر زناكة فيضع رهن إشارتنا نفوذه على السكان لتسوية المشاكل المثارة في القصر" (2).

بعد تحليلنا لأشكال التواصل القائم بين السلطة المخزنية وبين سكان المنطقة عبر الرسائل والوفود والبعوث العسكرية وتعيين العمال، بقي علينا أن نتساءل عن المسالك التي يتم بواسطتها انتقال أدوات الحكم والتواصل هذه إلى مقاصدها، وكم تستغرق من الوقت ذهابا وإيابا، وما هو حجم وفود القبائل والقصور، المسافرة لمقابلة السلطان.

لم نعثر على أي مؤشر للإجابة على هذه الأسئلة في ما تبادلته الأطراف المخزنية من رسائل مع ممثلي سكان المنطقة ورؤساء زواياها، باستثناء ما ورد من

(1) الرسالة مؤرخة في 20 ربيع الأول 1319 / يوليوز 1901 .

(2) مكتوب باختصار في ورقتين ونصف بالآلة، ضمن أرشيف العهد الاستعماري، بمقر قيادة فجيج.

أوصاف طبوغرافية عند علي السوسي السملالي في مؤلفه السابق الذكر عن خروج البعثة المخزنية من وجدة للطواف على الحدود وعن لحظات توقفها إلى أن وصلت الواحة الفجيجية بعد قطع المسافة في عشرة أيام كاملة. بيد أننا نعلم من المؤشرات الواردة في بعض المصادر الأخرى أن المنطقة كانت على اتصال بفاس عبر طريقين تقليديين: أولهما يمر عبر دبدو ووادي "زا" وملوية، ثم تازة، وثانيهما يتجه شمالا نحو وجدة ومنها عبر محطات عيون سيدي ملوك وأكرسيف وتازة إلى فاس. وهذان المسلكان كانت تعبرهما من قديم قوافل التجارة والحجيج (1)، واستمر (خاصة طريق وجدة) في القيام بوظيفة نقل الأشخاص والبضائع والعساكر والمراسلات طيلة القرن التاسع عشر وما بعده (2).

والرحلة من فجيج أو من القنادسة وكرزاز، ومن مخيمات قبائل المنطقة نحو وجدة وفاس أو العكس، كانت تخضع قبل كل شيء لعاملي: نقط تجمع الماء وأمن الطرقات، لذلك حرصت البعثة المخزنية المذكورة على المرور بجانب نقط الماء خلال مراحل تنقلها ما بين وجدة وفجيج (3). كما أن سفر الأشخاص والوفود القليلة العدد كان يقتضي ترقب خروج القوافل (4) من نقط انطلاقها عبر المسلكين

---

(1) أنظر على سبيل المثال الحسن بن محمد الوزان في وصف إفريقيا، وكذلك عدد من مؤلفي الرحلات الحجية المنطلقة من فاس كمؤلف نسمة الآس، لأحمد بن عبد القادر القادري عام 1100 هـ، وعبد المجيد بن علي الزبادي، في بلوغ المرام عام 1158 هـ .

2- خلال فترة اضطراب الأحوال الأمنية في المنطقة الشرقية بسبب ثورة الجيلاني الزرهوني في أواخر عهد السلطان عبد العزيز، فضل المخزن نقل عساكره من طنجة والعرائش إلى فجيج عبر البحر وعبر السكة الحديدة من وهران وبني ونيف في الجزائر.

(3) أنظر خريطة تنقل البعثة.

(4) استخلص المودن مما توفر لديه من الوثائق أن الطريق الرابطة بين فاس ووجدة كانت تعبرها قوافل التجارة بمعدل قافلة واحدة كل شهرين خلال أواخر عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان، أنظر البوادي المغربية قبل الاستعمار قبائل ايناون والمخزن... ص: 123 .

المذكورين لتجنب مخاطر الطريق. فقد كتب محمد بن عبد الله الراشدي المقيم بفاس رسالة لابن عمه محمد بن أحمد الراشدي بفجيج ليبعث إليه بما هو مودع عنده من نقود مع من يأتمنه "إن قدمت المسيرة (...) أو بعض أكابر الزوايا" ويضيف قوله: "وقدومي يكون إن شاء اله دع هوارة أو ابن جيل (1) (كذا) إن قدموا للزرع" (2). وتحدث الرحالة الألماني "شاوط" عن مراحل سفره ما بين فاس وفجيج خلال شتاء عام 1880 برفقة قوافل تجارية عبر محطات: واد إيناون وتارة وقصبة مسون مرورا بواد ملوية ثم دبدو ووجدة، وفي هذه الأخيرة انضم إلى قافلة أخرى لتجار فجيجيين وعرب الظهرة، كانت متجهة إلى فجيج (3).

إن موضوع المسالك التي كانت تربط المنطقة بالمراكز والجهات المذكورة يحتاج إلى دراسة مفصلة ودقيقة، بيد أن ما بيدنا من مواد مصدرية لا يف بالغرض المنشود.

---

(1) يقصد بني كيل.

(2) وثيقة خاصة مؤرخة في يوم الأحد 21 شوال عام 1276 م / ماي 1860 .

(3) op. cit. P. 239-250

وقد بين "شاوط" أن رحلته بمعية القافلة من وجدة إلى فجيج تمت في ظرف عشرة أيام، وهي نفس المدة التي استغرقتها رحلة البعثة المخزنية المذكورة للطواف على الحدود.

II- الرموز الدينية

نعني بالرموز الدينية هنا تلك الصورة المبجلة المهيمنة على المخيال الاجتماعي لشخص السلطان، باعتباره "شريفا وأميرا للمومنين" حائزا لسلطة مطلقة دينية وسياسية. فهو إذن شخص فوق الجميع، يستمد بعض سلطته خارج إرادة المجتمع. فالسلطان بهذا لا يحكم بالجيش والقواد وتنظيم الحركات فحسب، بل يحكم أيضا عبر مجموعة من الوسائل الرمزية ذات التأثير في دعم ارتباط السكان بشخصه، مثل: البيعة وخطب الجمعة والدعاء.

1- البيعة وخطبة الجمعة

لم نعثر على نصوص بيعات قبائل وقصور المنطقة للسلاطين المتعاقبين على السلطة في القرن الماضي، لنستخلص منها ما تطور إليه مضمون عقد بيعة السكان مع تغير الظروف السياسية، تحت ضغط مشاريع التوسع الفرنسي في منطقة الحدود الشرقية، ولا شك أن وفود قصور وقبائل المنطقة الجنوبية الشرقية كانت تذهب إلى مقر السلطة المركزية كغيرها من أقاليم المملكة لتقديم بيعة السكان للسلطان الجديد أو تستغل المناسبات لتجديد البيعة إن كان الأمر قد اقتصر من قبل على إرسال البيعة مكتوبة مع المرسول السلطاني أو مع الموظفين المخزنيين في عين المكان. وعن هذا الجانب لدينا فقط إشارتين تخصان بيعة أهل القصور الفجيجية للسلطان مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، الأولى وردت في نص خطبة جمعة ألقيت بالمسجد الجامع بقصر الوداغير، أشار فيها الخطيب إلى فاجعة وفاة السلطان مولاي الحسن والتزام السكان بطاعة خلفه مولاي عبد العزيز ثم يضيف قائلا: "وبايعناه كما بايعه أهل فاس" (1).

أما بيعة السلطان عبد الحفيظ فقط وردت الإشارة إليها في رسالة أعيان

قصر الوداغير إلى الوزير محمد الجباص في 2 ربيع الأول 22/1327 مارس 1909، يذكرانه بأن أعيان القصور الفجيجية كلها سبق لهم أن عقدوا اجتماعا في 4 ذي القعدة من عام 1326/ نونبر 1908، حضره فقهاء البلد وكتبوا بيعتهم للسلطان مولاي عبد الحفيظ وبعثوها إليه مع أحد أعوان العامل أحمد السعيدي لتمكينها للسلطان، بيد أنهم إلى ذلك الحين لم يتوصلوا منه بإشعار وصول بيعتهم، وهم من أجل ذلك قلقون، وتضيف الرسالة: "لأن كتاب البيعة لا يهمل" (2).

أما عن ذكر اسم السلطان في خطب الجمعة والدعاء له فقد كان واردا حسبما جرت به العادة في كل مساجد الساكنة المستقرين بالقصور الجنوبية الشرقية الخاضعة للسلطان إلى ذلك الحين. ونتوفر على عدد من نصوص خطب يوم الجمعة التي ألقيت في مساجد القصور الفجيجية ورد فيها الدعاء للسلطان منذ عهد مولاي عبد الرحمان ابن هشام إلى عهد السلطان عبد العزيز، ومن ذلك ما ورد في نص خطبة تدعو للسلطان محمد بن عبد الرحمان جاء فيها: "وانصر اللهم عبدك الأمجد أمير المومنين سيدي محمد (...) وانصر جيوشه وعساكره (...) واخذل به كل من كفر وعبد الأصنام" (3). وورد في نص خطبة أخرى تدعو للسلطان مولاي الحسن"... وانصر اللهم الأمير المسدد سيدنا الحسن (...) وخرب بعدله ثغور الكفار المشركين" (4). والملفت للنظر في هذه الخطب أن الدعاء للسلطان في هذه الفترة من أواسط القرن التاسع عشر يقترن دائما بالتضرع إلى الله أن يعينه على

(1) وثيقة خاصة.

(2) م. و. م / ملف فجيج.

(3) يوجد نصها الأصلي في ما تبقى من خزانة آل عبد الجبار الفجيجي بقصر المعيز بفجيج، وقد تكون ألقيت بالمسجد الجامع لهذا القصر.

(4) وثيقة خاصة في ملكية إحدى العائلات الودغيرية التي توارثت القضاء والإمامة، وقد ألقيت هذه الخطبة بالمسجد الجامع قصر الوداغير بفجيج.

قهر "المشركين" أي الأعداء الفرنسيين الذين يخاف منهم على دين الإسلام، حسبما كان عليه الاعتقاد. فالدفاع عن الإسلام والأراضي الإسلامية التابعة للأمير، هي من واجبات السلطان باعتباره إماما يجمع بين الرئاسة الدينية والزمنية، وهذا الواجب المقلد به يعتبر من الشروط الأساسية في عقد البيعة. لذلك كانت خطب الجمعة ورسائل سكان المنطقة إلى السلطان في هذه الفترة يهيمن عليها هاجس الدفاع عنهم وعن أراضيهم أمام الأطماع التوسعية الأجنبية.

وإلى جانب الدعاء للسلطان فإن خطب الجمعة كانت تتضمن أحيانا دعوات صريحة للسكان بالتزام السكينة وتجنب سخط السلطان والتعاون مع ولاته والإصغاء لأوامرهم. فقد جاء في إحدى الخطب: "كونوا عند أمرهم ونهيهم (...) ولا تتعرضوا لهم ولا تخالفوا لهم أمرا (...) ولا تقولو ها نحن كبني فلان ما أصابهم حيث خالفوا الأعوان والسلطان" (1).

وجاء في خطبة أخرى: "واعلموا رحمكم الله أن الملك والدين إخوان لا غناء لأحدهما عن الآخر (...) ولا يتمنى زوال السلطان إلا جاهل مغرور (...) وأقيموا لأميركم عذرا فذاك أوجب" (2). هاتان الخطبتان ألقيتا في أحد المساجد الجامعة بالقصور الفجيجية ويتبين من نصيهما أن حالة من التوتر قد مست العلاقة بين السكان والمخزن في الفترة المتأخرة من العهد العزيزي بعد التوقيع على بروتوكول عام 1901 مع الفرنسيين واقتطاع أراضي كثيرة لصالحهم مما كان تابعا للسيادة المغربية.

---

(1) وثيقة خاصة.

(2) وثيقة خاصة. وكانت منابر المساجد الوسيلة الأساسية لقراءة رسائل السلطان على الجمهور، فقد أجاب العامل أحمد بن عبد السلام السعيدي الوزير محمد الجباص على رسالته بقوله: ؛فقد وصلنا كتابكم وبطيه الكتاب الشريف لأهل زناقة فقد دفعناه لهم وقرء في المنبر بالقاعدة المخزنية". مؤرخة في 29 صفر 1327 / مارس 1909، م. و. م / ملف فجيج.

(3) رسالة مؤرخة في 2 شعبان / شتنبر 1909، مكتبة تطوان، مخ : 62/13 .

وكان السلطان يتبنى أدبيات إيديوليوجية مشاعة وسط الفقهاء ويوحي بها في رسائله إلى الأفراد والجماعات عند كل تغيير أو تعاقب للسلطة، من قبيل أن من لم يقدم بيعته حضوريا أو كتابيا "لمن ولاه الله أمر المسليمن" فهو خارج عن الجماعة الإسلامية، أي أنه في أهون الأمور مشكوك في إسلامه أو بالأحرى ناقص الإيمان. فقد أجاب السلطان عبد الحفيظ الطالب أحمد بن الحاج محمد الطريس نائبه بطنجة على رسالة بيعة أهل طنجة له عند اعتلائه العرش بقوله: "وصل كتابك (...) بما فتح الله به سبحانه من مبايعة أهل طنجة جنابنا الشريف ودخولهم في جماعة أهل الإسلام وتمسكهم بحبل الطاعة كسائر الخاص والعام" (1). وهذه الصورة في الحقيقة رسخها الفقهاء في أذهان الناس بفتاويهم ومواعيظهم في مجالس العلم بالحواضر ومراكز الاستقرار بالبوادي على السواء. وكان هذا النمط من الخطاب يزداد شيوعه وتسريبه أكثر في أوقات "الفتنة" ومحاولات الخروج عن طاعة السلطة المخزنية أو عدم الاستجابة لأوامرها في جهة من جهات البلاد، رغم أن السلطان يعلم أن السلطة التي يحوزها بالوراثة قد تحققت في الأصل بقوة السلاح والغلبة، إلا أنه لا تكتمل له شرعية المسؤولية العليا في البلاد، السياسية والدينية (الإمامة) إلا بعد ما تعقد له البيعة من العلماء وكبار القضاة وكافة القوى الاجتماعية في البلاد، المتضمنة لشروط يتعهد بالوفاء بها الطرفان: الحاكم والمحكومين (2). فقد كتب السلطان عبد الرحمان إلى ساكنة قصري زناكة والمعيز بفجيج بتاريخ فاتح رجب 1258/ غشت 1842 يقول: "فإن ملازمة طاعة الله ومتابعة

(1) رسالة مؤرخة في 2 شعبان 1326 / شتنبر 1909، مكتبة تطوان، مح: 62/13.

(2) البيعة في نظر عبد الله العروي هي الحدث السياسي البارز في مغرب القرن التاسع عشر، لأنها تحدد حقوق وواجبات السلطان والرعية. أنظر:

A. Laroui: Esquises historiques. P. 50

رسوله ومن ولاه الله الأمر تعود بالصلاح والحفظ والبركة" (1). وجاء في رسالة السلطان مولاي الحسن إلى المرابط محمد بن عبد الله القندوسي حول ما عرفته المنطقة من أحداث بين القبائل المغربية وبين بعض الفرق الجزائرية المهاجرة من أولاد سيدي الشيخ، أنه لا يوافق على ما حدث لكونه لا زال على سياسة المهادنة وحسن الجوار مع الجار، ويضيف قوله" "رعيا لما كلفنا الله من صلاح الأمة والدب عنها والاحتياط لها" (2).

2- **دعاء السلطان**

كان السلطان بصفته أميرا للمومنين، وبانتمائه للبيت النبوي، يرى أن له بركة يمنحها لمن يشاء. كما بإمكانه إدرار سخطه على من يعصي أوامره. والجدير بالملاحظة أن الجميع سواء منهم الخاصة أو العامة رسخ في أذهانهم امتلاك السلطان لطاقة البركة وهو قادر على منحها لمن يشاء (3)، لذلك يعتقد أن دعوته أيا كانت خيرا أم شرا ذات تأثير قوي على رعاياه، وأنها (أي دعوة السلطان) لا تقل أهمية عن وظيفة التحكيم، إذ بإمكان السلطان أن ينتدب غيره للقيام بها كما رأيناه من قبل كموظفيه في الأقاليم والشرفاء والمرابطين، بينما ينفرد بنفسه دون سواه بإطلاق دعوة الخير أو الشر ولا يكلها لغيره.

ولدينا أمثلة عديدة عن ترقب السكان لدعوة الخير من السلطان التي حسب اعتقادهم ستفرج ضيقهم وينالون بها مبتغاهم. وفي هذا السياق وجهت قبيلة بني

(1) ميكرو فيلم 1979/1، ضمن جائزة الحسن الثاني للوثائق. م. خ. ع / الرباط .
(2) رسالة مؤرخة في 9 محرم 1291 / فبراير 1874، م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.
(3) أنظر: ديل ايكلمان: الإسلام في المغرب. دار طوبقال للنشر، 1988، ج. 1، ص . 42 ترجمة محمد أعفيف

كيل خطابين إلى السلطان مولاي الحسن، أولهما مؤرخ في أوائل جمادى الثانية / 1297 أبريل 1882 جاء فيه: "ونسألك الدعاء لأن دعاؤك (كذا) تسعد به بلادنا ورقابنا وأبناؤنا" (1). والخطاب الثاني مؤرخ في 2 رمضان 1306/ ماي 1889، يقول: "وليعلم سيدي أن قبيلة بني كيل كافة يطلبون من سيدنا صالح الدعاء لأنفسهم ولمواشيهم" (2).

وكتب كذلك أعيان قبيلة أولاد سيدي علي بوشنافة إلى نفس السلطان بأنهم، "منتظرين (كذا) دعاء سيدنا (...) لأنه لا يصلح حالنا وأولادنا وتخضر بلادنا إلا بدعاء سيدنا" (3). وأرسل أعيان قصر الوداغير بفجيج رسالة إلى الجباص لينوب عنهم في إبلاغها للسلطان عبد العزيز في 3 ذي الحجة 1321/ فبراير 1904 جاء فيها: " أن يزاودنا (كذا) بدعاء الخير لبلادنا وأولادنا فقد احتجنا لذلك غاية الاحتياج" (4). وما يلاحظ من مضامين هذه الرسائل أنها تتجه مباشرة وبدون مواربة إلى الإفصاح عن شواغل أصحابها في حياتهم اليومية، وتتعلق كلها بأسباب المعاش وصلاح الأنفس. وهذه الشواغل نفسها يتجهون بها في الدعاء كل يوم إلى خالقهم في الصلوات الخمس، من دون وساطة الغير، لكن دعاءهم ليس كدعاء السلطان حسب اعتقادهم، إنه دعاء مستجاب كدعاء الولي. ويكون الإلحاح على دعاء السلطان ودعاء المرابطين في أوقات الشدة والأزمات، وتتلخص بالنسبة

(1) مجلة الوثائق، المجموعة الثانية، عدد 8، عام 1992 .

(2) م. و. م / ملف فجيج. لكن كناش خ. ح، رقم 145 الذي ورد فيه خطاب بني كيل المذكور إلى السلطان مختصرا، أورد التعليق الذي كتبه السلطان في رده على ظهر رسالة بني كيل بقوله: " التوقيع الشريف: لا"، مؤرخ في 10 رمضان 1306/ ماي 1889 .

(3) رسالة مؤرخة في 15 ذي الحجة 1303/ شتنبر 1886، م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(4) م. و. م / ملف فجيج.

لسكان المنطقة في اشتداد حدة الجفاف المهلك للمزروعات والمواشي والرقاب (1) وفي الخوف من تزايد الأطماع الأجنبية في أراضيهم وأموالهم. وفي علاقة السلطان بالمرابط أيضا تطرح مسألة الدعاء الصالح، فأيهما المحتاج لدعاء الآخر السلطان أم المرابط؟

فقد كتب محمد البكري الشلالي من زاوية سيدي البكري بتوات رسالة إلى السلطان مولاي الحسن بتاريخ أواسط ربيع الثاني عام 1309/ نونبر 1891 يطلب منه أن يوصي به وبعائلته، ولاة المخزن بتوات حتى لا يطالبون بمغرم ولا بوظيف، ثم يضيف قائلا: "أنتم تؤيدونا بحول الله (...) بالسيوف ونحن (...) نؤيدكم بالدعاء" (2).

والواقع أن الدعاء لم يكن يختص به المرابطون وحدهم بل كان متبادلا بينهم وبين السلطان.

إن التطور الذي حصل في علاقة الزاويتين القندوسية والكرزازية مع المخزن المركزي في مسألة الدعاء خلال القرن التاسع عشر، هو انقلاب وضعية الطالب والمطلوب منه. فبينما كان السلطان مولاي إسماعيل وأبناؤه الأمراء الـمُتَوَلُّونَ للسلطة في منطقة الجنوب الشرقي، يرغبون في نيل دعاء الخير من الولي محمد بن أبي زيان المعاصر لهم في أواخر القرن 17 م وأوائل القرن 18م، نظرا لزهده وتقواه، ولما

(1) كتب المرابط أبو عمامة البوشيخي رسالة إلى عرش أولاد إبراهيم من قبيلة بني كيل بتاريخ 24 شوال / أبريل 1895 يقول فيها: "أما بعد فاخصب الله بلادكم بالمطر الذي فيه كل خير". وثيقة خاصة.
وكتب القائد إدريس بن القوري على قصور توات (صف المحاميد) رسالة إلى الصدر الأعظم أحمد بن موسى بتاريخ 14 ربيع الأول 1315 / غشت 1897 يصف فيها حال سكان توات المزرية وينقل إليه رغبتهم في أن ينعم عليهم السلطان عبد العزيز بصالح دعائه نظرا لما أصاب بلادهم من الجذب وهجوم الجراد. م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

أشيع عنه من كرامات وخوارق، فإن حفدته المرابطين وحفدة الولي أحمد بن موسى الكرزازي تحولوا إلى وضعية المتلقين وأصبحوا أكثر طلبا لدعاء السلطان. ففي اعتقاد المرابط الشيخ أحمد بن لكبير رئيس الزاوية الكرزازية في رسالته إلى السلطان عبد العزيز في أواسط ربيع الأول 1314/ غشت 1896، أن السلطان قد أنعم الله عليه "بكرامة" الخلافة في أرضه، فلأجل ذلك يتلمس منه دعاءه الصالح (1). أما المرابط محمد بن عبد الله القندوسي فقد أجابه الوزير محمد بن العربي المختار الجامعي في رسالته بتاريخ 3 شوال 1301/ يوليوز 1884، لما بعث إليه يعتذر عن عدم تمكنه من الحضور لملاقاة السلطان مولاي الحسن، يقول الوزير: "قد أنالك (أي السلطان) من أدعيته الصالحة ما ينال به المنا والبقية نلتمسها كذلك منكم لعلاه ولنا كذلك" (2). وبعث المرابط نفسه رسالة أخرى إلى السلطان في 29 ربيع الثاني عام 1305/ يناير 1888 يخبره فيها أنه يواظب في خلواته بالدعاء الصالح له "في أوقات الخير ومظان الاستجابة" (3). وتفصح هذه الرسائل عن تقاطع الدعوات بين المرابطين والسلطان، فلكل بركته، والطرفان معا ينتميان لبيت الشرف، فإذا كان السلطان مولاي الحسن وأسلافه لأغراض سياسية صرفة يقومون من حين لآخر بزيارة أضرحة بعض الأولياء (4) للتبرك بهم وتجديد بناياتها

(1) م. و. م / مف الصحراء الشرقية.
وكان المرابط محمد بن عبد الرحمان الكرزازي قد سبق له أن راسل السلطان عبد العزيز يلتمس منه دعاء الخير فأجابه الوزير أحمد بن موسى بالنيابة في تاريخ 25 ربيع الأول 1312/ أواخر شتنبر 1894 بقوله: "وصل كتابك للجناب العالي بالله طالبا دعاءه الصالح لكم جميعا (...) وأطلعنا علم مولانا (...) بكتابك فدعا لكم (...) بخير". م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(3) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(4) يرى "ج. دراك" أن سياسة السلطان مولاي الحسن إزاء الزوايا شبيهة بسياسة السلطان مولاي إسماعيل وسيدي محمد بن عبد الله التي تقوم على تدجين مرابطي الزوايا الواقعة "ببلاد المخزن"، وكان يقوم بزيارة أضرحة الأولياء مثل سلفه السلطان محمد بن عبد الله
Georges Drague: Esquie d'histoire religieuse du Maroc. P. 99.

والإحسان إلى حفدة هؤلاء الأولياء، فإن مرابطي الزاويتين القندوسية والكرزازية يرون أن درجة "أمير المومنين" عند الله قد تعلو على درجة الصلاح والولاية، ومن ثم فهم أكثر إلحاحا على نيل دعاء الخير منه.

وعلى قدر حرص الأفراد والجماعات لنيل دعاء الخير والبركة من السلطان والمرابط، فإنهم يحتاطون كذلك من أن تلحقهم دعوات شرهما (1). فالسلطان لا يتوانى عن إطلاق دعوة شره لمن عصى أوامره بعد الاسترعاء والتحذير، وإن حلول دعوة الشر أو دعوة الخير على من وجهت إليه، كانت قاسما مشتركا يستوي في الاعتقاد بها الخاصة والعامة. فقد هدد السلطان مولاي سليمان من يتعرض من القبائل المجاورة للقنادسة، للمرابطين القندوسيين أحمد وشقيقه الطيب في ما منح لهما من أراضي زراعية ورعي في الحمادة، بأنها ستتعرض "لسخط الله" (2). وشدد السلطان مولاي الحسن من لهجته في رسالته إلى أعيان القصور الفجيجية، يأمرهم فيها بإبعاد من تجمع من قبيلة العمور قرب الحدود الجنوبية الشرقية مع الجزائر لما هم عليه من الترامي على أراضي القبائل الجزائرية حسب رأي السلطان، وإن لم يفعلوا ما أمرهم به يقول السلطان: "لحقكم شؤمهم ونالتكم دعوة الشر في الأنفس والمال والأهل" (3). وفي رسالة عبد المالك السعيدي عامل وجدة إلى السلطان مولاي الحسن في 18 ربيع الأول، عام 1301/ يناير 1884، يشكو فيها من تصرفات أحد شيوخ قبيلة الشجع المخالفين، المدعو أحميدان بن منصور الشجعي أن "دعوة سيدنا تتبعه حتى يأخذه الله أخذا وبيلا" (4).

(1) بعث المرابط محمد بن عبد الله القندوسي رسالة إلى جماعة شرفاء قصر الوداغير يدعو لهم بالهداية والحفظ ويدعوهم إلى إطلاق سراح "ميعاد" قصر المعيز، ويهددهم في آن واحد فيما إن امتنعوا، وأن ذلك سيكون سبب الشر بينه وبينهم. رسالة مغفلة من التاريخ.

(2) ظهير مؤرخ في أوائل صفر 1208 هـ / سبق ذكره.

(3) وثيقة خاصة كتبت بتاريخ 28 رجب عام 1305 / أبريل 1888 .

(4) م. و. م / ملف وجدة.

إن دعوة الشر الصادرة من السلطان هي بمثابة سيف فوق رقاب من وجهت إليهم، لأنها كدعوة الخير تنال بنتائجها الأنفس والأموال. فالدعوة إذن سلطة رمزية بيد السلطان كثيرا ما ينال بها من الأغراض ما لا يستطيع أن يناله بقوة الجيش والمدافع.



الفصل الرابع

الغزو الفرنسي وردود فعل المخزن والسكان

I- الغزو الفرنسي ومراحله

مقدمة

لما عُقدت معاهد مغنية عام 1845 لتسطير الحدود الشمالية بين المغرب والجزائر واقتسام قصور وقبائل الجنوب الشرقي بين الطرفين، لم تكن الحكومة الفرنسية ولا حتى حكومة المخزن على دراية بحقيقة الأوضاع المجالية والبشرية في المنطقة. والدليل على ذلك أن السلطان عبد الرحمان لم يتنبه إلى الأراضي والقبائل الممنوحة للفرنسيين بموجب المعاهدة وكانت من قبل تابعة للدولة المغربية- حتى التقى بوفد قبيلة أولاد سيدي الشيخ بتاريخ 1845/1262، واحتجوا أمامه باقتطاع أراضيهم في مجال القصور ومنحها للفرنسيين (1). وفي نفس السياق اعترف الفرنسيون بمحدودية معارفهم بالأوضاع الجغرافية للمنطقة وساكنتها لمدة تزيد عن ثلاثة عقود بعد معاهدة مغنية (2). وقد سخروا كل الوسائل السياسية والعسكرية والعلمية؛ ليس فقط لفرض سيادتهم على ما أكسبتهم المعاهدة المذكورة، بل للقفز فوقه نحو احتلال مجالات أخرى داخل التراب المغربي في المنطقة لم تكن إلى بداية ثمانينات القرن الماضي مثار نزاع ولا مساومة. وقد استغرق غزو واحتلال الفرنسيين لمنطقة القصور والظهرة مدة تزيد عن نصف قرن، ارتأينا تقسيمها إلى ثلاثة مراحل

---

(1) رسالة السلطان إلى بوسلهام بن علي بتاريخ 4 رمضان 1261 / شتنبر 1845، ملف . 29، خ. ح / الرباط.

(2) يقول "دولامارتينير ودولاكروا" في هذا الصدد: "نحن بأنفسنا لم تكن لنا في هذه الحقبة إلا معرفة كثيرة الغموض والخاطئة عن الوضعية الحقيقية في منطقة القصور".

Document. T. 2, p. 512

متميزة تنوعت فيها أساليب الغزو، ووثائر الاحتلال، ونجمت عنها نتائج سلبية على سكان المنطقة، ومجالهم الترابي. وقد حاولوا بمعية السلطة المخزنية التصدي لهذا الغزو وآثاره، كل حسب أسلوبه وإمكاناته.

1- الغزو العسكري المباشر

المرحلة الأولى

اعتمد الفرنسيون لغزو المنطقة في المرحلة الأولى على الحملات العسكرية والبعثات العلمية الاستكشافية، وكان من ضمنها عسكريون ومدنيون إثنولوجيون ومتخصصون في الهندسة الطبوغرافية والجيولوجية وغيرها من علوم الأرض والمناخ. وجمعوا خلال تلك المرحلة معلومات كثيرة ومتنوعة عن الغطاء النباتي والحيوان، وعن المجال الجغرافي وأشكال الحياة المجتمعية في المنطقة في كل تفاصيلها (1).

وظهرت أولى الطوابير العسكرية الفرنسية في المنطقة سنة 1847 بقيادة الجنرال CAVAIGNIAC "كافينياك" (2)، ثم تلتها حملات عسكرية أخرى كحملة الجنرال "Pelissier" عام 1849 (3). ومن أنشط القادة العسكريين الفرنسيين الذين تعددت حملاتهم إلى المنطقة الضابط(دوكلومب) "De colomb"، فقد قام بخمس حملات انطلاقا من البيض "" ما بين 1854-1866 (4)، غزا خلالها كل بلاد القصور ووصل في إحداها

(1) نذكر على سبيل المثال: "الدكتور "بول ماريس" P.Marès، صاحب حملة الضابط "ذي كلومب"، في أبريل عام 1857 إلى القصور الجنوبية وقام بمعاينة طبيعة المنطقة الجيولوجية وأخذ قياسات عن مناخها.

أنظر: Augustin Bernad, N. Lacroix: La pénétration saharienne (1830-1908). Alger, 1906, p. 27

(2) كان حاكما لدائرة تلمسان آنذاك.

(3) Documents, T.2, pp. 414-417.

(4) Augustin B. et N. Lacroix: La pénétration. P. 29,

في حملة "ذي كلومب" الأخيرة لهذه السنة (1866) قام الضابط M.Parissot، وهو ملحق بالكتيبة الثانية من جيش "زواوة" Les zouaves الجزائريين بأخذ تصاميم طبوغرافية عديدة في نقط معينة عبر مسار الحركة.

أنظر: Colonieu, de Geryville à Figuig, p. 301

إلى بلاد أولاد جرير وذوي منيع وقصري القنادسة وعين الشعير. وخلال الفترة ما بين: 1855-1861 حاول فيها الفرنسيون التحكم في فرق قبيلة العمور المسيطرين على معظم مجال القصور الجنوبية الشرقية، وذلك عن طريق تنظيمهم وتعيين القواد عليهم (ومنحهم الطوابع والشارات). وقد أعاد الضابط Dastugue (1) تنظيم العمور من ثلاث قيادات إلى سبعة، بعد ما غزا المنطقة في 22 فبراير 1861 ووصل في حملته إلى عين الصفراء وتييوت والمكرارين وصفيصفة (2).

وبعد قيام ثورة أولاد سيدي الشيخ الشراقة عام 1864 كرست الحملات العسكرية جهودها لمحاولة شل هذه الحركة ومنع هجرة القبائل المرتبطة بها مثل: أحميان والعمور ولغواط ولكسل وغيرها. وقام الكولونيل Colnieu عام 1868 بغزو نواحي شط تيكري وفجيج (3). وفي شهري مارس وأبريل عام 1870، قام الجنرال "Wimpffen " بحملته المشهورة إلى أراضي الهضاب العليا المغربية وقصور الجنوب الشرقي انطلاقا من وهران، وعند وصوله إلى عكلة النعجة على الشط الغربي كتب إلى جماعات القبائل المغربية في الجنوب الشرقي، كالعمور وبني كيل وأولاد

---

(1) كان حاكما على سبد،

(2) في عام 1855، قسم العمور إلى ثلاث قيادات: فرقة السوالة ولي عليها القائد بوزيان بن هذي (بقي في منصبه إلى عام 1889) - فرقة أولاد سليم. ولي عليها القائد قدور ولد حمو -ثم فرقة أولاد بوبكر ولي عليها القائد بن عبد الله ولد لعرج. وحسب التقسيم الذي اقترحه () أصبحت فرق العمور السبعة تخضع للقواد الآتية أسماؤهم: فرقة المرينات عليها القائد عبد الرحمان بن عيسى بن مرين -فرقة أولاد بو شارب عليها القائد الميلود بن عزوز -فرقة أولاد الشحمي عليها القائد قدور بن القوسير- أولاد عبد الله عليها القائد بوفلجة ولد مبارك- فرقة المدابيح عليها القائد إبراهيم ولد موسى- فرقة أولاد كطيب عليها القائد عبد الله بن لعرج، فرقة السوالة عليها القائد بوزيان بن هدي .
أنظر: Docume,ts, T. 2, pp. 260-262

(3) قام "دي كلومب" بحملته الأخيرة في نونبر 1866، ومر خلالها أمام قصور صفيصيفة وعين الصفراء وتييوت وعسلة، وخيم طابوره العسكري لوقت قصير قبالة القصور الفجيجية.
Documents. T. 2, p. 417.

جيـر وذوي منيع وأولاد الناصـر وأولاد الحاج يـهددهـم ويتـوعـدهم بالعـقـاب إن هم استمروا في تقديم العون لقبيلة أولاد سيدي الشيخ وقياداتها (1). وقد غزا قسما من بلاد بني كيل في الظهـرة واتجه جنوبا إلى وادي كيـر وقـصور بوكـايس وبشار والقنادسـة (2). وكـانت حكومـة نابليـون الثـالث قـد أعطت تعليـمـاتـهـا للجنرال (Wimpffen) قبل قيامه بتلك الحملة ألا يتعدى الأهداف المرسومة له حتى لا ينجم عن تصرفـه المخالف مـا يؤدي إلى احتـجـاجـات السلطان وإثارة المشـاكل مع القوى الأوربيـة، علما بأن علاقـة فرنسـا بألمانيـا في هذا الظرف التـاريخي بالذات كـانت تشهد توترا حادا أدى إلى نشوب الحرب بينهما في شهر غشت من عام 1870 .

وقد نفذت خمس حملات عسكرية قام بها أربعة ضباط هم بالتتابع: ابن داوود، رئيس مـركز العـريشـة فـي مـارس 1873 (3)، والجنرال (Carteret-Trecourt) حـاكم دائرة تلمسـان في 27 مـارس 1875 (4) وخلفـه الجنرال (Flogny) فـي فـبـرايـر 1877 (5)، والضـابط (Decastries) رئيـس "بيـرو عـرب" سـبـدو في 21 فبرايـر 1880 (6)، وهؤلاء الضباط جميعهم اتجهوا بطوابيرهم العسكرية إلى

(1) كان سليمان بن قدور في هذه الحملة يقود "الكوم" الجزائريين.

أنظر: Documents. T.2, p. 262

رسالة الجنرال "" كتبت بتاريخ 20 ذي الحجة 1286 / مارس 1870، وقد كتبت بلغة عربية ركيكة بقلم أحد المترجمين العاملين في "بيرو عرب" وهران أو العريشة.

(2) استقبله آنذاك شيخ الزاوية القندوسية محمد بن عبد الله خارج أسوار قصر القنادسة.

(3) Documents. T .2, p. 263

(4) Ibid. pp. 264-265

(5) Ibid. p. 268

وقد قام الجنرال (Flogny) بحملته العسكرية الاستطلاعية انطلاقا من العريشة في 15 فبراير 1877، وصل خلالها إلى كل من عين الصفراء وتييوت والمكرار التحتاني.

(6) Documents, T. 2, p. 426.

غاية واحدة هي إخضاع القصور الفجيجية وقبيلة العمور ما بين عسلة والمكرارين، لكنها كانت حملات عادية مثل سابقاتها، إذ سرعان ما يعود سكان القصور والقبائل إلى تملصهم من النفوذ الفرنسي بمجرد مغادرة طوابيرهم العسكرية لبلادهم.

المرحلة الثانية

اختيرت عين الصفراء عام 1881 لتكون مركزا متقدما لاستقرار الفرق العسكرية الفرنسية في الجنوب الغربي الجزائري للإشراف على مراقبة بلاد القصور الجنوبية وجبال العمور. وقد تم ذلك رسميا بموجب قرار حكومي صادر بتاريخ 20 مارس 1882 (1)، وأصبحت دائرة عين الصفراء تضم قصور عسلة وتييوت وصفيصفة والمكرارين الفوقاني والتحتاين. وابتداء من عام 1881 إلى عام 1900 تم للفرنسيين احتلال كامل منطقة القصور الممنوحة لهم بموجب اتفاقية عام 1845، واحتلال أجزاء جديدة من التراب المغربي لم تكن معدودة من قبل ضمن المجال الجزائري، واستقروا بها وبنوا مراكز للحراسة مزودة بفرق عسكرية.

ويعتبر إنشاء مركز عين الصفراء بداية لتوجه جديد من الغزو واقتطاع الأراضي يعتمد في الأساس على سياسة العنف وترويع السكان. بل إن تعيين "لاديسلاس أورديغا" (L. Ordega) وزيرا مفوضا بالمغرب في العام نفسه (1881)، المعروف بحماسه الشديد للتوسع الاستعماري الفرنسي (2) يعد مؤشرا لبداية مرحلة جديدة في السياسة الفرنسية بالمغرب. لقد عبر الجنرال "Lacretelle" عن هذه السياسة الجديدة في مذكرة كتبها بتاريخ 17 يونيو 1881 لأجل إخضاع قبائل الحدود

(1) أنظر: Documents. T. 2, p. 276

كذلك رسالة وزير الحربية Billot إلى وزير الداخلية بباريز في 15 يونيو 1H.1882 C.1025, A.M.G

(2) Jean Ganiage: l'expansion coloniale de la France sous la troisième république (1871-1914). Paris, Payot, 1968, p. 109

الجنوبية، المعادية للفرنسيين، بما فيها قبائل أولاد سيدي الشيخ والعمور وجزء من قبيلة احميان. إذ أكد أن على الفرنسيين مهاجمة القصور واحتلالها، لأنها تشكل مخزنا لأقوات القبائل الرحلية في المنطقة ومستودعا لودائعها (1). واستخدم الفرنسيون لبلوغ أهدافهم -عدا الجنود والمدافع- كافة الوسائل البشرية والاقتصادية والسياسية والآلية.

أ- سياسة البطش والتسخير

ابتدأ التوسع الفرنسي في التراب المغربي خارج القصور الممنوحة للجزائر بموجب اتفاق 1845، باحتلال جنين بورزق في يوليوز 1885 على بعد 40 كلم من عين الصفراء في جنوب غربها. والتفسيرات المدلى بها لجانب المخزن المغربي تتعلق بحفظ الأمن وحماية الأراضي والقبائل الجزائرية من تعديات القبائل المغربية والمنشقين الجزائريين المهاجرين إلى المغرب، ثم إن جنين بورزق حسب الطروحات الفرنسية يوجد في المجال التابع لقبيلتي أولاد سيدي الشيخ الغرابة من البيض سيدي الشيخ (2) والعمور غير الصحراويين التابعن للجزائر. لكن الأهداف الفرنسية الحقيقية غير المعلنة لا ترتبط بهاجس الأمن فحسب، بل تتعلق بتنفيذ مخططات معدة سلفا لأجل مد السيطرة الفرنسية في عمق التراب المغربي في هذه المنطقة (3). فاختيرت نقطة بورزق لبناء مركز عسكري للمراقبة وتسهيل عمليات الغزو اللاحقة لوفرة مياهه العذبة.

---

(1) IH, C.1049, A.M.G

(2) Mohamed Maazouzi: l'Algérie et les étapes successives. PP; 45-46

(3) حسب تقرير كتب لفائدة وزير الحربية الفرنسي مؤرخ في 6 دجنبر 1884.

1H, C.1024, A.M.G

وبناء على الدراسات الطبوغرافية السابقة لكل المجال الجغرافي الممتد ما بين عين الصفراء والقصور الفجيجية ، نفذ الفرنسيون خططهم لاحتلال النقط الاستراتيجية المتوفرة على الماء والمتحكمة في مفاوز الطرق كفج فوناسة وفج وادي الناموس وغيرهما، فاحتلوا درمل عام 1893 والزوبية "Duveyrier" عام 1900 (1)، وهي لا تبتعد عن فجيج إلا بنحو 15 كلم.

وشكل غزو الفرنسيين لقبيلة العمور ومواطن استقرارهم، خاصة منها جبل بني سمير، قضية شائكة في العلاقة المغربية -الفرنسية، استغرقت نحوا من ثمانية عشر عاما ما بين: 1882-1900، وتعددت من أجلها رسائل الاحتجاج المخزنية دفاعا عن القبيلة وجبالها المغربية. فقد قامت القوات الفرنسية منذ أواخر 1881 بملاحقة العمور في جبالهم لأجل تأمين مركز عين الصفراء، وتصف رسالة أعيان قصر زناكة إلى مولاي رشيد عامل تافيلالت في ثالث محرم 1299/ نونبر 1881 ما لحق بالعمور من الضرر من جراء الهجوم الفرنسي، إذ أن عسكر الفرنسيين ومن معهم من الأعراب "أحاطوا بقبيلة العمور (...) فبلغوا بعساكرهم رأس الجبل وأخذوا من العمور من ظفروا به هناك وسبو أموالهم وأولادهم وقتلوا رجالهم" (3). وتشكى عامل فجيج محمد بن عمر المراكشي للسلطان في رسالته بتاريخ 18 ربيع الثاني 1308/ نونبر 1890 بما يقوم به الفرنسيون تجاه العمور من اقتفاء أثرهم للقبض عليهم حيث وجدوهم، في الطرقات والأسواق، ومصادرة أمتعتهم

(1) أجريت دراسة حول نقطة درمل بينت احتوائها على صبيب مائتي عذب مهم يصل إلى 600 ل/ د، حسبما جاء في تقرير كتب بقسم افريقيا بالوزارة الحربية بباريز في 26 أبريل 1892 1H,C.1024,A.M.G.

(2) Lyautey: Lettres du Sud -Oranais. 1937, pp. 46-47.

(3) م. و. م / ملف الحدود المغربية الجنوبية.

ومواشيهم (1). ولم يكن الجانب الفرسي آنذاك على قناعة واحدة بالإقدام على غزو العمور وضَمِّهِمْ وأراضيهم إلى ممتلكاتهم بالجزائر. فبينما كان معظم القادة العسكريين في الجزائر وكذا وزير الخارجية الفرنسي، استنادا على تقارير البعثة الدبلوماسية الفرنسية بطنجة يدفعون في اتجاه غزو العمور وضم أراضيهم، نحى وزير الحربية والقيادة العليا للجيش بباريز منحا معاكسا، عارضوا خلاله هذا الغزو واعتبروه مخالفا لبنود معاهدة مغنية (1845). بل أكدوا غير ما مرة في مراسلاتهم أن قبيلة العمور بكافة فرقها وجبل بني سمير ينتميان للمغرب، ولاحق للفرنسيين في غزوهم أو متابعتهم. وقد بين وزير الحربية "Billot" في رسالته إلى وزير الداخلية بتاريخ 15 يونيو 1882 أن فرق السوالة وأولاد سليم وأولاد بوبكر لم ترد أسماؤها في مشروع قرار إنشاء مركز عين الصفراء، لأن هذه الفرق من قبيلة العمور المغربية (2). وورد في مذكرة لرئيس قسم إفريقيا ورئيس القيادة العليا للجيش الفرنسي بباريز في 3 ماي 1887 قوله: "ليس هناك من شك في أن جبل بني سمير يوجد داخل الأراضي المغربية وقد اعترف بذلك Jules Ferry رئيس الحكومة اعترافا قاطعا في برقيته بتاريخ 24 يناير 1885 (...) "أن التمييز الذي يراد إقامته بين عمور القصور وعمور الصحراء إنما هو محض جدل لا غير (3) فليس هناك إلا مجموعة

(1) كناش رقم. 630، خ. ح / الرباط .

(2) 1H, C. 1025, A.M.G.

(3) كان الضابط "Rinn" مستشار الحكومة الفرنسية بالجزائر ورئيس مكاتب الاستعلامات بها، قد أعد دراسة حول قبيلة العمور عندما كثر الجدل حول هويتها هل هي مغربية أم جزائرية. ودفع بدراسته إلى الحكومة الفرنسية في ماي 1885 جاء فيها بنظرية غريبة ليس فقط أنها لا تمت للواقع بصلة، بل لم تحظ بالقبول من هذا الطرف ولا ذاك في الأوساط المسؤولة الفرنسية، إذ رأى أن العمور ينقسمون إلى مجموعتين: "عمور القصور أو الجبال" وهم جزائريون يستقرون بجوار قصور: عين الصفراء وتييوت والمكرارين. . إلخ. ويملكون فيها الأملاك الزراعية، ثم مجموعة "عمور الصحراء" وهم المذكورون في معاهد 1845 تابعون للمغرب. لكن تقسيم قبيلة العمور بهذا الشكل الذي ابتدعه "Rinn" لم يكن له وجود من قبل.

واحدة من العمور هم المشار إليهم في معاهدة 1845 تحت اسم عمور الصحراء يستقرون داخل مجال السلطة المغربية" (1). فهل يرجع هذا الموقف المخالف للتيار الداعي للمضي قدما نحو مزيد من الغزو وضم الأراضي المغربية إلى "صحوة ضمير"، ومراعاة تعهدات الدولة الفرنسية تمشيا مع معاهدة مغنية تجاه بلد مستقل ذي سيادة إلى ذلك العهد؟ قد يكون ذلك صحيحا لو أن الحكومة الفرنسية وضعت منذ البداية حدا لطموحات العسكريين في الجزائر بعدم تجاوز المجال الخاضع لهم في منطقة الحدود طبقا للمعاهدة المذكور، ولم ترخص لهم احتلال جنين بوزرق وجبال العمور. ولا يفسر انقسام رأي الحكومة الفرنسية حول غزو أراضي العمور داخل التراب المغربي آنذاك إلا بما كان يجري داخل فرنسا نفسها، إذ عانت الحكومة الفرنسية من أزمة سياسية دامت خمس سنوات (1885-1890) تعاقب فيها على السلطة ثلاث حكومات ما بين دجنبر 1885 ونهاية 1887 في عهد رئيس الجمهورية "Grevy" (گريفي)، بالإضافة إلى مشاكل الفرنسيين العسكرية في مستعمرتهم الهند الصينية، بسبب الخلاف مع الصين حول التونكان في صيف عام 1884، وكذا الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تجتازها فرنسا في الفترة نفسها (2).

قام أولاد سيدي الشيخ بثورة ضد الفرنسيين في الجنوب عام 1864 وظهرت منهم زعامات في كلا الفرعين: "الشراقة والغرابة" (3)، قادوا قبيلتهم وقبائل

(1) 1H. C. 1024. A.M.G

(2) Jean Ganiage: L'expansion coloniale. PP. 111-114

يفسر هذا المؤرخ أزمة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية بالمنافسة التي لقيها الإنتاج الفلاحي الفرنسي والإنتاج الأوربي بوجه عام من الحبوب الأمريكية المعروضة في الأسواق العالمية، كما أن القلاقل الاجتماعية بفرنسا أضعفت من إنتاجها الصناعي فأدى إلى قلة النقود ونقصان في تحصيل الضرائب، وهذا كله انعكس على الأداء الحكومي الفرنسي.

(3) أنظر أحمد مزيان. مرجع سابق، ص. 480.

وانظر كذلك: Documents. T. 3, pp. 778-788

المنطقة الجزائرية منها والمغربية في معارك شتى ضد الفرنسيين وضد القبائل الخاضعة لهم طيلة النصف الثاني من القرن 19. بيد أن مواقف القيادات البوشيخية، وخاصة منها الشراقة لم تتخذ مسلكا خالصا للثورة من البداية إلى النهاية، بل انتهى المطاف بالعديد منهم إلى الاستسلام للفرنسيين وتحولوا إلى أداة مسخرة لخدمة أهدافهم في المنطقة. فعلى سبيل المثال كتب عامل فجيج محمد أكسيم إلى السلطان في 9 جمادى الأولى 1307 / دجنبر 1889 بما يقوم به حاكم عين الصفراء من "الخوض والشيطنة بين الإيالتين" مستعملا ابن حمزة (1) البوشيخي لاسترداد دواوير قبيلة العمور المهاجرة إلى الأراضي المغربية، بل "صار يدور مع فسيانات النصرى (كذا) بعدد من الخيل على بني جيل وغيرهم يطمعهم ويمنيهم ويهددهم بالنصارى" (2). وحسب رسالة "جول كامبون" Jules Cambon الوالي العام للجزائر إلى وزير الحربية الفرنسي في 15 أكتوبر 1893، فإن "سي حمزة" المذكور سبق له أن قام بمهمة سرية في عام 1892 بكورارة لصالح الفرنسيين بقصد استمالة عمه قدور بن حمزة وإدخاله إلى الجزائر (3)، وتحول السيد قدور بن حمزة بالفعل إلى الخدمة لصالح الفرنسيين منذ استسلامه ودخوله إلى الجزائر (4) عام 1890. فقد كتب الضابط (گوردون) "Gorc'on" حاكم "جيرفيل" إلى الجنرال قائد دائرة عين الصفراء منوها بالدور الذي قام به السيد قدور بن حمزة الذي رافقه في الحملة

(1) يعني به هنا "سي الدين بن حمزة".

(2) كناش رقم 551، ص 44 . خ. ح / الرباط.

(3) 1H, C.1028, A.M.G

وفي نفس الرسالة يخبر "كامبون" وزير الحربية أن السيد قدور بن حمزة يحاول القيام بدور المخبر لصالح الفرنسيين فيزودهم بالجديد من الأخبار حول المغرب، لكنه في نفس الوقت ما انفك يكاتب السلطان المغربي ويعلن له بيعته وخضوعه.

(4) استقر بالأبيض سيدي الشيخ. 1H., C. 1029, A.M.G.

العسكرية التي نظمها إلى منطقة الساورة وكير وبني كومي ووادي الناموس قرب فجيج قائلا: "أعتقد سيدي الجنرال أن ما تحمله السيد قدور من مشاق طوال عشرين يوما (...) من أجل قضيتنا قد أبعد جميع شكوكنا فيه".

ولقد استعمل الفرنسيون مختلف وسائل القهر والإغراء لاحتواء ثورة أولاد سيدي الشيخ وتحويل زعمائهم لخدمة الأهداف الفرنسية،ومن جملتها تخصيص منح سنوية لمجموع زعماء شراقة الذين قبلوا الاستسلام وتقديم الخدمات، وبلغ مجموعها عام 1883 مقدار : 36.000 ف استفاد منها السيد "الدين" والسيد "حمزة" والسيد "المرادجي". ثم ارتفع مبلغ المنحة إلى 54.000 فرنك ابتداء من 1 يناير 1890 وكان نصيب السيد قدور بن حمزة منها: 18.000 فرنك.

وسلك الفرنسيون نفس السياسة مع قبائل احميان والعمور والشعانبة. لقد حاربوا هذه القبائل إلى أن تم لهم احتواؤها وتجنيدها لصالحهم فيما يعرف بفرق "الكوم" كقوات مساعدة للفرق العسكرية الفرنسية المكلفة بإخضاع الجنوب الجزائري والجنوب الشرقي المغربي. وتتحدث برقية للجنرال "Saussier" قائد الفيلق 19 إلى وزير الحربية بباريز في 31 يناير 1882 عن تجنيد أربعمائة فارس من قبيلة احميان بمعية سرية من الجند الفرنسي بقيادة الضابط "Negrier"، انطلق بهم من المشرية للإغارة على بني كيل وعلى احميان الجنبة في شط تيكري (2).

(1) وردت هذه البيانات في مذكرة كتبت بوزارة الحربية في نونبر 1893 .
أنظر: 1H,C.1023, A.M.G

(2) 1H, C.1023, A.M.G

وقام الفرنسيون أيضا بنقل بعض فرق قبيلة احميان من أماكن استقرارها بالهضاب العليا الجزائرية على الحدود، وأنزلوها في نقط داخل الأراضي المغربية على الظهرة (الهضاب العليا المغربية) تتوفر على الماء والكلإ، لمزاحمة بني كل واقتلاعهم من مواطنهم، والدفع بهم إلى غرب الظهرة. وقد أخبر بذلك عامل فجيج محمد بن علي الكسيمي في رسالته إلى السلطان، التي ورد فيها أن أحد كبار شيوخ فرقة البكاكرة من احميان أطلعه على أن الفرنسيين قد أجبروا فرقته بالنزول في محل أولكاك (1) "وهو محل ذو مياه عذبة كثيرة قريب من فجيج ينزل به بنو جيل في بعض الأحيان". وأنزلوا فرقة عكرمة من احميان أيضا بمحل الكعلول وجنان العظام (2) والفرطاسة (3) وأنزل احميان الشفاعة بمحل المنكوب (4) قرب عين بني مطهر، وجميعها نقط مائية مهمة بوسط الظهرة (5). وهذه المعلومات المنقولة من شيخ البكاكرة تزكيها تعليمات صادرة من الوالي العام إلى حاكم العريشة في الموضوع، وقد نفذت في أوائل فبراير 1893، واستقر احميان بالنقط المذكورة وانسحبت منها دواوير الفرق الكيلية النازلة بها (6). وأمام احتجاج السلطان لدى السفير الفرنسي في طنجة ولدى حاكم تلمسان بواسطة النائب محمد

---

(1) توجد جنوب جبل الدوگ ما بين صفيصفة وشط تيكري.

(2) يوجد في الظهرة على واد "بولرجام" جنوب شرق الشط الغربي.

(3) هناك فرطاستان: شرقية وغربية، وهذه الأخيرة المقصودة هنا توجد في الضفة الغربية لشط تيكري ويقع الكعلول شمالها.

(4) يقع على الشط الغربي.

(5) م. م. م / ملف فجيج.

(6) أنظر: Documents. T. 2, pp. 127-136

ويعلق صاحبا التأليف على هذا التوجه بقولهما: "إن احتلالنا لهذا الخط (اولكاك، الفرطاسة الغربية وادي بوخلخال، الخ... " سيسمح لقبيلتنا (احميان) بدفع مواشيها أكثر نحو الغرب للبحث عن المراعي الجيدة التي توجد ما بين أولكاك والمعدر الأحمر، ومن جهة أخرى سنستفيد إذا ما أقيمت حدود في المستقبل بين المغرب والجزائر (بهذا القسم الجنوبي) بربح المزيد من الأراضي نحو الغرب".

بركاش وعامل وجدة عبد السلام بن بوشتة البغدادي، أصدر الوالي العام للجزائر أوامره من جديد لحاكم العريشة بإعادة احميان من الأماكن التي استولوا عليها فوق التراب المغربي بالظهرة، جاء ذلك في رسالة عبد السلام بن بوشتة إلى السلطان مولاي الحسن في 13 شوال 1310/ أبريل 1893 بقوله: "وقد رجع جميع أعرابهم حميان الذين كانوا نازلين بالمنقوب والقعلول وقصر العجوز وعقلة الحاج محمد (1) ومعطن الزيمة ودرمل ولم يبق أحد منهم بالأماكن المذكورة وذلك بأمر حكامهم الكبار" (2). ومنح الفرنسيون مداليات شرفية ومكافآت مالية لعدد من الشخصيات القيادية ذات النفوذ السياسي أو الديني في منطقة الحدود الجزائرية المغربية ممن أدى خدمات كثيرة لصالح مشاريعهم التوسعية، ينتمي أكثرهم لقبيلتي احميان والعمور (3).

---

(1) توجد على وادي الناموس شرق فجيج.

(2) م. و. م / ملف وجدة.

وقد علق السلطان على ظهر الرسالة بقوله: الحمد لله (...) أدام الله علينا ما فيه الخير".

أنظر كذلك: Documenys. T. 2, p. 136

سياسة الإنزال والمزاحمة هذه ستتكرر أيضا في عام 1901 بشمال الظهرة. فقد أخبر القائد الميلود المهياوي في رسالته بتاريخ 7 رمضان 1319 / دجنبر 1901، قائد المشور، أن الفرنسيين أنزلوا قبيلة احميان وبني مطهر الشراقة وقبيلة أولاد انهار ليزاحموا قبيلة المهاية المغربية في مراعيها الاعتيادية وطردوها من غرب الشط الغربي ومن عدد من الآبار التي حفرها أجدادهم في الظهرة. وأبان عن إحساسه ذلك بقوله: "وإن جعلوا الحدادة بهناك (كذا) فغرضهم يحكموا قبيلة بني جيل ولمهاية". م. و. م / ملف وجدة.

(3) تتوفر صناديق الأرشيف التاريخي بفانسين (باريز) وأرشيف (إكس. أ. بروفانس) على عشرات الوثائق على شكل تراجم حياة وجداول بإحصاء خدمات العديد من هذه الشخصيات لصالح الفرنسيين المقترحة لنيل المداليات الشرفية الفرنسية، نورد منها على سبيل المثال: السيد مولاي ولد "السيد محمد بن ميلود مرابط تيبوت (من سلالة الولي أحمد بن يوسف مؤسس الطريقة اليوسفية بمليانة) كان له نفوذ كبير على الشعانية (دائرة المشرية) والطرافي (دائرة جبيريفيل) وعلى العمور (دائرة عين الصفراء). عين قائدا لقواد العمور وقصور عين الصفراء وتيبوت وغيرها في 27 شتنبر 1898، ثم آغا في 3 فبراير 1900. تقرير كتبه ليوطي في عين الصفراء، 8 نونبر 1903. 1H.C.1034, A.M.G

ومنهم قائد البكاكرة من قبيلة احميان محمد بن عمارة، قاد فرق من (كوم) قبيلته مرات عديدة ضد بوعمامة وضد قبائل احميان المهاجرين إلى المغرب، كتب عن خدماته بنفسه في رسائله لحاكم وهران خلال عامي 1901-1902 مشتكيا من استغناء الحكام الفرنسيين عن خدماته لكبر سنه. رسائل خاصة إحداها مؤرخة في 5 فبراير 1902 .

ولم يكتف الفرنسيون بتسخير القبائل الجزائرية على الحدود وقياداتها في الغزو وضم الأراضي المغربية، بل عمدوا إلى استقطاب عدد من الشخصيات الدينية والمخبرين المغاربة من تجار وبعض أعيان الجماعات وأشخاص من العامة، فقد استقدموا رئيس الزواية الوزانية الشريف عبد السلام الوزاني بموافقة المخزن المركزي إلى منطقة الجنوب الشرقي المغربي للاتصال بسليمان بن قدور البوشيخي من فرع الغرابة وإقناعه بالانتقال مع أفراد عائلته بعيدا عن الحدود إلى داخل المغرب، وقد نجح في ذلك المسعى في أبريل عام 1876 (1). وكلف عبد السلام الوزاني أيضا من طرف السفير الفرنسي (De Vernouillet) في أوائل يناير 1880 بمكتابة أتباعه في منطقة الحدود المغربية الجزائرية ليستوصيهم خيرا بالفرنسيين:"Sabatier و Troyon"، المسافرين في مهمة استكشافية إلى إقليم الساورة وقصور توات (2).

وهنالك الأغا المنحوت (أغا) احميان، انخرط في خدمة الفرنسيين مبكرا منذ عام 1855 لإرجاع فرق احميان المهاجرين إلى المغرب، وقيامه بالوساطة لدى سكان قصر المكرار الفوقاني ولدى قبيلتي أولاد جرير وذوي منيع المغربيتين لربط علاقات اتصال ومتاجرة مع الجزائر. Documents. T. 2, p. 226

وهناك الحاج عثمان ولد الشيخ قائد كوم فرقة السندان قبيلة احميان رقي ضابطا (للنشان) الافتخاري في 15 ماي 1893 بعد مشاركته في الحملة الفرنسية الموجهة ضد عمور جبل بني سمير، ورد ذلك في تقرير حاكم المشرية في 21 نونبر 1990. 1H, C. 1024, A.M.G

(1) Nordman (D): La notion de la frontière. T. 1, p. 280

(2) رسالة السفير إلى رئيس الحكومة ووزير الخارجية الفرنسية (Fraycinet) بتاريخ 22 فبراير 1880. أنظر مجلة الوثائق الملكية، المجموعة السادسة، 1987 .

وقد كلف عبد السلام الوزاني مرة أخرى بجلب قدور بن حمزة البوشيخي من فرع شراقة من توات فلم يتسنى له ذلك. ثم قام بمساعيه لدى سكان قصور توات وتيدكلت وكورارة لتسهيل مأمورية الجيوش الفرنسية للدخول إلى هذه القصور والاستيلاء عليها، بيد أن سكانها فطنوا إلى تآمره وعمالته للفرنسيين فقاموا بطرده من بلادهم، حسبما ورد في رسالة محمد بن علي الكسيمي الإخبارية سابقة الذكر إلى السلطان في 25 ذي القعدة 1892/1309 ، م. و. م / ملف فجيج.

وورد في عدة وثائق فرنسية بإرشيفي (فانسان وإكس) أسماء عدد من أعيان القصور الجنوبية وتجارها وكذا بعض مرابطي الزاويتين القنودسية والكرزازية ممن كان يمد الفرنسيين بالأخبار، بعض هؤلاء كان على وعي بوظيفته الإخبارية لقاء حفنة من النفوذ، والبعض الآخر لم يكن كذلك فتستخلص منه معلومات عن غير وعي بمقاصدها أثناء السفر للاتجار في الجزائر أو لزيارة الأتباع الدينين.

ب- سياسة السوق المغلقة

من بين الوسائل التي التجأ إليها الفرنسيون للضغط على قبائل الحدود المغربية ودفعها لقبول مطالبهم في الإخبار عما يجري في ساحتها، والعمل على طرد القبائل الجزائرية المهاجرة إلى الأراضي المغربية، سياسة إغلاق الأسواق الجزائرية في وجه قوافل القبائل وتجار القصور المغاربة في المنطقة. وقد بين الجنرال (Detrie) حاكم مقاطعة وهران في تقريره بتاريخ 19 يوليوز 1883، ما خلفه هذا الإجراء من تأثير سلبي على حياة قبائل المنطقة الشرقية المغربية كبني كيل واحميان الجنبة وأولاد جرير والمهاية، وذوي منيع، بسبب قلة الزرع في المغرب عام 1881، الشيء الذي دفع بقبيلة ذوي منيع إلى إرسال وفد من أعيانها إلى عين الصفراء للتباحث مع حاكمها في إمكانية التزود بالزرع من الأسواق الجزائرية مقابل أن تعد بمساعدة الفرنسيين على إرجاع القبائل الجزائرية الثائرة ضدهم إلى داخل الجزائر (1). ويضيف التقرير أن أهالي القصور الفجيجية بدورهم وبإيعاز من تجارهم، دفعوا بأعضاء جماعات القصور في اتجاه عقد علاقات مسالمة وحسن الجوار مع الفرنسيين ومع من يرد إليهم من أفراد القبائل الجزائرية، لأجل تنشيط التجارة بين الطرفين، بشرط ألا يدخل العساكر الفرنسيون إلى واحتهم (2).

ولقد تكرر إغلاق الأسواق الجزائرية في المراكز المحادية للحدود كعين الصفراء والمشرية في وجه سكان فجيج والقبائل المجاورة لها عام 1889، لإرغامهم على طرد

---

(1)30 H, C. 78, A.O.M

وردت الإشارة لمنع الفرنسيين لقبيلتي ذوي منيع وأولاد جرير للكيل من الأسواق الجزائرية في رسالة جوابية بعثها عامل وجدة عبد المالك السعيدي إلى شيخ فرقة أولاد عبد الله العموريين" بوفلجة بن مبارك العموري" بتاريخ 21 محرم 1300/ نونبر 1882 . م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) 30 H, C.78, A.O.M

المهاجرين الجزائريين وعدم إيوائهم بين ظهرانهم، جاء ذلك في برقية الجنرال (Detrie) إلى الوالي العام العام للجزائر في 31 ماي 1889 (1). وإذا كان سكان المنطقة الجنوبية الشرقية المغاربة في حاجة لارتياد الأسواق الجزائرية المحدثة من قبل الفرنسيين لقربها وسهولة تموينها بالحبوب ومختلف البضائع عن طريق المواصلات السريعة (القطار)، فإن تأثير إغلاق هذه الأسواق في وجه المستهلكين المغاربة ينعكس سلبا أيضا على التجار الجزائريين الذين يتضررون من نقص تجارتهم بالمقارنة مع سياسة الأسواق المفتوحة. وقد اعترف حاكم عين الصفراء في تقريره بأن هذا الإجراء يكلف التجارة الجزائرية في المنطقة غاليا، لكنه اعتبر أن خسارة تجارهم "ستكون مؤقتة حيث لن يستمر أمر الإغلاق طويلا" (2).

المرحلة الثالثة

ظل الساسة والضباط العسكريون الفرنسيون في الجزائر متشبثين بطروحاتهم السابقة الرامية إلى ضرورة احتلال الأراضي المغربية على الحدود، قطعة قطعة بقوة السلاح انطلاقا من الجزائر، ومن خلالها إخضاع المغرب كله، مستغلين في ذلك ما سمي بحق الملاحقة حسبما استخرجوه من بنود معاهدة 1845. وقد طبق هذا النهج في الميدان باحتلال جنين بورزق ودرمل، ثم سارعت وثيرة الاحتلال ابتداء من عام 1900 حيث احتلت الزوبية في فبراير 1900 وجنان الدار في مارس وايكلي وتاغيت ما بين أبريل ويونيو من نفس العام، ثم قصور بني عباس وتوات وكورارة عام 1901، وبني ونيف عام 1902 (3).

---

(1) Ibid.

(2) 30 H, C. 36, A.OM.

(3) Lyautey: Lettres du Sud Oranais. PP. 46-47.

والواقع أن تقدم الجيوش الفرنسية في المنطقة، وسقوط هذه المراكز بسهولة من دون أن تخلف مشاكل للدبلوماسية الفرنسية كما هي العادة مع القوى الأوربية، سيعزز الطرف المدني والعسكري في الجزائر للمناداة بالمضي في هذا الاتجاه. وقد وضعت أرضية لتطبيقه بصدور قانون دجنبر 1902 الذي تم بموجبه إنشاء قيادة خاصة بأراضي الجنوب الصحراوي، عهد بها إلى حاكم أعلى يخضع مباشرة للوالي العام للجزائر. وأنشئت في يوليوز من نفس العام أيضا ثلاث وحدات عسكرية صحراوية خفيفة التسليح وسريعة الحركة معظمها من المجندين المحليين في الجنوب، يؤطرهم ويقودهم ضباط فرنسيون (1). ومن خلال هذا النهج القائم على سياسة الغزو والاحتلال، مقرونا بالمسلك الدبلوماسي الذي سارت عليه الخارجية الفرنسية برئاسة Delcasse، وتوج بالعقد المبرم مع وزير الخارجية المغربي عبد الكريم بن سليمان (1901)، ظهر اتجاهان في الرأي حول الموقف الفرنسي من التخوم الحدودية الجنوبية بين المغرب والجزائر، والموقف من القضية المغربية مستقبلا بصفة عامة.

وكان هدف الاتجاهين معا يرمي إلى الهيمنة على المغرب، لكن وسائل تحقيق ذلك تختلف من طرف لآخر، فالخارجية الفرنسية، انطلاقا من نجاحها في دفع المخزن المغربي بوسيلة التفاوض للتوقيع على اتفاق 1901 وملحقه التجاري عام 1902، الراميين إلى تسريب الهيمنة الفرنسية بعيدا عن ضجيج المدافع إلى قلب الأراضي المغربية، كانت تدافع عن سياسة التعاون مع المخزن "لتقوية سلطاته على الهوامش الشرقية لمملكته" (2) والعمل خطوة خطوة بالوسائل الدبلوماسية للهيمنة

(1) Ganiage (Jean): L'expansion. PP. 225-227.

(2) Nordam (D): L'armée d'Algérie et le Maroc: Le dynamisme de la conquête, fin du (XIX début XI.S). Publications de la Facultyé des lettres et des Sciences Humaines. Rabat? 1996, pp. 41-71

الاقتصادية على المغرب والتأثير على القرار السياسي داخل دواليب السلطة المخزنية المركزية والإقليمية. أما الطرف الحاكم داخل الجزائر المسكون بهاجس حفظ الأمن على الحدود وتأمين الغرب الجزائري، فكان يرى أن وضع القبضة الفرنسية على المغرب إنما يتم انطلاقا من الجزائر وبقوة السلاح. وقد دشن "جونار" الوالي العام للجزائر هذه المسار بقنبلة القصور الفجيجية في 8 يوليوز (1). واحتلت واحة بن زيرك جنوب غرب فجيج على بعد 13 كلم ، ثم قصور: واكدة وبشار والقنادسة في نفس العام (2).

ولقد وجدت سياسة المواجهة بالعنف هذه التي نهجها "جونار" خلال عام 1903 أصداء مؤيدة عبرت عنها أقلام لأمثال: "أوغست تيريي" الذي هلل لقنبلة فجيج واعتبر أن سياسة التعاون مع المخزن، المتبعة منذ عامي (1901-1902) ما هي إلا "سياسة شاذة لا معنى لها" (3). وفي نفس السياق بدت انتقادات عسكريي وهران والساسة المدنيين في الجزائر بوجه عام أكثر حدة لما وصفوه "بالسياسة المتخاذلة" التي تنهجها باريز، ودعوا إلى العمل بسرعة. كما تبنّوا سياسة الاقتراب من القبائل (4)، بدل سياسة التعاون مع المخزن. بيد أن أنصار التسرب "السلمي" الحذر، وتغليب جانب توسيع المصالح الاقتصادية والسياسية داخل المغرب على قوة المدافع، كان له أنصاره أيضا. وقد عبروا عنه في عدة مقالات نذكر منها على سبيل المثال، مقال: "Robert de Caix" عام 1903 حول مستقبل العلاقات مع المغرب،

(1) أنظر أحمد مزيان. ص: 468 وما بعدها.

(2) Augustin (B), Lacroix (N). p. 162.

(3) Augustin Terrier. Les événements de figuig. B.C.A.F, 1903, pp. 178-184

(4)Nordman (D): L'armée d'Algérie. P. 38

وقد تساءل فيه عن جدوى خلق المشاكل على الحدود مع المغرب، وعبر عن اندهاشه آنذاك من الأصوات المتسرعة غير المدركة للعواقب، الداعية إلى احتلال الأراضي الممتدة شرق ملوية وتافيلالت والاستقرار بها. بل يجب حسب رأيه الانتظار إلى حين تسوية مشاكل فرنسا مع القوى المنافسة لها في المغرب، وإلى ذلك الحين على الفرنسيين يقول: "دي كي" التمسك بالتعاون مع المخزن، ومن خلاله توسيع المصالح الاقتصادي الفرنسية إلى وقت "انفرادنا بالمغرب" (1). وتحت عنوان "السياستان" Les deux politiques استعرض "Doutte. E" وجهة نظر الطرفين معا، ودعا إلى الجمع بين السياستين وإلى ضرورة المضي في التعاون مع السلطان لمضاعفة النفوذ الفرنسي في مملكته، ونعت معظم فرنسيي الجزائر بأن لهم أفكارا حادة وأكثر شراسة، لأنهم ألفوا سياسة التعامل مع بلد ملحق (الجزائر) بفرنسا. واعتبر أن سياسة التعاون مع السلطان هي من أجل إدخال الحضارة الغربية إلى بلاده، وهي رسالة على عاتق فرنسا يجب إنجازها (2) حسب تعبيره.

عين الجنرال "ليوطي" على رأس "دائرة" عين الصفراء بطلب من "جونار" الوالي العام للجزائر في 1 أكتوبر 1903، وأصبح ليوطي إلى حد ما حر التصرف في المنطقة، إذ لم يكن مسؤولا سوى أمام الوالي العام ووزير الحربية بباريز، ولم يعد خاضعا لحاكم مقاطعة وهران ولا لقائد جيش الجزائر (ف. 19)، حسب التسلسل الإداري. وأشرف على تنظيم وتقوية الفرق العسكرية الصحراوية الموضوعة رهن إشارته مدعمة من الخلف في الميدان بجنود المدفعية وباللفيف الأجنبي

(1) Les événements de Figuig.

(2) Doutte (E): **Les deux** politiques. B.C.A.F, 1903, pp. 306-311

و"الصبايحية" مجهزة أحسن تجهيز بالبنادق والرشاشات والمدافع. وكان "ليوطي" يجمع في شخصه بين القائد الحربي والسياسي والإداري المحنك متأثرا بأفكار "جوزيف غالييني" J.Gallieni (1) الذي تكون على يديه ميدانيا في الهند الصينية وفي مدغشقر. وخلال تقلده لمهام السلطة في منطقة الحدود لمدة تسع سنوات كحاكم أعلى لـ "قسمة" عين الصفراء ما بين: 1903-1906، ثم حاكما لمقاطعة وهران عام 1906، وضابطا أعلى للأمن في منطقة الحدود المغربية الجزائرية عام 1908، إلى أن عين مقيما عاما لفرنسا في المغرب بعد عقد الحماية عام 1912، جمع في ممارساته الميدانية في منطقة الجنوب الشرقي بين الغزو العسكري ونهج الأساليب السياسية. لقد مارس حق المطاردة بقوة ضد قبائل الحدود المغربية مع الاحتلال الدائم للأراضي المغربية وإقامة المراكز العسكرية فيها، وهذا ما كان ينشده الحزب الكولونيالي والعسكريون في الجزائر، أمثال: الوالي العام (جونار)، وممثل وهران في البرلمان الفرنسي "أوجين إيتيان" Etienne (E)، وغيرهما. وكانت الصحافة والمجلات المتخصصة في مجالات التوسع الإمبريالي الفرنسي في الجزائر على الخصوص مثل: Le Bulletin du Comité de l'Afrique française بمثابة منبر دعائي خاص بهذا التوجه (2). ولم يكن ليوطي أول من خطط لهذا النمط من الغزو: احتلال المواقع وإنشاء المراكز العسكرية في النقط الاستراتيجية، ثم متابعة الغزو

---

(1) Joseph Gallieni ضابط كبير ازداد في Saint-Best عام 1849، وبعد خدمته في السودان والتونكان كلف بعمل التهدئة (Pacification) والتنظيم في مدغشقر ما بين: 1896-1905، عين حاكما لباريز عام 1914، ثم وزيرا للحربية ما بين: 1911-1916 وقد سمي "مارشالا" بعد وفاته عام 1916 .
أنظر: Le petit Larousse (en couleur), Librairie Larousse, Paris, 1978, p. 1247
وانظر كذلك: Ayache (Germain): Les origines de la guerre du Rif, P. 59

(2) Nordman (D): L'armée. P. 38

قدما، بل سبقه غيره ممن تقلد القيادة على الحدود منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي (1). وفي هذا الإطار أنشئ مركز "كلومب" قرب واحة بشار في 11 نونبر 1903 من أجل مراقبة وإخضاع قبيلتي أولاد جرير وذوي منيع، وطوقت فجيج بمركزين عسكريين في صيف عام 1903 أحدهما في وادي العرجة شمال القصور الفجيجية، والثاني جنوبها في جنان الدار، لمراقبة قبائل الظهرة، وحماية المجال الذي تجري فيه الأشغال آنذاك لمد خط السِّكَّة الحديدية. واحتلت الفرطاسة الغربية جنوب شرق الظهرة في مارس 1904، وعين بني مطهر شمالها في يونيو من نفس العام واحتل سهل تلزازة جنوب غرب الظهرة أيضا عام 1905 (2). وأقيمت بهذه النقط الثلاث مراكز عسكرية (3)، مزودة بالجنود للضغط على قبيلة بني كيل ومراقبة تحركاتها. وقد كتب الجنرال "ليوطي" تقريرا إلى حاكم مقاطعة وهران في 18 يناير 1905 عن عمليات الغزو الاستكشافية التي قام بها فيلقان متنقلان من 30 نونبر إلى 7 دجنبر 1904 أحدهما انطلق من عين بني مطهر "بركنت Berguent" بقيادة قائد المركز الرائد (4) Henrys مكونة من 12 ضابط صف و 247 جندي و 30 من خيالة مخزن مشرية و 95 من خيالة "الكوم". والثانية انطلقت من الفرطاسة بقيادة القبطان (5) "Fesch" قائد المركز، والتقى الفيلقان في عين تندرارة. وكان هدف

(1) ابتدأ هذا النهج منذ احتلال موقع جنين بورزق عامي: 1885-86. ثم درمل 1893 ... إلخ .

(2) إن اختيار هذه المراكز يرجع لأسباب طبيعية تتعلق قبل كل شيء بسهولة التنقل وتوفر الماء، إذ كل هذه النقط بها عيون مائية دائمة التدفق، ولأجل تسهيل الاتصال والربط بين هذه المراكز فإن الواحدة منها لا تبعد عن الأخرى بأكثر من 60 كلم.

أنظر: Nordman (D). Op-cit, p.44

(3) Nordman (D). ibid, p. 38.

(3) ترجمة لـ"Commandant".

(4) ترجمة لـ"Capitaine"

الحركتين جمع معلومات طبوغرافية عن موقعي معتركة وواد الشارف (1). وهما نقطتان في قلب مجال تحرك العديد من فرق قبيلة بني كيل وأولاد سيدي عبد الحاكم البوشيخيين بالظهرة وقد كشف في رسالته إلى الوالي العام للجزائر في 13 يناير 1904 عن الأبعاد المجالية في هذه المرحلة من سياسة الغزو الاستكشافية والدفع بالمراكز العسكرية المقامة إلى الأمام بقوله: "في الوقت الحالي فقد وسعنا كثيرا مراكزنا للمراقبة وجمع المعلومات (...) ويجب أن تمتد تحركاتنا لوادي كير (...) وهذا سيقودنا إلى إقامة مركز في البحيرة نتمكن بواسطته من تحقيق الحماية الكاملة لمجال حوض زوزفانة" (2).

ولم ير "ليوطي" في القبيلة بشمال إفريقيا كغيره ممن سبقه من دعاة التوسع والاحتلال إلا عصابات من العصاة الذين يقومون بشن الغارات من أجل السلب والنهب (3). وهذه الحجج كثيرا ما احتج بها من سبقه لتبرير عمليات الملاحقة في حق القبائل المغربية المناهضة للتوسع. بيد أن "ليوطي" لم يتكئ على سياسة العنف وحدها، بما فيها استعمال السلاح لبسط السلطة الفرنسية في منطقة الجنوب الشرقي، بل اعتمد كذلك على مبادئ الاتفاق المغربي الفرنسي لعامي 1901-1902 لرسم سياسة التعاون مع المخزن (4)، لكن لأجل تسخيره كأداة لتسريب النفوذ الفرنسي إلى داخل المغرب فيما نعت بوسائل ذات طابع "سلمي"، وهي سياسة

(1) 1H, C. 1035, A.M.G.

وقد ورد عند (Lacroix, A. Bernard) في مؤلفهما سابق الذكر أن ثلاث فرق عسكرية من الفيلق المتنقل قامت بحركة غزو استكشافية أخرى إلى معتركة ووادي الشارف انطلاقا من عين بني مطهر والفرطاسة وبني ونيف في شهر ماي 1906.

Pénétration. PP. 162-163

(2) IG, C. 1035, A.M.G.

(3) Nordman (D). Op-cit, p. 44

(4) Ibid, p. 40.

تسرب خفية قد لا تظهر أبعادها في الحين، تتم أحيانا تحت عباءة المخزن وتمتد على الأرض وفي نسيج المجتمع بالمنطقة شيئا فشيئا كبقعة الزيت (1). فليوطي استطاع أن يمزج بين توجهي قادة الجزائر والساسة بالعاصمة باريز وخاصة وزارة الخارجية في ممارساته الميدانية.

2- **وسائل التمهيد** (2) **السلمي**

تشكل سياسة التمهيد أو التسرب "السلمي" في الأراضي المغربية بمنطقة الجنوب الشرقي جزءا من المشروع الذي أعده "ليوطي" وبدأ في تطبيقه منذ أواخر عام 1903. فقد استقبل وفدا يمثل أعيان بعض الفرق الكيلية وعلى رأسهم القائد عبد الرحمان من عرش أولاد أيوب والقائد أحمد ولد علي بن بوجمعة من عرش أولاد فارس، والشيخ أحمد بن لكبير من عرش أولاد إبراهيم والشيخ مولاي الميلود من فرقة أولاد عزي، أولاد فارس (3) في 27 يناير 1904 بعين الصفراء، مرفوقين بخليفة عامل فجيج والضابط الفرنسي المفوض بها الملازم الأول "Berriau" (4) والترجمان وأغا دائرة العمور وعين الصفراء، السيد مولاي. وقد مهد لهذا اللقاء اتصالات سابقة عقدت بين أعيان بني كيل والوسيط الفرنسي "سي مولاي" الذي لعب دورا كبيرا لاستمالة هذه القبيلة. لكن الظروف الجديدة المحيطة بحياة القبيلة

---

(1) Ayache (G): Les origines. PP. 59-60.

(2) بمعنى (Pacification) وقد استعرنا هذه العبارة من مقال إبراهيم بوطالب: "أدوار ضابط الاستعلامات أثناء الحماية في المغرب"، بدل لفظ "التهدئة"
أنظر: مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، عدد 18، 1993، ص. 143 .

(3) كان هذا الشيخ قد حل بفجيج في 10 يناير من نفس العام واجتمع مع عامل فجيج قبل توجهه إلى عين الصفراء.

(4) أنظر التعريف بهذا الضابط ونشاطاته العسكرية والسياسية وأفكاره حول السياسة الفرنسية في المغرب بعد الحماية ضمن مقال إبراهيم بوطالب المذكور. مجلة كلية الآداب، الرباط، ص. 141-167 .

التي كادت تشل تحركاتها لم تترك لها خيارا آخر غير التفاوض مع الفرنسيين وقبول شروطهم مكرهين. وتتحدث رسالة الجنرال ليوطي إلى الحاكم العام بالجزائر في يناير 1904 التي أوردت خبر هذا اللقاء، أن بني كيل قد أرغموا عليه نظرا لما أصبحوا فيه من الشدة والضنك من جراء عمليات الشرطة الفرنسية التي اخترقت بلادهم بحماية الفرق العسكرية النظامية (1)، ومنعهم أيضا من ولوج الأسواق الجزائرية لأجل التموين (2). وحسب رسالة ليوطي فإن وفد بني كيل قبل جميع الشروط الستة المملاة عليه وهي كما يلي:

1- أن تنتقل خيام جميع الفرق والأعراش الثلاثة الممثلة في الوفد إلى شط تيكري والشط الغربي جنب قبيلة احميان لتكون تحت أنظار رؤساء الفرق العسكرية الفرنسية على الحدود.

2- أن يسمح لفرق الأعراش الكيلية الثلاثة بأن ترعى مواشيها في مجالات الرعي المشتركة سابقا مع احميان على الحدود.

3- أن تشعر هذه الفرق بالتتابع الحاكم الأعلى للمشرية بتنقلاتها وبكل التحركات العدائية ضد الفرنسيين.

4- في حالة المواجهة يجب على الفرق الكيلية المذكورة أن تتعاون مع الفرنسيين ضد من يهاجمهم.

---

(1) أشار "كور. أ" أن احميان بدعم من فرقة السباهية، نظموا هجوما ضد بني كيل في يناير 1904 في المريجة على بعد 35 كلم شمال عين بني مطهر.
Cour. A: "Notes sur la région de Berguent". Bull. Cos. Géogr. Oran, 1909, p. 61.

(2) IH, C. 1035, A.M.G.
وتضيف الرسالة في نفس السياق أن سوق فجيج لم يتمكن بنو كيل من ولوجه إلا بعدما سمح لهم في ذلك المعسكر الفرنسي المقيم بواد العرجة الذي يشكل المنفذ الوحيد إلى الواحة الفجيجية من جهة الشمال.

5- أن تبذل الفرق المذكورة جهدها لاستمالة الفرق الكيلية الغائبة، لتحدو حدوها تجاه الفرنسيين.

6- أن يعيد بنو كيل لقبيلة العمور ما نهبوا لهم من الأغنام (1).

وفي لقاء آخر بين ليوطي والأعراش الكيلية المذكورة عقد في شط تيگري في أبريل 1904 جدد فيه الجانب الكيلي التزامه بنقط الاتفاق السابق، مع إبداء فرق الأعراش الكيلية الثلاثة تحفظها في شأن النقطة الأولى والأخيرة حسب قول "ليوطي" في رسالته (2).

وفي الشهر الموالي تم للفرنسيين جذب الفرق الكيلية الأخرى، خاصة منها التي تقطن في غرب الظهرة، كفرق عرش أولاد "أحمد بن عبد الله"، وعرش أولاد "حاجي" التي بقيت مستقلة إلى ذلك الحين عن تأثير النفوذ الفرنسي. وعن هذا الموضوع كتب "ليوطي" إلى الحاكم العام بالجزائر يخبره باجتماعه في 16 ماي 1904 مع وفد مكون من حوالي: 84 قائدا وشيخا يمثلون جميع الأعراش والفرق الكيلية في عين معتركة غرب الظهرة (3).

لقد سبق لليوطي أن دخل في تجربة الاحتكاك "السلمي" عن طريق التفاوض مع قبيلتي ذوي منيع وأولاد جرير وقصور جنوب غرب فجيج مثل: قصر بوكايس

---

(1) نقط الاتفاق هذه وردت مفصلة في رسالة الوالي العام للجزائر موجهة إلى وزير الحربية بباريز في 3 مارس 1H, C.1035, A.M.G

(2) 1H, C.1035, A.M.G

وقد اشترط "ليوطي" على أعيان الأعراش الثلاثة الكيلية المذكورة عند دخول أفرادهم إلى الأسواق الجزائرية أن يكونوا مصحوبين بتراخيص تحمل طوابع قوادهم كالقائد عبد الرحمان، والقائد أحمد ولد علي، والقائد إسماعيل بن مهني، وأن يتركوا أسلحتهم في عين بن خليل عند دخول سوق المشرية وفي "بيرو عرب" بني ونيف عند دخول سوق عين الصفراء.

(3) رسالة مؤرخة في شهر ماي 1904 . 1H, C. 1055, A.M.G

وقصر موغل (1) منذ منتصف شهر دجنبر 1903، بقصد احتوائها والتحكم في بلاد الساورة وكير. وقد أرغمت القبيلتان والقصور المذكورة على قبول "السلام" الفرنسي الملغوم، لما باتت مهددة في أراضيها وسبل عيشها، كشأن قبيلة بني كيل (2). ذلك أن معظم الأراضي الرعوية والبساتين الزراعية في الواحات التابعة لقبيلتي أولاد جرير وذوي منيع على طول وادي زوزفانة والساورة من جهة الشرق والجنوب، أصبحت تحت رحمة المراكز العسكرية الفرنسية المقامة في بني ونيف وجنان الدار وبشار، ما بين مارس 1902 إلى نونبر 1903 (3). ولم يبق مفتوحا في وجه هاتين القبيلتين آنذاك سوى المجال الموصل إلى واحات وقصور بوذنيب وبوعنان وتافيلالت غربا.

وكان "جونار" الوالي العام للجزائر من أشد المتحمسين والمدركين لسياسة الغزو التي ينهجها "ليوطي"، القائمة على تعدد الوسائل وتكاملها. فقد قام بزيارة ثانية إلى المنطقة في أكتوبر 1904 (4)، ودشن خلالها بناية المركز الإداري الجديد ببني ونيف في 31 أكتوبر والمستوصف الأهلي رمكتب "بيرو عرب". وفي تقريره عن هذه الزيارة إلى رئيس الحكومة بباريز في 26 نونبر 1904، يصف منجزات السياسة

(1) تم اللقاء في "تاغدة" قرب قصر بوكايس بتاريخ 14 دجنبر 1903 حضره "ميعاد" يمثل معظم فرق ذوي منيع (1250 خيمة من مجموع 2000) وكذلك أعيان قبيلة أولاد جرير، وعن الجانب الفرنسي "الرائد Pierron (Commandant)، قائد مركز بشار، تقرير كتبه ليوطي إلى الحاكم العام في 13 يناير 1H., C. 1035, A.M.G. 1904

(2) ذكر ليوطي في تقريره أعلاه أن أعيان ذوي منيع وأولاده جرير ألحوا على فتح الأسواق الجزائرية وغيرها من الأسواق التي أحدثها الفرنسيون في الأراضي المغربية المحتلة في الجنوب لتتسوق فيها القبيلتان، وأعلنوا كذلك أمام الضابط Pierron أنهم "يريدون السلام وارتياد الأسواق الجزائرية لأجل التجارة فقط" وهذا يدل على أن أعيان القبيلتين كانوا حذرين من الانفتاح على الفرنسيين.

(3) J. Bouchat: Beni-Ounif, étude géographique historique et médicale. P. 612.

(4) قام "جونار" بزيارته الأولى الاستطلاعية إلى بني ونيف ثم إلى مدخل الواحة الفجيجية من جهة الجنوب "فج زناكة" في 31 ماي 1903. أنظر: أحمد مزيان، المرجع السابق، ص. 465 .

المتبعة وضرورة التركيز على الجانب الاجتماعي منها، يقول: "علينا (...) إعطاء الدليل لهؤلاء السكان المسلمين المنضوين مؤخرا تحت رعايتنا، أننا نريد بكل الوسائل خدمة مصالحهم المادية"، ومن هذه الأعمال الاجتماعية المشار إليها في التقرير، إنشاء الأسواق وتشجيع حركة التجارة بين الجزائر والأراضي المحتلة في الجنوب الشرقي المغربي. وأعطى "جونار" عن ذلك مثال السوق الذي أنشأه الفرنسيون في بني ونيف، ولاحظ أن الرحل وسكان القصور الفجيجية يؤمونه يوميا لأجل البيع والشراء. ولم يكن الغرض من إنشاء هذه السوق وتنشيطها إلا من أجل تحطيم السوق الفجيجي، وتحويل تيار التجارة والتجار الفجيجيين والزبائن الرحل إلى السوق الجديد ببني ونيف. وقد أكد "جونار" في مكان آخر من تقريره على النتائج المرضية التي أسفرت عنها سياسة "التمهيد" المتبعة مع السكان وضرورة متابعتها، كإنشاء المزيد من الأسواق وجلب السكان إليها وبناء المراكز الأهلية للتمريض والمدارس ومعالجة النقط المائية وشق طرق المواصلات (1). وعلى غرار سوق بني ونيف أنشأ الفرنسيون سوقا بعين بني مطهر (بركنت Berguent) لجلب قبائل الظهرة، خاصة منها بني كيل وأولاد سيدي علي بوشنافة، وبني مطهر والقبائل المجاورة لوجدة، كقبيلة المهاية. وقد تحدث "كور. أ" بعد زيارته لبني مطهر في 3 شتنبر عام 1908، عن النشاط التجاري الكبير لهذا السوق الذي تؤمه قبائل عديدة وتجار وسلع مجلوبة إليه من وجدة وفجيج ومن مراكز الهضاب العليا الجزائرية كسعيدة والمشرية وغيرهما (2).

---

(1) انظر تفاصيل التقرير في: 1H, C.1035, A.M.G

(2) A. Cour: Notes sur la région de Berguent. P. 69

ويعلق "كور" أن إنشاء "الأسواق يدخل ضمن السياسة الفرنسية الجديدة فيما ينعت بالتغلغل السلمي".

وعلى غرار الأسواق، فإن إنشاء المستوصفات الطبية كان الهدف منها استخدامها كأداة غزو "سلمية" لاختراق نفسية السكان وخلق الشعور وسطهم، بالتفوق الحضاري الفرنسي، والحاجة إلى ما يجلبونه من "المنافع". وقد بدأ العمل بهذا الجانب في بني ونيف منذ احتلاله عام 1902، وأنشئت لهذه الغاية قاعة خاصة ببناية المركز العسكري لاستقبال وعلاج المرضى من سكان المنطقة، ثم شرع في بناء مستوصف مستقل في بداية أكتوبر 1904، وأصبح جاهزا لاستقبال المرضى في يناير 1905 (1).

وأما عن دور بناء خطوط السكة الحديدية كوسيلة من وسائل التوسع، فقد قال عنها "دافيد ليفاط" أنها أداة استراتيجية في إنجاح سياسة التغلغل السلمي في منطقة الجنوب الشرقي المغربي (2). ولم تخف تقارير ضباط الاستعلامات الفرنسيين أهمية هذه الأداة في الغزو، وأشارت بصراحة إلى أنها ستيسر المضي في احتلال التراب المغربي بجوار فجيج (3)، وتساعد على تنشيط التجارة

---

(1) J. Bouchat: Beni-Ounif. P. 614

أورد الكاتب تفاصيل وافية عن تاريخ تطور هذا المستوصف والأمراض التي عولجت فيه وعدد السكان الذين زاروه وكذا الأجهزة المزودة به والأطباء الذين تعاقبوا لممارسة التطبيب فيه. فقد ذكر أن المستوصف بني بفضل الهبة التي منحها "روتشيلد" لهذه الغاية. واحتوى في البداية على قاعة انتظار وأخرى للفحوص الطبية ومستودع للأدوية وقاعة للجراحة البسيطة والضمادات، ثم جناح آخر لقاعات نوم المرضى تحتوي على 18 سرير. وكلف بتسيير هذا المستوصف الطبيب Guichard في يوليوز 1904، ثم أدخلت إصلاحات على المستوصف ابتداء من عام 1908 فأنشئت فيه قاعة للعمليات الجراحية بكل أدواتها، ومختبر صغير لإجراء البحوث الطبية حول أمراض البلاد الحارة بمساعدة معهد باستور، وتطور عمل المستوصف بدرجة كبيرة بعدما عهد به للطبيب H.Foly منذ أكتوبر 1906 .

(2) Levat (D): Les confins de l'Algérie et du Maroc.

قام برحلته العلمية الاستكشافية للتنقيب عن المعادن في المنطقة خلال صيف 1904. وبصفته عضوا في الجمعية الكولونيالية الفرنسية فإنه تحدث في هذه المقالة عن فوائد سياسة التوسع "السلمي" التي ينهجها ليوطي.

(3) La vérité su les frontière du Maroc, extrait des archives secrètes du bureaux d'affaires indigènes français en Algérie. Tanger, le 10 Juillet 1961, n° 24-28, p. 37.

الجزائرية في المنطقة للسيطرة عليها اقتصاديا. وفي نفس الوقت كان الحزب الكولونيالي في الجزائر يركز في نشاطاته الدعائية منذ عام 1880 على الفكرة القائلة بأنه لا يمكن مد خط السكة الحديدية العابر للصحراء، جهة الجنوب الشرقي المغربي إلا باحتلال الواحات الصحراوية وعلى رأسها توات (1). إذ بعد الصعوبات التي لقيها مد خط السكة الحديدية وسط الصحراء الجزائرية لربطها بإفريقيا السوداء، توجهت الأنظار لمده عبر واحات الجنوب الشرقي المغربي. وبما أن هذا الخط كان مقررا له أن يخترق الأراضي المغربية في الجنوب، بما فيها واحات توات وكورارة ومنها إلى السنغال، فإن السلطات الفرنسية راسلت السلطان في هذا الشأن، وطلبت منه أن يكتب لقبائل المنطقة يأمرها بعدم التعرض للبعثة العلمية الفرنسية التي ستقوم بالتحريات والدراسات الأولية لمشروع مد هذا الخط الذي سيمر بمحاذات فجيج ويمتد عبر وادي زوزفانة والساورة وكير (2). لكن السفير الفرنسي بطنجة "دي فيرنويي" في رسالته إلى رئيس الحكومة ووزير الخارجية الفرنسي "فيرسينيي" عبر له فيها عن تخوفه من المخاطر التي ستتعرض لها البعثة الاستكشافية المراد إرسالها إلى عين المكان من هجوم السكان المغاربة في المنطقة وكذلك أثناء الشروع في بناء الخط الحديدي، بل توقع معارضة السلطان نفسه لهذا المشروع عندما يتأكد أنه سيعبر مجال تراب مملكته (3). ولقد تم مد خط السكة الحديدة في المنطقة بالفعل، وأشرف الوالي العام للجزائر "Laferrière" شخصيا على تدشينه من

(1) Julien (Ch. André: Le Maroc face aux impérialisme. P. 38.

(2) لقد بعث المخزن بالفعل رسائل في الموضوع إلى سكان المنطقة ورد الإخبار عنها في جواب الوزير محمد بن العربي بن المختار الجامعي إلى السفير الفرنسي بطنجة بتاريخ 20 صفر 1297/ يناير 1880 .
أنظر مجلة الوثائق، المجموعة السادسة، 1887/1408 .

(3) رسالة السفير مؤرخة في 22 يناير 1880، أنظر مجلة الوثائق الملكية، مجموعة، 6، 1987.

عين الصفراء إلى جنين بورزق في فاتح فبراير، 1900، ومنه إلى الزوبية في نفس العام ثم إلى بني ونيف في 2 غشت 1903، ومن بني ونيف وصل الخط إلى بن زيرك في 4 فبراير 1905 وإلى بشار في 15 أكتوبر من نفس العام (1). وأورد "أ. بيرنار ولاكروا" أرقاما عن المبادلات التجارية عبر السكة الحديدية ببني ونيف مع فجيج وغيرها، بلغت ما مجموعه: 690.000 فرنك، ووسق الرحل عبر هذه السكة ما يزيد عن: 20.000 رأس من الأغنام (2)، وهذه الأرقام يصعب تصديقها في وقت مبكر من إتمام بناء هذا الخط (3). وإلى جانب السكة الحديدية، مدت أسلاك التلغراف بمحاذاتها لربط كل المراكز العسكرية الفرنسية في المنطقة ببعضها لتسهيل المراقبة والاتصال. فإلى جانب مكاتب التلغراف والبريد المقامة بعين الصفراء أنشئ مكتب تلغرافي بصفيصفة وبفوناسة، ومكتب البريد والتلغراف ببني ونيف عام 1903 (4)، ومدت خطوط سلكية تلغرافية أخرى في الظهرة إلى الفرطاسة الغربية وعين بني مطهر في عام 1905 (5).

---

(1) أنظر عن ذلك: A. Bernard, lacroix: La pénétration. P. 164

وأيضا: J. Bouchat: Beni-Ounif. P. 611-612

وانظر كذلك: Gendre: "La région des Ksour du Sud-Oranais". In la Revue Tinisiènne, 1909, p. 421.

(2) Bernard. A, Lacroix, op-cit, p. 164.

(3) لأن ليوطي بدوره ذكر رقما ينقص عن الأول بمقدار النصف، فقد كتب في 23 فبراير 1904 أن حجم المبادلات التجارية عبر بني ونيف بلغ ما قيمته 380.000 فرنك

Lyautey: Lettres u Sud-Oranais, pp. 41-58.

والظاهر أن الحماس الذي رافق مد خط السكة الحديدية عبر الجنوب المغربي دفع بدعاة الغزو "السلمي" إلى الإشهار له عبر كتاباتهم مبرزين ما ينتظر التجار الفرنسيين من فرص كثيرة لتسويق بضائعهم عبر هذا الخط في اتجاه أسواق المنطقة.

(4) Signée. L. P: "Figuig". Bull. Soc. Géor. d'Alegr, 1903, pp. 257-263

(5) bernard. A, Lacroix: La pénétration. P. 164.

وتوضح رسالة علال الشرادي خليفة فجيج إلى الوزير أحمد بن موسى خطوات الفرنسيين في مد السكة الحديدية وإقامة أخشاب الأسلاك التلغرافية وبناء مراكز الحراسة العسكرية على طول المجال الرابط بين عين الصفراء وإيكلي، بقوله: "أن الدولة الفرنسوية خرجت بمحلة ذات عدة وعدد (...) بعدما وصلت المشينة (كذا) (1) لجنان برزك وجدوا لخدمة طريقها لواد درمل ومن هناك إلى رصفة درمل ومنها إلى الزوبية (كذا) وبنو بها فلاج (2) وبيرو للسلك (3) أتوا به من الجنان للزوبية وتركوا بها عسة وساروا إلى وادي الحاسي يخدمون الطريق ويعلمون بالخشب للسلك وللمشينة إلى عين الصفراء (4) المجاورة لغابة ازناقة ومنها إلى جنان الدار إلى النخيلات (...) بن إبراهيم ومنهم (كذا) إلى قصر العجوج (5) ومنه إلى المرة (كذا) ومنها إلى الزعفراني (...) ودخلوا قصرا بقرب بني جم (6) يسمى إكلي وملكوه واشتغلوا فيه بالبناء" (7).

---

(1) يقصد بها قطار السكة الحديدية.

(2) أي "Village" ويتعلق الأمر هنا بنواة لقرية صغيرة أوربية.

(3) مكتب التلغراف.

(4) عين الصفراء هذه، غير قصر عين الصفراء المعروف قرب "تيبوت" مركز القيادة الفرنسية في الجنوب الغربي الجزائري، بل هي عبارة عن واحة صغيرة يوجد بها بعض النخيل في ملكية سكان قصر زناكة، وتبعد عن فجيج بحوالي: 8 كلم.

(5) بل يسمى قصر الاعوج.

(6) بنو جومي أو كومي.

(7) وقد ورد في رسالة الخليفة أن المعلومات المفصلة المتضمة فيها، كانت نتيجة لتحريات أحد أعوانه الذي بعثه يترصد أشغال الفرنسيين وتنقل محلاتهم في كل الأماكن المذكورة.

II- ردود فعل المخزن والسكان

1- مواقف المخزن

أ – شكاوي السكان واحتجاجات السلطان

لم يكن سكان المنطقة يغفلون عن إخبار السلطة المخزنية المركزية بتحركات الجيوش الفرنسية وكل القبائل الجزائرية والأشخاص الذين يخترقون مجالهم الترابي، وهذا الإخبار تقوم به جميع الفعاليات السياسية والاجتماعية والدينية كالشيوخ وأعضاء الجماعات وشيوخ الزوايا الدينية والقواد المخزنيون. وكانت رسائل شكاويهم إلى السلطان -التي تكاد تصبح روتينية- لا تقتصر على الإخبار بما يلحقهم من اعتداءات الجوار في أنفسهم وأموالهم فحسب، بل كثيرا ما تفصح بوضوح عن إحساسهم بأنهم مستهدفون بالاحتلال وتحويلهم إلى رعايا السلطة الفرنسية المباشرة. وهذا بطبيعة الحال يعبر عن مشاعر قلقة سيطرت على نفوسهم مما عساه يدبر ضدهم في ما وراء الحدود .

---

(1) بل يسمى قصر الأعوج.

(2) بنو جومي أو كومي.

(3) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

وقد ورد في رسالة الخليفة أن المعلومات المفصلة المتضمنة فيها، كانت نتيجة لتحريات أحد أعوانه الذي بعثه يترصد أشغال الفرنسيين وتنقل محلاتهم في كل الأماكن المذكورة.

المرجع: DANIEL NORDMAN, Profils du Maghreb. Frontières, figures et territoires (XVIIIe-XXe s.) P. 51

مراحل التوسع الفرنسي في منطقة الجنوب الشرقي المغربي ما بين 1900-1909 م

ويمكن لنا أن نميز محطات زمنية ثلاثة في السلوك المخزني إزاء التحرك الفرنسي في الأراضي المغربية المتاخمة للجزائر. ففي فترة حكم السلطان عبد الرحمان بن هشام، تميز الخطاب المخزني بنوع من الجرأة في الدفاع عن سكان الحدود المغاربة وعن أراضيهم الزراعية والرعوية، إذ يلمس القارئ في بعض خطابات السلطان إلى ممثل الدولة الفرنسية بطنجة على يد نوابه، الكثير من الحرارة في عرض مظالم رعاياه، وإظهار إصرار المخزن على عدم القبول بالأمر الواقع، الذي يحاول الفرنسيون فرضه في المنطقة على حساب أراضي مغاربة الحدود. ونستنبط هذا التوجه من الألفاظ والمعاني المستخدمة في الخطابات المخزنية لذلك العهد، ونورد نموذجين منها فيما يلي: في رسالة السلطان عبد الرحمان إلى الطالب بوسلهام بن علي نائبه بطنجة والعرائش، حول ما أمضاه عامل وجدة حميدة بن علي الشركي مع الفرنسيين من تسليمهم أراضي وقبائل مغربية بموجب معاهدة مغنية، يقول السلطان: "ونحن لم نرض ذلك ولا نوافق على تسليم بلاد قبائل إيالتنا" (1)، وكقوله: "فإن عدو الدين وإن أظهر ما أظهر من ذلك فإنما هو خداع ومكر (...) وعدم التعرض لمن هو من إيالتنا أو مد العين إليه" (2).

ويلاحظ أيضا من أسلوب هذه الخطابات، مقدار الحيز الذي كانت تشغله العاطفة الدينية في السلوك السياسي للسلطان عبد الرحمان، إزاء ما يشكله تسلط الفرنسيين المجاورين في الجزائر من خطر على الأطراف الشرقية للمغرب. إذ معظم خطابات السلطان إلى نائبه بطنجة لم تكن تنعت الفرنسيين إلا بلفظي "الكافر" أو "النصارى" بل تنعتهم أحيانا بنعوت "اللعين" و"الشيطان" و"عدو الدين" وهذا في

(1) رسالة مؤرخة في 27 ربيع الأول 1261 / مارس 1845، ملف . 29 ، خ. ح / الرباط .
(2) رسالة مؤرخة في 24 رمضان 1845/1261 ، الملف نفسه، خ. ح / الرباط.

حد ذاته يشكل جانبا من التطابق في بلورة المشاعر المشتركة بين السلطان وبين الفقهاء المتدبين آنذاك للدفاع عن العقيدة، وعما كان ينعت ب"دار الإسلام"، تجاه الأطماع الأجنبية. فالسلطان عبد الرحمان قبل معركة إيسلي بحوالي شهرين (1)، كتب رسالة لمندوبه الطالب بوسلهام بن علي في جمادى الثانية عام 1260/ يونيو 1844 يشرح فيها كيف أن شرذمة قليلة من خيالة المخزن اشتبكت مع الفرنسيين - الذين ينعتهم ب"بالكفار" -في أراضي بني يزناسن على الحدود، فانتصرت عليهم. وفي الرسالة نفسها يأمر السلطان نائبه بوسلهام أن يُفهم السفير الفرنسي قوله: "أن المسلمين كلهم متشوقون للجهاد ولو أطلقنا لهم العنان لملئوا السهل والجبل (...) لأنهم لو حضروا لا يصبرون على الجسارة ولا يرون عسكر الكافر يدور في ناحيتهم ويتركونه (...) وإن لم يتركوا ذلك فسيحل بهم من المسلمين مالا يدخل تحت قياس ولا حصر" (2). هذا الخطاب التهديدي المفعَم بالحماس؛ الذي تحركه الغيرة الدينية، والقائم على الثقة بالنفس والاستعداد لمجابهة الفرنسيين بقوة السلاح عند الضرورة، سوف لن يتكرر على هذه الصورة بعد انهزام الجيش السلطاني في معركة إيسلي، هذه الهزيمة التي بينت جهل المخزن المغربي بقوة الخصم وتفوقه، وتبدل الأحوال بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية (3). لكن انهزام الجيش في ميدان الحرب لم يؤد مع ذلك إلى انهزامية في معنويات السلطان، ولم يقلل في ذهنه من صورة "الكافر النصراني" المتربص على الحدود،

(1) جرت المعركة في 14-15 رمضان عام 1260/ 13 غشت 1844 .

(2) ملف 29 ، خ. ح / الرباط.

(3) ما يبيِّنُ ذلك الجهل هو مضمون خطاب السلطان إلى القائد محمد أشعاش في 28 جمادى الثانية 1260/ ماي 1845 الذي جاء فيه: "فبوصول كتابنا إليك عَيِّنْ عشرة أناس من أهل الخير والدين، الذي ترجى بركتهم يلازمون قراءة الحزب الكبير للإمام الشادلي (...) كل يوم عند الفجر وقراءة سورة الأنعام والدعاء على الفرانصيص بين الجلالين".

والذي يشكل خطرا على رعاياه المسلمين وأراضيهم. ولذلك ظلت رسائله إلى بوسلهام بن علي مشحونة بالنعوت المذكورة مثل: "ورود شيطان الجزائر" وكذلك "نسأل الله أن يدمر الكافر (1).

وخلال الفترة المتراوحة ما بين معركة إيسلي عام 1844 إلى ما بعد وفاة السلطان عبد الرحمان بقليل بقيت أوضاع الجنوب الشرقي السياسية دونما تغيير يذكر، إذ لم يكن الفرنسيون قد تمكنوا بعد من إرساء أقدامهم في أي نقطة منه حتى على تراب القصور الممنوحة لهم بموجب ماعهد 1845، كقصر عين الصفراء وتيوت، لكن انهزام الجيش المغربي مرة ثانية أمام الجيش الإسباني بتطوان عام 1859 وما تبعه من نتائج وخيمة على مالية المغرب ومجتمعه بوجه عام، ثم قيام حركة أولاد سيدي الشيخ ضد الفرنسيين في الجنوب الجزائري ابتداء من عام 1864 وما نتج عن ذلك من هجرات القبائل الجزائرية إلى داخل الأراضي المغربية على الحدو المجنوبية الشرقية، واتخاذها منطلقا لشن الغارات داخل الجزائر على الجنود الفرنسيين وأعوانهم من القبائل الجزائرية الراضية بحكمهم، سيغير من أوضاع المنطقة رأسا على عقب وسيدشن لبداية مرحلة تاريخية جديدة تختلف اختلافا جذريا عما سبقها، سواء على مستوى علاقات القبائل في ما بينها، أو ما يهم علاقاتها بالسلطة المخزنية المركزية. ولقد استوعب السلطان محمد بن عبد الرحمان الدرس

(1) هذه العبارات وردت في رسالة السلطان إلى بوسلهام بن علي جوابا على ما أخبره به "ليون روش" بأن اثني عشر ألفا من الجنود الفرنسيين عازمين على اقتفاء أثر الأمير عبد القادر الجائري ولو داخل التراب المغربي. كتبت في 29 شوال 1261/ 1845، ملف 29، خ . ح / الرباط.

بعد انهزام الجيش المغربي في الحربي المذكورتين، وتشكلت لديه قناعة ثابتة بأن لا قبل للمغرب بمحاربة الأجانب بقوة السلاح في الحالة التي كان عليها آنذاك، فوضعت منذ عهده ثوابت سياسية خارجية تسرخت قواعدها بشكل واضح في عهد خلفه السلطان مولاي الحسن ، تقوم على مجابهة الأطماع الأجنبية بالوسائل الدبلوماسية السلمية وبعض المبادرات الدفاعية التي لا تكتسي صبغة حربية واضحة.

ولدينا ثلاثة رسائل للسلطان محمد بن عبد الرحمان إلى ممثله بطنجة محمد بركاش تتضمن شكاوي سكان المنطقة من تعديات الفرنسيين وأعوانهم، تعتمد خطاب الاحتجاج السلمي الدبلوماسي، فيما يجب نقله إلى السفير الفرنسي. فعن شكاوي أهل فجيج وقبيلتي بني كيل وأولاد سيدي علي بوشنافة من المرسول الفرنسي الذي يدعى "محمود" حل بساحتهم بقصد إغرائهم للاتجار معهم، جاء في رسالة السلطان إلى بركاش" في 9 محرم 1279 يوليوز 1862 "فتكلم مع نائبهم هناك في أمرهم وفقهه في أمرهم وفقهه في نازلتهم"(1). وفي شكوى الشيخ علي بن بوجمعة الفارسي الكيلي من تعديات أحميان الشفاعة الجزائريين، يأمر السلطان نائبه بركاش بالقول: "وعرفنا أنك تكلمت مع الباشدور في ذلك (...) ولما ياته الجواب تطلع علمنا الشريف عليه" (2). وسار جواب السلطان على شكوى معمر ولد الشيخ معمر ولد الشيخ بن الطيب البوشيخي بما فعله الفرنسيون بأولاده النازلين على الحدود في نفس المعنى، "فقد أمرنا بالكلام معهم في قضيتك ولا زال جوابهم لم يرد بعد" (3).

(1) م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

(2) رسالة مؤرخة في 21 ذي القعدة 1282/ مارس 1866 م. و. م / ملف الحدود ، م . ج.

(3) رسالة مؤرخة في 8 صفر عام 1289/ أبريل 1872، وردت عند عبد الرحمان ابن زيدان في الأتحاف، ج. 3 .

وكانت رسائل أعيان القصور الفجيجية إلى السلطانين مولاي الحسن وابنه عبد العزيز تكاد تمسك بأهداف النوايا الفرنسية في المنطقة منذ ظهور البوادر الأولى لاستقرارهم في القصور الجنوبية، إذ أخطرت الجماعات المذكورة السلطان مولاي الحسن بأن "النصارى يزعمون أن يبنوا (كذا) في وادي أتييوت القريبة من فجيج (...) ويجعلوا فيها البيرو (كذا) ليستولوا على هذه النواحي بأسرها" (1). وبالفعل فقد قامت المصالح الهندسية الفرنسية بتحرياتها الأولى بتراب هذا القصر عام 1880، ليتخذ مركزا دائما لمراقبة المنطقة وسكانها، ثم عدلت عنه بعد ذلك واختارت عين الصفراء (2). وعن هذه النقطة كتب أعيان القصور الفجيجية رسالة أخرى للسلطان يشعرونه فيها بأن "الرومي شرع في البناء بقرية تسمى بعين الصفراء (...) ووطأ موضعا بجبال بيننا وبين عين الصفراء ليسهل عليه الطريق إلينا (3)". ويدل هذا الإخباران المتعاقبان عن مدى يقظة سكان فجيج وتتبعهم لتحركات الفرنسيين وأبعادها المستقبلية في المنطقة. وكان الفجيجيون على وعي بأهمية موقع بلادهم، باعتباره منفذا هاما يكاد ينفرد بوضعيته الطبيعية على مسار واد زوزفانة جنوب القصور، وهذا المنفذ يتحكم في الطريق الموصل إلى بلاد الساورة وكير، ومنها إلى قصور توات وتافيلالت. فسار عدد من رسائل الفجيجيين

(1) كتبت في 18 محرم 1297 يناير 1880،، م. و. م / ملف فجيج.

(2 توجد على مقربة من تيبون بنحو 18 كلم شمال غرب، وقد علق رئيس المكتب المركزي للشؤون الأهلية بوهران في رسالته إلى الحاكم العام على خبر سفر وفد من أعيان القصور الفجيجية إلى فاس للاحتجاج لدى السلطان من عزم الفرنسيين بالبناء في قصر تيون بأن هذا الخبر في حد ذاته "يؤكد الأهمية التي يعلقها السكان تجاه ما يجري وراء حدودهم" وهران في 25 مارس 1881 . 30H, C. 19, A.O.M

(3) نفس الرسالة السابقة.

يعزف على هذا الوتر الاستراتيجي للفت نظر السلطان بضرورة تحصين هذا البلد، لأنه أصبح يعد في هذا الطرف "ثغرا من ثغور المسلمين البرية التي يجب تحصينها كالثغور البحرية" أو هو حسب تعبير الرسالة أيضا: "القاعدة العظمى في تلك السحاري فإذا دخله الكفار فلا حائل يبقى بينه وبين تافيلالت" (1).

وقد تميزت معظم رسائل سكان المنطقة إلى السلطان مولاي الحسن في ذبابيجها -سواء كانت قصيرة أو طويلة- بكثير من عبارات المدح والثناء، والدعاء له ولجنوده بالنصر، و"بنصرة راية الإسلام" على (...) الأعداء الكافرين" (2). أو كما كتب أعيان فرقة الأعشاش من قبيلة ذوي منيع في ذيباجة رسالتهم إليه: "نصر الله به الإسلام وهزم به جيش الكفار" (3). وهذه التعابير تترجم من جهة تخوف السكان من غزو الجيوش الفرنسية لبلادهم وضمها لمتكاتهم في الجزائر، وتترجم من جهة ثانية ما كان في معتقد أصحابها من قدرة السلطان على مواجهة الفرنسيين بقوة السلاح لرد اعتداءاتهم، لذلك عاد أعيان القصور الفجيجية إلى مراسلة السلطان مولاي عبد العزيز لتذكيره بموقع بلدهم الذي صيرته "القدرة الأزلية في الوقت ثغرا من ثغور الإسلام"، وأن الفرنسيين بعدما تم لهم الاستيلاء عل بورزق من قبل، ها هم يتشوفون إلى غيره كعكلة الحاج محمد ووادي الناموس وغيرهما، وكلاهما نقط مائية قريبة من بلدهم، ملمحين بعدم تكرار الخطإ الذي وقع فيه والده السلطان مولاي الحسن حين سكت في آخر المطاف عن احتلال

(1) الرسالة سابقة الذكر.

(2) رسالة القائد علي بن محمد أكرر إلى السلطان في 1 صفر 1297 / يناير 1880. م. و. م / ملف الحدود دالمغربية الجزائرية.

(3) مؤرخة في 1 صفر 1310/ غشت 1892 ، م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

الفرنسيين لجنين بوززق، بعد كل ما ثار حوله من جدال. وقد ارتفع أحيانا هذا الانتقاد المبطن إلى تذمر وسخط علني صريح، وردت عنه تلميحات وإشارات معبرة، في رسالتين لفرقة أولاد عبد الله العموريين، الذي تضرروا أكثر من غيرهم من الفرق العمورية الأخرى في جبل بني سمير وغيره من هجومات الفرنسيين وأعوانهم. ففي جواب عبد المالك السعيدي عامل وجدة على رسالة شيخ أولاد عبد الله أبي فلجة بن مبارك العبدلاوي في يونيو من عام 1882 ورد قوله: "وصلنا كتابكم (...) طال ما استجرتم من جهة النصر (كذا) ولم تجد (كذا) لهم طاقة وإنكم كتبتم لنا ولسيدنا (...) على يدنا فلم نحلل عليكم عقدة واحدة من جهة النصرى" (1). وبعد عامين من ذلك توصل السلطان برسالة أخرى من نفس الفرقة العمورية، ابتدأت بالعبارات التالية: "وبعد سيدنا فقد أوجب الله عليك حفظنا ورعايتنا وحرم عليك إهمالنا وإضاعتنا". ثم ختموها بالقول: "وإلا فاستعد لمحاسبتنا بين يدي الله" (2).

وبنفس العبارات خاطبت رسالة أعيان قصر الوداغير بفجيج السلطان مولاي عبد العزيز في غشت من عام 1900، إذ حملوه مسؤولية الدفاع عنهم وعن سائر البلاد الصحراوية التابعة لمملكته تجاه الفرنسيين بقولهم: "سيما لنا عليك ذمة الرعية ونسبة الإسلامية فبه يجب عليك حفظنا ويحرم عليك إضاعتنا" (3). أما قبيلة بني كيل فقد لمحوا في رسالتهم إلى عامل وجدة بتاريخ 15 جمـــادى الثانية 1318/ أكتوبر 1900، عن دهشتهم واستغرابهم عن عدم تلقيهم جواب السلطان عبد العزيز لما أخبروه بغزو الفرنسيين لبلاد إيكلي وقصور كورارة بالقول: "جعل الله المانع خيرا" (4).

(1) رسالة مؤرخة في 11 شعبان 1299/ يونيو 1882، م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية، مؤرخة في أوائل جمادى الأولى 1301 / فبراير 1844 .

(3) شهر جمادى الأولى 1318/ غشت 1900 ، م. و. م / ملف فجيج .

(4) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

وقد تعامل السلطان مولاي الحسن مع رسائل شكاوي رعاياه في المنطقة من مضايقات الفرنسيين بنفس الأسلوب الذي درجت عليه خطابات والده الجوابية السالفة الذكر، إذ لم يحد ختم رسائله الجوابية في الغالب -سواء الموجهة للسكان أو لنائبيه على التوالي محمد بركاش ومحمد الطريس - عن معاني مثل: "وعليه فلابد تكلم باشدور جنس الفرنسيين في ذلك واشرح له الواقع" (1). أو تكون على الصيغة التالية: "فها نحن أصدرنا أمرنا الشريف (...) لبركاش يتكلم مع باشدورهم يكلم حكام إيالتهم بكف الضرر عنكم (...) وحسن الجوار معكم" (2). ومن جهة أخرى تترجم رسالته إلى نائبه بطنجة محمد الطريس عام 1893، بما ورد فيها من عبارات غاضبة، ما يؤكد انشغاله بهموم رعاياه في المنطقة، وحرصه على الدفاع عنهم، وقد خاطب الطريس بالقول: "وعليه فنأمرك أن تتكلم مع نائبهم هنالك بالمتعين فيما صار يصدر من أولائك (...) وتبين له ما يسعون فيه من تكدير المحبة الراسخة بين الجانبين (...) ليتدارك هذا الأمر بالرتق قبل أن يتسع الخرق" (3).

ولم تتغير مضامين الرسائل الجوابية المخزنية في العهد العزيزي على ما يرفع إليه من شكاوي الحدود الجنوبية من الجوار. فقد كتب في إحدى رسائله للنائب محمد بن العربي الطريس، حول ما تشكى به أهل فجيج من تضييق العساكر

(1) رسالة السلطان إلى محمد بركاش في 18 رمضان 1294 / أكتوبر 1877، حول ما بلغه من شكاوي قبائل الحدود (بنو كيل، بنو مطهر، أولاد سيدي الشيخ الغرابة، المهاية، العمور...) م. و. م. / ملف الحدود الشرقية.

(2) رسالة السلطان الجوابية إلى سكان فجيج في 23 شوال 1301 م يوليوز 1884، ضمن جائزة الحسن الثاني، و. م / ميكرو 1، 1979 ، خ. ع / الرباط .

(3) رسالة مؤرخة في 7 شعبان 1310 / فبراير 1893 . م. و. م / ملف فجيج.

الفرنسية عليهم "حتى أضنكوهم" وعليه فإنه يأمره أن يتكلم في ذلك مع السفير الفرنسي "ليأمرهم بالتمشي علي الضوابط القديمة وارتكاب مالا خرق فيه ولا تشويش على قبائل إيالتنا الشريفة ولابد" (1).

وكانت الأجوبة السلطانية على الشكاوي المرفوعة إليه تسير غالبا في اتجاهين مزدوجين. فمن جهة يجيب السلطان بتفهمه لتظلمات رعاياه ويطمئنهم برفع احتجاجه إلى السلطات الفرنسية، ومن جهة أخرى يؤكد عليهم بالتزام المسالمة والمهادنة مع الجوار، وغض الطرف عن تجاوزاتهم وإسعافهم في بعض مطالبهم، كفتح أسواقهم للاتجار معهم. فالسلطان يدرك أن بعض ردود فعل السكان إنما هي دفاع عن النفس، لكنه يخشى من اتساع دائرة التشنج، ومن ثم الاشتباك مع الفرنسيين والقبائل الخاضعة لهم فيؤدي ذلك إلى الزيادة في متاعب المخزن بحكم مسؤولياته تجاه رعاياه. لذلك دأبت الرسائل المخزنية منذ عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان الموجهة إلى سكان الحدود الشرقية بالتزام السكينة، والتهديد أحيانا بالعقوبة لمن يروم مخالفة الأوامر المخزنية. وفي جواب السلطان مولاي الحسن عن شكوى سكان القصور الفجيجية من مضايقة الفرنسيين لهم بإجبارهم على فتح أبوب الاتصال المباشر معهم، أخبرهم بتكليف نائبه بركاش ليكلم السفير الفرنسي في ذلك، وأكد عليهم في نفس الوقت بالتزام السكينة وأن لا يحدثوا ما يؤدي إلى "الفتنة"، وأضاف قائلا: "ولازلنا نؤكد عليكم في حسن الجوار والمجاملة

(1) رسالة مؤرخة في فاتح ربيع الأول 20/1316 يونيو 1898، المكتبة العامة بتطوان، مح. 30/17 .

والاصطبار (...) ومن الكلام المقبول راع الجار ولو جار" (1). وفي رد السلطان مولاي الحسن على شكوى قبيلة العمور المتضررين من مضايقات الحكام الفرنسيين بعين الصفراء وأعوانهم، فيما يلحقهم من "كثرة السلب وسفك الدماء" حملهم مسؤولية ذلك بقوله: "فلعل ذلك إنما يصدر لكم منهم من عدم حسن جواركم ومعاملتكم (...) ولقد كتبنا لهم بكف إيالتهم عن الترامي عليكم وإنصافكم" (2).

ب- مواقف المخزن العملية تجاه الاطماع الاجنبية

تميز عهد السلطان مولاي الحسن في علاقة الدولة المغربية بأطرافها بإجراءات وتحركات عملية تهدف إلى وقف أو تحجيم نفاذ سلطة الفرنسيين في التراب المغربي على الحدود الجنوبية الشرقية. وكان مبدؤها إعادة تعيين القواد والعمال على قصور وقبائل المنطقة ابتداء من عام 1884/1301. ثم تلا ذلك إرسال الحاميات العسكرية في أواخر عهده (1310)، وفي أواسط عهد خلفه مولاي عبد العزيز (1902) (3). والتجأ السلطان مولاي الحسن كذلك إلى اعتماد خبرة ومعاينة العارفين بأوطان القبائل والقصور المغربية على الحدود كلما أثيرت مشاكل تحرك القوات الفرنسية في هذه الأوطان، بأوامر من قياداتها لأجل البناء في بعض نقطها وتوطية الطرق لجر العربات أو بناء السكة الحديدية الموصلة إليها، مثل المشكل الذي أثير حول احتلال القوات الفرنسية المنطلقة من عين الصفراء لجنين بورزق الذي دام الجدل حوله

(1) كناش رقم 121 ، خ. ح / الرباط. وفي نفس السياق يجيب السلطان عبد العزيز عن شكوى أهل زناكة وقائدهم محمد بن مرزوق، بما يلحقهم من الفرنسيين "من الضنك والضيق" قائلا: "لا تحدثوا أمرا ولكن الآن فلتكونوا على بال من مكائد الزمان ولأثواب التيقظ كونوا لا بسين فإنا بحول الله لا نسلمكم". وثيقة خاصة.

(2) رسالة مؤرخة في 18 جمادى الثانية 1308 / فبراير 1891، كناش. 630، خ. خ / الرباط .

(3) راجع الفصل الأول والثاني من القسم الثاني .

بين الحكومتين لما يقرب من ثلاث سنوات (1884-1887). كما أثير جدال آخر بين الطرفين حول تقدم القوات الفرنسية من بورزق إلى نقطة درمل واحتلالها عام 1890، مع أن كلا من هاتين النقطتين المائتين بهما أغراس من نخيل تابعة لأهل فجيج ولقبيلة العمور منذ عشرات السنين، حسبما هو مبين في وثائق أصحابها الفجيجيين المعروضة على أنظار قضاة فاس (1). وقد استطاعت بعثة مولاي عرفة التطوافية على الحدود إثر مقامها بفجيج، من إرغام جنود الحراسة الفرنسيين في نقط: جنين بورزق وجبل العمور ومضيق فوناسة ودرمل على مغاردتها إلى عين الصفراء (2)، بعد استنكار الفجيجيين، وتعدد رسائلهم الاحتجاجية إلى السلطان. واضطر هذا الأخير إلى التراجع عما كان قد أذن فيه للفرنسيين، مبينا ذلك في رسالته إلى السفير الفرنسي بطنجة على يد نائبه محمد بن العربي الطريس، ورد فيها قوله: "والحاصل فجنان بورزيك إن كان من حساب إيالتهم فهو داخل فيما أعطيناه القول به وإن كان من حساب هذه الإيالة فهو خارج عما أعطيناه القول به" (3). ومع أن الفرنسيين ما لبثوا بعد ذلك أن استأنفوا أشغالهم واحتلالهم لنقطة جنين بورزق في 23 ماي 1887 (4) فإن السلطان استطاع على الأقل بما أمر به من تدبير الخبرة

(1) شهادة عدلية بصحة الوثائق المذكورة مؤرخة في متم ربيع الأول 1309/ أكتوبر 1891، م. و. م / ملف فجيج.

(2) جاء ذلك في رسالة عبد المالك السعيدي عامل وجدة إلى السلطان في 15 ذي الحجة 1301/ أكتوبر 1884، يقول فيها: "وكتبت له عاجلا وقلت له تعرفني بنزول العسة في بلادنا بالمواقع الثلاثة (...) إن كانت العسة أنت المامور بها انهضها من بلادنا عزما (...) وقام في ساق الجد بنهوض عسته من الأماكن الثلاثة". أنظر كذلك: Mohamed Maazouzi: L'Algérie et les étapes successives. Pp. 45-46

(3) مؤرخة في 22 ذي الحجة 1302 / أكتوبر 1884، المكتبة العامة للوثائق والمخطوطات بتطوان، مح 160/3 .

(4) Mohamed Maazouzi, op-cit.

والمعاينة الميدانية وخطاباته الاحتجاجية إلى السلطات الفرنسية أن يؤخر المشروع لمدة تسعة عشر شهرا. ويبدو أن السلطان أدرك بعد تجربة جنين بورزق خطورة إسعاف الفرنسيين في تقدمهم خطوة بعد خطوة في تراب ملمكته بالمنطقة، بعدما تلقى رسالة عامله بفجيج محمد بن عمر المراكشي يخبره فيها عن عزم الفرنسيين للبناء في درمل وعين "أولكاك" (1)، وهما نقطتان متاخمتان لتراب القصور الفجيجية، فالتجأ بدوره إلى اعتماد مخطط عملي مضاد لمشاريع التّوسع الفرنسية، قائم على بناء أبراج للحراسة يقيم فيها العسكر المخزني في نقط معينة، على الطريق الموصلة إلى قصور توات عبر وادي درمل وزوزفانة إلى واد الساورة. وقد أفصح السلطان عن هذا المشروع ووسائل تنفيذه في رسالته إلى مرابط الزاوية القندوسية عبد الله القندوسي في 26 جمادى الأولى 1309 / نهاية دجنبر 1891، يأمره بالقدوم عليه لمشافهته بما يكون عليه العمل في ما قرره من إرساله مدد من العسكر المخزني "يتوجه بقصد النزول بالنخيلة (2) لرعاية الطريق وحراستها وتأمين الرفاق والقوافل وانبعاث البركة التي فيها رغبة القبائل" (3)، وتصرف مئونته من بين مال المخزن. كما تلقى الوالي العام للجزائر رسالة حاكم وهران في أبريل 1892 يخبره فيها أن سلطان المغرب ينوي بناء برج حراسة عسكرية في واد درمل، وهو لا يبعد عن جنين بورزق إلا بنحو 18 كلم (4). وهذا الخبر وحده، مهما

(1) ورد ذلك في رسالة السلطان الجوابية إلى العامل المذكور بتاريخ 6 ذي الحجة 1890/1308 مخبرا إياه بصدد "توجيه من يحقق هل هما من حساب إيالتهما أو من حساب هذه الإيالة ليظهر ما يكون" كناش. 630، ص. 57، خ. ح / الرباط.

(2) تنية النخيلة توجد على جبل بشار جنوب شرق واحة بشار. وهناك نخيلة أخرى تقع شرق المورة الواقعة على وادي زوزفانة.

(3) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(4) وردت الإشارة إلى ذلك في مذكرة كتبت بوزارة الحربية بباريز، قسم إفريقيا، في 24 غشت 1893. 1H,C.1025, A.M.G

كانت طبيعته سواء كان إشاعة أوصدى لمشروع حقيقي، قد أخذ بمأخذ الجد من قبل الفرنسيين، فأوصى وزير الحربية القادة العسكريين بالجزائر بعدم البناء أو إرسال فرقة عسكرية تقيم لصفة دائمة بدرمل والاكتفاء آنذاك بإرسال دوريات استطلاعية من حين لآخر إلى ذلك المكان، اتقاء لإثارة مشاكل دبلوماسية مع المغرب (1).

بيد أن مشروع بناء أبراج الحراسة وتزويدها بالعسكر المخزني، سواء في المحلين المذكورين أو في غيرهما من النقط، لتأكيد الحضور المخزني في أرضه المعرضة للاغتصاب على طول التخوم الجنوبية الشرقية، لم يتحقق تنفيذه على الإطلاق، وقد يرجع ذلك إلى تردد السلطان وعدم استعداده لتحمل نفقات المشروع وعواقب ما ينتج عنه مستقبلا عندما تجد الحامية المخزنية في أبراج الحراسة نفسها وجها لوجه أمام استفزاز العساكر الفرنسية واختراقها المتعمد للأراضي المغربية في كل حين، لذلك راجع السلطان مشروعه قبل تنفيذه، فعدل عنه (2).

ولقد تنبه السلطان مولاي الحسن منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي إلى ضرورة تحديد الحدود الجنوبية الشرقية بين المغرب والجزائر جنوب تنية الساسي، التي تركت مهملة بدون تحديد في معاهدة 1845. فإذا ما تم تحديد هذه الأطراف المتبقية من الحدود ووقع عليها من طرف السلطات العليا في كلا البلدين، فآنئذ ستصبح حدودا دولية معترف بها، وستشكل بالنسبة للمغرب -الطرف الضعيف-

(1) المذكرة نفسها.

(2) لقد أفصح السلطان نفسه عن هذا التردد قبل ذلك عندما أثير موضوع جنين بورزق مع الفرنسيين عام 1885، وبين في رسالته إلى الطرفين بإمكان بناء المخزن لبرج حراسة في جنين بورزق بقوله: "فيأمر المخزن ببناء برج به وجعل العسة فيه" لكنه استطرد قائلا: "وإن كان لا غرض له [أي المخزن] في بناءه ولا في جعل العسة به". الرسالة المذكورة، مكتبة تطوان، مح. 160/3. كتبت الرسالة في 22 ذي الحجة 1302/ أكتوبر 1885 .

صمام أمان ووسيلة وقائية لوقف أو تعطيل التوسع الفرنسي، وبالتالي ستحول دون مصادرة أراضيه وضمها للجزائر. ذلك أن كل تجاوز للقوات الفرنسية لتلك الحدود سيقابل من السلطة المخزنية بالاحتجاج والشكوى لدى القوى الأوربية وغير الأوربية التي تحترم الحدود الإقليمية بين الدول. هذا ما قد يكون السلطان فكر فيه، أو على الأقل بعض ما كان استحضره أمامه من الأهداف المتوخاة من فكرة تحديد الحدود الجنوبية التي أكثر في إثارتها مع الجانب الفرنسي في رسائله إلى ممثله بطنجة، وقد أصبح هذا الطرف من مملكته، بما يجري فيه من الأحداث وتشابكها بين القبائل المغربية والجزائرية، وما ينتج عن ذلك من استنزاف للأموال والأرواح، يشغل حيزا كبيرا من هموم ومشاغل السياسة المخزنية الخارجية. وقد بدأ السلطان في تمهيد ذلك عن طريق إرسال البعثة السابقة الذكر لمعاينة الحدود الشمالية المرسومة والتخوم الجنوبية غير المحددة، للوقوف على معالمها الطبوغرافية والاتصال بسكان القصور والقبائل المتاخمة للحدود للنظر في ما يكون عليه العمل من أوفاق التحديد مع الفرنسيين مستقبلا. وشدد السلطان في رسائله إلى عامل وجدة عبد المالك السعيدي قبل البدء في الطواف على الحدود، وأثناء مقام البعثة بفجيج قبيل لقائها مع حاكم عين الصفراء، على الدفاع عن مغربية قبيلة العمور وعلى التراب المغربي انطلاقا من نقطة واد درمل (1)، وكأنه يوحي للسعيدي أن يعمل ما في وسعه لينتزع من الحكام الفرنسيين في كل من تلمسان وعين الصفراء اعترافا رسميا بمغربية العمور، وبأن تكون نقطة واد درمل المغربية على الأقل حدا فاصلا بين الأراضي المغربية والأراضي الجزائرية؛ بعدما تشوفت أنظار الفرنسيين

(1) رسالة مؤرخة في 23 قعدة 1301 / شتنبر 1884 .

لاحتلال جنين بورزق الواقعة شرق درمل. وقد قام السعيدي بالسعي في هذا الاتجاه، فكتب أثناء وجوده بفجيج إلى أهل قصر المكرار الفوقاني وقبيلة العمور ليلتحق أعيانهم بالبعثة المخزنية أثناء اجتماعها مع حاكم عين الصفراء في قصر إيش، يريد بذلك انتزاع اعتراف الفرنسيين بخروج العمور والمكرار من حكمهم. وقد تحدث الأعيان المذكورون أمام حاكم عين الصفراء والبعثة المخزنية في إيش بأعلى أصواتهم أنهم "رعية سيدنا السلطان عن خلف" (1). لذلك أكثر السلطان في رسائله من ذكر "الحدادة" مقرونة بقبيلة العمور ومواطنها، ووواد درمل كقوله: "أما كلامك مع حاكم تلمسان على التعدي على الحدادة فلتهتبل به وتجعله من أهم أمورك إذ ذاك هو روح وجهتكم ونتيجة صفرتكم (كذا)" (2). وقوله أيضا: "فنأمرك أن تتكلم مع حاكم تلمسان فيما أحدثوه بدرمل من جر الطرقات مع أنه من تراب المغرب ولا موافقة بين الدولتين في ذلك كما في الشروط" (3) وقد أثمرت هذه الحركة التطوافية المخزنية إلى القسم الجنوبي، عندما أثيرت بحدة مشكلة جنين بورزق عام 1885، عن موافقة السلطة المخزنية على مشروع وضعه القادة العسكريون الفرنسيون المعنيون بشؤون الغرب الجزائري، يقضي باعتماد خط حدودي يفصل بين الأراضي المغربية والجزائرية في أقصى الجنوب الشرقي يمتد من الشمال إلى الجنوب ما بين قصر إيش المغربي وقصر صفيصيفة الجزائري، تاركا جنين بورزق داخل التراب الجزائري (1). لكن الحكومة الفرنسية أهملت المشروع ولم توافق عليه، لأن لها رؤية ومطامع أبعد من تحقيق تلك الغاية الآنية التي شغلت

(1) راجع رسم هذه الحود المقترحة من الجانب الفرنسي عند أحمد، المرجعل لاسباق، ص. 439.

عسكرييها العاملين آنذاك في الميدان (1). أما الحكومة المخزنية التي لم يكن بوسعها إلا محاولة وقف أو تعطيل الزحف الفرنسي متى كان ذلك ممكنا، فإنها ستتابع محاولاتها للوصول مع الحكومة الفرنسية إلى اتفاق رسمي لمراجعة تحديد ما أثير الخلاف حوله بين القبائل المغربية والجزائرية على الحدود الشمالية المرسومة من قبل، ووضع حدود واضحة وقارة في الجهتين الوسطى والجنوبية (2) مما بقي مهملا بدون تحديد إلى ذلك الحين، طيلة العهدين الحسني والعزيز معا (3).

ومن وسائل دفاع المخزن عن الأراضي المغربية في الحدود الجنوبية الشرقية وسكانها، اعتماد ما جاء في بعض شروط معاهدة 1845، كلما تقدمت الجيوش الفرنسية في التراب المغربي تروم اقتطاعه والبناء فيه أو مد طرق العربات والسكة الحديدة إليه. فتعددت الإشارة إلى صيغة: "القوانين المعقودة في الشروط" أو مثل "لما في ذلك الترامي من المنافات للشروط" (4) في رسائل المخزن المركزي إلى عمال

(1) أوضح (ميج) في أطروحته "المغرب وأوربا" أن الحكومة الفرنسية لا ترغب في تحديد دقيق للحدود الجنوبية، وأنها تتمسك بغموض معاهدة 1845 لاستغلاله في مشاريعها التوسعية المستقبلية لذلك تجاهلت باستمرار مساعي السلطان للموافقة على إقامة حدود واضحة في الأجزاء غير المحددة.

J. L. Miege: Le Maroc et l'Europe. Vol. IV, p. 37-38

(2) راجع رسالتي السلطان مولاي الحسن إلى عامل وجدة عبد الرحمان عبد الصادق في هذا الموضوع، الأولى مؤرخة في 6 ذي الحجة 1308 / يوليوز 1891، والثانية في 18 محرم 1309/، وانظر كذلك أحمد مزيان في المرجع السابق، ص . 438-439 .

(3) أرسل السلطان مولاي عبد العزيز رسالة في الموضوع إلى نائبه بطنجة محمد العربي الطريس يقول فيها: "فقد كلفنا خديمنا الأمين الحاج عبد الكريم بريشة بمباشرة أمر تحديد الحدود الجزائرية وإكمال غير المحدد منها مع باشدور الفرنصيص" . رسالة مؤرخة في 3 ربيع الثاني 1314/ شتنبر 1896. مكتبة تطوان، مح. 34/15 . وقد عين عدلان لمباشرة العمل المذكور مع عامل وجدة وهما "الطالبان محمد السدراتي والطالب محمد الابار التطواني".

وهنالك رسالة ثانية في الموضوع مؤرخة في فاتح شعبان 1314/ يناير 1897، مكتبة تطوان، مح. 84/10 .

(4) جاء في الشرط الأول من معاهدة 1845 "اتفق الوكيلان على إبقاء الحدود بين إيالتي المغرب والجزائر كما كانت سابقا بين ملوك الترك وملوك المغرب السابقين بحيث لا يتعدى أحد حدود الآخر ولا يحدث بناء في الحدود في المستقبل ولا تمييز بالحجارة".

وجدة ونوابه بطنجة، للفت نظر الفرنسيين إلى ما يقومون به من تجاوزات منافية لروح المعاهدة المذكورة. وكان السلطان مولاي الحسن وخلفه مولاي عبد العزيز يحتجان لدى سفراء الدول الأوربية عندما تتعرض الأراضي المغربية على الحدود للاعتداء بالاختراق والضم من طرف الجيوش الفرنسية. وغالبا ما تتخلل مضامين رسائلهم إلى ارتكاب هذه الجيوش ما ينافي القوانين المجعولة بين الطرفين ومن جملتها: "شروط الحدود والمهادنة" (1).

وكانت ضغوط الدول الثلاث : بريطانيا، إسبانيا، ألمانيا، تؤثر أيما تأثير في قرارات الفرنسيين وتلجم اندفاعهم في الأراضي المغربية، وقد اطلعنا على رسائل عديدة في الأرشيف الفرنسي ؛بفانسين" و"إكس" صادرة من وزارة الخارجية ووزارة الحربية بباريز إلى القيادات العسكرية العليا في الجزائر في ثمانينات وأوائل تسعينات القرن الماضي، لحثهم على عدم السماح للجيوش الفرنسية بالتوغل بعيدا في الأراضي المغربية دون علم السلطة المخزنية، واجتناب ما من شأنه أن يثير غضب واحتجاج القوى الأوربية الثلاث المعنية بالمحافظة على الوضع القائم آنذاك (Statut-quo) بالمغرب (2). وإلى أواخر القرن الماضي كانت الحكومة الفرنسية تحس بالحرج كلما التجأت حكومة المخزن إلى رفع شكواها للدول المذكورة. فحينما طالب السلطان عبد العزيز من نائبه محمد الطريس برفع شكوى لدى سفراء الدول

(1) جاء ذلك في رسالة الوزير مختار بن عبد الله إلى بناصر غنام عندما توغل الجيش الفرنسي في منطقة الساورة وكير لاحتلال بعض نقطها كايكلي، وجاء فيها: " فقد علمت شدة الاهتمام (...) لما يرد منك من خبر مثال ما كان صدر على يد خديم سيدنا النائب (...) الحاج محمد الطريس للدولة الفرنسوية في شأن الواقع بناحية الصحراء مع مثال ما كتب به لنواب الأجناس في هذا الموضوع". مؤرخة في 4 صفر 1318 / ماي 1900 . م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) راجع عن هذه النقطة أحمد مزيان، المرجع السابق، ص. 134-448

الأوربية بالتدخل لدى الحكومة الفرنسية لكف جيوشها ورعاياها في الجزائر "الذين جاوزوا ترابهم وتعدوا حدودهم ودخلوا أرض الغربيين وقابلوهم بالضرب والقتل والأسر على بلادهم ومساكنهم" (1)، كان رد فعل السفير الفرنسي بالمغرب في رسالته المؤرخة في 17 ماي 1900 إلى الحكومة المخزنية يذكر فيها أن "دولته عازمة على المحافظة على سلوك نهج الشروط بين الجانبين غير أنها لا تقبل مداخلة أحد من الأجناس فيما يتعلق بالمحاددة بين الإيالتين" (2). وقد تبادل المسؤولون الفرنسيون في كل من الجزائر وباريز سيلا من الرسائل فيما بينهم، عندما أشيع خبر عزم المخزن العزيزي لإرسال طابور من عسكر تافيلالت، يرأسه القائد العمراني إلى درمل، لإقامة بناءات يعسكر فيها الطابور للحراسة (3) في مواجهة المعسكر الفرنسي. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار بعض المؤشرات عن التحرك المخزني في هذا الاتجاه، من ذلك رسالة الخليفة بفجيج الحاج علال الشرادي إلى السلطان حول عزم الفرنسيين ببناء قصبة بدرمل، ملتمسا منه أن يأذن له ببناء قصبة مماثلة في نفس المكان، ويجيبه الوزير أحمد بن موسى بقوله: "سيرد عليك بيان العمل بما اقتضاه النظر الشريف في ذلك" (4). وفي نفس السياق، أوفد المخزن بعثة استكشافية

(1) انظر رسالة السلطان عبد العزيز إلى محمد الطريس بتاريخ 4 صفر 1318 / ماي 1900، مكتبة تطوان، مح. 191/18 .

(2) نفس الرسالة.

(3) ورد تفصيل ذلك في رسالة الجنرال "Larchey" قائد الفيلق 19 بالجزائر إلى وزير الحربية بباريز في 14 غشت 1899 مستندا في ذلك على الأنباء التي نقلها قائد قواد العمور، وأكدها الضابط رئيس مركز جنين بورزق واثنين من أعيان فجيج قدما على التو من الواحة الفجيجية. هؤلاء كلهم يذكرون أن القائد العمراني رئيس بابور عسكر المخزن بتافيلالت ومولاي رشيد العامل بها، بعثا برسائل إلى بوعمامة البوشيخي يطلبان منه جمع حوالي 1200 جمل لنقل المؤونة والمعدات الحربية من تافيلالت إلى وادي درمل.
انظر: 1H, C. 1023, A.M.G

(4) جواب الوزير بالنيابة عن السلطان بتاريخ 9 ذي الحجة 1315 / ماي 1898، كناش رقم. 467، ص. 228 ن. خ. ح / الرباط

لتقصي الحقائق بجوار القصور الفجيجية، تضم مهندسا طبوغرافيا لجمع المعلومات حول المحلة الفرنسية التي نزلت بالقرب من فجيج وأهدافها ومكان نزولها بالضبط، وعدد جنودها وضباطها ورصد تحركاتهم، وكلف مهندس البعثة كذلك برسم "صورة المركز ويطير الاعلام بشرح الواقع مع بيان الصورة المذكورة" (1). فإن هذه المؤشرات كلها توحي بأن السلطة المخزنية العزيزية آنذاك، تستعد للتحرك بكيفية عملية في الميدان لوقف زحف الجيوش الفرنسية المتزايد فوق الأراضي المغربية. بيد أن ذلك لم يثمر شيئا، ولا يعدو في الواقع أن يكون تحركا تظاهريا، وجد المخزن نفسه مرغما للقيام به قصد إثارة انتباه الفرنسيين بحقه في التحرك فوق ترابه، ولمحاولة طمئنة نفوس رعاياه بأنَّهُ لا زال منشغلا بهمومهم إزاء أطماع الأجانب المجاورين لهم.

2- مقاومة السكان

أ - اشتباك السكان بالسلاح مع جنود الاحتلال

ثمة حقيقة بارزة لابد من تسجيلها في بداية هذا الفصل وهي أن جميع قبائل المنطقة وساكنة قصورها، سارعوا بكيفية تلقائية إلى مقاومة امتداد السيطرة الفرنسية إلى بلادهم بكل الوسائل الممكنة، ورفضوا أي نوع من الانفتاح والتعامل مع الفرنسيين أيّاً كانت صبغته، تجارية أو سياسية دون انتظار ما ستمليه عليهم السلطة المخزنية من رأي أو أوامر. واستغرق هذا الموقف الثابت لسكان المنطقة ما يزيد عن نصف قرن. فقد جوبهت الطوابير العسكرية الفرنسية بالعداء أول ما

(1) مذكرة مؤرخة في 2 رمضان 1318 / دجنبر 1900، م. و. م / ملف فجيج.

وطئت أقدامها قصور عين الصفراء وتييوت وعين صفيصيفة والمكرارين عام 1847، وتحدث تقرير الجنرال "كافينياك" قائد الحملة عن الموقف العدائي الذي أظهره سكان جميع هذه القصور وحلفاؤهم قبيلة العمور (1). وقابل سكان قصر المكرار الفوقاني الجيوش الفرنسية غداة حملة الجنرال "De Flogny" في شهر فبراير 1877 باللامبالاة، وأعلنت جماعة القصر أمامه صراحة أنهم من رعايا سلطان المغرب (2) وبنفس الموقف واجهت جماعة هذا القصر، الضابط "De Castries" قائد "بيرو عرب" سبدو، أثناء تخييمه بعسكره أمام قصر المكرار التحتاني في فبراير 1880، إذ كتبت إليه بأن لا يقترب من قصر المكرار الفوقاني، لأن سكانه لا يقرون إلا بسلطة العاهل المغربي (3).

ودشن الفرنسيون سياسة اختراق مجال التراب المغربي فيما عرف بحق مطاردة القبائل الجزائرية "المنشقة dissidentes" المهاجرة إلى الأراضي المغربية التي رفضت السيطرة الفرنسية على بلادها، بإيفاد الجنرال "Wimpffen" لغزو أراضي الظهرة وبلاد الساورة وكير عام 1870، وقد تعرض له مقاتلون من بني كيل واشتبكوا معه في أيام : 19، 20، 21 ، أبريل (4)، وعند وصول جيشه إلى واد كير قاتله ذوي منيع "وعملوا معه ثمانية أيام حامية (كذا)" حسب تعبير عبد القادر التازي في رسالته الإخبارية إلى الوزير أحمد بن موسى (5). وبعد مرور عام على

---

(1) Documents. T. 2, pp. 414-115

وقد سبق أن بينا في فصل سابق أن هذه القبيلة كانت تملك معظم بساتين هذه القصور وتتخذ منها مخازن لخزن أقواتها عند الحاجة إليها.

(2) Documents. T. 2, pp. 422-423

(3) Ibid. P. 429.

(4) Documents. T. 2, p. 403.

(5) مؤرخة في 21 محرم 1287 / أبريل 1870، م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائية.

هذا الغزو، نظم مقاتلوا بني كيل بمعية أولاد سيدي الشيخ، يرأسهم قدور بن حمزة وأولاد الناصر من قبيلة أولاد الحاج وذوي منيع، هجوما مشتركا على معسكر فرنسي بمحل مكورة على الحدود الوسطى الشمالية، وحوصر الجيش الفرنسي في العريشة بعد انسحابه من مكورة في أبريل 1871، وأسفر القتال عن عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف الجانبين، وغنم المقاتلون المغاربة كميات من الذخيرة والسلاح والخيل من حوزة الفرنسيين. وذكر من أورد الخبر في حينه: "ولا زالو (كذا) المسلمون في أثرهم" (1).

وفي تقرير كتبه الجنرال "Detrie" حاكم مقاطعة وهران في 19 يوليوز 1883 عن حصيلة العمليات الحربية في القسم الأوسط الجنوبي من الحدود الغربية الجزائرية منذ عام 1880، اعترف فيه بهزيمة الجيش الفرنسي و"الكوم" الجزائريين التابعين له في معركة ضارية أمام مقاتلي عدد من القبائل المغربية على الحدود، كبني كيل والعمور وأولاد جرير واحميان الجنبة وأولاد سيدي الشيخ الغرابة، بالإضافة إلى مقاتلين من قصور الجنوب، ويرأس الجميع الشيخ بوعمامة البوشيخي، وقد أسفر ذلك عن خسائر في الأرواح في صفوف العسكر الفرنسي على بعد 4 كلم شرق الشلالة داخل التراب الجزائري بتاريخ 19 ماي 1880 واضطرت الفرق العسكرية الفرنسية المستهدفة في تلك الجهات إلى الانسحاب نحو التل للتزود بالذخيرة وتعزيز صفوفها بمزيد من العسكر (2).

---

(1) رسالة الخضر بلفضيل وأعيان هوارة إلى القائد عبد الرحمان الكيلي في 4 صفر 1288 / أبريل 1871، م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

ويفهم من العبارة الواردة في بداية الرسالة: "وجدنا بني كيل وأولاد سيدي الشيخ (...) ذهبوا لمحلة النصارى" أن بعض هؤلاء كان موجودا قرب ميدان الحدث واستمع لتفاصيله من أفواه من شارك فيها.

(2) 30 H, C. 78, A.O.M.

وفي تقرير آخر للجنرال "Erisot" قائد الفيلق 19 بالجزائر إلى وزير الحربية، كتب في 1 شتنبر 1890 ركز فيه على تاريخ العمليات الحربية التي قامت بها الفرق العسكرية الفرنسية في الجنوب الشرقي المغربي، والمقاومة المسلحة التي جوبهت بها من طرف سكان المنطقة خلال المدة المتراوحة ما بين: 1870-1883 ، وعلق بالقول: "إن القوات الفرنسية لم تستطع تلقين قبائل المنطقة أي درس بقوة السلاح". وأضاف أن القواعد الفرنسية على الحدود الجنوبية كانت "دائما على أهبة الاستعداد" لرد الهجومات المباغتة لمن يسميهم با "لجياشة والسراق" الذين يتعرضون لقوافل التموين الفرنسية ويقطعون الأسلاك التلغرافية (1).

وإذا كانت السلطة المخزنية لم تقم بعمل جاد وملموس على الميدان لوقف زحق الفرنسيين في سعيهم لاقتطاع المزيد من الأراضي المغربية بعد احتلالهم لجنين بورزق، فإن التحرك الاستطلاعي الذي قامت به القوات الفرنسية انطلاقا من هذا المركز إلى نواحي فجيج في 14 نونبر 1896، قابله في الحين استنفار مئات الخيالة الكيليين (حوالي 400) الذين كانوا مخيمين بدواويرهم قرب جبل الملح على وادي الحلوف، وحوالي خمس وعشرين من خيالة قبائل المهاية والعمور والشعبانة المهاجرين، خرجوا من فجيج في اتجاه الزوبية يومي : 14-15 نونبر استعدادا لمواجهة الغزاة، بينما سارع جمع من المقاتلين الفجيجيين بأسلحتهم لحراسة مشارف الواحة والفجج الموصلة إليها من جهة الجنوب والشرق، كفج اليهودية وفج تاغلة قبالة جبل سيدي يوسف (2). وبعد ثلاث سنوات تقريبا من هذا الحادث، كتب الشيخ

(1) 1H, C. 1025, A.M.G.

أحمد بن علي الفارسي من قبيلة بني كيل إلى قاضي وجدة في 17 ربيع الثاني1317/ غشت 1899 ، يخبره عن وقوع اقتتال بين فصيلة من الجيش الفرنسي وبين مقاتلي قبيلة ذوي منيع في موقع الزعفراني قرب قصور بني جومي أسفر عن مقتل عشرين شخصا من ذوي منيع والبرابرة المجاورين لهم اشتبكوا ثانية مع الجيش الفرنسي في موقع عكاشة ما بين إيكلي وقصور بني عباس، وحل بالفرنسيين انكسار شنيع" ضربوهم المسلمون (كذا) [...] وقتلوهم قتلا شديدا ولا منع ·كذا) منهم إلا من منع بين النخيل"، ويستمر الشيخ الفارسي في تعداد الخسائر بأن ذوي منيع والبرابرة فقدوا خمسة قتلى، واستولوا على جميع ما كان بيد عدوهم من الأبل والبقر والغنم، بالإضافة إلى مائة وثلاثين بندقية قتال "مدفع اسباعية"، في حين يجهل عدد القتلى في صفوف الفرنسيين (1).

إن تاريخ مقاومة سكان الجنوب الشرقي للتوسع الفرنسي في أراضيهم مليء بأحداث المعارك المسلحة ، تطرقنا لبعضها ولا يسع المجال لاستقصائها جميعا، بيد أننا سنختتم هذه الملحمة بالتعرض لثلاثة وقائع ذات دلالة متميز ة عبر بها سكان الجنوب الشرقي عن الموقف الذي لا خيار لهم من وقوفه تجاه الأخطار المحدقة بهم، وتهم هذه الوقائع كلا من قبيلة العمور وقبيلة بني كيل والقصور الفجيجية.

فقد جابهت قبيلة العمور بكل حزم وإصرار تقدم الجيوش الفرنسية لبسط سيطرتها على جبالهم (جبال العمور وبني سمير... إلخ) وعلى قصور الجنوب.

---

(1) م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

ويمكن الرجوع إلى الوثائق الفرنسية المجموع بعضها في مؤلف "لامارتيير ودولاكروا"، وإلى غيرها من الوثائق المغربية المحلية منها والمخزنية للإطلاع على تفاصيل أحداث هذه المقاومة. وعلى سبيل المثال واجهت فرقة أولاد عبد الله العموريين بالأسلحة النارية في جبلهم بني سمير تقدم جيش الجنرال "Delebecque" خلال شهري يناير وفبراير من عام 1882 (1). لكن أهم حدث في مقاومة العمور هو الملحمة البطولية التي شكلها صمود أحد شيوخ فرقة أولاد عبد الله محمد ولد علي بن مبارك العبدلاوي في معقله بجبل بني سمير مع أهله وبعض الخيام من فرقته، لما يقرب من عشرين سنة، ولم تفلح في ثنيه عن عزمه بمقاومة الفرنسيين "تمنيهم له بمنزلة عظيمة عندهم" (2). ولا تهديد المخزن له ليبتعد عن الجبل، واتهامه بالفاسد ومؤوي الفساد إليه، حسبما وصفه الفرنسيون للسلطان. لكن رسالة أعيان القصور الفجيجية التي أوردت هذا الخبر، بينت للسلطان أن محمد ولد علي لم يرض الدخول تحت ذمة الفرنسيين، لأن "إيمانه أعظم عنده من أهله وماله الذين سلبوهم منه" (3). وبالفعل فقد قاتل الفرنسيين مع من انحاز إليه، إلى أن قتل في معركة ضارية مع سرية من الجيش الفرنسي بجبل الملح في شهر أكتوبر 1900، بعدما قتل

---

(1) Documents. T. 2, p. 285.

وقد أشارت الرسالة السلطانية إلى محمد بركاش لهذا الحدث بالقول: إن محلة النصارى عمدت إلى قبيلة العمور من الإيالة الغربية بقصد ضربها واستئصالها (...) وحاصرتهم وضيقت بهم وقاتلوهم فوقعت الكسرة على العمور". مؤرخة في ربيع الأول 1299/ يناير 1882، جائزة الحسن الثاني، و. م / ميكرو . 1975/3، خ. ع / الرباط.

(2) رسالة أعيان القصور الفجيجية للسلطان بتاريخ ذي القعدة 1304/ يوليوز 1887 . م. و. م / ملف فجيج.

(3) نفسها.

منهم جنديين وجرح آخر، وقتل ستة خيول لهم، حسبما ورد في رسالة الشيخ بوعمامة البوشيخي إلى عامل وجدة بتاريخ 9 جمادى الثانية 1318/ أكتوبر 1900 (1).

وخلال الشهور الأولى من عام 1882 منيت الجيوش الفرنسية بهزيمتين كبيرتين، الأولى قبالة أسوار بساتين القصور الفجيجية أمام مقاتليها، والثانية على شط تيكري بالظهرة مع مقاتلي قبيلة بني كيل.

ففي فاتح مارس عام 1882 حل الضابط "مارمي" "Marmet" حاكم دائرة عين الصفراء، بمفرزة من الجند الفرنسيين ليلا بسفح الجبل المطل على ثنية اليهودية قبالة قصر زناكة بالواحة الفجيجية، بذريعة ملاحقة العمور "المنشقين"، كما ورد في تقريره المفصل عن هذا الحادث الذي رفعه للجنرال (كلونيو) "Colonieu" (2) في 11 مارس 1882 (3) . وفي صباح يوم ثاني مارس اشتبك مع الفجيجيين، يساعدهم مقاتلون من قبيلتي العمور وأولاد جرير في معركة ضارية بسهل بغداد جنوب بساتين القصور، لمدة ساعتين ما بين الثامنة إلى العاشرة صباحا، وأسفرت عن 37 قتيلا و 83 جريحا في صفوف الفجيجيين ومن حارب إلى جنابهم، وقتل من الفرنسيين جنديان وجرح آخران حسب الرواية الفرنسية (4).

لكن رواية الفجيجيين التي يعكسها تقييد محلي مؤرخ في 10 ربيع الثاني 1299 / 2 مارس 1882 (5)، تخالف ما جاء في تقرير "مارمي" في نقطتين

---

(1) م. و. م / ملف وجدة. وقد ورد الإخبار عن ذلك الحادث أيضا في رسالة قبيلة بني كيل إلى عامل وجدة في 18 جمادى الثانية 1318/ أكتوبر 1900، ومن ذلك قولهم: " وطاحوا (كذا) (أي الفرنسيين) على العمور أهل الجبل إخوان الشيخ محمد ولد علي (...) رحمه الله. م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

(2) كان يشغل منصب رئيس معسكرات الجيش الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري.

(3) 1H, C. 1023, A.M.G

(4) التقرير المشار إليه.

(5) وثيقة خاصة، لم يرد بها اسم المقيد.

جوهريتين من المعركة، إذ يشير التقييد أن المعركة استمرت بين الطرفين منذ الثلث الأخير من صبيحة العاشر من ربيع الثاني إلى ما بعد الزوال، أي حوال سبع أو ثماني ساعات كاملة، وأسفر القتال حسب التقييد عن مقتل 127 جنديا فرنسيا و 150 جريحا ، واستشهد من الفجيجيين وحلفائهم من مقاتلي القبائل المجاورة حوالي 30 مقاتلا و 18 جريحا ، وختم التقييد بالعبارة التالية: "وانكسر النصران (كذا)" (1).

وقد روى الفجيجيون بعض تفاصيل الحادث بعد ذلك بعامين لعلي السوسي السملالي بفجيج أثناء وجوده بها مع البعثة المخزنية، وأثبت ذلك في مؤلفه "منتهى النقول... "بإشارات معبرة مثل: "... ثم كسروه كسرة شنيعة وقصد غابة يقال لها بغداد وسبقه أهل فجيج إليها ليسترسلوه هنالك" (2). أي أنهم لاحقوا فلول الجند الفرنسيين وهم ينسحبون من ميدان المعركة. وهذا في حد ذاته كاف للدلالة على صدق رواية التقييد المحلي الذي لم ينقص من حجم خسائر الفجيجيين، عكس ما ورد في التقرير الفرنسي الذي تعمد فيه "مارمي" إخفاء الحقيقة على رؤسائه، فقلل من أهمية الحادث سواء من حيث الوقت الذي استغرقته المعركة، أو عن خسائر جنود المفرزة الفرنسية. ومع ذلك فقد اعتبر وزير الحربية الفرنسي، حسب التقارير الموجهة إليه أن هذه المعركة بمثابة" مغامرة لم تتحول إلى كارثة خطيرة نتيجة لشجاعة جنودنا ورؤسائهم" (3)، وهو إقرار ضمني بوقوع خسائر لم تكم منتظرة في صفوف الجنود الفرنسيين أمام مقاتلي القصور الفجيجية.

(1) التقييد المذكور، أنظر نصه الكامل وتفاصيل الحادث عند: أحمد مزيان، المرجع السابق، ص. 547-548 546-545 .

(2) علي السوسي: منتهى النقول ومشتهى العقول. مخطوط سبق ذكره.

(3) ورد ذلك في رسالته الموجهة إلى قائد الفيلق 19 بالجزائر في 5 أبريل 1882 .

1H, C. 1023, A.M.G.

وبعد أقل من شهرين فقط على هذا الحادث اشتبك بنو كيل مع الجنود الفرنسيين في معركة ضارية أخرى في موقع "أتمايد بن سالم" بشط تيگري على هضبة الظهرة في 26 أبريل 1882، وحقق فيها المقاتلون الكيليون انتصارا كبيرا على الفرنسيين. وقد وردت أحداث هذه المعركة بتفصيل في مذكرة تاريخية كتبت في المشرية بعد مضي 13 سنة من وقوعها بتاريخ 30 ماي 1895 (1)، فما هو السياق التاريخي الذي جرت فيه هذه المعركة؟ هنالك مذكرة فرنسية أخرى ترى أن سبب إقدام بني كيل على محاربة العسكر الفرنسي بمثل تلك الكثافة والقوة، جاء نتيجة لقيام الوحدات الفرنسية بتنظيم حملات غزو عديدة لأرضهم في السابق، منذ حملة الجنرال " Wimpffen". وكان بنو كيل قد تعرضوا لغزو الجنود الفرنسيين قبل معركة شط تيگري بنحو شهر فقط (2)، واستندت الحسابات الفرنسية على ما يمكن أن تحدثه هذه الهجمات من هلع في نفوس بني كيل واستغلاله، حتى يتسنى للفرقة العسكرية الميكانيكية القيام بعملية المسح الطبوغرافي لأراضي شط تيكري والمواقع المجاورة له بدون عراقيل، ومن ثم إزعاج بني كيل لترحيلهم من مراعيهم الاعتيادية على الشط عندما يجدون أنفسهم من غير أمان في بلادهم. فكيف جرت وقائع المعركة وما نتائجها؟

انطلقت وحدة من المصلحة الطبوغرافية العسكرية الفرنسية من عين ابن خليل في 18 أبريل 1882 برئاسة القبطان "De Castries" ترافقها فرقة عسكرية تضم 330 جنديا لحراستها تحت قيادة القبطان "Barbie"، وتتكون هذه الفرقة من ثلاث وحدات:

---

(1) 30. H 19, A.O.M.

(2) مذكرة لأحد الضباط الفرنسيين في منطقة الجنوب الوهراني، كتبها في 7 ماي 1882 .
1H. C. 1023, A.M.G.

✓ **الوحدة الاولى**، من الفيلق الثالث للفيف الأجنبي.

✓ **الوحـدة الثـانيـة**: من الفـيلق الرابع لللفـيف الأجنبي يرأسـه الملازم الأول "Weber".

✓ **الوحدة الثـالثـة**، متنقلة (mobile) بقيادة الملازم الأول(ماصون) "Massone"، بالإضافـة إلى 10 مـجندين من قناصة إفريقيـا، و 10 آخرين من "الكوم"، ثم قـافلة لحمل التموين.

وصل هذا الجيش إلى شط تيكري في 23 أبريل، وفاجأ مخيمات بني كيل فأغار عليها واستولى على بعض الخيول وعلى ألفي رأس من الغنم. وفي 26 أبريل عندما انتهت الوحدة الطبوغرافية من مهمتها، فوجئت بمقاتلني بني كيل الذين مكثوا وراء الأكمة يعترضون طريق طليعة الجنود الفرنسيين، وبدأ بنو كيل في الحين بإطلاق الرصاص بقوة وكثافة، فتصدت لها الطليعة التي كان يقودها "Massone"، بيد أنها لم تنتظر كثيرا حتى أحاط بها مجموعة من مقاتلي بني كيل، قتلت عن آخرها، بما في ذلك قائدها الملازم الأول "Massone". وفي ذات الوقت كان الملازم الأول "Mesnil" قد دفع بوحدته لدعم مؤخرة "Massone"، لكنها لم تستطع الصمود، فصار أفرادها يقاتلون وهم يتراجعون، فتركوا عددا كبيرا من القتلى والجرحى من ضمنهم "Mesnil" والملازم الأول "Weber" اللذان أصابتهما جراح بليغة. ولكي يتحاشى جنود الفرقة الفرنسية كارثة محققة في تلك الخناقات الضيقة، ومحاشاة إطباق مقاتلي بني كيل عليهم -تقول المذكرة" أمر القبطان "Barbier" الجنود وكذلك الملازم "De lacroix" من البعثة الطبوغرافية بالاستيلاء على كارة كانت على بعد مئات من الأمتار، وقد أصيب القبطان "Barbier" برصاصة في قلبه فقُتِلَ في حينها في أسفل الكارة، وانتقلت القيادة للقبطان "Decastries" الذي أمر بالتراجع نحو

"كلول"، بينما استمر بعض الجنود يقاومون في المؤخرة زحف مقاتلي بني كيل لتأمين انسحاب باقي الجنود (1).

إننا تعمدنا نقل تفاصيل هذه المعركة كما ترويها الرواية الفرنسية للأهمية التي تكتسيها في تاريخ مقاومة سكان الجنوب الشرقي المغربي للتوسع الفرنسي. وتعترف هذه الرواية (2) أن المعركة كانت بالنسبة للفرنسيين هزيمة كبيرة لقواتهم ولأسلحتهم، وقدرت عدد الأشخاص من بني كيل الذين شاركوا في القتال بحوالي ألفي مقاتل. أما عن الخسائر في الأرواح فقد اعترفت بمقتل 52 جنديا فرنسيا منهم ضابطان، وبجرح 27 آخرين. وقد بني نصب تذكاري (3) في عين ابن خليل مهدى لروح الضباط والجنود الفرنسيين الذين سقطوا في معركة شط تيكري. ولم تتحدث المذكرة عن خسائر الفرنسيين في العتاد الحربي ووسائل النقل ومواد التموين، ما عدا الإشارة إلى فقدانهم لكل ما كانوا قد غنموه لبني كيل من جمال ورؤوس الأغنام، بما في ذلك جمال الفرقة الفرنسية نفسها. أما عن خسائر بني كيل فتقدرها المذكرة في نحو مائتي قتيل. بيد أن هذا الرقم لا يمكن تصديقه بسهولة، إذ كيف يعقل أن يكون عدد قتلى بني كيل بمثل هذا الحجم الذي يساوي أربع مرات حجم الخسائر الفرنسية في الأرواح، بينما كان الجنود الفرنسيون يقاتلون في ظروف صعبة جدا، وفي وضعية دفاع أرغموا فيها على التراجع والعودة مدبرين إلى مركزهم المحصن بعين ابن خليل؟ ثم إن المذكرة الأولى التي سبقت الإشارة إليها انتقدت بشدة إرسال البعثة الطبوغرافية "لدوكاستري" إلى مجال بني كيل،

(1) 30 H. C. 19, A.O.M.

(2) المذكرة المشار رليها.

(3) كتبت فيه أسماء جميع الجنود والضباط الفرنسيين الذين سقطوا في المعركة.

وأوضحت أن هذه البعثة" قد أخفقت وقدمت فرصة لبني كيل لأخذ الثأر منا وقد تلقينا علامات الاستياء من قادة الفرق العسكرية العاملة في الجنوب الوهراني منتقدين توجه الفرق العسكرية بعيدا نحو الغرب والهجوم على القبائل المغربية بدون أسباب وجيهة". وقد أعطى وزير الحربية الفرنسية، تقول المذكرة: "تعليمات صارمة وواضحة لفرق الجنوب الوهراني لتكف عن التوغل في الأراضي المغربية" (1).

وإذا كانت التقارير العسكرية الفرنسية كثيرا ما تجنح للقليل من خسائرها مقابل تضخيم خسائر خصومها، فإننا نأسف لعدم عثورنا على أي وثيقة محلية تؤرخ لحدث ملحمة بني كيل، تمكننا من تصحيح الرواية الفرنسية مثلما مكننا التقييد الفجيجي من تصحيح رواية الضابط "مارمي" سابقة الذكر.

وحسب المصادر الفرنسية فإن سكان الجنوب الشرقي كغيرهم من المناطق المغربية كانوا يحصلون على الأسلحة النارية الأوربية بمختلف أنواعها من القبائل الريفية، كالمطالسة وبني بويحي وقلعية وغيرهم. ويأتي بها هؤلاء عن طريق تجارة التهريب (2) من موانئ باديس وحجرة نكور، ومن مليلية، وتباع لتجار الواحة الفجيجية وقبائل بني كيل وأولاد جرير وذوي منيع وغيرهم. ويقوم هؤلاء أنفسهم أحيانا بجلبها لإعادة بيعها في أسواق الجنوب الشرقي. وقد توصل حاكم مقاطعة وهران ببيانات من حاكم عين الصفراء عن أنواع الأسلحة وأثمانها وكمياتها الموجودة لدى سكان الجنوب الشرقي، ونبه إلى أنها أرقاما تؤخذ بتحفظ، نقلت إليه

(1) مذكرة 7 ماي 1882، سبقت الإشارة إليها 1H, C. 1023, A.M.G

(2) أنظر جرمان عياش: دراسات في تاريخ المغرب. ص . 209 .

من مخبرين يعملون لصالح السلطة الفرنسية. ومن هذه الأنواع بنادق فرنسية الصنع من نوع: 1874، 1886، تباع بثمن: 180-200 فرنك للقطعة الواحدة. وبنادق من نوع "Remington"، وهي رائجة بكثرة عند ساكنة الجنوب وتباع بثمن: 80-100 فرنك للقطعة. وبنادق "Les faucheux" الفرنسية، تجلب من التل الجزائري بواسطة القوافل المغربية وعن طريق التهريب.

ولخصت مذكرة حاكم عين الصفراء بيانات تقديرية عن حجم الأسلحة الموجودة عند أصحابها في الجنوب الشرقي على الشكل التالي:

فجيج	350 بندقية من نوع	Remington
	20 بندقية من نوع	1874
	50 بندقية من نوع	1886
أولاد جرير	150 بندقية من نوع	Remington
	30 بندقية من نوع	1874
	30 بندقية من نوع	1886
بنو كيل	4000 بندقية من نوع	Remington
	200 بندقية من نوع	1874
	20 بندقية من نوع	(1) 1886

(1) هذه البيانات وردت في مراسلتين للجنرال "Boitard" حاكم مقاطعة وهران إلى الوالي العام للجزائر الأولى بتاريخ 23 يونيو 1894 والثانية بتاريخ 1 نونبر 1894 .
أنظر: .30 H, C. 22, A.O.M

ولإكمال الصورة عما نتوفر عليه من وقائع المعارك المسلحة التي خاضها سكان الجنوب الشرقي ضد التوسع الفرنسي في بلادهم، تجدر الإشارة إلى معركتين التحم فيها الفجيجيون ومن انضم إليهم من قبائل الجوار ضد الفرنسيين في صيف عام 1903، اعتمادا على التقارير الفرنسية، الأولى: جرت في 30 ماي 1903 اشتبك فيها المقاتلون الفجيجيون مع سريتين عسكريتين فرنسيتين، ضمن حرس موكب "جونار" الوالي العام للجزائر، عندما اخترق فج زناكة قادما من بني ونيف لزيارة عامل فجيج، خلال جولته في الجنوب الوهراني لتفقد المواقع الفرنسية، وقد تمكن المقاتلون الفجيجيون من إرغام موكب الوالي العام على الادبار من حيث أتى، وبينت التقارير الفرنسية كعادتها أن الفجيجيين تكبدوا خسارة كبيرة من القتلى والجرحى، دون وقوع خسائر تذكر في الجانب الفرنسي في هذه المعركة. بيد أن جانبا آخر من الرواية الفرنسية اعترف على العكس من ذلك بسقوط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف القوات الفرنسية (1).

أما المعركة الثانية التي تنعت عادة بقصف (2) المدافع الفرنسية للقصور افجيجية عام 1903، فإن هذا النعت يكتفي بإبراز وجه واحد للعملة وإغفال الوجه الآخر، ولقد نفذت عملية القصف في صبيحة 8 يونيو 1903 كرد فعل لهجوم الفجيجيين على موكب " جونار"، وحشد الفرنسيون لهذه المهمة أكثر من 3.500 جنديا مصحوبين بمدفعتين للميدان من عيار 75-95. وقام بتنفيذ العملية الجنرال "O'Connor". وتعرض قصر زناكة لمعظم القذائف الفرنسية لأنه المستهدف منذ

(1) هذه الرواية نقلها :أندري موروا" استنادا على حديث جرى ما بين "جونار" وبين "ليوطي" في صيف عام 1903 بمدينة الجزائر. أنظر أحمد مزيان، المرجع السابق، ص. 548-549 .

(2) يشار لهذا الحادث في الكتابات الفرنسية عادة بـ: Le bonbardement de Figuig

البداية بعملية القصف (1). ووجهت القذائف عمدا لرموز المقاومة العملية والدينية: الأسوار، وصومعة الجامع، التي أصيبت بقذيفة شطرتها إلى نصفين، والغرض من ذلك إلحاق الهزيمة والذعر بنفوس السكان. لكن مقاتلي القصور الفجيجية لم يقفوا مكتوفي الأيدي تجاه القصف الفرنسي، بل نظموا فرقا "للجهاد" اشتبكت مع الفرق العسكرية الفرنسية في عدة جهات من مداخل الواحة طوال المدة التي استغرقها الهجوم العسكري الفرنسي من الساعة الخامسة صباحا إلى الثانية عشرة زوالا. فقد هاجمت فرقة من ثلاثين مقاتل فجيجي عناصر "الكوم" الفرنسي قرب "تاشرومت" غرب الواحة، واشتبكت فرقة أخرى جنوب قصر الحمام التحتاني شرق الواحة بفرقة فرنسية من القناصة، وهاجمت فرقة (100 فرد) من مقاتلي قبيلة أولاد جرير "كوما" فرنسيا بفج المجاهدين جنوب غرب الواحة. ولقد انهزم الفجيجيون في هذه المعركة واستسلموا للشروط الفرنسية، لأن الفرنسيين حشدوا لها جيشا متمرسا كامل العدة والعدد (2)، ولا مجال للمقارنة بينه بين المدافعين الفجيجيين ومن ساعدهم من مقاتلي أولاد جرير، من حيث الكم والكيف. ويبقى الأهم في هذه المعركة الثانية التي خاضها الفجيجيون وقبائل المنطقة ضد قوات الاحتلال الفرنسي في أقل من شهر، ويتجلى في تسجيل ذلك الإصرار بالمقاومة وترخيص النفوس لوقف زحف السيطرة الأجنبية إلى بلادهم، بوسائل دفاعهم المتواضعة رغم إدراكهم بقوة خصمهم.

---

(1) لاتهام سكانه بكونهم أكثر المناهضين للتوسع الفرنسي خاصة منه ما يتعلق بمد السكة الحديدية انطلاقا من بني ونيف.

(2) اعتمدنا في تسجيل هذه النقطة على التقرير الذي أعده الجنرال "O'Connor" في القيادة العسكرية الفرنسية ببني ونيف لفائدة رؤسائه بتاريخ 10 يونيو 1903 .

1H, C. 1034, A.M.G

انظر التفاصيل عند أحمد مزيان في المرجع السابق، ص. 464-478 .

ب- مهاجمة رموز السيطرة الاستعمارية

لقد تنوعت أشكال مقاومة السكان للاستعمار الفرنسي ورفض واقع الهيمنة والاستيطان اللذين أرادوا فرضهما عليهم بالقوة تارة، وبالحيلة وأساليب الاستدراج "السلمية" تارة أخرى. ولقد رأينا من أجل التوضيح أن ندرج لائحة لبعض نماذج ردود فعل السكان إزاء رموز السيطرة الفرنسية ودعائمها، التي كانت تجري فوق أراضيهم وأمام أعينهم، بعدما فقدوا حيلة الدفاع بقوة السلاح.

1- قطع أسلاك التلغراف وإتلاف خط السكة الحديدية.

- 8 يوليو 1901، قطعت أسلاك التلغراف لمسافة 60 م.

- 8 يوليوز 1901، قطعت أسلاك التلغراف لمسافة 140 م في جنان الدار.

- 1 غشت 1901، قطعت أسلاك التلغراف لمسافة 100 م.

- 6 نونبر 1901، قطعت أسلاك التلغراف لمسافة 500 م، وحطمت خشبة للسلك، وكسر عازل كهربائي.

- 9 نونبر 1901، قطعت أسلاك التلغراف لمسافة 300 م.

- 13 نونبر 1901، قطعت أسلاك التلغراف على طول "العين الصفراء" قرب فجيج جهة جنوبه الغربي.

- 10 نونبر 1901، قطعت أسلاك التلغران لمسافة 700 م.

- 15 نونبر 1901، قطعت أسلاك التلغراف لمسافة 500 م.

- 18 نونبر 1901، قطعت أسلاك التلغراف من جديد (1).

---

(1) استخلصت هذه الأمثلة من عدة وثائق فرنسية من أرشيف "فانسين" و"إكس".

2- ضرب رموز الهيمنة الاقتصادية والاستيطان

- 3 شتنبر 1900، نصب كمين "للكيش" بواد الزوبية ومهاجمة مكتب السكة الحديدية رقم 1 (1).

- 1900، "ميشال بكوس وأنطونيو بال بردي الصبانيولين التاجرين ببني ونيف وتغيت، بأن أولاد ابن الحسين وأولاد رمضان وأولاد شعيب من بني كيل والبعض من أهل قصور فجيج ضربوا عليهما خمس مرات من عام 1900 إلى عام 1902 ونهبوا لهما في هذه المدة المذكورة جمالا وغنما وسلعة مختلطة" (2).

- 12-13 يناير 1901، انتزعت 3 جمال للمستوطن الإسباني "Tonico" في جنان الدار.

- 29 فبراير 1901، أخذ رجال من فجيج للإسباني المستوطن "Falcon " مسدسه و 22 ف كانت معه.

- 10 مارس 1901، تعرض ثلاثة من جنود الفيلق الأجنبي لهجوم بعض السكان، قتل منهم اثنان وجرح ثالث (3).

- 18 مارس 1901، أخذت بغلة لمستوطن إسباني، وسلب خمسة جنود من الفيلق الأجنبي ما كان بحوزتهم.

---

(1) رسالة الجنرال "Grissot" قائد الفيلق 19، بالجزائر إلى الجنرال حاكم مقاطعة وهران.
1H, C. 1049, A.M.G

(2) كناش "تقييد مضمن الدعاوي المرفوعة من طرف الإيالة الشرقية بناحية فكيك نقلت من الدفتر المؤرخ أول شهر غشت 1900، وآخره 15 مايو 1911"، كناش الخزانة الحسنية، رقم: ٥٢٥.

(3) تقرير رفعه الحاكم العام للجزائر إلى وزير الحربية بباريز 3H, C. 13, A.M.G

أوائل شهر ماي 1901، احتجز قطيع من الغنم (حوالي 300 رأس) في ملكية اليهودي "عيوش مالك" في مجال السيطرة الفرنسية ما بين الزوبية وجنان الدار.

-18 ماي 1901، انتزع حوالي 137 كبشا للمستوطن الإسباني "Pequeras".

- 2، 3 أكتوبر 1901، قتل الإسباني "Morales" صاحب عربة نقل تدفع " باليد، وقتل معه طفلان للإسباني "Mas" (ماس) المستوطن بالزوبية" (1).

– ليلة 17 ، 18 أكتوبر 1901، "قتل جندي حراسة في مركز وادي الحاسي من طرف مغربي وأخذ له سلاحه ثم هرب إلى فجيج" (2).

- 9 نونبر 1901، جرح أحد المرسولين من قبل الفرنسيين كان موجودا بقصر المعير بفجيج (3).

– أواخر نونبر 1901، "كل ليلة يأتي المغيرون من الأهالي لإزعاج مراكزنا المقامة على خط السكة لحراسة أوراش البناء" (4).

- 9 دجنبر 1901، أطلقت خمس طلقات نارية ليلا على المركز الفرنسي بوادي الحاسي" (5).

ولا تشكل الحوادث الواردة في هذه اللائحة إلا نماذج قليلة انتقيناها من كم كثير من تقارير الحكام الفرنسيين المحليين في مراكز: جنان الدار وبني ونيف

---

(1) كناش رقم 525، خ. ح / الرباط .

(2) نفسه.

(3) تقرير كتب في 27 نونبر 1901 ضمن رسالة الحاكم العام بالجزائر إلى وزير الحربية بباريز.
1H, C. 998, A.M.G

(4) تقرير 27 نونبر 1901، 1H, C. 998, A.MG، سبق ذكره.

(5) نفسه.

والزوبية ووادي الناموس وغيرها. ويتبين من هذه اللائحة أنه في ظرف خمسة شهور تم فيها قطع أسلاك التلغراف تسع مرات لمسافة: 2.350م، أي قرابة 5، 2 كلم. واستنادا إلى التقارير الفرنسية فإن معظم ردود الفعل ضد رموز الاستيطان الأجنبي، صدرت من سكان القصور الفجيجية، وهذا أمر طبيعي، عندما نعلم أن مد خط السكة الحديدية من عين الصفراء إلى واحة بشار، وبجانبه خطوط الأسلاك التلغرافية، تخترق كلها مجال الأراضي الزراعية لسكان القصور الفجيجية وخاصة منها قصر زناكة. كما أن واحة بني ونيف المحتلة إنما هي في ملكية سكان القصر المذكور. ولم يترك مقاوموا المنطقة أي رمز من رموز الاستعمار والاستيطان إلا وطالته أيديهم برمي الرصاص وإتلاف المعدات ووسائل الاتصال، ومصادرة أموال المستوطنين الأجانب ومن هم في كنفهم أو انحاز إليهم من اليهود والمسلمين الجزائريين وبعض مغاربة المنطقة أيضا.

جـ - توظيف العاطفة الدينية لمجابهة الغزاة

لعب الفقهاء، وخاصة منهم خطباء المساجد في القصور دورا هاما في إذكاء الحماس في النفوس من أجل التصدي للأطماع الفرنسية ومقاومتها بكل الوسائل، وقد تمكنا من الحصول على مجموعة من الخطب في هذا الشأن، إما في أصولها الأولى أو مصورة عن الأصل أو مسودات خطب قبل تحريرها النهائي، ألقي معظمها في المسجد الجامع بقصر الوداغير (1). إحدى هذه الخطب شبهت احتلال

(1) بعد فرزها ومقابلتها بغيرها من النصوص المخطوطة على شكل رسائل أو فتاوي، تبين لنا من شكل الخط، أنها من إنشاء الفقهاء الثلاثة المتصدرين للإمامة والافتاء والقضاء، وهم على التوالي: أحمد بن محمد الراشدي وابنه محمد بن أحمد، والفقيه أبي القاسم ابن أحمد بن زيان.

الفرنسيين لمدن الجزائر ووهران وتلمسان وأم عسكر با"الأمور العظيمة الهائلة مثل القحط والطاعون، وأعظمها غلبة هذا الكافر الملعون" (1). ورغم أن العادة في غالب خطب الجمعة لا يرد فيها ما يدل على زمن وقوع الحدث المتحدث عنه، فإن خطب هذه الفترة ترد فيها أحيانا إشارات لتوطين الحدث أو تقريب تاريخ حدوثه، إذ يضيف الخطيب في نص الخطبة دلالات تحيل على ظروف الحادث أو بعض مضمونه كقوله: "وصلوا (أي الفرنسيين) لبلاد الصحاري والقفار فخربوا القصور والديار وقطعوا النخيل والأشجار وغنموا الأموال وسبوا العبيد والأحرار" (2). وورد في خطبة أخرى: "فتهيئوا أعانكم الله إن قدم إليكم [أي الجيش الفرنسي] لحربه وكونوا على حذر من مكائده ومكره". ولم يكن الخطاب موجها لساكنة القصور وحدها، بل كان أحيانا يعم المقيمين والرحل على السواء، إذ كان هؤلاء الأخيرون لا ينقطع توافدهم إلى الواحة الفجيجية على مدار شهور السنة بكاملها. وكان معظمهم متمرسين على القتال، لذلك توجهت إحدى الخطب لمخاطبتهما معا بالقول: "وهذا عدو الله وعدوكم الكافر (...) والطوائف المنتصرة طوعا من العريان الذي (كذا) أمركم بعداوتهم ومجاهدتهم (...) فالله يا أهل البدو والحضر لا تتركوا ملة سيد البشر (...) وتتبعوا من جحد الله وكفر" (3).

---

(1) وثيقة خاصة.

(2) نفسها. والإشارة هنا واضحة لما تعرضت له قصور: تيبوت والمكرارين وعين الصفراء من عقاب القوات الفرنسية لهم بقطع نخيلهم وإفراغ مخازن حبوبهم عندما رفضوا استقبال طوابير الجيوش الفرنسية منذ "كافينياك" إلى "دو كاستري" وغيرهما.

(3) وثيقة خاصة.

واشتهر عن مرابط مدغرة محمد بن العربي الحسني الدرقاوي دعوته لمحاربة الفرنسيين، ليس على الحدود الشرقية فحسب بل داخل الجزائر أيضا (1). وبصفته مربيا وقطبا من الأقطاب حسب تعبير العباس بن إبراهيم في "الأعلام"، فإن عليه وعلى المتصدرين للدفاع عن الدين وديار المسلمين كالعلماء، ولا سيما من يشغل منهم وظيف الخطابة في الجمع الأسبوعية، واجب إغراء الناس وحثهم على الجهاد: لكن تحريض الناس على الجهاد لم يكن يرغب فيه السلطان مولاي الحسن لأسباب لا تتعلق بعواقب ردود الفعل الفرنسي فحسب، بعد تجربتي إيسلي وتطوان، بل تتعدى ذلك لما يمكن أن تشكله من خطورة على كيان الأسرة الحاكمة نفسها، لذلك سارع السلطان إلى إرسال مبعوثيه ورسائله لسكان الحدود يدعوهم فيها بعدم سماع دعوة الدرقاوي لجهاد "النصارى"، منها رسالة وجهها لسكان القصور الفجيجية (2). وكتب العباس بن إبراهيم في الأعلام أن محمد العربي الدرقاوي كان يدعو للجهاد وأن السلطان مولاي الحسن كان بسبب ذلك "شديد الانحراف عنه"، وأن من جملة أهداف السلطان في حركته إلى تافيلالت عام 1892/1310 إلقاء القبض عليه. لكن الدرقاوي فارق الحياة في العام نفسه قبل وصول السلطان إلى مدغرة (3).

ولم نعثر على أي رسالة لمحمد العربي الدرقاوي تحرض سكان منطقة الجنوب الشرقي على حمل السلاح لمحاربة الفرنسيين، بل عثرنا على رسالتين موجهتين منه

(1) يقول "إيركمان" عن أتباع الدرقاوي: "هذه الطائفة خطيرة جدا، إذ قامت عصابة منهم عام 1845 بمحاولة الاستيلاء على مركز للمراقبة الفرنسية في سيدي بلعباس وسط الجزائر".
Jules Erkman: Le Maroc moderne. Paris, 1885

(2) انظر نصها عند أحمد مزيان في المرجع السابق، ص. 515-516 .

(3) العباس بن ابراهيم: الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام. المطبعة الملكية، الرباط، 1977، ج. 7، ص. 80-81.

إلى أتباع الزاوية الدرقاوية بفجيج تحثهم فقط على "ذكر اسمه اللطيف" والمداومة عليه من طر الرجال والنساء على السواء عقب كل صلاة، وذكر الأوراد، معلقا بقوله: ؛عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا فهو بلاء عظيم محيط بنا إن لم يحضر لطف الله" (1). وفي رسالة أخرى موجهة لكافة القصور الفجيجية عام 1891/1308 يدعو فيها إلى إطعام الطعام في المساجد وقراءة "اسمه تعالى اللطيف الكبير وفدية الحمد لله والشكر لله وفدية الاستغفار" (2). هاتان الدعوتان كما هو ملاحظ تقتصران على اعتماد الجانب الروحي للصمود في وجه المخاطر الأجنبية دون التحريض على حمل السلاح، تجنبا لما من شأنه أن يزيد من توتير علاقته بالسلطان.

بيد أن أحد أتباعه المدعو الغالي بن أحمد بن الهاشمي الفيلالي في "تحفة الراغب" ينوب عنه في انتقاد موقف السلطان من دعوة شيخه لجهاد الفرنسيين، دون الإشارة إليه بالإسم، في ما سماه ب "انحطاط همة ولاة الأمور مع استيلاء العدو على كثير من بلاد المسلمين". وأشار في المقابل إلى ما قام به شيخه محمد بن العربي الدرقاوي من ندب المسلمين لمواجهة الأجانب "بما أمكن"، ورأى حسب اعتقاده أن المسلمين لو قاموا على ساق الجد بمحاربة الفرنسيين "من بر تونس إلى الجزائر إلى تلمسان إلى بلد فجيج (...) فضلا أن يعينهم (كذا) القبائل الغربية من بلد الصحراء ونواحيها" (3)، لن يبق للفرنسيين من وجود بكل هذه البلاد.

(1) رسالة موجهة إلى "فقراء" قصر الوداغير بفجيج غير مؤرخة، وثيقة خاصة.
(2) وثيقة خاصة، مؤرخة في 2 رمضان 1308 / أبريل 1891 .
(3) الغالي أحمد بن الهاشمي الفيلالي: تحفة الراغب في السعادة في الترغيب لطلب الشهادة. ميكرو فيلم، رقم. 475، خ. ع / الرباط.

وعلى أية حال فإن سكان المنطقة الجنوبية الشرقيـة الذين يكابدون في الميدان نتائج التوسع الفرنسي فـوق أراضيـهم، لم يكن بوسعهم الإنصات دائما لرسائل السلطان الداعـية لهم بالمسالمة وحسن الجوار مع الجار "ولو جار". فلا خيـار لهم إلا مقاومة الغزو وبكل الوسائل المتاحة لديهم بما فيها استعمال السلاح كما بينا ، خاصة عندما يهاجمون في عقر ديارهم.



الفصل الخامس

نتائج الغــزو الفرنسي

مقدمة

استغرق الفرنسيون مدة طويلة في تنفيذ مخططاتهم الرامية إلى توسيع دائرة نفوذهم في منطقة الجنوب الشرقي المغربي، والقضاء على مقاومة ساكنته، قبائل وقصورا. وقد أسفر ذلك عن نتائج سلبية عديدة على حياة المجتمع والدولة المغربية على السواء، وغير في العمق من طبيعة العلاقات المألوفة ما بين السكان وبين هوية المجال وإعادة تشكيله.

النتائج الاقتصادية

منذ توغل الفرنسيين في منطقة الجنوب الشرقي المغربي المتاخمة للجزائر إثر قيام حركة أولاد سيدي الشيخ عام 1864، تعرضت القبائل والقصور المغربية لاعتداءات متوالية قامت بها الفرق العسكرية الفرنسية والقبائل الجزائرية الخاضعة لهم، كالشعابنة واحميان وبعض فرق أولاد سيدي الشيخ وغيرها. وقد ورد الإخبار عن هذه الاعتداءات في كثير من الوثائق المغربية والفرنسية، اخترنا منها اثنتي عشرة حالة تتراوح تواريخها ما بين: 1868-1900، استخدم فيها إطلاق النار، وأزهقت فيها أرواح عديدة، وضاع من جرائها للقبائل المغربية -خاصة منها بنو كيل والعمور وأولاد جرير - أموال كثيرة، جلها من المواشي، احتجزت لصالح الفرنسيين والقبائل الخاضعة لهم. فإذا ما صدقنا جميع الأرقام الواردة في المراسلات المخزنية والمراسلات الفرنسية نفسها طوال المدة المذكورة (حوالي 32 سنة)، فإنّنا نصل بعد ترتيب بسيط للخسائر الواردة في الوثائق إلى الأرقام التالية:

بنو كيل

السنة	الاغنام والمـاعز	الإبـــل	الخيول	الحمير والبغال
(1) 1868	20.000			
(2) 1877	08.000	2.000	50	
(3) 1880	10.000	0800		
(4) 1881	08.000	0600		
(5) 1891	00.120	0005		
(6) 1896		0022		4 بغال لأولاد سيدي علي بوشنافة
(7) 1897		0091		
المجموع	46.120	3.518		

(1) Colonieu: De Geryville à Figuig. 1868.

(2) رسالة السلطان الحسن إلى بركاش في رمضان 1294 / شتنبر 1877، ورد في الرسالة السلطانية "ثمانين ألف"، أعتقد أن في الرقم مبالغة، وهي من سقطات قلم الكتاب.

(3) رسالة عبد المالك السعيدي إلى السلطان في 20 شوال 188/1298 .

(4) رسالة الجنرال :سوسي" إلى وزير الحربية بباريز في 31 يناير 1882 .

(5) جواب السلطان على رسالة عامله بفجيج محمد بن عمر المراكشي في رمضان 1891/1309 .

(6) من الجنرال "Boitard" إلى الحاكم العام 1896 .

(7) من الوالي العام إلى وزير الحربية بباريز في غشت 1897. في هذا التاريخ بالذات أخذ احميان الجزائريون لأولاد سيدي علي بوشنافة 550 من الغنم والماعز، 550 فرنك. وأخذوا لبني كيل 91 جملا كانت محملة بالقمح والشعير. نفس الرسالة.

قبيلة العمور

السنة	الاغنام والمـاعز	الإبـــل	البقر	الخيول	الحمير والبغال
1887 (1)	1.337	32	15		18
1892 (2)	0870				
1894 (3)	0756		-		
1900 (4)	1117		89		06
					97
المجموع	**4.080**		**104**		**121**

(1) بيان ما نهبه الفرنسيون وأعوانهم من الأموال للعمور. (رسالة عامل فجيج إلى السلطـــان في 29 ذي القعدة 1304 / يوليوز 1887)، بالإضافة إلى أثاث الخيمة (15 خ) بما فيها من الأغطية والحياديس والفراش، والنقود والمواد الغذائية والصوف... إلخ.

(2) رسالة سليمان الجريري إلى السلطان في 4 ذي القعدة 1310 / ماي 1892 .

(3) رسالة الجنرال Boitard إلى الحاكم العام في 4 نونبر 1894 .

(4) رسالة حاكم جنان الدار إلى دائرة عين الصفراء عام 1900 .

قبيلة أولاد جرير وذوي منيع

السنة	الاغنام والسماعز	الإبل	الخيول	الحمير والبغال
1882 (1)				
1891 (2)	400		-	
1892 (3)	200			
1894 (4)	531	40		2 حمير
المجموع	**1131**	**40**		**2**

أهل قصر تييوت (5)

السنة	الاغنام والسماعز	الإبل	الخيول	الحمير والبغال
1896 (16)	1500	30		

(1) رسالة الجنرال "سوسيي" إلى وزير الحربية في غشت 1882، يخبره فيها أن قدور بن حمزة صعد وادي زوزنافة وأغار على ذوي منيع واستولى على ماشية أولاد جرير، وصادر قافلة لذوي منيع كانت متجهة إلى تافيلالت.

(2) جواب السلطان مولاي الحسن على رسالة عامل فجيج محمد بن عمر المراكشي في 19 رمضان 1891/1309، كناش . 630، خ. ع / الرباط.

(3) رسالة سليمان الجريري إلى السلطان الحسن في 1892/1310 .

(4) من الجنرال "Boitard" إلى الحاكم العام في 4 نونبر 1894 .

(5) يتعلق الأمر هنا بالعائلات المنتسبة لعبد المالك ابن السلطان إسماعيل.

(6) رسالة أعيان الشرفاء أولاد عبد المالك بن السلطان إسماعيل، أهل تييوت، ومن يعيش منهم حياة الترحال، إلى السلطان مولاي عبد العزيز في فاتح شوال 1896/1314 .

فإذا أخذنا فقط ما ضاع لبني كيل من الغنم والماعز (46.120) رأسا نجد أن هذا العدد يمثل حوالي: 1/6 مجموع ما تملكه هذه القبيلة من رؤوس الأغنام (حوالي 286.450) حسب تقديرات Marchand عام (1902) (1). وتمثل خسائرهم من الإبل (3518 رأسا) نصف مجموع ما يملكون منها (7300 رأسا) (2)، حسب التقديرات المذكورة، وهي خسائر كبيرة إن كانت الأرقام تعبر عما وقع بالفعل.

إن اختيارنا لهذه العينات، هي عملية انتقائية بحتة، قصدنا منها تقديم صورة عن مضاعفات التوسع الفرنسي على وسائل عيش السكان، وإلا فإن حقائق الأمور أكثر مما تمثله تلك الأرقام. لقد أغفلنا حالات عديدة من النهب والسطو على أموال ساكنة الحدود المغاربة طوال ما يزيد عن نصف قرن من الغزو المغزو والاحتلال. ولا يعني هذا أن هؤلاء لم تكن لهم ردود أفعال مشابهة في حق القبائل الجزائرية، بل كانت الشكاوي ترفع في غالب الأحيان من الطرفين معا، إلا أن شكاوي الطرف الفرنسي بعضها محض افتراء، والقصد منها مقابلة الشيء بضده.

وإلى جانب السطو على المواشي وقوافل التجارة أينما ثقفوها، عمد الفرنسيون إلى مصادرة الأملاك الزراعية وأراضي المرعى الاعتيادية للقبائل المغربية. لقد بين الجنرال "Ruyssen" حاكم قسمة معسكر في رسالته إلى الجنرال حاكم مقاطعة وهران بتاريخ أبريل 1894، عن الحالة المأساوية التي عليها عدد من أفراد قبيلة العمور المنتمين لفرق المرينات وأولاد الشحمي والسوالة وأولاد أكطيب، المستقرة بجوار قصور المكرارين وتييوت والجبال المجاورة لها، بسبب إجراءات الحجز التي اتخذها الفرنسيون في حق أملاكهم الزراعية، فقد حاز حاكم عين الصفراء ما مجموعه خمس وأربعون بستانا، يشتمل على 1092 نخلة في ملكية إثنين وثلاثين عائلة عمورية في واحات قصور المكرار الفوقاني والمكرار

التحتاني وتيبوت، منذ تاريخ 26 يناير 1884، بدعوى عدم دفع مستحاقتهم الضريبية، لكن نتائج الحجز أفقرت هذه العائلات ولم تفد خزينة الدولة الفرنسية، بل دفعت بالكثير من العمور إلى هجرة أراضيهم، وهذا ما بينه حاكم معسكر في رسالته، مقترحا إرجاع البساتين لأصحابها (1).

وفي سياق سياسة التضييق الاقتصادية التي نهجها الفرنسيون ضد سكان الجنوب الشرقي المغربي، عمدوا إلى تنظيم قوافل تجارية سنوية تنطلق من الأراضي الجزائرية إلى واحات كورارة وتوات منذ أواخر العقد التاسع من القرن التاسع عشر، والغرض من ذلك احتكار تجارة هذه الواحات لفائدة تجار القبائل الجزائرية، وصرف السلع الفرنسية ومنتجات القبائل الجزائرية المنقولة عن طريق هذه القوافل إلى قصور توات وكورارة وغيرها، ويعاد نقل جزء منها بواسطة قوافل القبائل المغربية إلى قصور تافيلالت وغيرها من قصور وادي زيز وكير وملوية الوسطى. وكانت العمليات التجارية الجارية آنذاك بين رحل الجنوب الوهراني وسكان القصور يتم معظمها عن طريق التبادل العيني (2).

وتنقسم القوافل التجارية السنوية المنطلقة من الجزائر في اتجاه واحات الجنوب الشرقي المغربي إلى ثلاث مجموعات كبيرة، تتجه من مراكز ثلاثة: المشرية، البيض أو "Gerville" وعين الصفراء. وتحرس القوافل بجنود من "الكوم: ومن الوحدات العسكرية الصحراوية يؤطرها ضباط الشؤون الأهلية الفرنسيون. وتشمل السلع والبضائع المصدرة إلى واحات الجنوب: القهوة والشاي والسكر والشمع

(1) 30 H, C. 22, A.O.M

(2) Gendre (F.C). "La région des Ksours du Sud-Oranais". revue Tunisiène, 1909-1910, première partie, p. 218.

والزيت والقطن والجلود المدبوغة والزرابي والقمح والشعير واللحوم اليابسة والشحم والبطاطس، ومن المواشي كالغنم والماعز. وتقوم القوافل الثلاثة بجلب التمور والحناء والفلفل وأكياس عزف النخيل من الواحات (1). وقد تطرق عدد من الضباط الفرنسيين العاملين في الجنوب الوهراني في مقالاتهم إلى هذه القوافل التجارية السنوية بكثير من التفاصيل، معتمدين في ذلك على ما بيدهم من تقارير وبيانات أنجزت في عين المكان. وسنكتفي منها بمثالين عن عامي: 1904-1905 وعامي: 1908-1909 .

تنطلق القوافل التجارية السنوية من الجزائر ما بين شهري نونبر ودجنبر، وترجع إلى محطات انطلاقها في أواخر شهر يناير ونهاية فبراير من أوائل السنة الموالية. وتكتسي طابعا تظاهريا بما تشمله في مسيرها من رجال ونساء وأطفال ومواشي، إضافة للسلع والبضائع المحمولة على ظهور الإبل. فقد نظمت عامي: 1904-1905 ثلاث قوافل تجارية إلى واحة توات وكورارة، انطلقت من المراكز الثلاثة: المشرية والبيض "جيرفيل" وعين الصفراء. وتكونت قافلة المشرية من : 935 رجلا، و 126 امرأة و 56 طفلا ومن 4700 جملا، ينتمي أفرادها إلى قبائل احميان الشفاعة والجنبة والزوا الغرابة، بالإضافة إلى بعض الأفراد من قبيلة بني كيل، رخصت لهم السلطات الفرنسية المشاركة في تجارة القافلة. وقد جلبت من واحات توات وكورارة:

3683 حمل بعير من التمور

1419 كلغ من الحناء.

(1) Gendre, Ibid, p. 219.

2000 كلغ من التوابل (فلفل على الخصوص).

755 كيسا من عزف النخيل.

وبلغ مجموع ثمن شراء هذه البضائع ما قيمته: 94.022 فرنكا، وحققت القافلة من وراء بيع هذه البضائع في أسواق الظهرة والصحراء وشمال الجزائر ما بلغ ربحه: 84.328 فرنكا.

أما قافلة عين الصفراء، فقد ضمت: 198 فردا ما بين رجال ونساء وأطفال، إضافة إلى 42 شخصا من بني كيل المغربية.

جلبت القافلة إلى واحات كورارة البضائع التالية:

5.895 جزة من الصوف.

3.535 جلد من السن.

2.040 قنطار من القمح.

0.252 قنطار من الشعير.

8.550 قنطار من السكر

13.446 كلغ من الشاي.

وبلغ مجموع ثمن شراء هذه البضائع في الأسواق الجزائرية مبلغ: 58.117 فرنكا، وحققت من الأرباح -بعد بيع البضائع في أسواق كورارة وباقي واحات الجنوب الشرقي المغربي - مبلغ 21.176 فرنكا (1).

(1) Caravanes du Sud. Pp. 338-344/345.

أما عن القوافل المنظمة في عامي: 1908-1909، فقد انطلقت كالعادة ثلاثة قوافل من نقط تجمعها في المشرية والبيّض وعين الصفراء، في اتجاه قصور كورارة وتيميمون وتوات، وضمت قافلة عين الصفراء عند مسيرها في شهر دجنبر عام 1908، حوالي : 121 شخصا، ينتمون إلى فرق العمور كالسوالة وأولاد بوبكر وأولاد التومي، وفرقتي أولاد سيدي التاج وسيدي بولنوار من أولاد سيدي الشيخ. وجهزت القافلة حوالي 384 جملا محملا بمختلف السلع والبضائع كالقمح والسكر والشاي والشحم والصوف، وحققت من بيعها في أسواق القصور المذكورة أرباحا بلغ مجموعها 13.910 فرنك (1).

وتضمنت البيانات الفرنسية المعتمدة في كتابة هذه النقطة، الإشارة إلى مشاركة تجار مركز بني ونيف في القوافل السنوية المذكورة خلال شتاء عامي: 1909-1908، بحصة: 183 جملا (2) محملة بالبضائع، وقد يكون جزء منها من المنتجات المحلية للقصور الفجيجية المجاورة، ومنتجات مواشي قبيلة بني كيل. فماذا تعني كل هذه البينات والأرقام؟

الملاحظة الأولى تتعلق بتحويل جزء من تجارة المنطقة في الاتجاه الأفقي بين واحات الجنوب الشرقي المغربي وبين أسواق الجزائر، بعدما كانت علاقات التبادل التجاري لسكان المنطقة في السابق ذات اتجاه عمودي، وتكاد أسواق الشمال الشرقي كوجدة ودبدو وأسواق تازة وفاس وعيون سيدي ملوك تحتكر مجمل هذه التجارة.

(1) Les caravanes du Sud. P. 518.
(2) Ibid, p. 523.

أما الملاحظة الثانية، فإن تجارة القوافل أخذت تفقد بعض أهميتها في موازاة مع مد خطوط السكة الحديدية من مركز عين الصفراء إلى بشار بعد عام 1905. ويكفي في هذه الحالة مقارنة ما تضمنته قافلة عين الصفراء عامي: 1904-1905 وكمية البضائع والأرباح المسجلة فيها، وبين قافلة نفس المكان عامي: 1908-1909. وهذا يعني أن القطار بدأ يحل بوثيرة سريعة محل قوافل الحيوانات في نقل السلع والرجال إلى مقاصدها في الجنوب الشرقي، عبر الخط الحديدي الرابط بين عين الصفراء وبشار.

أما الملاحظة الثالثة، فإن السياسة الفرنسية، بمدها لخطوط السكة الحديدية المذكورة، وإنشاء أسواق جديدة في كل من عين الصفراء وبني ونيف وفي الفرطاسة الغربية على الظهرة، كان الهدف منها خدمة غرضين مزدوجين" خنق الأسواق المغربية التقليدية المجاورة، كأسواق فجيج في الجنوب وعين بني مطهر في الشمال وتهميش نشاطهما التجاري السابق في المنطقة، بهدف صرف السلع الفرنسية المستوردة والبضائع المنتجة في الجزائر، على حساب المنتوج المحلي أو القادم إليها عبر القوافل من الأسواق المغربية في الشمال من جهة، إذ يكفي هنا أن نقتطف بعض الأرقام من مذكرة مخطوطة كتبها "بارييل" الحاكم العسكري الفرنسي بفجيج عام 1913، حول البضائع والسلع المصدرة من محطة قطار بني ونيف إلى القصور الفجيجية على بعد 4 كلم، اعتمادا على سجل جمارك بني ونيف، لتتضح نتائج وأبعاد السياسة الفرنسية الهادفة إلى تحويل المعاملات التجارية للقصور الفجيجية وقبيلة بني كيل، وربطها بالمراكز والأسواق الجزائرية:

"الصوف 13.351 كلغ".

"السميد (دقيق القمح) 225.221 كلغ"

"معكرونة (شرية) 17.756 كلغ"

"السكر 232.022 كلغ"

"الشاي 6.729 كلغ"

"carbur. (وقود القنادل) 4.519 كلغ"

"الصابون 17.590 كلغ"

"الشمع 5.296 كلغ"

"القماش 35.094 كلغ" (1)

ومن جهة ثانية، فإن إنشاء الأسواق المذكورة ومد خطوط السكة الحديدية في المنطقة، هما أيضا أداتان من أدوات التوسع في الأراضي المغربية على الحدود واستقطاب سكانها.

وقد سيطرت العملة الفرنسية وخاصة القطعة النقدية من صنف خمس فرنكات (دورو) على أسواق المعاملات في المنطقة، وتصاعد رواجها مع تنامي حجم المعاملات التجارية مع الجزائر (2). وتبين لنا من خلال اطلاعنا على عشرات العقود العائلية الخاصة بالبيع والشراء في السلع وفي الأملاك العقارية، وعقود الزواج والتركات المكتوبة في القصور الفجيجية وفي قصر إيش، منذ أوائل ستينات

---

(1) لائحة مرفقة بالمذكرة كتبها "باريبل" Pariel في 29 يناير 1913، أرشيف دائرة فجيج.

وأورد "كميل فيديل" من جهته أرقاما لبضائع صدرت من عين الصفراء بواسطة السكة الحديدية وبالقوافل عام 1901 إلى الواحات وأراضي جنوب المغرب حسبما سجلها مكتب جمارك عين الصفراء، ومن ذلك:

السكر: 348.267 كلغ، القهوة: 36.475 كلغ، الشاي: 12.391 كلغ.

Camille Fidel: La vallée du Guir et de la Zouzfana. B.S.G.A., Oran, 1902, p. 503.

(2) انظر أحمد مزيان، المرجع السابق، ص. 176-177-178 .

القرن الماضي إلى أوائل القرن الحالي، أن جلها تم التعامل فيها بالريال الفرنسي. وعلى سبيل المثال فقد اشترى أحد الفجيجيين من قصر الوداغير خروبة ماء من ساقية "إفلي" بثمن "... سبعة وعشرين ريالا دورا فرنسوية" (1).

ويظهر أن رواج النقود الفرنسية في معاملات السكان المغاربة على الحدود الجنوبية والشمالية مع الجزائر، لم يكن نتيجة لتطور المعاملات التجارية مع الجزائر، تحت ضغط الحاجة فحسب، بل هو أيضا نتاج لترويج متعمد للعملة كأداة من أدوات التسرب الاستعماري "السلمي" إلى المنطقة.

ونتج كذلك عن سياسة التوسع الفرنسي في المنطقة والتضييق على سكانها المغاربة عواقب سلبية للغاية على خزينة الدولة المغربية، إذ كان المخزن مجبرا على تسديد مبالغ التعويضات الثقيلة التي يحددها الحكام الفرنسيون، مقابل دعاوي عن أعمال النهب والخسائر التي تلحق بأموال القبائل الجزائرية على الحدود وديات قتلاهم، سواء كانت هذه الأعمال المنسوبة للقبائل المغربية وهمية أو صحيحة، مما يدخل في إطار الدفاع عن النفس. وقد تحملت السلطة المخزنية تسديد مجموع التعويضات المطالب بها على أمل استخلاصها من المتهمين بها من الرعايا عن طريق التذعير عندما تصعد القبائل لاكتيال الحبوب من أسواق الشمال. لكن السلطة المخزنية لم تكن دائما في موقع يؤهلها لتحقيق ذلك، فكان عليها أن تتحمل تسديد معظمها من أموال الخزينة.

---

(1) وثيقة خاصة، مؤرخة في شهر صفر عام 1302/ نونبر 1884 .

وفي مقال "إ. دوتي" عن فجيج، أشار إلى الرواج الكبير للريال الفرنسي في معاملات الفجيجيين وتأتي بعده في الدرجة الثانية النقود المغربية والدور الإسباني "بومدفع".

ED. Doutté: Notes et impression. P. 201.

في تاريخ 21 جمادى الأولى عام 1314/ 29 أكتوبر 1896 اجتمع بطنجة ممثل السلطان عبد الكريم بن محمد بريشة وممثل الدولة الفرنسية الضابط "كالي سانبول" حاكم دائرة المشرية، وتفاصلا في مجموع التعويضات التي على المخزن أداؤها للفرنسيين ومبلغها :436.571,60 فرنك فرنسي، سدد منها المخزن في السابق وأثناء المحاسبة (أكتوبر 1896) مبلغ: 158.341,02 فرنك، حسب البيانات المسجلة في كنانيش أربعة مؤرخة ما بين: ماي 1878 إلى دجنبر 1895، وبقي على ذمته لصالح الفرنسيين حوالي: 278.230,68 فرنك (1). وقد تم اجتماع آخر بين الكاتب محمد بن عبد الواحد نائب عامل المخزن بوجدة" معتمد المخزن الشريف بوجدة" عبد السلام ابن عبد الصادق، وبين الحاكم الفرنسي لبني ونيف الضابط ؛باريبل" بمعية الضابط "انتروبو" في "بيرو عرب" بني ونيف بتاريخ 16 جمادى الأولى 15/1329 ماي 1911، للفصل في تعويضات الدعاوي المسجلة في حق الرعايا المغاربة بمنطقة الجنوب الشرقي منذ بداية أبريل 1896، إلى أواسط شهر ماي 1911 . وقد بلغ مجموع التعويضات المسجلة في اللوائح الفرنسية عن 327 دعوى جنحية ما قدره: 2.162.764,52 فرنك. لكن الطرفين بعد فحص هذه الدعاوى ومبالغ التعويضات المطالب بها أسقطا عددا كبيرا منها لعدم جديتها وضعف ثبوت الأدلة، فلم يحكما ويتفقا إلا على مبلغ: 610.661,40 فرنك، وجب على السلطة المخزنية دفعه للمسؤولين الفرنسيين (2).

(1) كناش رقم. 649، عدد الأوراق. 77، خ. ح / الرباط.
وقد جاء في مقدمة الكناش "الحمد لله (...) وبعد، فهذا كناش جمع به بعون الله أربعة كنانيش اشتملت على مطالب رعية الدولة الفخمة الفرنساوية..." وفي آخر الكناش كتب: "وتفاصلوا على أن ما بالكنانيش الأربع حاز على الفصال بقي مائتين وثمانية وسبعون ألف فرنك ومائتين وثلاثون فرنك وسنتيم 68".
(2) كناش رقم.673، خ. ح / الرباط. نقل مضموه هذا الكناش إلى كناش آخر رقمه. 525 بنفس الخزانة.

وإلى جانب التعويضات المسجلة في الكنانيش المذكورة، فقد كلفت منازعات الحدود بين القبائل المغربية والجزائرية منذ نزول الفرنسيين بأرض الجزائر تكاليف أخرى تحملها المخزن على مضض، أملا منه لتضييق دائرة النزاع مع الفرنسيين وكبح جماحهم. فقد خصص 10.000 بسيطة نصفها حبوب لسليمان بن قدور البوشيخي عندما كان مقبوضا عليه في المغرب، ووضع تحت الإقامة الإجبارية بنواحي مكناس بطلب من السلطات الفرنسية (1)، بالإضافة إلى مبالغ مالية اقترضها من بيت مال المخزن (2). وفي 20 شعبان 1884/1031 بعث السلطان مولاي الحسن إلى أمين المستفاد بوجدة، الطالب محمد الركينة يأمره بتنفيذ 200 ريالا معونة لعدد من الشرفاء المهاجرين من قصر صفيصيفة وغيره إلى وجدة. كما وافق على منح معونة أخرى مقدارها 1000 مثقال لبعض حفدة مولاي عبد الملك بن إسماعيل من أهل قصر تيوت المهاجرين إلى عين بني مطهر، وكذا مبلغ 100 مثقال لمن رافقهم مهاجرا من قصر المكرار (3).

لقد تكلفت خزينة الدولة المغربية بتسديد ما يقرب من مليون فرنك فرنسي من الغرامات والتعويضات للفرنسيين ورعاياهم في الجزائر، وهذا في حد ذاته

(1) أنظر رسالة احتجاج السفير الفرنسي "De Vernouillet" إلى محمد بركاش، حول فرار سليمان بن قدور من مكناس إلى الصحراء، بتاريخ رجب 1298 / يونيو 1881، م. و. م / ملف الحدود الجنوبية الشرقية.

(2) رسالة الوزير العربي الجامعي إلى السفير الفرنسي بطنجة بتاريخ 8 رجب 1298 / يونيو 1881. A.M.A.E. Col. 46, p. 53

(3) رسالة جوابية للوزير أحمد بن موسى إلى شيوخ أهل تيوت والمكرار المهاجرين إلى عين بني مطهر بتاريخ 15 جمادى الثانية 1882/1309، م. و. م / ملف الحدود الجنوبية.

يشكل إنهاكا واستنزافا للمالية (1)، يضاف لثقل الغرامة الإسبانية وذيولها. وهما معا ناتجان عن مخلفات التوسع والأطماع الأجنبية في المغرب منذ أواسط القرن التاسع عشر.

النتائج الاجتماعية والنفسية

1- الهجرة والتهجير

بعد معركة إيسلي بحوالي ثلاث سنوات، بدأت طوابير الجيوش الفرنسية تقوم من حين لآخر بحملات عسكرية إلى أراضي الهضاب العليا (الظهرة) وقصور الجنوب، لتأكيد عزم الفرنسيين على إخضاع هذه المناطق بمن فيها من السكان للسيادة الفرنسية. وقد هاجرت فرق قبائل عديدة كأولاد سيدي الشيخ واحميان وأولاد ازدياد والأغواط والشعابنة والعمور وغيرهم من أماكن استقرارهم في المشرية والبَيِّضْ وأفلو وسبدو ونواحي عين الصفراء وتيبوت وغيرها إلى الأراضي المغربية بعيدا عن حكم الفرنسيين منذ عام 1849، أي بعد فشل مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري للاحتلال الفرنسي والتجائه للمغرب.

وكانت الهجرة المبكرة لقبائل الجنوب -بدعوة من زعماء أولاد سيدي الشيخ- تكتسي في ذلك العهد طابعا دينيا -جهاديا في آن معا، إذ تعد بالنسبة للزعامات البوشيخية- سواء الغربية أو الشرقية بعد انتفاضة عام 1864 -منبعا

(1) اجتمع السفير الفرنسي بطنجة مع نائب السلطان محمد بركاش للدفع بمفاوضات تسديد التعويضات للفرنسيين مما يباشره آنذاك المرسول السلطاني إلى الجزائر مولاي أحمد البلغيثي، لكن السفير الفرنسي طلب من طلب من بركاش أن تقوم السلطة المخزنية أيضا بتسديد التعويضات حول ما أخذه قدور بن حمزة البوشيخي من الغنم في إغارته على قبيلة بريزينة داخل الجزائر مع أن الهجوم وما نتج عنه من نهب لم يصدر من القبائل المغربية. وهذا ما يدخل في سياسة الابتزاز وإنهاك مالية الدولة المغربية.
انظر رسالة بركاش إلى السلطان مولاي الحسن في 16 ربيع الأول 1297 / فبراير 1880، مجلة الوثائق، 1987، م. 6 .

أساسيا لتجنيد الرجال القادرين على حمل السلاح، لاستئناف القتال في وجه الفرنسيين وإبعادهم من مناطق الجنوب الغربي الجزائري، الخاضعة لأولاد سيدي الشيخ منذ عهد الأتراك. ويندرج في هذا المعنى سوال للشيخ بن الطيب البكري رئيس فرقة أولاد سيدي الشيخ الغرابة الذي هاجر مع فرقته منذ أواخر أربعينات القرن الماضي إلى جوار الواحة الفجيجية، وجهه إلى الفقيه أحمد بن محمد الراشدي الفجيجي حول "فرقة من أولاد سيدي الشيخ ضلهم الله عن طريقه وحملوا أولادهم وأموالهم وحلوا تحت يد الكافر وحكمه (...) فلما خصبت بلدتنا وجذبت بلدتهم رحلوا أيضا وزادوا علينا ورضوا بحكمنا وليست رحلتهم المذكورة بقصد النجاة والسلامة من الكفر بل لصلاح دنياهم افتنا ما الحكم في ذلك هل يوخذ ما عندهم وتقطع رقابهم..." (1). وقد عبر فقهاء العصر بالبلدة الفجيجية في فتاويهم وخطبهم على منابر المساجد عن المعنى الديني لحدث الهجرة، إذ نتج عن الاعتقاد بأن دخول جيوش "النصارى" إلى "دار الإسلام" إنما الغرض منه تنصير المسلمين والتحكم في رقابهم (2)، وأشاروا إلى ذلك بكلمات مثل: "الهجرة إلى الله ورسوله"، وصاروا ينعتون من لم يهاجر من البلاد الواقعة تحت حكم "النصارى" بمصطلح "المتنصرة" (3).

والملفت للنظر أن مصطلح "المتنصرة" لم ينحصر تداوله بين فقهاء المنطقة والناطقين باسم سكانها من رؤساء الجماعات وشيوخ القبائل فحسب، بل ورد ذكره في رسائل المخزن المركزي إلى موظفيه في الأقاليم (4)، وإلى الزعامات المحلية في

(1) وثيقة خاصة غير مؤرخة.

(2) ورد في خطبة جمعة بأحد مساجد القصور الفجيجية قول الخطيب: "اللهم أن تغلب هذه الطائفة الكافرة والفرقة الفاجرة (...) فإنهم سيسعون في تغيير الشرائع وتخريب المدارس والجوامع وهدم القباب والصوامع". وثيقة خاصة.

(3) ورد مصطلح "المتنصرة" في خطبة ألقيت بالمسجد الجامع بقصر الوداغير: ".. وهذا عدو الله وعدوكم الكافر الشيطان والطوائف المتنصرة طوعا من العريان". وثيقة خاصة.

(4) ورد مصطلح "القبائل المتنصرة" أيضا في رسالة الوزير محمد بن إدريس إلى القائد بوسلهام بن علي عهد السلطان عبد الرحمان بتاريخ 21 جمادى الثانية 1261/ يونيو 1845، يصف به القبائل الجزائرية على الحدود الشمالية في سعيها لإغراء الفرنسيين على توسيع مجال الأراضي الجزائرية على الحدود أثناء تحديدها عام 1845. م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

المنطقة. وهذا المصطلح يعبر عن موقف ديني -سياسي معادي، تجاه عناصر من القبائل القاطنة على الحدود، اعتبرت مفارقة للجماعة الإسلامية، بقبولها العيش تحت سلطة الفرنسيين والتعاون معهم. ولعل نعت "الخونة" الذي أطلقته الحركة الوطنية المغربية في عهد الحماية على كل من تعاون مع الإدارة الاستعمارية في المغرب ضد رجال هذه الحركة، ما هو إلا بديل عن مصطلح "المتنصرة" الذي كان يطلق في ظروف مشابهة قبل مرحلة الحماية.

هاجرت الفرق البوشيخية من قسم الغرابة بدائرة البيّض سيدي الشيخ ونواحي قصور عسلة وتيوت وعين الصفراء إلى داخل الأراضي المغربية، منذ تعرضها لغزو الطوابير العسكرية الفرنسية في أواخر أربعينات القرن الماضي، ثم لحقتها فرق من أولاد سيدي الشيخ الشراكة بعد قيام حركتها ضد الفرنسيين (1864). ولما كانت الزعامات البوشيخية الشرقية منها والغربية قبل ذلك الحين، بما يزيد عن قرنين، وطوال القرن 19، تمارس سلطتها الروحية على معظم قبائل الجنوب المغربي-الجزائري، انطلاقا من بلاد الساورة غربا إلى أراضي الأغواط وورگلة شرقا، فإن فرقا عديدة من قبائل الجنوب الغربي الجزائري، وخاصة منها احميان، صحبت بعض زعماء أولاد سيدي الشيخ الشراگة في هجرتهم إلى الأراضي المغربية، بعد قيامهم بحركتهم. وازدادت هجرة هذه القبائل بعد ظهور الشيخ بوعمامة البوشيخي وإعلانه لحركة جديدة ضد الفرنسيين عام 1881. وحسب مذكرة كتبت في قسم إفريقيا بالوزارة الحربية الفرنسية بتاريخ 1890/2/13، فإن حوالي 2000 خيمة من قبيلة احميان أغلبهم من فرقة الطرافي بدائرة الأبيض، هاجرت بعد هذا الحدث إلى الأراضي المغربية، وانضم قسم منهم إلى الشيخ

بوعمامة وسليمان بن قدور، وانضم الباقي إلى قدور بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ الشراكة (1). وفي تقرير كتبه الجنرال "Detrie" حاكم مقاطعة وهران بتاريخ 19 يوليوز 1883، تحدث فيه عن هجرة ما مجموعه: 4708 خيمة من الأراضي الجزائرية في الشهور الأولى من عام 1883، ويضيف أن حوالي 2000 خيمة أكثرها من احميان الجنبة عادت إلى مواطنها الأصلية من جديد، بعدما سمح لها بذلك (2).

ويلاحظ من رسائل المسؤولين في الجزائر إلى حكومتهم بباريز أنهم يتعمدون أحيانا التقليل من حجم هذه الهجرات، للتغطية على فشل أساليب وفعالية إخضاعهم لسكان الجنوب الغربي الجزائري، وما يترتب عن ذلك من النفقات المالية الكبيرة. فقد أخبر الحاكم العام للجزائر وزير الحربية بباريز في 24 دجنبر 1884، أن الخيام الجزائرية المهاجرة آنذاك إلى الأراضي المغربية على الحدود لا يتجاوز عددها "751" خيمة موزعة على الشكل التالي:

"دائرة عين الصفراء. 89 خيمة".

"البيض (جرفيل). 530 خيمة".

"سبدو. 6 خيمة".

"فراندة. 85 خيمة" (3).

(1) 1H, C. 1023, A.M.G.

وانظر كذلك: 3H, C. 19, A.M.G

(2) 30 H, C. 78, A.O.M

(3) كثيرا ما يخطئ محرروا الرسائل والتقارير الفرنسيون في العمليات الحسابية، وحتى في أبسطها كجمع الأعداد، إذ أن جمع الأرقام الواردة أعلاه لا يعطي إلا مجموع 745 بدل رقم 751. راجع مضمون الرسالة في: 1H, C. 1023, A.M.G

مع أن سنة 1884 كانت ما تزال تشهد تأجج حركة الشيخ بوعمامة، بالإضافة إلى الإجراءات الضريبية الثقيلة التي فرضها الحاكم الفرنسي بعين الصفراء في حق عدد كبير من أفراد قبيلة العمور وغيرهم، المالكين لبساتين النخيل بتييوت وغيرها من القصور التابعة لدائرة عين الصفراء. وكل هذا بالطبع سينجم عنه فرار العديد من خيام القبائل إلى الأراضي المغربية بعيدا عن النفوذ الفرنسي، وانظم العديد من أفرادها إلى صفوف الزعامات البوشيخية بالمغرب، كأبي عمامة وسليمان بن قدور وقدور بن حمزة. فقد أخبر الجنرال "Detrie" حاكم مقاطعة وهران، الوالي العام للجزائر في رسالته بتاريخ 17 غشت 1888، أن ما مجموعه 70 خيمة من فرق أولاد عبد الله وأولاد سليم وأولاد كطيب من قبيلة العمور، هاجرت إلى الأراضي المغربية ابتداء من 25 يوليوز الأخير، وقد عزا ذلك إلى ما يقوم به عامل فجيج عمر بن مسعود السوسي من اتصالات مع شيوخ العمور لتشجيعهم على الهجرة (1). وقد يكون الأمر كذلك إذا ما وضعنا رسالة عمر السوسي إلى السلطان في نفس السياق استنادا إلى تاريخ ومضمون الرسالة، فقد أخبره في 29 ذي القعدة عام 1305/ أوائل غشت 1888 أن "كوم السبايس" العاملين في صفوف القوات الفرنسية لحقوا بالفارين وجردوهم من معظم أموالهم، وتمكنوا من إرجاع خيام أولاد أحمد من فرقة أولاد سليم إلى عين الصفراء (2).

وبعد ذلك بخمس سنوات أرسل العامل الجديد بفجيج محمد بن عمر المراكشي رسالة إلي السلطان في 17 ذي القعدة 1311/ ماي 1893، يخبره فيها عن

(1) 30H, C. 36, A.O.M

وانظر نسخة الرسالة أيضا: 3H, C. 19, A.M.G

(2) م. و. م/ ملف فجيج.

هجرة جديدة قام بها أولاد كطيب من قبيلة العمور في نحو: 36 خيمة، بالإضافة إلى 12 خيمة من قبيلة احميان، و 24 خيمة من أحفاد عبد المالك ابن السلطان إسماعيل التيبوتيين (1)، دون أن ينجم عن ذلك آنئذ أي مشكل مع الفرنسيين (2).

وعلى مستوى ساكنة القصور، فقد وضع الجنرال "كارتو" Cartout جدولا للمقارنة، اعتمادا على بيانات تقديرية لساكنة قصري عين الصفراء وعين صفيصفة وضعها الجنرال "Pelissier" عام 1849، والقبطان "Dastugue" عام 1861 على الشكل التالي:

القصور	عدد السكان		
عين الصفراء	1849	1861	1875
	1000 ن	500 ن	300 ن
عين صفيصفة	1200 ن	350 ن	145 ن (3)

وقد قدم "لا مارتينير ودولاكروا "هذه الأرقام قائلين: "عند الاستيلاء على قصر عين الصفراء عام 1881، وجدناه خاليا من السكان تقريبا" (4).

(1) هؤلاء حسبما وردت الإشارة إليهم في عدة رسائل مخزنية توزعوا إلى ساكنة مقيمة في قصر تيبوت وإلى سكان رحل، وصاروا يضربون بخيامهم ويتنقلون بمواشيهم في فضاء المجال لقصر تيبون.

(2) م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

(3) Documents pour servir. T. 2, p. 424

الأرقام الواردة في هذا الجدول تقديرية ومبالغ فيها لأن القصرين صغيري الحجم، ولن يصل عدد سكانهما عام 1849 إلى مجموع ألف نسمة.

(4) Documents, op-cit.

أما عن تهجير القبائل بالقوة من مواطنها الأصلية إلى أماكن أخرى، فقد أفادت رسالة "Detrie" إلى الحاكم العام بتاريخ 15 شتنبر 1888 عن عملية تهجير كبيرة خضع لها جميع العمور القاطنين في دائرة عين الصفراء وما يواليها ممن لم يهاجر قبل إلى الأراضي المغربية، وحسب رسالة "ديتري" فقد شرع في نقل حوالي 4000 خيمة من قبيلة العمور بما فيهم من رجال ونساء وأطفال مع مواشيهم وكافة متاعهم، ابتداء من 11 غشت، تحت حراسة حامية عسكرية من فرقة الفرسان وفرقة من خيالة المخازنية، وأنزلوا في دائرة الشلالة مؤقتا، ثم نقلوا مجددا في 22 شتنبر إلى دائرة أفلو، المحطة الأخيرة لهذا التهجير، حيث اختير لإقامتهم مجال يمتد حول جبل العالك، يتوفر على مراعي ونقط مائية كافية (1). وكان القصد من وراء هذا التهجير بالقوة، إبعاد العمور الخاضعين للسلطة الفرنسية آنذاك من نقط تماس على الحدود ما بين فجيج وعين الصفراء، يحتك فيها هؤلاء بإخوانهم المهاجرين إلى الأراضي المغربية والمقيمين فيها أصلا، فينجم عن ذلك مزيد من الهجرة.

2- عواقب الهجرة

لقد تأثرت مختلف القبائل المهاجرة من ضيق سبل العيش، نتيجة لفقدان أملاكها الزراعية ومراعيها الاعتيادية (احميان، أولاد سيدي الشيخ، الشراكة، العمور...) وإن ما كان يقوم به الجنود الفرنسيون وأعوانهم المجندون في صفوف القبائل الجزائرية من سلب ونهب لمواشي القبائل المغربية، ألحق ضررا كبيرا بمواردهم المعاشية، بل حول بعضهم إلى معدمين لا يملكون شيئا، بعد أن فقدوا جميع أو غالب مواشيهم. وأكثر القبائل تضررا من ذلك، ما تعرض له العمور المغاربة في

(1) 30 H, C. 36, A.O.M.

جبلهم بني سمير وغيره مما يعرف بجبال العمور، إلى الحد الذي تحولت فيه حالة هؤلاء لما يشبه المأساة فقد شردوا وقتلوا وأسر البعض منهم وسلب الآخرون من كل ما يملكون (1)، ومن نجا منهم التجأ إلى جوار القصور الفجيجية يتسول رغيف الخبز. والواقع أن بعض فرق قبيلة العمور كفرقة أولاد عبد الله صيرتها الاعتداءات الفرنسية الممنهجة إلى حالة التشرد منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، فقد بعث شيوخ هذه الفرقة رسالة إلى السلطان في 6 صفر 1884/1301 يتظلمون من الحكام الفرنسيين على الحدود الجنوبية، الذين صادروا جل مواشيهم، جاء فيها: "... ولم يبق لنا من الماشية ما نرحل به في البادية" (2). وفي رسالة أعيان قصر زناكة بفجيج إلى مولاي رشيد أخ السلطان مولاي الحسن، تناولت تعديات الجيوش الفرنسية المتكررة وأعوانهم "المتنصرة من الأعراب" (3)، ضد أهل فجيج وفرق قبيلة العمور غير الخاضعة للحكم الفرنسي وأن الجيوش الفرنسية هاجمت العمور في جبلهم بني سمير لمدة ثلاثة أيام بلياليها، قتلت الرجال وسبت النساء والأطفال، وصادرت الأموال، والتجأ من تمكن منهم من الهرب إلى جوار

(1) في رسالة الشيخ بوعمامة لعامل وجدة بتاريخ 9 جمادى الثانية 1900/1318 يتحدث فيها عما فعله الفرنسيون بالعمور عند هجومهم على جبل بني سمير ورد قوله: "وقسموا محلتهم (أي الفرنسيين) على كذا قسمة طلعت على جبل بني سمير وهلكت أصحابه قتلت ونهبت المال وأسرت رجالا ونساء". م. و. م / ملف وجدة.
وللدلالة علي هذا التفقير في صفوف قبائل الحدود الجنوبية وساكنة قصورها أن الإدارة الفرنسية بدائرة عين الصفراء أجبرت قبائل العمور وسكان قصر تييوت وعين الصفراء وصفيصفة وغيرها عام 1887 على أداء ضريبة ثقيلة مبلغها: 46.649 فرنك، وكان نصيب قبيلة العمور منها 40.000 فرنك عقابا لهم على الهجرة إلى الأراضي المغربية، كما ورد في رسالة الجنرال "Detrie" حاكم وهران إلى الحاكم العام في 22 أبريل 1887 .

30 H. C. 36, A.O.M

(2) م. و. م / ملف فجيج.
(3) الرسالة نفسها.

القصور الفجيجية وبلاد توات. وتضيف الرسالة بالقول: "... والحاصل أن هذه القبيلة فعلوا بهم (كذا) ما لا يسمعه عاقل (...) فصيروهم يتكففون الدور بفجيج يسألون الثمرة واللقمة بعد أن كانوا في سعة من الرزق فإنا لله وإنا إليه راجعون" (1).

إن الهجرة المتزايدة للقبائل من مجالات السيطرة الفرنسية في الجنوب الجزائري نحو الأراضي المغربية نجم عنه تزاحم على المراعي مع القبائل المغربية على الحدود، وشكل سببا من أسباب النزاع بينهما. وكثيرا ما يفضي النزاع حول الأراضي الرعوية إلى سلسلة متوالية من تبادل العنف، بعضه يدخل في نطاق الأخذ بالثأر السائد في الوسط القبلي. لكن التزاحم على المراعي لم يكن دائما سببا للنزاع بين القبائل المغربية المضيفة والقبائل المهاجرة إليها، إذ شكل صراع أولاد سيدي الشيخ مع الفرنسيين، وما ينتج عنه من مضايقات سببا آخر من أسباب النزاع. فقد ورث زعماء أولاد سيدي الشيخ في القرن الماضي عن أجدادهم المرابطين نفوذهم الروحي على معظم قبائل الحدود الجنوبية بين المغرب والجزائر، واشتهر بعضهم بالفروسية في الحرب. ولما تبين لهم أن نفوذهم وامتيازاتهم لم تعد مصانة في ظل الاحتلال الفرنسي، فإنهم بحكم وضعهم ذاك أعلنوا حركتهم ضد الفرنسيين في الجنوب الغربي الجزائري منذ عام 1864، وانسحب الكثير منهم مع أهلهم إلى داخل الأراضي المغربية على الحدود، وصحبوا معهم العديد من الفرق القبلية التي تعودت خدمتهم وخدمة مزارات أجدادهم، خاصة منها قبيلة احميان.

---

(1) م. و. م/ ملف فجيج

وقد تحدث "إ. دوتي" خلال مقامه بفجيج عام 1903، عن مشاهدته لمجموعة كبيرة من خيام العرب الرحل -قد يكون غالبهم من قبيلة العمور- تحيط بأسوار القصور الفجيجية من جهة الشمال الشرقي والشمال الغربي، وأضاف إن هؤلاء لضعف حالهم وعدم امتلاكهم للماشية يشتغلون بجلب الحطب وزيت القطران لبيعه في أسواق القصور الفجيجية.

Edmond Doutté: Figuig, notes et empression. P. 182.

ولم يهاجر أولاد سيدي الشيخ بغية الإخلاد للراحة وسط القبائل المغربية، بعيدا عن الأرض التي يحتلها "الكافر" كما ينعتها البعض، بل جاءوا لتجنيد القبائل وتنظيم ما يشبه حرب العصابات ضد ثكنات الجيوش الفرنسية وأعوانهم من القبائل في الجنوب الغربي الجزائري. لكن القيادات البوشيخية لم تشتغل بمحاربة الفرنسيين وأعوانهم فحسب، بل كثيرا ما دب الخلاف فيما بينها إلى درجة المضاربة بالسلاح، فينعكس ذلك الخلاف بكل سلبياته العدائية على القبائل المغربية التي تناصر هذا الطرف أو ذاك. ولم تكن هذه النزاعات مصنفة حسب انتماء القبائل إلى هوية مغربية وأخرى جزائرية، بل تختلط التحالفات باختلاف المصلحة، وتتشعب حسابات الأخذ بالثأر مهما بعدت في الزمن أسبابه (1). فقد أفاد الجنرال "Osmond" حاكم مقاطعة وهران في رسالته إلى الوالي العام للجزائر بتاريخ 9 يناير 1872 أن معمر ابن الشيخ بن الطيب من أولاد سيدي الشيخ الغرابة تحالف مع احميان الشفاعة في أواخر نونبر 1870 للإغارة على بني كيل بسبب انسحابهم عنه وتحالفهم مع غريمه قدور بن حمزة من أولاد سيدي الشيخ الشراكة. وكتب الوالي العام للجزائر رسالة إلى وزير الحربية في 24 غشت 1882 يخبره أن "گوما" مؤلفا من قبائل ذوي منيع وأولاد جرير ومن فرقتي الرزاينة وأولاد سرور من قبيلة احميان أغاروا على سليمان بن قدور وأعوانه في موضع "كرابة السدرة" ما بين تيزيمي وتافيلالت. وكانت السياسة الفرنسية مع القبائل الجزائرية المهاجرة إلى الأراضي المغربية تنبني في البداية على خطة الضغط على حكومة المخزن المغربي، لدفعها إلى إزعاج هذه القبائل، وطردها للعودة إلى الجزائر، أو ردعها

(1) A.M.A.E, Fonds du Maroc; Série, C. 1,T. 41

(2) 3H, C. 19, A.M.G.

وإرغامها على عدم شن الغارات على القبائل التي فضلت العيش تحت السلطة الفرنسية داخل الجزائر، أو إغرائها بالابتعاد بخيامها بعيدا عن الحدود إلى داخل المغرب، مع استصدار الفرنسيين لترخيص مطاردتهم للقبائل الجزائرية داخل الأراضي المغربية من الحكومة المخزنية. وقد حول الفرنسيون هذا الترخيص الممنوح لهم -لاستعماله في حالات محدودة - إلى تفويض مطلق من المخزن المركزي، وصاروا بموجبه يشنون الغارات على القبائل الجزائرية المهاجرة والقبائل المغربية التي تقدم لها العون، بدعوى الدفاع عن النفس وكف هذه القبائل عن مهاجمة الأراضي الجزائرية.

وقد صدرت من السلاطين المتعاقبين على الحكم طيلة الثلث الأخير من القرن الماضي وبداية القرن العشرين -بدءا بالسلطان محمد بن عبد الرحمان إلى السلطان عبد العزيز -رسائل عديدة إلى القيادات البوشيخية تدعوها لالتزام السكينة وعدم التحرش بالقوات الفرنسية على الحدود. كما بعثوا برسائل مماثلة إلى شيوخ القبائل والقصور المغربية في المنطقة تحذرهم وتتوعدهم بالعقاب، إن هم ساندوا أولاد سيدي الشيخ، وقدموا لهم العون والإيواء، بل دعوهم ودعوا قواد المنطقة لطردهم من جوار الحدود بالقوة إن لزم الأمر. وفي هذا الاتجاه توصل عامل وجدة عبد المالك السعيدي برسالة من قبيلة بني كيل يخبرونه أن كتابه "وصلهم بضرب قبائل الشرك وأنهم تقاتلوا معهم قتالا شديدا فمات من قبائل الشرك سبع وستون ومنهم ثمانية"(1). وفي جواب السلطان مولاي الحسن على رسالة القائد عبد القادر بوترفاس ورد ما يلي: "وصل كتابك مخبرا بأن من سميت من إخوان الفتان سليمان بن قدور (...) فروا عنه إلى قبيلة بني جيل ثم ورد بعضهم على خديمنا (...) الطالب عبد المالك

(1) م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

السعيدي طالبين منه الدخول لتراب إيالته بقصد النزول (...) فأما دخول أولئك لأنجاد فلا خير في بقائهم بين ظهرانكم بالحدادة ولتوجهوهم لناحية الغرب" (1).

وتحولت السياسة الفرنسية في مرحلة لاحقة بعد أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر تجاه القبائل الجزائرية وقياداتها، من إرغامها للعودة إلى أراضيها الأصلية داخل الجزائر وقبولها بالحكم الفرنسي، إلى تجنيدها في صفوف قواتها، ودفعها لشن الغارات على القبائل الجزائرية المتبقية داخل الأراضي المغربية وعلى القبائل المغربية المساندة لها. فقد كتب عامل فجيج إلى السلطان في 9 جمادى الأولى 1889/1307 يخبره أن حاكم عين الصفراء" أعطى الأمان لابن حمزة البوشيخي على أن يرد عليه من فر لهذه الإيالة السعيدة من العمور وصار يدور مع فسيان النصرى (كذا) بعدد من الخيل على بني جيل وغيرهم ويطمعهم ويمنيهم ويهددهم بالنصارى" (2). وكتب أحد قواد قبيلة أولاد جرير المدعو سليمان الجريري إلى السلطان يشكو إليه تعديات فرقة من قبيلة الشعابنة "من إيالة النصرى (كذا"(3) يحترفون السرقة وقطع الطرقات ما بين فجيج ووادي الساورة وقد سرقوا لأولاد جرير 40 ناقة، وما مجموعه 200 رأس من الغنم (4).

ومن أكثر النزعات القبلية بروزا في المنطقة، ما عرف بالمشكل الحمياني - الكيلي، الذي تميز بقتال عنيف نتج عنه ضحايا عديدة في الأنفس وسلب ونهب

---

(1) م. و. م / ملف وجدة، الرسالة مؤرخة في 20 شوال 1298 / غشت 1880 .

(2) كناش رقم551 ، ص. 44 خ. ح. / الرباط.

(3) مواطنها الأصلية بالجنوب الغربي الجزائري ما بين (القليعة وعين صالح).

(4) م.و. م / ملف الصحراء الشرقية. مؤرخة في 4 ذي القعدة 1310/ ماي 1892 .

وقد تكررت الشكايات من تعديات الشعابنة وخاصة منهم فرقة أولاد عبد القادر "دأبهم الترامي في نهب التجار بالطرقات. انظر رسالة مؤرخة في شهر جمادى الأولى 1318/ غشت 1900 ضمن جائزة الحسن الثاني للمخطوطات والوثائق، ميكرو فيلم: 1، 1979 ، خ. ع / الرباط.

للأموال. كما تميز بطول مدته إلى أن أصبح صراعا مزمنا استغرق أكثر من ثلث قرن، فالقبيلتان تقتسمان أراضي الظهرة بينهما على الحدود، تستقر قبيلة احميان الجزائرية بقسميها الشفاعة والجنبة في الجانب الشرقي من الظهرة (الهضاب العليا) ومركزها المشرية، وتنتشر قبيلة بني كيل المغربية في الجانب الغربي منها. ورغم الحدود السياسية التي تفصل بين القبيلتين فإن مراعيهما تتداخل فيما بينها على طول أراضي الظهرة في الحدود. من شط تيكري في الجنوب إلى العريشة شمال الشط الغربي في الشمال، وفي كل الأراضي الرعوية الموالية لها شرق وغرب الظهرة. وتبعا لهذه الوضعية فإن سبب النزاع لابد وأن يكون ناتجا عن تداخل وتقاطع مجالات الرعي بين الطرفين (1)، ورغبة كل منهما في الانفراد بأخصب المراعي وأوفرها ماء، وخاصة منها مراعي شط تيكري الربيعية. لكن التوسع الاستعماري في المنطقة كان له ضلوع كبير في تأجيج منازعات القبيلتين وإطالة أمدها أيضا، بما كانت تلقاه قبيلة احميان من دعم وتشجيع من القوات الفرنسية لزعْزَعة حياة قبيلة بني كيل، أكبر القبائل المغربية في المنطقة، وإضعاف مبادراتها للدفاع عن نفسها وأراضيها تجاه سياسة التوسع الفرنسية.

ولم نعثر على أي مصدر يتحدث عن نزاعات بني كيل مع احميان قبل ظهور الفرنسيين في المنطقة، لكننا نتوفر على وثائق مخزنية وفرنسية عن هذا الموضوع ابتداء من عام 1866. ففي هذا التاريخ كتب السلطان محمد بن عبد الرحمان إلى ممثله بطنجة محمد بركاش يؤكد عليه أن يخبره بما يكون عليه جواب الوالي العام للجزائر على لسان سفير بلاده بطنجة، عن شكوى شيخ فرقة أولاد فا رس من

(1) لقد أجمعت التقارير الفرنسية على هذا التفسير، ومنها تقرير كتبه الضابط "مارشان" بدائرة المشرية المشار إليها سابقا، أنظر: 1J. 151, A.O.M

قبيلة بني كيل ضد احميان المستوطنين بالجزائر، الذين هاجموهم، و"أخذوا لهم مالا له بال" (1). وقد تضاعفت الهجومات المتبادلة بين الطرفين ابتداء من أواخر سبعينات القرن الماضي إلى أواخره. وقد تلقى محمد بركاش شكوى السفير الفرنسي "Vernouoillet" في 21 رجب الفرد 1296/ يونيو 1878 من الهجوم الذي قام به خمسون فارسا من بني كيل في 16 ماي من العام الجاري في مكان قريب من "فيض الكفول" داخل أراضي الظهرة ضد دوار لخيام "الطالب ولد الميلود" قائد فرقة عكرمة من قبيلة احميان، قتلوا خلاله أربعة رجال وسبوا عددا من النساء وحازوا ما بالدوار من المتاع والماشية (1000 رأس من الأغنام) (2) حسبما ورد في رسالة السفير.

وفي 12 ذي الحجة عام 1308/ يوليوز 1890 أجاب السلطان على رسالة الإخبار القادمة من مرابط الزاوية القندوسية، محمد بن عبد الله، حول اقتتال جرى ما بين: "حميان الإيالة الجزائرية وبين بني جيل انفصلت عن قتلى وجرحى ونهب من الجانبين" بقوله: "فقد أحسنت في الإعلام بذلك ولا تغيب خبرا" (3). ونختتم بمثال آخر عن هذه الصراعات الدموية الناشبة بين القبيلتين، ورد مضمونها في رسالة الوالي العام للجزائر إلى وزير الحربية بباريز في 24 غشت 1897، أن قافلتين تعرضتا للهجوم من رجال قبيلة احميان (أولاد منصورة، بني مطارف، الغياثرة) بعد رجوع القافلتين من سوق تلمسان. وقد وقع الهجوم الأول ضد قافلة أولاد

(1) الرسالة مؤرخة في 21 ذي القعدة 1282 / مارس 1866 . م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.
(2) م. و. م / ملف الحدودد المغربية الجزائرية.
(3) كناش رقم. 630 ، خ. ح / الرباط .

سيدي علي بوشنافة قرب الأعوج أسفر عن مقتل شخص واحد وجريحين في صفوف رجال القافلة ومصادرة ما شيتها وبعض المتاع والنقود. وتعرضت قافلة بني كيل للهجوم الثاني من طرف خمسين خيالا من احميان في الطريق الواصل بين سبدو وبطيشة، أسفر عن مقتل رجل واحد وجرح عشرة آخرين من القافلة، ومصادرة 91 جملا محملة بالقمح والشعير (1). ولم تفلح الوساطات التي تدخلت بين الجانبين في إخماد هذا الصراع إلا بشكل محدود، ولأوقات متقطعة. وقد أشار السلطان محمد بن عبد الرحمان في رسالته إلى محمد بركاش أن صلحا مكتوبا بين قبيلتي بني كيل واحميان تضمن خمسة شروط، تعهد الجانبان بتطبيقها لإنهاء النزاع بينهما، وحضر الصلح عامل وجدة وحاكم تلمسان وأعيان القبيلتين (2).

وقد توالت الوساطات بين القبيلتين من أطراف مغربية وفرنسية مع استمرار النزاع بين الطرفين المتعادين، وفي فترات زمنية تأججت فيها هذه النزاعات المزمنة. ومن بين هذه الوساطات: لقاء تم في وجدة بتاريخ 26، 27، 28 يوليوز 1878 جمع الحاكم الأعلى لدائرة سبدو، وعامل المخزن بوجدة "بوشتى البغدادي" ومرابط القنادسة وبحضور أعيان القبيلتين. وتم في هذا اللقاء فحص وتسوية مجموعة من دعاوي الطرفين (3). لكن النزاع سيتجدد بينهما بعد هذا التاريخ، وتراكمت دعاوي ومطالب الطرفين إلى حكومتيهما، طيلة ثمانية عشر عاما، مما استوجب

(1)3H, C. 19, A.M.G.

(2) جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات. ميكرو. 3، 1975، خ. ع / الرباط.
جاء في رسالة السلطان أن بني كيل حضروا لقاء الصلح بما مجموعه: 24 من أعيان قبيلتهم. كتبت الرسالة في 15 ربيع الثاني 1286/ يوليو 1869 .

(3) وردت هذه البيانات ضمن تقرير إخباري رفعه رئيس البعثة العسكرية بوجدة القبطان "payerne"إلى الجنرال حاكم مقاطعة وهران في 16 غشت 1878 .

عقد لقاء جديد جمع ممثل السلطة الفرنسية في الجزائر في شخص الحاكم الأعلى للمشرية وعامل وجدة "إدريس بن يعيش" ممثلا عن الحكومة المخزنية، بحضور أعيان القبيلتين في موضع "مكورة" (1) بتاريخ 27 يوليوز 1896. وقد تقرر في هذا اللقاء إرغام القبيلتين على تنفيذ ما اتفق عليه في لقاء "القصدير" بتاريخ 21 شتنبر 1895 (2)، ومعالجة ما استجد من الدعاوي بعد ذلك إلى حدود أواخر شهر يوليوز 1896، وبعد تسوية جميع الدعاوي على الورق، ومقدار التعويضات الواجب دفعها من كلا الطرفين المتنازعين وضرورة الإدلاء بتصاريح من أفراد القبيلتين، عند دخول المراعي المشتركة بينهما تسلم من حكومتي البلدين، وقع الاتفاق في 30 يوليوز 1896 (3). وتعهدت الأطراف الموقعة عليه بتنفيذه.

لقد نتج عن الوضعية الجديدة التي خلقها الاستعمار الفرنسي على الحدود الجنوبية الشرقية خلخلة في بنية القبيلة، من جراء تشتيتها وتأزيمها بكثرة الاقتتال والغارات والسلب والنهب، مما نجم عنه حالة نفسية قلقة يسكنها الرعب والخوف، عمت قبائل المنطقة وقصورها سواء منها المغربية أو الجزائرية. بيد أن معاناة القبائل

(1) توجد شمال تنية الساسي على الأراضي الجزائرية قرب الحدود.

(2) سبق لقاء مكورة لقاءان آخران لمعالجة نفس الدعاوي، الأول في 21 شتنبر 1895 بموضع القصدير على الضفة الشمالية للشط الغربي، ويعرف باتفاق القصدير، حضره من الجانب المغربي العامل إدريس بن يعيش ومن الجانب الفرنسي حاكم المشرية. 30H, 23.A.O.M

وتم اللقاء الثاني في "رصفة الحارث" (قريبا من فجيج) جمع حاكم المشرية وعامل فجيج محمد بن عمر المراكشي في 19 مارس 1896، بغية تنفيذ اتفاق القصدير، انظر رسالة حاكم دائرة المشرية إلى الجنرال حاكم دائرة عين الصفراء في 25 مارس 1896 .

30 H, C. 23, A.O.M

(3) 1H, C. 1029, A.M.G

وحسب وثائق أرشيف مدينة "إكس" وقع الاتفاق كل من إدريس بن يعيش من الجانب المغربي وحاكم المشرية Coley St paul بتاريخ صفر 30/1314 يوليوز 1896 .

30H, C. 23, A.O.M.

وسكان القصور المغربية كان أعظم، وجاء التعبير عنها في رسائلهم وشكاويهم إلى المخزن، ورسائل المخزن الاحتجاجية إلى السلطات الفرنسية.

فقد جاء في رسالة مولاي الحسن إلى ممثله بطنجة محمد بركاش عقب قيام القوات الفرنسية ومجنديها من القبائل الجزائرية، بهجومات متكررة على الفرق العمورية وعلى قبيلة احميان الجنبة المهاجرة إلى الأراضي المغربية، وعلى بني كيل في الظهرة، ومواشي القصور الفجيجية بوادي درمل، أن هذه القوات أحالت المنطقة إلى فضاء مقفر، بعدما هربت القبائل إلى غرب الظهرة تاركة مجالاتها الرعوية للقوات الغازية. وعبرت الرسالة السلطانية عن ذلك بالقول: "وصارت محال النصارى في البلاد الغربية وقبائلها تدوسها وتفعل في قبائلها ما تشاء من الفعال الشنيعة (...) حتى بقيت الظهرا خالية يسير السائر فيها عشرة أيام فلا يرى أحدا" (1).

وفي رسالة الشيخ بوعمامة إلى عامل وجدة، وردت عبارات مماثلة، يصور بها ما ألحقته القوات الفرنسية بقبيلة العمور في جبالها. وبمن يجاورهم، من هول وتشتيت بقوله: "وحيحوا (2) (كذا) جميع العمور من الجبال كلها وقطعوا طريق فجيج (...) حتى لم يبق صار (كذا) مع الطريق" (3).

---

(1) جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، ميكرو. 3، 1975 ، خ. ح / الرباط .
(2) يقصد به "طردوا " أو "أزعجوا بالهرب".
(3) م. و. م / ملف وجدة.

النتائج السياسية

1- اختلاف بين عهدين

كان للسلطان مولاي الحسن سياسة خارجية قارة نابعة من تجارب سلفيه (أبيه وجده) مع الفرنسيين، ومن تطور الأحداث كاستغلاله لما نشأ من تنافس القوى الأوربية على النفوذ بالمغرب، أفصح عن ملامحها في بعض رسائله. ولقد استطاع بفضل ذلك وباستغلال كل الوسائل الممكنة أن يكبح جماح الفرنسيين في تعطيل توسيع مجال سيطرتهم على الأراضي المغربية الواقعة بين فجيج وعين الصفراء، فلم تتعدّ سيطرتهم في عهده حد جنين بورزق ودرمل. وفي أوائل عام 1877، رافق الضابط "Marois" وآخرون معه سفير بلادهم بطنجة "ذي فيرنويي" إلى فاس لمقابلة السلطان مولاي الحسن، وقد كتب "Marois" تقريرا مفصلا عن هذه الرحلة ركز فيه على شخصية السلطان مولاي الحسن، خاصة ما يتعلق منها بتقاسيمه الجسمانية وبعض جوانب من نشاطه في الحكم. ويصف التقرير السلطان بأنه طويل القامة وتشوب لونه السمرة، شاب في مقتبل العمر، يتراوح سنه ما بين: 30-35 سنة. أما تعابير وجهه، فهي مطبوعة بالحزم والصلابة، مقطب الجبين في غالب الأحيان، إذ نادرا ما يرى مبتسما، له نظر حزينٍ معتم، يمكن أن يكون مرعبا في حالة الغضب.

أما عن نشاطه في ميدان الحرب، وهو الجانب الذي اهتم به صاحب التقرير أكثر من سواه، لكونه يتحدث من موقع شاهد ذي تكوين عسكري، ومن منظور اهتمام السياسة الفرنسية آنذاك بمهمة جمع كل المعلومات عن جوانب قوة الدولة المغربية وضعفها، فقد أشار صاحب التقرير إلى أن السلطان مولاي الحسن كان مقداما جسورا في الحروب، يقود جيوشه بنفسه في المعارك، وقد بين عن شجاعته

في أكثر من مناسبة، ويضيف صاحب التقرير أن السلطان كان شغوفا بشؤون الحرب وآلاتها وبإطلاق المدفع على الخصوص، لذلك كان يحضر كل يوم اثنين تداريب استعمال المدفعية، يشارك فيها بنفسه بإطلاق حوالي اثنتي عشرة طلقة. وذكر صاحب التقرير أيضا أن حديثا جرى بين الوفد الفرنسي وبين السلطان تناول بعض الأحداث السياسية والعسكرية في فرنسا وأوربا، خاصة منها الحرب الفرنسية-البروسية (1870). وسبب انكسار فرنسا فيها. وختم التقرير بأن السلطان مولاي الحسن كان محبوبا كثيرا عند جنوده لأنه يجسد نوعية السلطان "الذي يحترمه العربي" (1) أي الذي يجمع بين الحزم وخصال الفروسية (2).

إن ما ورد في هذا التقرير من أوصاف مكونات السلطان الشخصية، خاصة منها الحزم والإقدام والجدية في اتخاذ القرارات وتنفيذها وطموحه لبناء جيش عصري قوي، وبعد نظره ولباقته السياسية في معالجة أمور الحكم، وتكوينه الثقافي والسياسي الذي أهله للاستفادة من محاورة سفراء ومبعوثي القوى العظمى بأوربا، اطلع من خلالهم على كثير من ماجريات الأحداث خارج حدود بلاده، هي أوصاف تحدث عنها وعن غيرها مؤلفون مغاربة عاصروا هذه المرحلة، وخصصوا

(1) حسب تعبير صاحب التقرير.

(2) التقى السفير الفرنسي بمعية الضابط "Marois" مع السلطان في شهر أبريل 1877، وقد كتب تقريره هذا في الجزائر بتاريخ 25 ماي 1877. 3H, C. 10. A.M.G

بعض تآليفهم لترجمة حياة السلطان (1). وتحدثت عنها أصناف أخرى من التآليف أرخت لعصره (2). كما وردت إشارات عديدة في رسائل سكان المنطقة -إذا ما حصرنا النظر في هذه الرقعة الجغرافية وحدها- تشيد كلها بعهد هذا السلطان (3). فهو إذن عهد متميز في تاريخ المغرب، تميز بالاستقرار والأمن إلى حد كبير، حافظ فيه السلطان على استقلال البلاد في ظروف صعبة، تكالبت فيها القوى الاستعمارية على إخضاعها. وكان موت السلطان مولاي الحسن عام 1894 إيذانا بنهاية مرحلة، أعقبتها مرحلة جديدة تختلف اختلافا بينا في ما آل إليه الوضع بالبلاد. وقد بويع السلطان عبد العزيز، الذي خلف أباه وهو ما زال صغيرا دون سن الرشد (15-16 سنة)، ولم يكن معدا الإعداد اللازم لتحمل المسؤولية، لذلك تصدر الحاجب وكبير الوزراء أحمد بن موسى، الوصي على العرش، مسؤولية تسيير شؤون البلاد وكان رجل دولة محنكا وقويا، خبيرا بالسياسة والحكم في كنف السلطان الراحل، ومستظلا بثقل الإرث الذي تركه هذا الأخير في نفوس الرعية، محافظا على هيبة الدولة ومراسيمها. وقد سار في تعامله مع القوى الأوربية، بما فيها فرنسا على النهج الذي خطه السلطان مولاي الحسن. فكانت رسائل المخزن المركزي الموجهة باسم السلطان تتبع نفس الأسلوب السابق، سواء في اختيار الألفاظ

(1) انظر على سبيل المثال: مؤلفات علي السوسي السملالي، وخاصة منها: "مطالع السعادة في فلك سياسة الرياسة"، مخطوط خ. ح، رقم 11.445، وكذلك: "الدر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المومنين مولانا الحسن "لأحمد بن محمد بن حمدون السلمي المراسي الفاسي، مخطوط خ. ح، رقم 11.961.

(2) منها الاستقصاء للناصري، والحلل البهية للمشرفي وفي غيرها من تآليفه.

(3) وردت عبارة تشير إلى ذلك في رسالة فرقة أولاد بوعنان من قبيلة ذوي منيع إلى السلطان في 28 ربيع الثاني 1304/ يناير 1887، تقول: "الوقت نايرة ومنورة بك ولله الحمد"، م. و. م / ملف الصحراء الشرقية.

المناسبة أو في ما تقتضيه المناسبة من الحزم في توجيه التحذير والترهيب والترغيب. بيد أن موت الوزير "أبا حماد" عام 1900 أبان عن مدى ضعف شخصية السلطان عبد العزيز وقلة تجربته السياسية (1)، مما فتح الباب على مصراعيه لأفول هيبة المخزن من نفوس الرعايا والموظفين المخزنيين على السواء، نتيجة لتوالي الأخطاء في معالجة الأمور والتسيب الناتج عن انعدام الضوابط في تسيير دواليب الدولة. مما شجع على الفوضى والتمرد على الأحكام، فيما وصفه الحجوي: ب" استهتار الناس في انتهاك الضوابط من غير تستر" (2).

وقد حمل الحجوي سوء ما آل إليه الوضع في البلاد بعد وفاة الوزير أحمد بن موسى إلى بطانة السلطان، وخلص إلى أنها بطانة فاسدة. وتناولت انتقاداته في مجملها النتائج ومسبباتها معا، فربط قيام ثورة بوحمارة بالظروف المساعدة حيث "وجد أوصال الدولة مفككة والروابط بين الراعي والرعية غير محققة ولا منظمة والرأس الذي هو الوزارة أضعف علما وتجربة من الأطراف" (3)

إن ما ذكره الحجوي في مذكراته لم يكن خافيا على معظم شهود تلك المرحلة في المدن، سواء منهم الخاصة أو العامة، فبالأحرى على شخصية مقربة من السلطان كشخص الحجوي الذي تقلد مناصب مخزنية بوجدة خلال ثورة بوحمارة، مما أهله ليطلع على كثير من خفايا الأمور.

(1) تحدث تقرير يوجد بأرشيف "فانسين" تحت رقم 3H, C.22, A.M.G. عن مولاي عبد العزيز يصفه بأن تعليمه لا يتجاوز تعليم طالب متوسط، فهو يقرأ ويكتب بصعوبة. وكان في صغره مولعا باقتناء الأدوات المصنوعة في أوربا كالدراجة وآلة التصوير، وفي الجملة عندما ولي العرش لم يكن على دراية بشؤون الحكم ولا معرفة له بالمحيط الخارجي. بل كان في الفترة الأولى من حكمه قبل موت الوزير أحمد بن موسى يعيش بمعزل عن تسيير البلاد تسييرا مباشرا.

(2) محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الرحلة الوجدية.

(3) الرحلة الوجدية.

وفي نفس السياق، كتب الحسن بن الطيب بن اليماني بوعشرين في "التنبيه المعرب"، وهو من رجالات الدولة أيضا (1)، وصفا مجملا ودقيقا عن أحوال المغرب في هذه المرحلة ركز فيها على الإشادة بشخصية الوزير أحمد بن موسى (2)، وحسن تدبيره للأمور، واصفا إياه بأنه كان " على ما ينبغي من الحزم والتيقظ والنباهة" وأن الدولة كانت في وقت تسييره للأمور "من المتانة والهيبة". في حين وجه انتقادات كثيرة للوزراء ورجالات الدولة القابضين على زمام الأمور بعد وفاة أحمد بن موسى، وحملهم مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. فوصف المهدي بن العربي المنبهي بأنه "رجل أمي بدوي لا مسيس له بالسياسة ولا بأمور المملكة وبسببه انحطت المملكة" (3).

إن مسعى الحسن بن الطيب بن اليماني في ما كتبه في هذه النقطة، وهو منحاز لجانب الوزير أحمد بن موسى، يرمي إلى جعل القارئ يلاحظ ما كانت عليه المرحلة التي سيطر فيها الوزير المذكور على السلطة، ويومها كانت الدولة على ما كانت عليه في أيام السلطان مولاي الحسن، أما وقد توفي الوزير أحمد بن موسى فقد اضطربت الأوضاع" وصارت الفتوق تظهر في سماء المملكة (...) وانحل النظام وانهدت رسوم المملكة من خلف ومن أمام (...) وانطلقت الألسن بثلب الدولة وتنقيصها ووقعت الغفلة عن الجيوش (...) وتلاشى أمرها وتفرق جمعها" (4).

---

(1) ذكر الكاتب أن الوزير أحمد بن موسى توفي بداره في مراكش بتاريخ 13 محرم عام 1318/ ماي 1900 .

(2) الحسن بن الطيب بن اليماني بوعشرين: *التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب*. ألفه عام 1906/1324، السفر الأول، الرباط، دار النشر والمعرفة، 1994، تقديم وتصحيح: محمد المنوني .

(3) نفسه.

(4) نفسه.

2- اتفاق 1901 ونتائجه

تم إبرام هذا الاتفاق بباريز في 20 يوليوز 1901، موافق 3 ربيع الثاني 1319، ووقعه من الجانب المغربي عبد الكريم بن سليمان وزير الخارجية (1)، ومن الجانب الفرنسي وزير الشؤون الخارجية "ديلكاسي" Delcassé. وكان الهدف منه، حسبما ورد في رسالة Delcassé إلى سفير بلاده في طنجة Saint-René Taillandier، تطبيق مبادئ معاهدة 1845، المتعلقة بحدود الجنوب الغربي الجزائري التي لم تظهر في هذه الفترة البعيدة شروطها بوضوح (2).

بيد أن الاتفاق لم يكن الغرض منه تطبيق مبادئ معاهدة 1845 في الحدود الجنوبية، كما يدعي "ديلكاسي"، ووضع حد لتجاوزات الجيوش الفرنسية للتراب المغربي، وإيقاف الهجومات المتبادلة بين قبائل الحدود المغربية - الجزائرية، بل هو أداة لفتح بوابة جديدة يتسرب منها الفرنسيون إلى عمق تراب الجنوب الشرقي المغربي، ابتدءوها باحتلال جنين بورزق عام 1885. وسيضفي اتفاق 1901، على امتداد التوسع الفرنسي إلى وادي زوزفانة والساورة، طابعا قانونيا بمباركة المخزن المغربي الذي لم يسعه إلا الاعتراف بالأمر الواقع (3).

(1) ترأس عبد الكريم بن سليمان الوفد المغربي المفاوض لدى الحكومة الفرنسية بباريز ويتكون من بناصر غنام، ومحمد الجباص الذي كان يشغل آنذاك كاتب الدولة في وزارة الخارجية ومحمد الكعب مترجما والقنصل الفرنسي بطنجة ومترجم السفارة قدور بن غبريط.
انظر: Faujas, La frontière

(2) faujas: La frontière. P. 100.

والرسالة مؤرخة في 27 يوليوز 1901.

(3) في 16 نونبر 1895، كتب القبطان "Susbielle" حاكم مركز جنين بورزق إلى عامل فجيج يصف فيه بورزق بأنه تراب فرنسي وقد تلقى الأوامر لحمايته بالقوة إن اقتضى الحال.
30H, C. 22, A.O.M.

ولأجل تطبيق هذا الاتفاق المكون من تسعة بنود (1)، تكونت لجنة مغربية يرأسها محمد الجباص، سافرت إلى الجزائر العاصمة في أواخر دجنبر 1901 ومنها في 19 يناير 1902، إلى عين الصفراء، حيث تنتظرها اللجنة الفرنسية برآسة الجنرال "Cauchemez". ثم اتجهت اللجنة المشتركة المغربية - الفرنسية إلى كل من فجيج وبشار والقنادسة في 10 فبراير للالتقاء بأعيان سكان هذا الشريط من الأراضي المعنية بالاتفاق، وخاصة منهم سكان القصور الفجيجية والقنادسة وقبيلتي أولاد جرير وذوي منيع، لقراءة بنود الاتفاق عليهم وإقناعهم بقوله، وإرساء قواعد تطبيقه في الميدان (2). وقد عين محافظان للأمن في الأراضي المجاورة لفجيج أحدهما مندوب حكومة المخزن بفجيج السيد المجبود الطنجوي (3)، الذي توصل بظهير تكليفه بهذه المهمة من السلطان عبد العزيز، والثاني هو القبطان الفرنسي Ducloux حاكم جنان الدار (4).

وبعد عودة اللجنة المغربية الفرنسية المشتركة من المنطقة إلى الجزائر العاصمة كان "P.Revoil" الوالي العام للجزائر قد أعد اتفاقا مكملا لاتفاق باريز، أقنع المفاوض المغربي محمد الجباص للتوقيع عليه بعد استشارة الحكومة المغربية، في 28 أبريل 12/1902 محرم 1320 (5). ويتكون الاتفاق من عشرة بنود، قسم منها

(1) راجع بنوده وتحليلها عند أحمد مزيان في المرجع السابق، ص. 453-454-455 وعند Faujas, la frontière .

(2) حسب "Faujas" في المرجع أعلاه فإن برنامج اللجنة المشتركة كان معدا سلفا من طرف "ريفوال" الوالي العام للجزائر، قبل مغادرة اللجنة المغربية لمدينة الجزائر في اتجاه عين الصفراء.

(3) ورد الإخبار بتعيين المجبود الطنجوي في رسالة السلطان عبد العزيز إلى محمد بن الحسن الحجوي مندوب الحكومة المخزنية بوجدة، المكلف بدعاوي قبائل الناحية الشمالية الشرقية بتاريخ 28 جمادى الأولى عام 1322/ غشت 1904، أنظر الرحلة الوجدية، مخطوط خ. ع. / الرباط .

(4) Faujas, op-cit, p. 104.

(5) وقع عليه من الجانب الفرنسي الجنرال "Cauchemez"، انظر:

Faujas, Ibid, p. 105.

سياسي وآخر اقتصادي. ومما جاء فيه، أن الحكومة الفرنسية ستقيم سلطتها وتنشر الأمن في كل منطقة الصحراء ، وستقف معها الحكومة المغربية بكل قواها. وفي المقابل ستساعد الحكومة الفرنسية سلطان المغرب لتوطيد سلطته على طول الحدود الجزائرية المغربية، ابتداء من مصب وادي كيس إلى فجيج (1). وقد أنشئت نقط لمراقبة السلع والبضائع الداخلة لكلا البلدين والخارجة منها لاستخلاص ضريبة دخولها للسوق الجزائري في عين الصفراء، وللسوق المغربي بفجيج، وفي الأسواق المختلطة المغربية الجزائرية في بني ونيف والقنادسة وغيرهما (2).

ولقد أشرنا سابقا إلى اقتطاع جنين بورزق من التراب المغربي وإلحاقه بالتراب الجزائري، دون مراعاة لأوفاق معاهدة 1845، التي جعلت قصر المكرار التحتاني آخر المراكز السكنية التابعة للجزائر في منطقة الحدود الجنوبية (3). وإذا كان الشرط الرابع من المعاهدة المذكورة قد نص على أن الأراضي الصحراوية "لا حد فيها بين الجانبين" لكونها لا تحرث، وإنما هي مجال لرعي قبائل البلدين، فإن جنين بورزق وفوناسة ودرمل والزوبية وبني ونيف وجنان الدار، ثم قصور موغل وبوكايس والأحمر وواكدة وبشار والقنادسة، كلها أراضي ومراكز واقعة على وادي زوزفانة والساورة، وهي مجالات زراعية وعمارة وليست أراضي صحراوية لا ماء فيها ولا مرعى، وفي ملكية سكان مغاربة تشبثوا بهويتهم المغربية منذ عشرات السنين إلى

(1) Faujas, op-cit, p. 105.

(2) Ibid, p. 121.

(3) وردت الإشارة إلى قصر المكرار التحتاني في معاهدة 1845 ضمن القصور الملحقة بالجزائر، ولم يرد في المعاهدة ذكر لقصر المكرار الفوقاني.

حين غزوها والاستيلاء عليها بالقوة من طرف الجيوش الفرنسية في بداية هذا القرن (1). وهذه الحقيقة لم ينكرها الفرنسيون في تقاريرهم سواء أثناء الغزو أو بعد فرض الحماية على المغرب. فقد أفْصَحَ الوالي العام للجزائر عن ذلك، وعن مغزى اتفاق 1901 بصراحة في رسالته إلى وزير الخارجية بباريز، في 7 يونيو 1912 بقوله: "إن تحديد بروتوكول 1901 هو في الحقيقة وسيلة سياسية أكثر منه حدودا جغرافية، وهو مخالف لمبادئ معاهدة 1845 التي تنص بأن لا حدود ترابية في الصحراء" (2).

لكن خطورة اتفاق 1901 تكمن في الاعتراف الرسمي للمخزن بإخراج هذا المجال كله من الأراضي المغربية وإلحاقها بالجزائر وبالسلطة الفرنسية المباشرة، دون مراعاة رأي السكان ومصالحهم. ولقد أحدث هذا الاتفاق شرخا في نفسية السكان وأراضيهم الزراعية، فبقي بعض سكان فجيج، مغاربة وأراضيهم ضمن مجال السيادة الفرنسية في: (جنين بورزق، درمل، بني ونيف، جنان الدار... إلخ). وبعضهم الآخر (أولاد جرير، ذوي منيع) عليهم الاختيار بين الجنسيتين: المغربية أو الجزائرية، وهؤلاء لهم ملكيات زراعية في واحات: بشار وواكدة وبوكايس وموغل والأحمر، وكلها أصبحت تابعة للجزائر بموجب اتفاق 1901، فإذا ما رغبوا في الاحتفاظ بهويتهم المغربية فإن عليهم مغادرة هذه الأراضي الزراعية بالقصور المذكورة، وكل المجال الرعوي المحيط بها، مع العلم أن الاتفاق المذكور كان قد نص في بنده التاسع أن يعين خليفة لعامل فجيج يقيم بأحد القصور الثلاثة: بشار أو القنادسة أو واكدة، ويكون معينا للحاكم الفرنسي فيها (3). وهذا الإجراء يدل

(1) تشهد عدد من الرسائل المتبادلة بين سكان هذه القصور وبين المخزن المغربي على تبعيتهم للدولة المغربية قبل حلول الفرنسيين بالجزائر، وحتى خلال جهودهم المبذولة لبسط سيطرتهم على المنطقة.

(2) IH, C. 1062, A.M.G.

(3) كناش رقم 773، خ. ح / الرباط.

على أن الفرنسيين كانوا إلى ذلك الحين يعترفون بشكل من أشكال السيادة المخزنية على ذلك المجال وأهله.

وقد نص الاتفاق أيضا على أن سكان قصور بشار والقنادسة وواكدة وموغل... الخ ستحترم إرادتهم في أي الجنسيتين يختارون، واستفسر ممثلوهم فاختاروا البقاء على ما كانوا عليه من قبل، رعايا سلطان المغرب (1)، بيد أن هذه الرغبة لم تتحقق.

وقد بدأ الفرنسيون في تكريس وجودهم وسيادتهم داخل المجال المحتل طبقا لاتفاق (1901) بالوسائل العملية، ومن أهم مظاهر ذلك، الإسراع في تنفيذ مد خطوط السكة الحديدية، كما رأينا من قبل، وإنشاء المكاتب الإدارية في كل المراكز المحتلة. كما أصدر حاكم مركز بني ونيف قرارا بتعيين المدعو "بوشتى بن موسى" قائدا على قصر بني ونيف (2)، يتلقى الأوامر مباشرة من الحاكم المذكور (3). وأنشئ مركز إداري آخر للقيادة العسكرية بجوار قصر بشار وتحول إلى دائرة تشرف على شؤون القصور المجاورة: واكدة وبوكايس والقنادسة وموغل والأحمر، وعلى قبيلتي أولاد جرير وذوي منيع، وصارت تؤدي الضرائب للخزينة الفرنسية عن بساتينها ومواشيها (4)، وأصبح الحكام الفرنسيون ابتداء من أواخر عام 1909

---

(1) رسالة الوالي العام للجزائر "ريفوال" إلى وزير الحربية بباريز في 21 ماي 1902.

Série. C. 14, A.M.G

(2) كان هذا القائد نائبا لعامل فجيج على بني ونيف قبل احتلاله وإدماجه في التراب الجزائري.

(3) Cavard (CT): Le ksar de Beni Ounif. P. 416.

(4) رسالة الوالي العام بالجزائر إلى رئيس الحكومة بباريز في 7 يونيو 1912.

III, C. 1062, A.M.G

استخدم الفرنسيون مع أولاد جرير وذوي منيع نفس السياسة التي استخدموها مع قبيلة العمور سابقاً، حيث عمدوا إلى تشقيف بساتينهم وفرض الضرائب عليها وتهديد مصالحهم التجارية مع قصور توات وكورارة وتافيلالت لإرغامهم على الخضوع وقبول العيش تحت السلطة الفرنسية.

يتحدثون عن توزيع جديد لقبائل الحدود ، فقد بين المندوب السامي الفرنسي، ممثل الحكومة الفرنسية بوجدة أن القبائل المغربية على الحدود هي: بنو مطهر وأولاد سيدي الشيخ الغرابة وبنو كيل، أما القبائل الجزائرية فهي: احميان والعمور وذوي منيع وأولاد جرير (1). وعلى هذا الأساس اقتطعت القبائل الثلاثة الأخيرة بشريا ومجاليا من السيادة المغربية وألحقت بصفة نهائية بممتلكات الفرنسيين في الجزائر. ولقد عارض السكان بمختلف نحلهم المعاشية، مستقرين ورحل هذه الوضعية الجديدة، منذ اطلاع أعيانهم على بنود اتفاق 1901، ونتج عن ذلك موجة من السخط العارم ضد السلطة المخزنية، أبداه السكان علانية في وجه اللجنة المغربية الفرنسية المشتركة برئاسة محمد الجباص والجنرال "كوشميز"،بل رشقوا أعضاء اللجنة بالحجارة، وارتفعت أصوات بالسب والشتم في وجه اللجنة من أفراد فجيجيين ومن قبائل العمور وأولاد جرير وذوي منيع، غداة تنقل اللجنة بين قصور فجيج والقنادسة، لشرح بنود الاتفاق للسكان (2). وقد تعدى سخط هؤلاء وعدم رضاهم عما يحدث في بلادهم، مستوى حكام المخزن المحليين ومبعوثيه، إلى السلطان نفسه. فصار شيوخ وجماعات العديد من الفرق القبلية والقصور تستجيب لنداءات الداعية الجيلاني الزرهوني المدعو "بوحمارة" وتبادله المراسلة، مظهرة استعدادها لنصرة قضيته. ويظهر ذلك من مضامين رسائل أربعة وجهها "بوحمارة" إلى كل من قائد قصر زناكة بفجيج محمد بن مرزوق الفجيجي والقائد إسماعيل بن المهني، والشيخين العريبي وأحمد بن لكبير من عرش أولاد إبراهيم، قبيلة بني

---

(1) تقرير يتحدث عن تحديد منطقة الحدود جنوب تنية الساسي استنادا إلى اتفاق 1901، وإلى الاتفاق المبرم بين المغرب وفرنسا في 15 يناير 1910. 1H, C. 1062, A.M.G

(2) راجع أحمد مزيان في المرجع السابق، ص. 457-485 .

كيل (1)، وأعيان فرق أولاد سالم وأولاد جابر وأولاد حمامة من عرش أولاد أيوب، قبيلة بني كيل (2). وسواء كان هؤلاء على وعي بحقيقة الجيلاني الزرهوني أو انطلت عليهم - كغيرهم في منطقة الشمال الشرقي- حيلة تقمصه لشخصية مولاي محمد أخ السلطان عبد العزيز، فإن تصرفهم ذاك مؤشر عن طرح بيعة السلطان عبد العزيز من أعناقهم عندما ساء ظنهم فيه، بعد إبرامه للاتفاق المذكور مع الفرنسيين، واعتقدوا في المقابل في صحة ادعاءات الجيلاني الزرهوني بحمل راية الجهاد ضد الأجانب. وقد بينت رسالة أعيان قصر الوداغير بفجيج إلى محمد الجباص هذا التوجه بوضوح، بالإشارة إلى ما كابده عامل فجيج من مشاق جمة لـ: "إرشاد قبيلة بني كيل إلى طريق المخزن بعد أن كانوا متحدين (كذا) عنها ما يليق (كذا) إلى الفتانين الباغيين فوعظهم وهداهم الله" (2).

3- تحول السلطة تدريجيا في المنطقة إلى الفرنسيين

خضعت الواحة الفجيجية وإيش والأراضي السهلية والجبلية الواقعة شمال فجيج وشمال غربها، إلى سهل تلزارة وتاملالت وأراضي الظهرة تدريجيا للسيطرة

---

(1)هذه الرسائل الأربعة مؤرخة على الترتيب أعلاه كما يلي:
- الأولى كتبت في 2 ذي الحجة عام 1320 / مارس 1903 ، م. و. م / ملف فجيج.
- الثانية في 23 رمضان 1322 / دجنبر 1904، وثيقة خاصة.
- الثالثة في 26 ربيع الثاني عام 1323 / يوليوز 1905، وثيقة خاصة.
- والرابعة في 17 رجب 1324/ شتنبر 1906، وثيقة خاصة.

انظر كذلك "Gaquiere" الذي أورد في مقاله عن عين بني مطهر أن فرقة أولاد أحمد بن عمرو وأولاد بلحسن وأولاد أيوب قد شايعوا بوحمارة ونقلوا خيامهم إلى أقصى غرب الظهرة بعيدا عن أماكن الهيمنة الفرنسية وسط الظهرة وشرقها، ابتداء من شهر نونبر 1904 .

Gaquiere: Berguent (Ras-El Ain), B.S.G.A.O, juin 1913.

(2)يقصد "بالفتّانين الباغيين" الجيلاني الزرهوني وأبي عمامة البوشيخي، م. و. م / ملف فجيج.

الفرنسية قبل عقد الحماية ببضع سنين. وقد بينا في السابق أن سياسة "ليوطي" أثناء قيادته لدائرة عين الصفراء وأراضي الحدود الجنوبية، ابتداء من أواخر عام 1903، انبنت على اجتذاب القبائل والتعامل المباشر معها، تارة باستعمال السياسة والإغراء عن طريق المفاوضة وبذل المكافآت المالية (1)، وتارة أخرى باستعمال السلاح ،محاصرتها ومنعها من تسوق الأسواق الجزائرية لكيل الحبوب وبيع مواشيها، وقيام الطوابير العسكرية الفرنسية بتحركات استطلاعية للمراقبة والردع والإفزاع، وملاحقة من لم يخضع لشروط التعامل مع الفرنسيين. وخلال ذلك، اجتهد القادة الفرنسيون في المنطقة في مراقبة تحركات المخزن المركزي وقواده المحليين في ما يتم من اتصالهم بممثلي السكان، ساعين بكل الوسائل للحيلولة دون نجاح أي مسعى يهدف إلى تمتين الروابط التقليدية بين المخزن ورعاياه. وقد نتج عن مساعي الطرفين (المخزن والفرنسيين) لجذب السكان والتأثير عليهم، نوع من العراك غير المكشوف بينهما. إلا أنه كان عراكا غير متكافئ، فالجيش الفرنسي عندما رمى القصور الفجيجية بالقنابل، أوائل يونيو 1903، بترخيص من السلطة المخزنية المركزية، أرغم الجنرال (O'Connor) قائد العملية الجماعات الفجيجية لتوقع معه شروط استسلامها بمركز القيادة العسكرية الفرنسية ببني ونيف في 12 يونيو من نفس العام، دون حضور الممثل المخزني أو أخذ رأيه (2)، وقد تنبه المخزن المركزي لهذا الإجراء المنفرد من قبل الفرنسيين فاحتج لدى السفير الفرنسي -لكن بعد فوات الأوان- وطالبه بأن يدفع الرهائن الفجيجيين إلى عامل فجيج ليسجنوا

(1) منح الفرنسيون مكافأة مالية قدرها 4000 فرنك من ميزانية المستعمر: لجزائرية للقائد عبد الرحمان الأيوبي الكيلي،لأجل استمالة قبيلة بني كيل للفرنسيين، حسبما جاء في مذكرة الضابط الملازم "Izard" رئيس مركز القرطاسة في 11 مارس 1911. 1G. C. 1062, A.M.G

(2) انظر أحمد مزيان، المرجع السابق، ص 473 .

بيد المخزن بطنجة، وأن تستخلص الذعيرة التي فرضها الفرنسيون على أهل القصور الفجيجية من طرف المخزن ليدفعها بدوره للنائب الفرنسي بطنجة "ويبقى تصرف المخزن في رعيته على مقتضاه" (1) حسب تعبير الوزير عبد الكريم بن سليمان.

وفيما كان "ليوطي" يكثف من مساعيه لفتح مفاوضات مباشرة مع قبيلة بني كيل وإرغامها بالقوة وبمختلف الإغراءات لأجل تهييئها لقبول السلطة الفرنسية، كان عامل فجيج يحاول من جهته متى أتيحت له الفرصة، الاجتماع بأعيانهم وإقناعهم بالتزام الطاعة للمخزن (2). وهذا ما دفع الجنرال ليوطي ليكتب إلى " Jonnart" الوالي العام للجزائر في 28 فبراير 1906، يشكو إليه ما أسماه بالموقف العدائي الذي يقابل به عامل فجيج محمد المجبود مبادرات الحكام الفرنسيين المحليين للاتصال المباشر بسكان فجيج وقبيلة بني كيل (3).

ومن جهة أخرى، تتحدث رسالة القبطان "PARIEL" رئيس ملحقة بني ونيف إلى حاكم دائرة عين الصفراء عن توصل شيوخ بني كيل برسالة من الوزير محمد الجباص (4) يدعو إلى مكاتبته في جميع شؤونهم، وأن يكونوا على اتصال مستمر

(1) رسالة عبد الكريم بن سليمان وزير الأمور البرانية إلى بناصر غنام مؤرخة في 29 ربيع الأول 1903/1321، جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، ميكرو. 12، 1977، خ. ع / الرباط.

(2) جاء في رسالة حاكم عين الصفراء الكلونيل "Quinquandon" إلى الجنرال حاكم مقاطعة وهران، أن عامل فجيج استغل مجيء أعيان بني كيل إلى فجيج فمنحهم طوابع القيادة، نقشت محليا من طرف يهودي. الرسالة مؤرخة في 21 شتنبر 1904، 1H. C. 1035, A.M.G
وذكر ليوطي عند اجتماعه بوفد شيوخ قبيلة بني كيل بعين الصفراء في يناير 1904، أن خليفة عامل فجيج تناول الكلمة وطالب بفحص الشروط المقدمة لأعيان بني كيل ودراستها قبل مطالبتهم بقبولها والتوقيع عليها، لكن ليوطي اعترض على تدخل الخليفة المخزني بالقول: "إن دورك هو تسهيل التفاهم مع بني كيل وليس تعقيده" 1H, C. 1035, A.M.G

(3) Lyautey: Vers le Maroc. lettres du Sud-Oranais, 1903-1906. paris, 1937, p. 247

(4) عين وزيرا للحرب ورئيسا للعسكر بعد عزل المنبهي، انظر الحسن بن الطيب بن اليماني في "التنبيه المعرب". ثم أصبح بعد ذلك مساعدا لمحمد الطريس نائب السلطان بطنجة، انظر تقريرا فرنسيا كتب عام 1908. 3H, C. 63. A.M.G

مع عاملهم بفجيج (1). وفي هذا السياق أيضا توصل سكان زناكة برسالة من السلطان عبد الحفيظ مؤرخة في 4 محرم 1327/ يناير 1909 يشكرهم على إرسال بيعتهم إليه مع وفد أعيانهم وينهي رسالته بالقول: " فإنكم لا ترون بحول الله (...) إلا ما يفرحكم وتقره أعينكم من دفع الملمات (...) فلتثبتوا على ما أنتم عليه من طاعتنا الشريفة وعضوا عليها بالنواجد" (2).

لكن المبادرات المخزنية لم تكن تسندها وسائل عملية في الميدان، فلو تقو على الوقوف في وجه الآلة السياسية والعسكرية الفرنسية التي استطاعت فرض هيمنتها تدريجيا على السكان وعلى ممثلي المخزن المحليين أنفسهم. وتمكن القادة العسكريون في عين الصفراء وبني ونيف من ممارسة ضغوطاتهم على عامل فجيج أحمد بن عبد السلام السعيدي، ليتعاون معهم ضمن خط السياسة الفرنسية، المبني شق منها على تقديم المساعدة للمخزن طبقا لاتفاقي: 1901-1902 لدعم حضوره في المنطقة حسب زعمهم، لكن في حالات معينة لا تؤدي إلى إضعاف تحركهم إزاء السكان وإضعاف صورتهم وروابطهم معهم. وهم في هذه الحالة لا يتعاونون مع المخزن إلا عندما يتعلق الأمر بفصيل من القبائل أو ساكنة القصور

---

(1) 1H. C. 1039, A.M.G

ومن جهته بعث الحجوي برسالة إلى الوالي العام للجزائر في 4 ذي الحجة 1904/1322 يستفسره عن سبب خروج الجيش الفرنسي لنواحي الحاسي الأحمر وتندرارة على أرض الظهرة المغربية ويطلب منه أن يشرح له ما الغرض من اجتماع حاكم عين الصفراء بأعيان بني كيل في وادي الرميلة قرب فجيج. محمد الحجري، رسائل مخزنية. خ. ع / الربط.

(2) ضمن جائزة الحسن الثاني للوثائق والمخطوطات، ميكرو. 1، 1979، خ. ع / الرباط.

وبعث السفير الفرنسي بطنجة "Regnaults" رسالة إلى وزير خارجية بلاده في 25 شتنبر 1909 يقول فيها: لا زال السلطان عبد الحفيظ يكيد مع سكان زناكة ضد ممثله المباشر بفجيج، وقد عين محمد بن مرزوق من جديد قائدا على قصر زناكة ومنحه الاستقلال عن العامل أحمد بن عبد السلام السعيدي" .

3H, C. 63, A.M.G.

وقفوا بقوة ضد سريان التوسع الفرنسي في أراضيهم ولم يكونوا راضين عن الموقف المخزني تجاه التوسع. وعلى سبيل المثال فإن حاكم بني ونيف ألقى القبض على مرسول أعيان القصور الفجيجية وهو يستعد لركوب القطار في محطة بني ونيف يحمل رسالة منهم إلى السلطان عبد الحفيظ، يشكون فيها من تصرفات عامل المخزن ومن مخططات الفرنسيين الساعية لإطباق سيطرتهم على الواحة الفجيجية. وقد سجن الحاكم الفرنسي ببني ونيف مرسول القصور الفجيجية عنده، وسلم رسالتهم بنفسه للعامل أحمد السعيدي (1).

ولما كان قصر زناكة بفجيج وقائده محمد بن مرزوق من ألذ أعداء العامل السعيدي والفرنسيين معا، وقد بينا سابقا أن جميع رسائل العامل المخزني إلى محمد الجباص قد ركزت بشكل ملفت للنظر على تشويه سيرة سكان قصر زناكة وقائدهم محمد بن مرزوق (2) حيث اتهمهم بكل التهم التي تغير صدر المخزن عليهم، فإن الفرنسيين بدورهم كانوا يساندون العامل في هذا المسعى، لردع سكان زناكة وغيرهم ممن يظهر العداء لهم. وقد طلب الجنرال "ليوطي" من العامل السعيدي العمل على إيفاد غريمه القائد محمد بن مرزوق إلى عين الصفراء ليبقيه هناك لفترة مؤقتة إلى أن تهدأ الأحوال المضطرب ضد العامل (3). فكيف انتقلت

---

(1) انظر رسالة أحمد بن عبد السلام السعيدي عامل فجيج إلى محمد الجباص في 15 جمادى الثانية عام 1327 / يوليوز 1909. م. و. م / ملف فجيج.

(2) من جملة ذلك، كتب العامل في أحد رسائله للجبص في 9 ذي القعدة 1326/ دجنبر 1908 يقول: "وها طائفة من الفاسدين بصدد التوجيه (كذا) للأعتاب الشريفة وكبيرهم الحاج محمد بن مرزوق (...) وعليه نحبك بمجرد وصولهم إليك اقبض عليهم لأنهم (كذا) مقصودهم هتك حرمة المخزن بين القبائل والأجانب". م. و. م / ملف فجيج.

(3) ورد الإخبار بذلك في رسالة السفير الفرنسي بطنجة "Stephan Pichon" إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي في 6 دجنبر 1909

انظر: Documents du Maroc, (1908-1912), p. 287.

السلطة بشكل عملي إلى يد الفرنسيين على مجموع رعايا السلطان في المنطقة، حتى قبل توقيع عقد الحماية على المغرب؟

كتب الملازم "Noel" الملحق بحاكم بني ونيف، الضابط الفرنسي المكلف بالأمن على فجيج، تقريرا من 28 صفحة مؤرخاً في شهر أبريل عام 1909 مسترشدا بآراء وأفكار الجنرال "ليوطي" قائد المنطقة، أن عامل فجيج أحمد بن عبد السلام السعيدي رغم كل الجهود التي بذلها لم يستطع، لا مراقبة الأمن الداخلي الذي تقوم به الجماعات المحلية كعادتها من قبل، ولا مراقبة الأحكام القضائية وتحصيل الجبايات، ولا حتى القيام بدور الوساطة في ما ينشأ من نزاعات بين السكان. وبمعنى آخر، فإن سلطة الموظف المخزني لا تتعدى كونها سلطة رمزية لا يمكنها أن تحافظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، لذلك يقترح على رؤسائه خطاطة لما سيكون عليه تسيير شؤون فجيج مستقبلا. ورغم أن صاحب التقرير يعترف بأن بلاد فجيج ليست ملحقة تابعة للسيادة الفرنسية، بل هي أرض تابعة لسلطان المغرب، وأن التسيير المحلي سيبقى بيد عامل المخزن والجماعات المحلية، إلا أن مصلحة الشؤون الأهلية ببني ونيف ستقوم بمهمة توجيه النصائح إليهم ومراقبتهم، تبعا للأحوال والعادات المحلية. ولأجل دعم هذه السياسة على المسؤولين الفرنسيين المشاركة في اقتراح ظهائر التعيين ومنح الطوابع للقواد الذين يقع عليهم الاختيار. واقترح في هذا الصدد العدد الذي سيكون عليه أفراد الجهاز المخزني في الواحة الفجيجية، ومقدار رواتبهم على الشكل التالي:

"العامل . راتبه الشهري: 600 فرنك

الخليفة. راتبه الشهري: 150 فرنك

الأمين. راتبه الشهري: 300 فرنك

الترجمان. راتبه الشهري: 100 فرنك

الكاتب. راتبه الشهري: 100 فرنك

الجميع **1250** فرنك" (1).

وبما أن دور العامل المخزني سيتقلص إلى أقصى درجة -يقول التقرير- فإن الإدالة العسكرية المخزنية سيسرح أفرادها من الخدمة العسكرية، ولن يحتفظ منها إلا على عشرة أفراد من المخازنية يكونون تحت تصرف العامل، ويتلقون راتبا يوميا مقداره: 1,25 فرنك لكل فرد، أي ما مجموعه: 375 فرنك شهريا. ويصير مجموع ما سيكلفه موظفوا المخزن بفجيج مقدار : 1625 فرنك في الشهر (2). وستؤدى أجور هؤلاء الموظفين المخزنيين من الصندوق المحلي.

أما بالنسبة لقبيلة بني كيل، فقد كتب الضابط الأعلى لحكومة الجمهورية الفرنسية على منطقة الحدود المغربية، المقيم بوجدة في تاريخ 27 دجنبر 1910 مذكرة موجهة للمندوب العالي المخزني بوجدة يقترح فيها شكلا مؤقتا لتنظيم شؤون قبيلة بني كيل على الشكل التالي:

تعيين ثلاثة قواد كبار على القبيلة أولهم أحمد ولد علي، على عرش أولاد فارس، وأحمد بن لكبير على عرش أولاد إبراهيم، والطالب المكي بن دحمان بن الماحي على عرش أولاد أحمد. ولأجل تفادي حساسية شيوخ القبيلة الآخرين، فإن التقرير يقترح كذلك منح طوابع المشيخة لثلاثة آخرين معترف بهم على فرق: أولاد

(1) C.A.D, Nantes, C. 325, Tanger.

(2) Ibid.

علي بن لحسن وأولاد أشعايب وفرقة الزورق، ومنح رسائل اعتراف بدون طابع لستة شيوخ في فرق أخرى.

إن اقتراح الشخصيات المذكورة للقيادة والمشيخة مبنية على التحريات التي قام بها أمين وجدة عبد السلام شقور والحاكم العسكري بالظهرة، بتعليمات من القيادة الفرنسية بمدينة وجدة. وقدمت هذه الاقتراحات للسلطان فوافق عليها. وطلب المندوب العالي المخزني بوجدة بن عبد الصادق من الجنرال "Toutée" الضابط الأعلى الفرنسي على الحدود المغربية (1)، أن يراسل الشخصيات الكيلية المذكورة للحضور إلى وجدة لتسلم ظهائر تعيينها، إثر توصله بها من الحكومة المخزنية (2).

ولم يعد بمقدور الحكومة المخزنية تعيين أو تبديل أي قائد أو عامل من مسؤولي المخزن في المنطقة الشرقية، إلا بعد استشارة السلطة الفرنسية وموافقتها. وفي هذا السياق كتب محمد الجباص إلى كبير الوزراء محمد المقري، رسالة في 18 محرم 1330 / 11 يناير 1912 يخبره فيها أن السفير الفرنسي بطنجة وافق على "تأخير عامل فجيج القائد أحمد السعيدي وتولية القائد محمد المجبود مكانه طبق الأمر الصادر بذلك" (3). وأن برقية تلغرافية في هذا الشأن قد أرسلت بإذن السفير الفرنسي إلى السعيدي عن طريق البريد الفرنسي بمركز بني ونيف (4).

---

(1) عين في هذا المنصب خلفا للجنرال لبوطي.

(2) C. 360. Tanger. Archives diplomatiques de Nantes.

رسالة الجنرال "Toutée" إلى سفير فرنسا بطنجة في 18 مارس 1911 .

(3) م. و. م / ملف فجيج.

(4) نفسها.

وفي ما يخص الضرائب فقد كتب الجنرال "ليوطي" حاكم منطقة وهران والضابط الأعلى لحكومة الجمهورية الفرنسية على الحدود الجزائرية المغربية إلى السفير الفرنسي بطنجة في 2 مارس 1910 يشرح له فيها الكيفية التي سيقوم عليها استخلاص الضرائب من سكان القصور الفجيجية وإيش وقبيلة بني كيل، أي أراضي الجنوب الشرقي المغربي التي دخلت مبكرا ضمن الحماية الفرنسية. وذكر الجنرال "ليوطي" في رسالته أنه دعى إلى اجتماع بوجدة حضره مندوب الحكومة الفرنسية بها السيد "Destailleurs" وحاكم عين الصفراء الضابط "Berriau"، والضابط الفرنسي المكلف بالأمن على فجيج القبطان "باربيل"، وتقرر في هذا الاجتماع ما يلي:

✓ إنشاء صندوق مالي شريفي بوجدة تجمع فيه ضرائب المنطقة الشرقية تحت مراقبة مندوب الحكومة الفرنسية بهذه المدينة.

✓ إرسال أمين المخزن بوحدة مصحوبا برئيس دائرة عين الصفراء إلى بلاد قبيلة بني كيل لاستخلاص ضرائبها الشرعية ودفعها لصندوق وجدة.

✓ جمع الضرائب الشرعية من سكان فجيج بإشراف عاملها وأعضاء جماعات القصور ومراقبة الضابط الفرنسي على هذه الواحة، وتدفع لصندوق وجدة أيضا. على أن تكون حصيلة هذه الضريبة خفيفة للغاية في البداية، وتضبط أكثر ويرتفع حجمها في الأعوام اللاحقة.

وتضيف الرسالة أن سكان فجيج قد توصلوا في 25 يناير 1909 بظهير السلطان عبد الحفيظ يعفيهم من دفع الضرائب الشرعية للدولة، ويرخص لهم في توزيعها على ضعفائهم، وستحترم السلطة الفرنسية روح الظهير - تقول الرسالة- لكنها ستراقب جمعها وتعمل على صرفها في مصالح السكان (1).

(1) C. 321, Tanger, Archives diplomatiques de Nantes.

وطبقا لهذا المشروع فقد تم بالفعل استخلاص قدر خفيف من الضريبة من قبيلة بني كيل عام 1910 (1)، وزع على عدد خيامها بشكل متساو، وفي السنة الموالية (1911) ارتفع حجم الضرائل المفروضة على بني كيل إلى ما مجموعه 56.493,50 فرنك استخلص منهم بمركز تندرارة، قسم منه دفع للحكومة المخزنية والقسم الآخر احتفظت به السلطة الفرنسية بوجدة لإنفاقه على مصالح القبيلة، كإصلاح نقط الماء وحفر آبار جديدة وبناء الخزانات المائية، وكذلك تغطية مصاريف المستوصف الأهلي وأجور الإداريين المكلفين بتسيير شؤون بني كيل (2).

وعن ضرائب سكان فجيج كتب العامل أحمد السعيدي إلى محمد الجباص في 12 جمادى الأولى عام 1329/ ماي 1911 يخبره بأن حاكم بني ونيف استدعى أعيان قصر زناكة وأشعرهم بعزم السلطة الفرنسية على إحصاء نخيلهم الموجود خارج الواحة الفجيجية في بني ونيف وجنان الدار وتاسرة وغيرها، مما يدخل الآن ضمن مجال الأراضي الجزائرية لفرض الضريبة عليها لصالح الخزينة الجزائرية (3). أما نخيل مجموع القصور الفجيجية داخل الواحة، فستخضع لإحصاء مستقل عن الأول وتفرض عليه ضريبة تدخل لصندوق المخزن المغربي، وسيتم ذلك عندما يتوصل الحاكم الفرنسي المذكور بتعليمات في هذا الشأن من قادته (3). فماذا بقي إذن من سلطة المخزن على رعاياه في المنطقة، في وقت لم يتم فيه بعد التوقيع على عقد الحماية على المغرب؟

(1) لم تشر الوثائق الفرنسية الموجودة بحوزتنا إلى مقدار هذه الضريبة.

(2) تقرير كتبه الجنرال ليوطي في 4 مارس 1912، 1H, C. 1062, A.M.G

(3) في رسالة الوالي العام للجزائر إلى وزير الشؤون الخارجية في 7 يوليوز 1912 يخبره فيها أن قصور بشار وواكدة والقنادسة وبوكايس والأحمر وموغل... الخ الملحقة مؤخرا بالتراب الجزائري تؤدي ضرائبها للخزينة الجزائرية.

1H, C. 1062, A.M.G.

(4) م. وم م / ملف لجيج .

خلاصة القسم الثاني

اعتمد أحدُ الدارسين مقياس أداء الجباية كمؤشر أساسي للبرهنة على حضور السلطة المركزية وسط المجتمعات المغاربية، ما قبل عهد الاستعمار (1). لكن هذا المؤشر في بلد كالمغرب لا يكفي وحده لترجمة حقيقة حضور السلطة المخزنية في الجهاب البعيدة عن مركز السلطة. لذلك طرحنا في بداية هذا القسم مجموعة من الأسئلة تهم مختلف الآليات المادية والرمزية، التي كان يعتمدها السلطان لبسط سلطته على رعاياه في مجموع تراب مملكته. وقد تبين لنا من خلال فصول هذا القسم أن جميع مكونات العلاقة التقليدية التي تجمع في العادة بين المخزن والمجتمع المغربي كانت حاضرة بدرجات متفاوتة في المنطقة، خلال فترات حكم السلطان مولاي الحسن وابنيه مولاي عبد العزيز ومولاي عبد الحفيظ، كتعيين العمال والقواد والأمناء وإرسال الحاميات العسكرية النظامية ودفع الجباية والتحكيم وتبادل الرسائل والوفود والدعاء في خطب الجمع على المنابر للسلطان. وهذا في حد ذاته يفند الطروحات الاستعمارية بكاملها (2) التي دأبت على اجترار فكرة خروج المنطقة عن حكم السلطان، إلا ما تعلق منها بالتبعية الروحية، لتأكيد أطروحة بلاد السيبة وبلاد المخزن، بل يختلف ما استنتجناه من هذا القسم في بعض الأوجه، عن رأي الحجوي الذي كتب وهو متأثر بظرفية حركة بوحمارة والأوضاع الصعبة التي كان يعيشها المخزن العزيزي آنذاك، فاعتبر الجنوب الشرقي المغربي في علاقته بالسلطة المخزنية لا يزيد عن كونه امتدادا جغرافيا

(1) محمد عبد الباقي الهرماسي: المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت، 1987، ص. 27 .

(2) بما فيها ما ورد في تقارير الموظفين العسكريين الفرنسيين في عين المكان كالجنرال "ليوطي" في عين الصفراء (1903-1906)، والضابط "باريبل" ببني ونيف وفجيج (1905-1922).

للمغرب فحسب "أما الأحكام ودفع الضرائب وإعطاء العسكر كل ذلك لم يكن في تلك الأجزاء منذ زمان" (1). فما مقدار سمك العلاقة التي كانت تربط فعلا بين المخزن وسكان المنطقة عبر شبكة الآليات المدروسة؟

لقد بينا في الفصل الأول من هذا القسم أن الربع الأخير من القرن الماضي وأوائل القرن العشرين في تاريخ منطقة الجنوب الشرقي، تميز بتعيين العمال المخزنيين الوافدين والقواد المحليين بدون انقطاع. ومارس العمال المخزنيون حقهم في تمثيل السكان لدى السلطات الفرنسية المجاورة على الحدود، حسبما تقرر في الاتفاق الموقع بين الجماعات المحلية والبعثة المخزنية عام 1884 . إلا أن هؤلاء المثلين المخزنيين لم يستطيعوا اختراق وتهميش سلطة الجماعات المحلية لصالح مبادراتهم من أجل احتكار السلطة من جانب واحد، نظرا لقوة هذه الجماعات وتجدرها في المجتمع. بل لم يستطع بعضهم كسب احترام السكان لأشخاصهم ولا الاستجابة لمطالبهم، باعتبارهم ممثلين للسلطان.

وكان المخزن المركزي على وعي بمحدودية سلطته في أطراف البلاد، لذلك سعى في سياسته إزاء هذا الواقع إلى إدماج نفوذ القوى المحلية (الجماعات والزوايا داخل المنظومة المخزنية، كطرف من أطراف السلطة لا يمكن تجاهله أو تجاوزه، فاستمر في مخاطبتها والتشاور معها في جميع القضايا عبر الرسائل والوفود مثلما كان يفعل قبل عودة ممثليه المخزنيين إلى المنطقة، واعتمد عليها لتنفيذ

(1) الحجوي: الرحلة.

وذهب بليماني في اتجاه طرح الحجوي متأثرا في حكمه بالظرفية نفسها، فجعل سكان أطراف البلاد" لا يعرفون مأمورا ولا أميرا والطاعة غير معمول بها عندهم . .في الجملة فإن هذه الأطراف في علاقتها بالسلطة المخزنية، يقول بليماني إنما هي: " اسم بلا مسمى . انظر: التنبيه المعرب".

سياسته (1)، وتكليف بعضها (رؤساء الزوايا) للتوسط في المنازعات، ودفعها أحيانا للتعاون مع ممثليه الرسميين. وفي حالة قيام خلاف حاد بين هؤلاء الممثلين وبين الجماعات المحلية، كان يفضل في آخر المطاق التضحية بمثليه لأجل استمرار روابطه التقليدية مع سكان المنطقة، إذ لم يكن له خيار آخر سواه. وقد علق السلطان مولاي الحسن على رسالة العامل محمد أكسيم، يشكو إليه ما يعانيه مع السكان والجماعات المحلية بفجيج من صعوبة تنفيذ الأحكام المخزنية بالقول: "إنما وجهناه بقصد السياسة حتى يظهر ما يكون لا للحرابة لعدم تيسر أسبابها الآن" (2).

وقد فضلت الإدارة الفرنسية نفسها في عهد الحماية عدم تجاوز الجماعات المحلية، لحنكتها وقدرتها على المراقبة الدقيقة لمحكوميها، تبعا لما يتوفر في أعضائها من شروط تتشابك وتتعدد فيها قيم مادية ومعنوية، من فهم للعادات والتقاليد، وتجذر عائلي وسط القبيلة والقصر، وتراكم مادي ورمزي لهيبة الشيوخ (3).

---

(1) كان الحكام الأتراك في تونس ما قبل العهد الاستعماري يعتمدون على الأعيان المحليين لبسط سلطتهم على منطقة الجريد البعيدة عن المركز، أنظر على سبيل المثال:

Henia (A): Le Grid, ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676-1840). Tunis, 1980.

وانظر كذلك مقال:

Baduel (R): La production de l'espace au maghreb. Ed. C.N.R.S. Paris, 1985.

(2) كناش رقم 159، ص 26 خ. ح / الرباط .

(3) كتب (باريل" المراقب الفرنسي على القصور الفجيجية وإيش وقبيلة بني كيل، أن : "كل قصر احتفظ بجماعته (...) هذه الجماعات بقيت لها كل السلطات الأمنية والقضائية على قصورها وتزاول تلك المهام تحت مراقبة السلطة الفرنسية"

Pariel (): "Figuig". In Afrique du Nord illustrée, 1927, p. 9.

وقد استنتجنا من تحليل فصل الجبايات أن المخزن -بعد عودة ممثليه إلى المنطقة- فشل في إقرار نظام جبائي منتظم على سكان المنطقة، ذلك أن أهل قصور فجيج وإيش والقنادسة وبشار وواكدة وغيرها، وقبيلة العمور، لم يكونوا يؤدون للمخزن ما وجب عليهم من زكوات وأعشار، ولا الوظائف والتكاليف، بل يجمعون أحيانا للممثل السلطاني بعض المساعدات لإعالته وإعالة أعوانه، وأفراد الحامية المخزنية عندما يتعذر وصول مئونتهم من وجدة لشهور متعددة، وهي مساعدات غالبا ما تأخذ صبغة الإحسان والشفقة، أو تحسب دينا في ذمة المخزن (1).

أما بنو كيل الذين رصدنا تأديتهم للجبايات الشرعية، فإنها لم تكن منتظمة ولا قارة، بل كانوا يدفعون تحت ظروف معينة ترتبط بفترة العمال النشيطين الحازمين فقط، ثم إن دفع هذه الجبايات لم يكن يشمل جميع فرق القبيلة. وما عدا ذلك فإن بني كيل كانوا يضطرون لدفع حقوق الأسواق والذعائر، أكثر من دفعهم للزكوات والأعشار، عندما تدفع بهم الحاجة لكيل الزرع من أسواق الشمال الشرقي. فإذا ما أخذنا بمقياس دفع الجباية لمعرفة مدى نفاذ سلطة المخزن على رعاياه في المنطقة، فإن هؤلاء لم يكونوا يمدون المخزن إلا بالقليل وبشكل ظرفي.

أما الحامية العسكرية المرابطة بالتوالي في المنطقة، فنظرا لضعف حجمها وعدم العناية بتموينها وتجهيزها، لم تقم بأي دور، سواء لإرغام السكان على احترام الإرادة المخزنية، أو القيام بالدفاع عن حدود البلاد أمام الأطماع الأجنبية في المنطقة.

---

(1) انظر الفصل الأول من هذا القسم : "أزمة تموين العسكر المخزني".

وقد عزز طابع هذا الواقع الجبائي، في علاقة السلطة المخزنية بسكان القصور مجموعة من ظهائر التوقير والإعفاء من كل مطلب، توصلت بها قصور وأسر شريفة ومرابطية عديدة في المنطقة. بل بعث السلطان مولاي عبد العزيز بظهير إعفاء من كل الوظائف والكلف لكافة القصور الفجيجية، وأن يرد أعيانهم "زكواتهم وأعشارهم على فقرائهم وأجرائهم فيها ما كان تقرر لديهم من العادة (...) إقرارا تاما نافذا".
وثيقة خاصة، حررت في 29 ربيع الزول 1313 / شتنبر 1895 .

وتعتبر وظيفة التحكيم وتبادل الرسائل والوفود، أكثر أدوات وأشكال الاتصال بين المخزن وسكان المنطقة في زخمها وكثافتها، إذ لم تعرف أي انقطاع منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى عهد الحماية . أما في الفترة ما قبل معاهدة الحدود عام 1845، وبعدها ببضع سنين فإن هذه الاتصالات لم تأخذ صبغة الكثافة والاستمرار، إذ لم تكن المنطقة آنذاك مهددة بغزو أجنبي ليجد المخزن نفسه مجبرا أمام مسؤولياته للدفاع عنها بالوسائل المتاحة. أما السكان، فبما أن هذا الخطر الخارجي غير موجود، وما داموا يسوُّون مشاكلهم الثنائية بواسطة مؤسساتهم السياسية أو عن طريق مرابطي الزوايا المحلية، وماداموا راضين عن إفلاتهم من دفع أي نوع من الجبايات والمساهمة بالمجندين في الجيش السلطاني، فلا حاجة لهم لتكثيف قنوات الاتصال مع السلطان، إلا في حال النزاعات الانقسامية الخطيرة المتلفة للأرواح، وأسباب الرزق، فآنئذ يلجأون إليه بعد ما تعجز آلياتهم المحلية عن تسويتها.

وقد بذل السلطان مولاي الحسن على الخصوص جهودا كبيرة لم يبذلها غيره، منذ وفاة السلطان إسماعيل لجعل السلطة المخزنية واقعا ملموسا في المنطقة، والدفاع عنها تجاه الأطماع الأجنبية بالوسائل الدبلوماسية، فكانت الجهود المبذولة أكثر من النتائج. وقد تحولت السيادة المخزنية على أراضي المنطقة وسكانها إلى أيدي الفرنسيين قبل عقد الحماية، بعدما عجز المخزن عن استمراره كنظام وسلطة.

ونخلص في الأخير إلى أن السلطة المخزنية في المنطقة، طوال الفترة المدروسة- رغم حضور مجموع آليات السلطة بدرجات متفاوتة- قد تميزت بالضعف وعدم الفعالية، فما هي أسباب ذلك؟

عجز المنطقة عن بذل المنفعة

كتب عامل فجيج محمد أكسيم للسلطان مولاي الحسن في 2 ربيع الثاني عام 1307/ نونبر 1889 يشير عليه ب "عدم الالتفات لمن يقول بضعف البلد (فجيج) فإن فيها ما يكفي الجيش السعيد والمخزن". وقد أجاب السلطان على ظهر الرسالة بقوله: "يعرض ذلك على المهياوي (1) وولد البشير ونعلم عزما" (2). وكان الفقيه القاضي محمد بن أحمد الراشدي من قصر الوداغير، بعث في نفس التاريخ برسالة مماثلة إلى السلطان يطلب منه أن يزود عامل فجيج بمدد قوى من الجيش المخزني لا يقل عن 500 جندي من الرماة و 250 من الخيالة، لحفظ الأمن في البلاد وتحصينها من العدو الخارجي. وبين الراشدي في رسالته للسلطان أن لا صعوبة في استخراج مؤونة الجيش من السكان، فالقصور الفجيجية تضم ثلاثة آلاف أسرة وعلى كل منها أن تؤدي ريالا ليصير المجموع ستة آلاف ريال (3)، ويضيف قوله: "ويقبض ضعف ذلك من أعشار الحب والتمر..." (4).

وإذا ما قابلنا مضموني رسالة الراشدي والعامل المخزني المقيم في قصر الوداغير بفجيج، نجد بينهما ترابطا واضحا، فالعامل كان في أشد الحاجة إلى حامية مخزنية قوية تحت تصرفه لإجبار السكان على الطاعة وتنفيذ الأوامر المخزنية بما فيها دفع الجبايات، ولما كان يعلم أن مستفاد وجدة يتعذر عليه تغطية

(1) المهياوي كان قائدا على قبيلة المهاية وهو من كبار قواد قبائل إقليم وجدة.

(2) كناش رقم . 165 ص. 26 ، خ. ح / الرباط .

(3) يشرح الراشدي للسلطان طريقة استخلاص هذا المبلغ على الشكل التالي: تقوم كل أسرة فجيجية بشراء ثلاث جزات من الصوف، ثمنها ريال واحد، تصنع منه ثوبا في أربعة أيام ويباع بنحو 4 ريالات، فإذا دفعت كل أسرة ريالين، صار المجموع ستة آلاف ريال.

(4) مؤرخة في 2 ربيع الثاني عام 1307/ نونبر1889، كناش 165 .

مؤونة هذا الجيش فقد لجأ إلى الفقيه محمد الراشدي وهو من أسرة كانت لها روابط سابقة بالمخزن بالإضافة إلى كونه قاضيا من قضاة فجيج، لتزكية طلبه عند السلطان. لكن الراشدي في واقع الحال لا يعبر في رسالته للسلطان إلا عن رأيه الشخصي (1)، أو عن رأي جماعة قصر الوداغير (2) على الأكثر، لأننا لم نعثر على أي رسالة من جماعات القصور الفجيجية الأخرى ترحب بفكرة تموين الحامية العسكرية المخزنية عند إقامتها بالبلدة الفجيجية.

أما بالنسبة لبني كيل فقد تمكن الفرنسيون -حسبما جاء في وثائقهم- أن يستخلصوا منهم ما مجموعه 56.000 فرنك عام 1911 (3)، وعلى هذا الأساس يمكن لهؤلاء وحدهم تموين الحامية المخزنية المقيمة في المنطقة والموظفين المخزنيين، لكن أحوال هؤلاء الرحل ليست مرضية على الدوام، إذ هم يعيشون في مجال يغلب عليه طابع الجفاف والقحولة، وكثيرا ما يتعرضون للمجاعة والضياع عند توالي سنوات القحط، فيفقد الكثير منهم ما بيدهم من الماشية، وقس على ذلك القصور الفجيجية وقصور الجنوب الشرقي الأخرى، التي لا تجد ما تبيعه في الغالب للقبائل الرحلية المحيطة بها، سوى الملابس الصوفية عندما يتم الاتجار بين الطرفين في ظروف آمنة، وفي إطار المبادلة التجارية غير المقيدة بضريبة المكس المخزنية (4).

(1) مصداق ذلك أن الراشدي ضمن رسالته أن هنالك: "معارضة من أهل الأقاويل الباطلة الذين جرت مساعدتهم إلى اتساع الخرق مع الإيالة المخالفة [الجزائر]. وقد جدد الراشدي وجهة نظره هاته للسلطان مولاي عبد العزيز في رسالته بتاريخ 20 ذي القعدة 1312 / ماي 1895 يقول فيها: "لا تغتر سيدي بمن يعلل لك أن السحرة (كذا) ضعيفة لا تقوم بالعسكر ولا بالخليفة فالأمر بخلافه". م. و. م / ملف فجيج.

(2) سبق أن أدرجنا رسالة جماعة قصر الوداغير للسلطان مولاي الحسن يبدون فيها -غداة تنصيف أول خليفة بفجيج -استعدادهم لتموينه، ومن معه من "المخازنية".

(3) راجع الفصل الأخير من الأطروحة.

(4) انعكاس ضريبة المكس على حركية الأسواق لا تقتصر على السوق الفجيج وحده بل أسواق الشمال الشرقي، فقد كتب عامل وجدة عبد المالك السعيدي إلى الوزير محمد بن العربي بن المختار يزكي فيه ما اعتذر به أمين المستفاد بوجدة، بقوله: "إن الداخل والمستفاد لا يقوم بالصائر في مؤونة العسكر والمخزنية (...) لأن أسواق بني يزناسن ضعيفة جدا لإفعال المكس عليهم". رسالة مؤرخة في 29 محرم فاتح 1302/ نونبر 1884، م. و. م / ملف وجدة.

وقد قام السلطان مولاي الحسن بأربع حركات طويلة إلى أطراف البلاد: الأولى عام: 1876/1293 إلى وجدة ونواحيها الشمالية، والثانية والثالثة إلى السوس الأقصى عامي: 1299-1882/1303-1886 ، والرابعة إلى "صحراء تافيلالت وقبائلها" (1) عام : 1892/1310. ولما كان القصد من كل هذه الحركات الأربع هو دعم الحضور المخزني في أطراف البلاد تجاه الأطماع الأجنبية، فقد تضمن خطابه لولاة المغرب، بعد تمام حركته إلى بلاد تافيلالت قوله: "فلم نترك من الأقاليم إلا النزر الغير المعتبر، أو ما كان الوصول إليه إلا مجرد المشقة والضرر" (2). ويفهم من هذا الكلام أن الجنوب الشرقي المغربي وأغلبه بلاد صحراوية أو متاخمة للصحراء، معدود ضمن الأقاليم غير المعتبرة في نظر السلطان، لقلة موارده الاقتصادية (3). وقد يفسر موقف السلطان كذلك بالنسبة لهذا الإقليم، كونه يواجه وضعية صعبة للغاية، إذ يعيش سكانه في حالة أمنية ونفسية قلقة جدا تكاد تكون مزمنة، بسبب ما يتعرضون له وبلادهم من غزو متكرر للجيوش الفرنسية والقبائل الجزائرية الخاضعة للفرنسيين. فعد هذا الإقليم إذن، ثغرا من ثغور (4) البلاد المواجهة للأجانب. ومن هنا يفهم تغاضي السلطان مولاي الحسن عما كانت تتضمنه رسائل الراشدي ومعظم رسائل عمال فجيج من إغراءات، قد لا تكون صحيحة، يصورون له من خلالها مدى غنى سكان المنطقة وقدرتهم على تموين المخزن، إن أرغموا على ذلك بقوة عسكرية نظامية كافية حسب رأيهم.

---

(1) الاستقصا، جـ. 9، ص. 202 .

(2) نفسه، حرر الخطاب بتاريخ 15 جمادى الأولى عام 1311/ نونبر 1893 .

(3) يذهب العروي إلى أن الحكومة المخزنية أهملَتْ منطقتي السوس وشرق المغرب لمدة طويلة (60 سنة) لقلة إنتاجها وضعف مساهمتها الجبائية، ولعله استند في ذلك على رسالة السلطان المذكورة.
انظر: Laroui (A): Les origines . P.. 159

(4) أشار الناصري في الاستقصا، جـ . 9، 159، أن السلطان مولاي الحسن لما غزا وجدة وبني يزناسن عام 1876/1293 ، عفا عن بني يزناسن "لكونهم ثغرا من ثغور المسلمين وعصبة تدخر لنصرة الدين".

بعد المنطقة عن مركز الحكم

تعلل المخزن في أكثر من مناسبة بصعوبة مراقبة سكان الأطراف وتجهيز الحركات إليها كلما دعت الضرورة إلى ذلك. فقد أجاب السلطان محمد بن عبد الرحمان على طلب الفرنسيين بتأديب المدعو "لكبير الكرزازي" المتهم بمهاجمتهم مع من يشايعه من قبائل المنطقة، بقوله: "إن الحركة إنما تنفع فيمن له قرار (...) أما أرض الخلاء والجلاء (...) فلا تنفع الحركة فيه (...) وقد أمرنا جميع من بأطراف إيالتنا السعيدة من لمهاية وبني كيل وأولاد جرير (...) بمعاملة المشوش المذكور بما يسوءه ويقبضه إن ظفروا به" (1).

كما تعلل عامل وجدة إدريس بن يعيش بعدم قدرته على الانتصاف من بعض الأشخاص المنتمين لفرقة أولاد حاجي من قبيلة بني كيل، فيما ادعاه ضدهم الحكام الفرنسيون من السرقات، لكونهم التجأوا إلى أطراف " الإيالة" في الجنوب الشرقي على مسافة بعيدة جدا من وجدة، لا يمكنه الوصول إليهم (2). وكثيرا ما توصف هذه المنطقة وغيرها من الجهات الصحراوية من طرف الفقهاء بالبلاد السائبة التي لا تنالها الأحكام المخزنية، ورد ذلك على سبيل المثال في رسالة الحاج عبد الصادق المنيعي إلى الفقيه محمد غرنيط يطلب منه أن ينتصف لأخيه من بعض ذوي منيع في بلاد الساورة، الذين نهبوا ماله، ووصفهم في رسالته بأنهم" في بلاد

(1) رسالة السلطان إلى الطالب محمد بركاش نائبه بطنجة بتاريخ 13 رجب الفرد 1282/ دجنبر 1865، م. و. م / ملف الحدود المغربية الجزائرية.

(2) رسالة إدريس بن يعيش إلى محمد اللبادي بطنجة في 5 محرم 1315/ يونيو 1897، المكتبة العامة بتطوان، مح . 28/32

السحر؛ (كذا) لم تنالهم أحكام المخزانية (كذا) ولا موجب الشرع" (1). هذه الأمثلة كلها على لسان أعوان المخزن وعلى لسان الفقهاء الذين يربطون في العادة بين سريان الشرع الإسلامي وحضور السلطة الزمنية للسلطان، تظهر أن السلطة المخزنية تخضع قبل كل شيء لعامل المسافة ولوعورة التضاريس (2)، إذ تضعف السلطة المخزنية كلما ابتعدت الأطراف عن المركز. والواقع أن مشكل الدولة المغربية مع أطرافها ليس مشكلا خاصا بها (3)، ولم يكن وليد ظرفية القرن التاسع عشر، بل يرتبط بأطوار علاقة الدولة بمجالها الجغرافي، التي تتدخل فيها درجة قوة الدولة وضعفها، ومدى اتساع وانكماش هذا المجال نفسه، وقد نبه ابن خلدون إلى هذه العلاقة بالقول: "والدولة في مركزها أشد مما يكون في الطرف والنطاق" (4).

---

(1) رسالة مغفلة من التاريخ، م. و. م / ملف الصحراء. وعلق أحد الفقهاء الفجيجيين بصدد مناقشته لنازلة تتعلق بالإرث بتاريخ ذي الحجة 1894/1311 بقوله: "يشترط في الحيازة أن تكون في بلدة تنالها الأحكام وينتصف فيها من الظالم للمظلوم وأما البلاد المهملة والسائبة كهذه البلدة الفجيجية فلا حيازة فيها". انظر: أحمد مزيان، ص. 378.

(2) أشار "بول باسكون" إلى أن السلطة المخزنية جنوب أكادير كانت "متراخية" لصعوبة إيصال الجيوش المخزنية إلى هذه الناحية عبر سلسلة جبال الأطلس الكبير.

Paul Pascon: "Rapport consulaire de Mathews". In Enjeux Sahariens, nov. 1981, p. 117.

(3) تشترك الدول المغاربية في الفترة ما قبل الرأسمالية في هذه الوضعية، انظر: محمد عبد الباقي الهرماسي، في المرجع السابق.

(4) المقدمة، الفصل السابع من الباب الثالث، ص. 285-286.

يتحدث ابن خلدون هنا عن الواقع الذي عايشه خلال القرن الثامن الهجري، سواء تعلق الأمر بالدولة المرينية أو بباقي الدول المغاربية، أو بدول المشرق العربي والأندلس. بيد أن هذا الواقع استمر وجوده إلى أواخر القرن 19 عشر.

انظر كذلك محمد القبلي في أطروحته، حيث أعطى أهمية بالغة للمجال الجغرافي في تحديد سلطة الدولة بالمغرب في العصر الوسيط (العهد المريني).

M.Kably: Société, pouvoir et religion au Maroc à la fin du moyen âge. Ed. Moisonneuve et Larose. Paris. Paris. 1986

قصور (1) الوسائل المخزنية

ضعفت معارف السلطة المخزنية بامتداد مجالها الترابي في منطقة الجنوب الشرقي. وقد حاولت العودة لاستكشافه وإعادة تنظيمه ابتداء من أوائل ثمانينات القرن الماضي، وذلك بإرسال القواد والأمناء والحاميات العسكرية، كرد فعل إزاء خطر الغزو والضم الاستعماريين لهذا المجال. إلا أن جهودها في هذا الميدان جاءت متأخرت اصطدمت بعرقلة المخططات التوسعية الفرنسية في المنطقة. ذلك أن السلطة المخزنية وإن تنبهت بشكل مبكر إلى المنزلق الذي أوقعها فيه مصادقتها على مضمن معاهدة مغنية إثر انهزامها في معركة إيسلي، وحرمانها من مجالها وقبائلها الواقعة شمال شرق فجيج، لإنها لم تستطع تجذير سلطتها في باقي مجالات المنطقة بشكل قوي وفعال، والوقوف في وجه الآلة العسكرية الفرنسية وأدواتها الاقتصادية والإدارية الفاعلة في الميدان.

وإلى أواخر القرن التاسع عشر، وبعد طواف البعثة المخزنية على مواقع الحدود، لم تتكون لدى السلطة المخزنية صورة واضحة لكل أجزاء التراب المغربي المتاخمة للجزائر في المنطقة. ولقد ضربنا لذلك أمثلة عديدة في فصول الأطروحة (2).

(1) شرح ابن منظور هذه الكلمة بالقول: "قصرت عن الشيء قصورا: عجزت عنه ولم أبلغه". لسان العرب، المجلد الخامس، حرفي: ر-ز، دار صادر، بيروت، 1990 .

(2) تكفي الإشارة هنا إلى مضمون رسالة السلطان مولاي الحسن إلى أخيه مولاي عرفة يبين فيها مواقع الحدود المغربية مع الجزائر، المراد فحصها، ليتضح لنا جهل السلطة المخزنية المركزية بحقيقة مجالها الترابي في المنطقة الشرقية. فقد جاء في الرسالة قوله: "تأمرك بالتطواف على الحدود التي بين هذه الإيالة (...) وبين الإيالة الشرقية (...) وليس المقصور بذلك خصوص حدود بلاد وجدة بل حدود الإيالة كافة كفجيج وسبدو ونحو ذلك"، مع أن سبدو توجد وسط الهضاب العليا الجزائرية وداخل تراب هذا البلد. رسالة مؤرخة في 23 رمضان 1301/ يوليوز 1884، خ. ح / الرباط.

وفي جواب السلطان الحسن أيضا على رسالة السفير الإسباني في نفس الموضوع بتاريخ 4 رمضان 1886/1303، يقول فيها بأن حدود المغرب الشرقية-الجنوبية تحد من جهة بمصر ومن جهة ثانية بالسودان، وبمغنية (الجزائرية) من جهة ثالثة.

أنظر: Rézette (R): Le Sahara occidental et les frontières marocaines. Paris, 1975.

وكان الفرنسيون في بداية تعرفهم على المنطقة خلال أواسط القرن التاسع عشر لا يقلون جهلا بها عن السلطة المخزنية، لأن سلطتهم على قصور وقبائل الجنوب الغربي الجزائري المتاخمة للحدود المغربية، كانت سلطة ضبابية ظرفية، يزول أثرها بمجرد مغادرة طوابيرهم العسكرية الغازية لذلك المجال. لكن هذا الواقع قد تغير منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي بعد تنفيذ سلسلة من الإجراءات العملية، منها بناء مراكز إدارية قارة كمركز عين الصفراء عام 1881، ترابط بها قوات عسكرية هامة في أقصى التخوم الحدودية الجنوبية. مدربة ومجهزة بأحدث الأسلحة في مستوى التطور التكنولوجي الذي بلغته أوربا في ذلك العصر، بالإضافة إلى التنظيم الإداري المحكم وبناء وسائل حديثة للنقل والاتصال، كخط السكة الحديدية وأسلاك التلغراف، ودراسة مجالات المنطقة، دراسة علمية قائمة على المسح الطُّبُوغرافي ووضع الخرائط والتقاط المعلومات الميدانية في مختلف ميادين حياة المجتمع: الديموغرافية والاقتصادية، وقدرات السكان القتالية وغيرها. وهذه الإمكانيات كلها لم تتوفر عليها الدولة المغربية آنذاك، لذلك بقيت تحركات الحكومة المخزنية أسيرة لضغط التضاريس الجغرافية وبعد المسافات، وأسيرة لضعف بنياتها التقليدية. زيادة على ذلك، فقد عرف المغرب خلال النصف الثاني من القرن 19 عشر وبداية القرن الحالي سلسلة من الأزمات الاقتصادية والمالية والعسكرية أنهكت قواه وأفقدته استقلال قراره السياسي. فعلاوة على الغرامة

المالية الإسبانية وفوائد الدين الإنجليزي "105 م فرنك ذهبية" (1)، تعاقبت على البلاد سنوات من الخصاص في الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف، خلال أعوام: 1866، 1867، 1877، 1879، 1892، 1894، 1897، 1904 .. إلخ، نجم عنها قحط ومجاعات وهلاك للبشر والحيوانات. وعلى سبيل المثال، فقد كتب عامل وجدة عبد السلام بن بوشتى إلى السلطان يشرح له أحوال سكان المنطقة الشرقية عام 1892 بقوله: "إن الوطن في غاية القلة من الجذب ومصيبة الجراد حتى ألجأهم ذلك للتفرق في النحواحي الشرقية (2) لأجل خدمة الحلفا وغيرها ومن بقي منهم لو كلفتهم أدنى شيء لفروا عن الوطن لضعف حالهم وقلتهم" (3). وقد ضاعف من قلة مداخيل الدولة، إعفاء الأسر الشريفة والمرابطين وعدد من الشخصيات المالكة للثروة المقربة من المخزن، وذوي الحمايات الأجنبية من دفع الجبايات، فحال ذلك كله دون أي تراكم مالي وتطور اقتصادي.

وقد انعسكت هذه الوضعية علي تطوير الجهاز العسكري النظامي رقم ما أنفق عليه من أموال باهظة، لأجل تحديثه وتسليحه والزيادة في عدد أفراده، في إطار برامج إصلاح هياكل الدولة. وقد نقلت تقارير العسكريين الفرنسيين الذين لهم احتكاك بالعسكر النظامي المخزني في عهد السلطان مولاي الحسن انطباعات

(1) أرسل السلطان مولاي الحسن بخطاب إلى ممثله بطنجة يشرح له ما كانت عليه خزينة الدولة من قلة الدخل وكثرة الإنفاق بقوله: "إن المخزن اليوم واجب أن يعان ولا يخفاك ما نخرجه كل شهر من مشاهرات النجليز والصبليون والآلات الجهادية والبناء لها".
انظر: نعيمة هراج التوزاني: "الأمناء بالمغرب". منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة فضالة، يناير 1979، ص. 39 .

(2) يعني بها بلاد الظهرة داخل التراب الجزائري، حيث كانت الشركات الفرنسية تستقطب اليد العاملة المغربية من أطراف الحدود للعمل في أوراش الحلفا بأجور زهيدة.

(3) مؤرخة في 18 ربيع الثاني 1310/ نونبر 1892، م. و. م / ملف وجدة.

سلبية حول تنظيم هذا العسكر وتدريبه وتسليحه. ووصفت سلاح المدفعية المغربية بكونه سلاح عتيق وقليل الفائدة لعدم العناية بصيانته وإصلاحه في أوراش خاصة (1). بالإضافة إلى انعدام الانضباط في صفوف العسكر وعدم الإقبال على التداريب اليومية (2).

ولقد أوضحنا في فصل سابق مدى معاناة الحامية العسكرية المخزنية المرابطة بفجيج في عهد السلطان مولاي الحسن من قلة المئونة، حتى أفضى الأمر بأفرادها إلى الهروب من الجندية (3)، إذ عجز مستفاد وجدة عن تموينها وتموين العامل نفسه وحرسه من المخازنية لمدة عامين (4)، لقلة المداخيل. واستمرت معاناة العسكر المخزني بفجيج في عهد السلطان مولاي عبد العزيز بسبب انقطاع المؤونة عليهم لشهور عديدة عامي: 1908-1909، تعرضوا خلالها للجوع والضياع.

(1) كتب الضابط "Laval" تقريرا بتلمسان بتاريخ 16 شتنبر 1876 عن حالة الجيش المغربي النظامي، عندما رافق الجنرال (Osmond) حاكم تلمسان للقاء السلطان مولاي الحسن عند حلوله بمدينة وجدة. وقد تمكن "لافال" من معاينة أنواع مختلفة من سلاح المشاة وسلاح المدفعية المجهز بها العسكر المغربي، علق بالقول، بأنها أسلحة متجاوزة لا يمكنها أن تصمد أمام أي جيش أوربي. 3H. C. 1, A.M.G

وانظر كذلك تقرير الضابط "Marois" المؤرخ في 25 ماي 1877، عندما رافق السفير الفرنسي "Vernouillet" لمقابلة السلطان بفاس ضمنه أوصافا لا تختلف في مجملها بما ورد في تقرير "لافال".
3H. C. 1, A.M.G

إن ما يبين ضعف الجيش المغربي آنذاك سواء كان نظاميا أو معتمدا على تجنيد القبائل، هو انهزامه أمام قبيلة غياثة في أواخر جمادى الأولى عام 1293/ يونيو 1876، وكان يقوده السلطان مولاي الحسن بنفسه، غداة مسيره إلى وجدة وبني يزناسن.

انظر الناصري في الاستقصا، ج. 9، ص. 157-158-159.

(2) D.F. Weisgerber: Au seuil du Maroc Moderne.

كان الضابط "Weisgerber" من جملة الضباط الفرنسيين الذين عهد إليهم بتدريب الجيش النظامي المغربي في عهد السلطان مولاي الحسن.

(3) كتب عامل فجيج محمد بن عمر المراكشي للسلطان بتاريخ فاتح محرم عام 1310/ يوليوز 1892 يخبره بأن "الإدالة ساقطة في فجيج منذ عام ونصف". م. و. م / ملف فجيج.

(4) تعددت المراسلات بين عامل فجيج والسلطان وأمناء المستفاد بوجدة حول هذا الموضوع في ما بين أواسط عام 1890/1308 وأواسط عام 1892/1310.

وقد كتب الحجوي عن حالة بئيسة مشابهة كانت تعيشها الحامية العسكرية المخزنية بوجدة إذ يقول: "فإن هناك نحو ثمانين عسكريا مرضى كلها بضيعة [كذا] ملقون على قارعة الطرق والأسواق، جائعة بطونهم عارية أجسامهم وحالتهم تبكي من لا يعرف البكاء (1). فكيف والحالة هاته يكون بمقدور هذا العسكر أن يحمل رعايا السلطان -بهذه الأطراف البعيدة من مملكته- على احترام الإرادة المخزنية والرضوخ لكل مطالبها؟ لقد أنحى العربي المشرفي باللائمة على "دولة الأشراف العلويين" لما رآه من "تساهلهم وعدم اكتراثهم بأرض الصحراء وأهلها" حسب قوله، وأنهم أهملوا "الحزم والضبط فيما يرجع للقيام بأمور المسلمين وشد ثغورهم" (2) وذلك غداة احتلال الفرنسيين لإقليم توات وكورارة عام 1900. وفي نفس السياق، كتب أعيان القصور الفجيجية إلى السلطان مولاي عبد العزيز بتاريخ جمادى الأولى عام 1318/ غشت 1900، لما ضاقوا درعا بضغوطات العساكر الفرنسية عليهم، بالقول: "يجب عليك حفظنا ويحرم عليك إضاعتنا فليس يخفي عليك أمرنا فتخبر ولا بعاجز على كلاءتنا وحفظنا فتعذر" (3). والواقع أنه إذا كان هناك بعض التقصير تجاه منطقة الجنوب الشرقي في عهد السلطانين عبد الرحمان وابنه سيدي محمد، فإن خلفهما السلطان مولاي الحسن سارع لتدارك هذه الحالة ضمن سياسته الرامية للاهتمام بأطراف البلاد، لكن قصور الوسائل المادية للدولة المغربية وضعفها وتخلفها في جميع الميادين، حال دون مواجهة تحديات هذه

---

(1) الرحلة الوجدية.

(2) الحلل البهية.

(3) وثيقة خاصة.

المرحلة التي انقلبت فيها الموازين بين المغرب وبين القوى الأجنبية المتربصة به. وهذا ما لم يكن سكان المنطقة على وعي به، فاستمروا في الاعتقاد بقدرة المخزن على الدفاع عنهم بقوة السلاح، لكنه لم يفعل.



الخاتمة

نهجت مدرسة الحوليات في دراسة التاريخ منهاج تكامل التخصصات وتداخلها، فالتاريخ عليه بهذا الأساس أن ينفتح على الجغرافيا والسوسيولوجيا والإقتصاد والسياسة والأنتروبولوجيا. ولقد حاولنا في هذه الدراسة أن نحلل جوانب من الماضي الطبيعي والبشري للمنطقة، وتبين لنا أن عنصر المناخ وقدمَ استقرار المجموعات البشرية، وما نتج من تفاعل بين السكان ومحيطهم البيئي من أهم ما يميز تاريخ هذه المنطقة. فخلال قرون عديدة بقيت مجتمعات المنطقة سجينة لمناخ قاري وجاف ساعد بشكل كبير على إنتاج نمطين معاشيين مازالا حاضرين في شكليهما العتيق إلى اليوم، وهما: عيش الترحال ورعي الماشية وعيش الإستقرار والإشتغال بالزراعة. إنه تاريخ بنيات جغرافية واجتماعية-اقتصادية، طويلة الأمد وبطيئة التطور، لم يكن بالإمكان تجاوزها في ظل جمود البنيات المذكورة.

لكن ثبات هذه البنيات الطبيعية والبشرية خلال قرون عديدة لا يعفينا مع ذلك عن السؤال حول ظواهر انقرضت في الماضي وتركت بصماتها شاهدة عليها لحد الآن. فما زال تاريخ المنطقة في حاجة لدراسات معمقة حول ما يمكن أن يتخلل طبيعة هذا المناخ الجاف من فترات ممطرة، تبدل فيها الغطاء النباتي وتنوعت أنشطة المجموعات البشرية في إطار علاقتها بالأرض، نستنتج ذلك من أسماء أماكن عديدة لحيازات أرضية استغلت للزراعة في جهات بوسط الهضبات العليا المغربية والجزائرية أطلق عليها إسم "جنان" (ج. أجنة)، ورد ذكرها في خرائط طبوغرافية وضعها القادة العسكريون الفرنسيون في النصف الثاني من القرن الماضي وأوائل هذا القرن. وهذا يحيل على نشاط زراعي اختفى في فترة من تاريخ المنطقة نجهلها الآن، تاركا المجال لنشاط الرعي. وما زال الغموض كذلك يلف مراحل تعمير

المنطقة: فما هي أصول المجموعات البشرية المستقرة فيها؟ وكيف تمت عمليات الهجرة والتهجير من وإلى المنطقة عبر الفترات التاريخية ما قبل منتصف القرن الماضي؟ لا تتأتى الإجابة عن هذه الأسئلة وعن غيرها إلا بتظافر جهود تخصصات عدة كالتاريخ -وخاصة منه الأركيولوجيا- وعلم البيئة واللغات واللهجات المحلية. أما علاقة الدولة المغربية بأطرافها في التخوم الشرقية مع الجزائر وخاصة منها القسم الجنوبي الذي يعنينا، فقد تميزت بحرصها الثابت على الدفاع عنها كلما تعرضت لخطر أجنبي سواء كان من أتراك الجزائر أو من الغزاة الفرنسيين، وذلك طوال قرون منذ العهد السعدي، إن لم نقل العهد المريني قبله.

وبخصوص ظرفية الفترة المدروسة التي تعرضت فيها منطقة الجنوب الشرقي لهجمة استعمارية شرسة باحتلالها في أوائل القرن العشرين، فإن السلطة المخزنية لم تستطع أن تتجاوز ضعف بنياتها التقليدية وما تشكله المسافة الجغرافية من عقبات في وجه تعزيز حضور أجهزتها بفعالية في الأطراف، رغم ما بذلته من جهود في هذا السبيل خلال الربع الأخير من القرن الماضي، في الوقت الذي بادر فيه سكان المنطقة إلى تعزيز روابطهم التاريخية مع المخزن المركزي في هذه المرحلة الدقيقة، التي تطور خلالها اهتمامهم بمجالاتهم الخاصة الاعتيادية إلى الإهتمام بمجال التراب المغربي والدفاع عنه أمام الأطماع الأجنبية.

وتتميز السنوات الأخيرة من حكم السلطان عبد العزيز وعهد خلفه السلطان عبد الحفيظ قبل عقد الحماية بانتقال السلطة تدريجيا في المنطقة إلى الحكام الفرنسيين انطلاقا من مراكز حكمهم في عين الصفراء وبني ونيف، ومن نقط احتلالهم على تراب الظهرة المغربية منذ عام 1904 كالفرطاسة الغربية ومعتركة وعين بني مطهر وغيرها. وتشكل هذه المرحلة وما تلاها بعد عام 1912، في ظل السيطرة

الاستعمارية، قطيعة مع المرحلة السابقة، أقيمت خلالها سلطة تميزت بالمراقبة الصارمة للأجرة الإدارية والعسكرية الفرنسية على السكان، تمكنت من إرغامهم على الإنصياغ لأوامر الإدارة الفرنسية ، بما في ذلك دفع ضريبة الترتيب المعممة على جميع الفلاحين ومربي المواشي في المنطقة، وفي آن واحد تم الإحتفاظ برموز القيادات المخزنية والجماعات المحلية: كالعامل المخزني وبعض رجاله من المخازنية، والأمين وقواد القبائل وشيوخها، وهؤلاء كلهم تحدد دورهم في التعاون مع الإدارة الفرنسية وتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات.

وتعرضت البنيات الإجتماعية التقليدية لتفكيك تدريجي تبعا لحجم ونوعية التغييرات التي أدخلتها الإدارة الإستعمارية في مجال المواصلات والأنشطة الإقتصادية، كتنشيط الأسواق التجارية واستغلال المعادن وفتح أبواب الهجرة في وجه السكان للعمل في الأوراش الجزائرية، بيد أن مرحلة عقد الحماية تخرج عن حدود دراستنا ، وقد تغري باحثين آخرين في التاريخ لاقتحام دروبها مستقبلا.



المصادر والمراجع

I- المصادر

1- الوثائق المغربية

أ- مديرية الوثائق الملكية

✓ محافظ الترتيب العام: فحصنا منها محفظة عام 1880/1297 .

✓ الملفات:

✓ ملف فجيج

✓ ملف وجدة

✓ ملف الحدود المغربية الجزائرية

✓ ملف الصحراء الشرقية

ب - الخزانة الحسنية

✓ كنانيش الخزانة الحسنية المستعملة في البحث وبعض نماذجها. راجعنا الأرقام التالية:

47-62 -73-121-154-159-161-165-166-172-175-184-192-199-305-353-382-440-467-525-551-630-649-673-773.

✓ بعض النماذج:

كناش رقم. 47. "بيان مجمل الرسائل الصادرة عن السلطان محمد بن عبد الرحمان (1279-1290).

كناش رقم. 62. "محاصيل الزكاة والأعشار من قبائل مختلفة، المدة المتراوحة ما بين: 1276-1284".

كناش رقم. 73. "لوائح أسماء الجيش وأصحاب السلطان المتوجهين بالمكاتيب الشريفة لجهات مختلفة (1288-1292)".

كناش رقم. 154. "كشف المراسلات الصادرة والواردة على السلطان في أمور متنوعة مع خلاصة بعضها في عهد السلطان الحسن الأول 1306 ".

كناش رقم. 192. "تقييد إيالة وجدة ونواحيها وبعض القبائل المجاورة. 1309".

كناش رقم. 199. " حركة الريف ووجدة مع بعض التعيينات والإعفاءات، المدة التراوحة ما بين: 1309-1315 ".

كناش رقم. 305. "تقييد عدد رحى المسخرين من شراكة وأولاد جامع وأحميان، سنة 1290".

كناش رقم. 467."خلاصة الرسائل الواردة والصادرة في أمور متنوعة لجهات مختلفة من البلاد. 1310-1311".

كناش رقم .551. "خلاصة مكاتيب التوقيع الشريف المجابة على يد الفقيه المفضل غرنيط".

كناش رقم. 630." خلاصة الرسائل الصادرة عن السلطان إلى جهات مختلفة ما بين: 1308-1311".

كناش رقم. 649. "تقييد الشكايات الفرنسية والجزائرية على الإيالة المغربية، المدة ما بين: 1305-1314".

كناش رقم. 673. "تقييد الشكايات المرفوعة أمام محاكم وجدة وفكيك. 1302-1312.

كناش رقم 773."نسخ بعض الاتفاقيات المغربية وذلك على صعيد وزراء الخارجية، عصر السلطان مولاي عبد العزيز 1311-1322 "..

ج- مكتبة تطوان

فحصنا المحافظ التالية:

مح. 160/3. أرقام الوثائق المستفاد منها: 1

مح. 48/9 . أرقام الوثائق المستفاد منها: 42-53.

مح. 84/10. أرقام الوثائق المستفاد منها: 1.

مح. 86/11. أرقام الوثائق المستفاد منها: 62-86.

مح. 8/13. " " " " : 8-15-55-42 .

مح. 85/14. " " " " : 38-42-43-76 .

مح. 22/15. " " " " : 22-34-51-84-85-117 .

مح. 1/17. " " " " : 1-30-105-128 .

مح. 19/18. " " " " : 19-38.

مح. 28/20. " " " " : 16-28.

مح. 40/23 . " " " " : 39-40.

مح. 19/28. " " " " : 19-20.

مح. 2/32 . " " " " : 2-9-11-28.

مح. 13/40. " " " : 13-60.

الوثائق الاجنبية

سبق أن بينا في المقدمة أننا طالعنا كما كبيرا من الوثائق الفرنسية في أرشيف "فانسين" و "إكش. آن. بروفانس"، وسنقتصر على عرض سلسلات وأرقام الصناديق التي راجعناها وإدراج بعض الأمثلة منها.

أ- أرشيف فانسين (Vincennes) بباريز.

Fonds Maroc, série.3H. –

3H 1, 3H 10, 3H13, 3H14, 3H19, 3H21, 3H22, 3H63,3H 311.

Carton..3H 2. "Rapport sur l'entrevue qui a eu lieu a Sebdou le 19 et le 20 nov. 1879, entre Mr. Le Général Commandant la subdivision de Tlemcen et Si Abdessalam Raïs envoyé du Gouvernement Marocain".

Carton. 3H22. "L'armée marocain".

Les Beni Guil. Alger le 2 juillet 1896".

Carton. 3H 19. "Au sujet de la situation politique au Sahara marocain, 17 janvier 1883".

Carton 3H 21. "Etudes, notes, reconnaissances, monographies rédigées par des officiers de la mission et projets d'occupation du Maroc rédigés par le 2 ème bureau (1880-1893)(1899-1904).

- Fonds Algérie, série. 1H.

1H 103, 1H 211, 1H 215, 1H 998, 1H 1023, 1H 1024, 1H 1025, 1H1028, 1H 1029, 1H 1034, 1H 1035, 1H 1039, 1H 1049, 1H 1055, 1H 1062.

Carton. 1H 998. "Nouvelles du Sud et de l'ouest, Paris le 7 août 1896".

Carton. 1H 1024. Notice historique sur les Ahmour, Manthaubey, 7 fév. 1888".

Carton. 1H 1025. "Projet de prolongement du chemin de fer du sud-Oranais au delà de Duveyeier, Paris le 28 nov. 1899".

Carton. 1H 215. "Expedition dans le sud- Oranais (1864-65,révolte des Ouled Sidi - Cheikh), journal des marches de l'Oued Guir, Général de Wimpffen, mars- mai 1870.

Carton. 1H 1039. "Au sujet des relations entre les Beni Guil et l'Amel de Figuig, 28,janv.1909".

Carton. 1H 1035. "Compte rendu de reconnaissances sur Tendrara, 18 janv. 1905".

Carton. 1H 1049. Situation Politique dans l'extrême sud-oranais, Paris, 30 mars 1901".

Carton. 1H 1028. "situation politique et militaire action des tribus dissidentes dans les oasis".

ب - أرشيف "إكس. آن بروفانس" Aix. En Provence

Série. 30 H

30H 16, 30H 19, 30H 20, 30H 22, 30H 23, 30H 36, 30H 47, 30H 78.

Carton. 30H 19. "Maric, confins. traité de 1844-45, tracé de 1845 (...) droit de duite, Bassin de Guir et de la Zousfana, Daui-menea, Beni Guil, Hamyan, Ain-Caïr, colone de Wimpffen (1870), enquêtes de 1866-1874-1888, incidents de 1893, Figuig, (1867-1882).

Carton. 30H19. "Députation envoyée de Fuguig à Fez pour protester contre la création d'un poste dans la région des Ksour".

Carton. 30H 16. " Au sujet de la nationalité des Amour d'Aïn-Sefra, mascara le 18 sept. 1888".

Carton. 30H 23. "Renseignements sur les Ouled Jerir, les Doui Menéa, Louest, Saoura, Aïn-sefta, le 16 nov. 1885".

Carton.30 H. "Bou-Amama, Dossier personnel et correspondance (1881-1909)"-

Série. 1J

1J 150, 1J 151, 1J 157, 1J 175

Carton. 1J 150. "Cheurfa de Tyout (1874-1890)

-Beni Smir 1900

-Beni Guil 1904"

Carton. 1J 150. "Renseignements sur les tribus marocaines sahariennes et semi-sahariennes, rapports fait au cercle de Sebdou en 1880, p.32".

Carton. 1J 151. "Au sujet de fractions des Beni Guil qui ont demandé l'aman".

ج - مركز الأرشيف الدبلوماسي بمدينة نانت(1)

Centre des archives diplomatiques de Nantes. Série. C

C. 316/Tanger, C. 321/Tanger,

C. 325/Tanger, C. 360/Tanger.

2. المخطوطات

أبو مدين (أحمد بن الصغير الدرعي): الرحلة إلى بيت اللّـه الحرام (عام 1152هـ).

مخطوط ضمن مجموع: خ.ع.ر، رقم. ق. 297. [تم الفراغ من تأليفه يوم الجمعة 20 ذي الحجة عام 1156].

أبو زيان (الاغريسي العسكري محمد بن أحمد): كنز الأسرار في مناقب مولانا العربي الدرقاوي وبعض أصحابه الأخيار: خ. ع. ر، رقم. 2339.

ابن أبي محلي (أحمد بن عبد الله): منجنيق الصخور لهدم بناء شيخ الغرور ورأس الفجور من المبتدعة والزنادقة. مخطوط: خ.ع.ر،رقم. 338، [تم تأليفه في آخر جمادى الأولى عام 1017 هـ/ 1608م].

---

(1) أمدني ذ/ برحاب عكاشة مشكورا بوثائق "نانت" المبينة أعلاه.

الباعقيلي المكناسي (محمد التهامي بن عبد القادر السوسي):غنية الإنجاد في مسائل الجهاد. مخطوط: خ.ح.ر، رقم. 12313، [كتب عام 1907].

التازي (علي بن عبد القادر) : منهل الظمآن ومزيل الهموم والكروب والأحزان في كرامات قطب الزمان شيخنا محمد بن أبي زنان. مخطوط: خ - ص، س. رقم. 61، [عدد الأوراق. 122، نسخه مبارك بن رابح بن أبي القاسم عام 1264هـ].

الجزولي الهشتوكي (أحمد بن محمد بن داود): هداية الملك العلام إلى بيت اللّه الحرام والوقوف بالمشاعر العظام. (1096هـ)، مخطوط: خ.ع.ر، رقم: ق. 190.

- رحلة ثانية قام بها إلى الحج عام 1119 هـ، ضمن مخطوط: خ.ع.ق. 147.

الحضيكي (محمد بن أحمد): رحلة حجازية، (حج عام 1153). مخطوط: خ.ح.ر، رقم. 11048. (نسخة كتبت في شوال عام 1352 / يناير 1934).

الحجوي (محمد بن الحسن): الرحلة الوجدية، أو انتحار المغرب بيد ثواره. مخطوط: خ.ع.ر،رقم: ح. 123.

- رسائل مخزنية (ضمن كناش لتقييد أشغال المصارف)، مخطوط: خ.ع.ر، رقم: ح. 128.

الخلفاوي الفاسي (محمد بن محمد بن الحسن): الدر النثير فيمن صح وثبت نسبه من الوداغير، مخطوط: خ.ع.ر،ك. 1256. (ألفه عام 1264هـ).

الدرعي أبو العباس (أحمد بن ناصر): الرحلة الناصرية. (قام بها يوم الخميس 24 جمادى الأولى عام 1121-1122هـ). مخطوط ضمن مجموع: خ.ع.ر، رقم: ق. 297، (نسخة مؤرخة في يوم السبت 2 ذي القعدة 1158).

الزبادي (عبد المجيد بن علي المنالي): بلوغ المرام بالرحلة إلى بيت الله الحرام (1158هـ). مخطوط: خ.ع.ر، رقم: ك. 398، في 261ص، خ. ح. ر، رقم. 10989.

أكنسوس (محمد بن أحمد المراكشي): الجيش العرمرم الخماسي في دولة أولاد مولانا علي السجلماسي. مخطوط: خ.ع.ر، رقم: ك. 315. خ.ح.ر، رقم. 1255.

المجذوب الفاسي (عبد الكبير بن عبد الرحمان): تذكرة المحسنين في وفيات الأعيان وحوادث السنين. مخطوط: خ.ح.ر،رقم. 1235. و خ.ع.ر، رقم: ك. 270.

المدغري السجلماسي (محمد بن عبد الرحمان): كناشة، مخطوط: خ.ع.ر، رقم: د. 3634، (كتبها في شهر رجب الفرد عام 1868/1285).

المقري التلمساني (أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى بن عبد الرحمان): الروض المعطار وكتاب الأنوار في نسب آل النبي المختار. مخطوط: خ.ح.ر، رقم: 11328، (نسخة كتبت يوم الخميس 12 رجب الفرد عام 1292هـ، بدون ذكر ناسخه).

المشرفي (العربي بن عبد القادر): نزهة الأبصار لذوي المعرفة والاستبصار تنفي عن المتكاسل الوسن في مناقب أحمد بن محمد وولده الحسن. مخطوط: خ.ع. ر،رقم: ك.579. (كتبه عام 1290هـ).

- الحسام المشرفي لقطع لسان الشاب العجرفي الناطق بخرافات الجعسوس سيئ الظن أكنسوس. مخطوط: خ.ع.ر، رقم: ك. 2276.

- طرس الأخبار بما جرى آخر الأربعين من القرن الثالث عشر للمسلمين مع الكفار وفي عتو الحاج عبد القادر وأهل دائرته الفجار. مخطوط: خ.ع. ر، رقم:ك. 496، (133 ورقة).

- أقوال المطاعن في الطعن والطواعن . مخطوط: خ. ح. ر، رقم. 2054، [عدد الأوراق: 131].

- الحلل البهية في تاريخ ملوك الدولة العلوية وعن بعض مفاخرها الغير المشاهدة. مخطوط: خ. ع.ر، رقم : د. 1463.

- كناشة. مخطوط: خ.ع.ر، رقم :ك. 204-471.

المكناسي (محمد بن العياشي): زهر البستان في أخبار مولانا زيدان. مخطوط: خ.ح. ر، رقم: ز. 12044، خ.ع.ر، رقم: د. 2152.

مجهول: شجرة الأنساب. مخطوطة خاصة، (نقلها الجيلالي بن محمد عن مخطوط آخر بتاريخ ربيع الثاني عام 1297هـ).

مجهول: ترجمة أبي الحسن علي بن أبي غالب الإدريسي الحسني. مخطوط: خ.ع.ر، رقم. 3166، (عدد صفحاته: 6 بدون تاريخ التأليف].

مجهول: رسائل سعدية. مخطوط: خ. ع. ر، رقم:ك. 287.

مجهول: الإبتسام عن دولة ابن هشام. مخطوط: خ.ح.ر، رقم: ز. 12490.

الناصري (محمد بن عبد السلام أبو العباس): الرحلة الكبرى. مخطوط:

خ.ح.ر، رقم: 6904،ص. 629.

خ.ح.ر، رقم : 5658، ص. 456، (ع.1196هـ).

- الرحلة الصغرى. مخطوط: خ.ح.ر، رقم. 121،ص. 217.

- **الصغير(محمد بن علي بن عيسى)**: ورقات من مخطوط في حكم المفقود، في ملكية صاحبه.

- **الصومعي التادلي (عبد الرحمان بن إسماعيل بن إبراهيم)**: التشوف الصغير، نسخة مخطوطة كتبها محمد بن أحمد بن الصديق اليعقوبي الرشيدي، بتاريخ شهر رجب الفرد عام 1944/1364، في ملكية صاحبها.

- **عبد الحفيظ بن الحسن (السلطان)**: داء العطب. مخطـوط: خ.ح.ر، رقم: 11400 ز.

- **العلوي الحسني (إدريس بن أحمد)**: الذرر البهية والجواهر النبوية (ج.2)، مخطوط: خ.ح.ر،رقم. 131.

- **العشماوي (أحمد بن محمد)**: التحقيق في النسب الوثيق. مخطوط: خ.ع.ر، رقم. D.1351 (نسخة مؤرخة في 10 جمادى الأولى عام 1261).

العياشي (محمد بن عبد الجبار) ت. 1756/1169. الإحياء والانتعاش في تراجم سادات زاوية آيت عياش. مخطوط (ضمن مجموع) خ.ع.ر، رقم: د. 1433.

العياشي (أبو سالم): الرحلة العياشية أو ماء الموائد. الرباط، طبعة ثانية مصورة بالأوفسيط، صدرت ضمن مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر عام 1977/1397 (وضع فهارسان محمد حجي).

الغالي الفيلالي (أحمد بن الهاشمي بن صالح الحسني): **تحفة الراغب في السعادة في الترغيب لطلب الشهادة**. مخطوط مصور على الشريط، خ.ع.ر، رقم. 475، [كتبه عام 1887/1305].

الفضيلي العلوي (إدريس بن أحمد) : الدرر البهية والجواهر النبوية في الفروع الحسنية والحسينية. مخطوط: خ.ع.ر، ك. 497، (383ص).

- **القادري الحسني الفاسي (أحمد بن عبد القادر بن علي)**: نسمة الآس في حجة سيدنا أبي العباس (ع.1100هـ)، مخطوط: خ.ع.ر، رقم: ك. 1418، وضمن مجموع، خ.ح.ر، رقم. 8787.

- **القندوسي (محمد المصطفى بن الحاج البشير)**: طهارة الأنفاس والأرواح الجسمانية في الطريقة الزيانية الشادلية. مخطوط: خ.ع.ر، رقم: د. 14، (نسخة كاملة تقع في 164 ص).

- **القندوسي (محمد بن أبي القاسم)**: التلوين في التمكين في مطلع الصلاة على صاحب الوحي المبين. مخطوط: خ.ع.ر، (انتهى في 19 ربيع الأول عام 1269 هـ / 1852).

- **القادري الحسني الفاسي (أحمد بن عبد القادر بن علي)**: نسمة الآس في حجة سيدنا أبي العباس (ع. 1100هـ)، مخطوط: خ.ع.ر، رقم: ك. 1418، ضمن مجموع ، خ.ح.ر، رقم. 8787.

- **السنوسي (محمد بن علي)**. رحلة حجازية. مخطوط. خ.ع.ر، رقم .1258، [الجزء الأول منه مصور على الشريط].

السوسي السملالي (علي بن محمد): مطالع السعادة في فك سياسة الرئاسة. مخطوط: خ.ح.ر، رقم . 11.445؛

- منتهى النقول ومشتهى العقول. مخطوط: خ.ح.ر، رقم :50، و، خ.ع.ر، رقم: د. 633.

السلمي المرادسي الفاسي (أحمد بن محمد حمدون): الدّر المنتخب المستحسن في بعض مآثر أمير المومنين مولانا الحسن. مخطوط: خ.ح.ر، رقم. 12184 (في أربعة أجزاء).

- **الشاوي (عبد الرحمان بن أبي القاسم)**: رحلة القاصدين ورغبة الزائرين. مخطوط: خ. ح.ر، رقم. 5656. (تمت الرحلة يوم الأحد ذي الحجة عام 1141 هـ / 1729م).

الشرقي (أبو محمد بن محمد الإسحاقي): رحلة الفقيه الوزير أبي محمد الشرقي إلى الحج عام 1143هـ، مخطوط: خ.ح.ر، رقم. 1867. [نسخة مؤرخة في جمادى الأولى عام 1343هـ].

اليوسي (محمد بن الحسن بن مسعود): رحلة حجازية (عام 1095)، مخطوط ضمن مجموع: خ.ع.ر، رقم: ك. 1418.

II - المراجع

1- الكتب المطبوعة والدوريات بالعربية

أ - الكتب

إبن إبراهيم (عباس بن محمد السملالي المراكشي): الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الاعلام. الرباط، المطبعة الملكية، 1975-1983، (عشرة أجزاء)، (تحقيق عبد الوهاب بن المنصور).

إبن أبي زرع (علي الفاسي): الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس. الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1973.

إبن أبي سماحة (عبد القادر بن محمد بن سليمان الملقب بسيدي الشيخ). ت. عام 1025 هـ / 1616 م، الياقوتة، وجدة، مطبعة أطلال، غشت 1992، [قدم لها وترجم أعلامها، عبد الله طواهرية].

ابن تيمية (أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام): كتاب التصوف ضمن مجموع فتاوي أحمد بن تيمية. المجلد. 11، الرباط، طبع ونشر مكتبة المعارف، بدون تاريخ الطبع.

- فقه التصرف، بيروت، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى عام 1993، (303ص)، (تهذيب وتعليق الشيخ زهير شفيق الكبي).

ابن حمادوش (عبد الرزاق الجزائري): رحلته: لسان المقال في النبإ عن النسب والحسب والحال، قدم لها ودرس بعض أفكارها أبو القاسم سعد الله في كتابه: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج.3، ص. 221-241.

ابن خلدون (عبد الرحمان): كتاب العبر وديوان المبتدإ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. بيروت، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر، 1967، (ط. ثالثة).

ابن زيدان (عبد الرحمان): إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس. الدار البيضاء، 1990، (خمسة أجزاء).

العز والصولة في معالم نُظُم الدولة. الرباط، المطبعة الملكية، 1962/1382، (في جزئين).

ابن مريم (أبو عبد الله محمد بن أحمد): البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان. الجزائر، المطبعة الثعالبية، 1908، 315ص، [وقف على طبعه محمد بن أبي شنب].

ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب. بيروت. دار صادر، الطبعة الأولى عام 1990، [خمسة عشر مجلد] حرفي: ر-ز، مجلد5، وحرفي: و- ي، مجلد15.

ابن عبد الله (عبد العزيز): الموسوعة المغربية للإعلام البشرية والحضارية. معلمة المدن والقبائل، المغربية، مطبعة فضالة 1977، (مطبوعات وزارة الأوقاف).

ابن عسكر (محمد الشفشاوني): دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر. طبعة حجرية. وهناك نسخة مطبوعة من تحقيق محمد حجي، صادرة عن دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1976.

ابن قنفذ القسنطيني (أحمد الخطيب): أنس الفقير وعز الحقير. الرباط، منشورات المركز الجامعي للبحث العلمي، 1965. (نشر بعناية: محمد الفاسي وأدولف فور).

إبن القاضي المكناسي (أحمد): جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس. الرباط، دار المنصور للطباعة والرواقة، 1973، (جزءان).

إبن سودة (عبد السلام بن عبد القادر): دليل مؤرخ المغرب الأقصى. الدار البيضاء، طبع ونشر وتوزيع دار الكتاب، طبعة ثانية، 1960، (جزءان).

ابن هطال التلمساني (أحمد): رحلة محمد الكبير باي الغرب الجزائري إلى الجنوب الصحراوي الجزائري. القاهرة، نشر عالم الكتب، طبعة أولى، 1969، (تحقيق وتقديم: محمد بن عبد الكريم).

برحاب (عكاشة): الدولة المغربية ومشكلة الأطراف في مطلع القرن العشرين، نموذج عمالة وجدة، من سنة 1900 إلى سنة 1912. بحث لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، نوقش بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط في 28 فبراير 1997، (مكتوب بالحاسوب).

بوعشرين (الحسن بن الطيب بن اليماني): التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب. كتبه عام 1906/1324، الرباط، دار النشر والمعرفة، 1994، [السفر الأول، تقديم وتصحيح محمد المنوني].

البزاز (محمد الامين): تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسائل وأطروحات، رقم. 18، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1992.

البكري (**أبو عبد الله**): المغرب في ذكر بلاد إفريقيا والمغرب (وهو جزء من كتاب المسالك والممالك)، الجزائر، عام، 1857، (نشره دوسلان).

بنعلي (**محمد بوزيان**): واحة فكيك، تاريخ وأعلام. الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1987/1407.

إيكلمان (**ديل**): الإسلام في المغرب. ج.1، الرباط، دار توبقال، 1989، [ترجمة محمد أعفيف].

التوزاني (**نعيمة الهراج**): الأمناء بالمغرب في عهد السلطان مولاي الحسن (1290-1311/1873-1864)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، أطروحات ورسائل، رقم. 2، المحمدية، مطبعة فضالة، يناير 1979.

التوفيق (**أحمد**): مساهمة في دراسة المجتمع المغربي في القرن التاسع عسر. إينولتان ((1850-1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، أطروحات ورسائل: 1، الدار البيضاء، مطبعة دار النشر المغربية، (جزءان).

الجيلالي (**عبد الرحمان بن محمد**): تاريخ الجزائر العام. 4 مجلدات، بيروت، دار الثقافة، 1980.

حجي (**محمد**): الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين. الرباط، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، عام 1396هـ / 1976، (في جزئين).

حمودي (**عبد الله**): الإنقسامية والتراتب الإجتماعي والسلطة السياسية والقداسة، ملاحظات حول أطروحة كلنير، ضمن: الأنتربولوجيا والتاريخ، حالة المغرب العربي، الرباط، دار توبقال، ط. 1، 1988، [ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد الله الفلق].

-**داود (محمد)** تاريخ تطوان، (المجلد الرابع) تطوان، مطبعة المهدية 1965.

الإدريسي الحسني (يوسف بن عابد الفاسي): ملتقط الرحلة من المغرب إلى حضرموت. الدار البيضاء، شركة النشر والتوزيع، 1988، (حقق المخطوط وقدم له وعلق عليه: أمين توفيق الطيبي).

الريفي(عبد الكريم بن موسى): زهر الأكم. الرباط، مطبعة المعارف الجديدة، 1922، (دراسة وتحقيق: آسية بنعدادة).

الزياني(أبو القاسم): البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، تقدم بها رشيد الزاوية إلى كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس عام 1991 (دراسة وتحقيق).

الكتاني(عبد الحي بن عبد الكبير): فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، بيروت، دار الغرب الإسلامي 1986، طبعة ثانية في ثلاثة أجزاء. (تحقيق إحسان عباس).

الكتاني (محمد جعفر بن إدريس): سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس. نسخة مصورة عن المطبعة الحجرية الفاسية في 3 أجزاء، مكتبة ك.أ. الرباط. كتا: 920.0640.

كلافال (بول): المكان والسلطة. بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، طبعة أولى عام 1410 هـ/ 1910. (ترجمة عبد الأمير شمس الدين عن الأصل: (Paul Claval : Espace et pouvoir)

المودن (عبد الرحمان): التوتر والإنفراج في علاقات البادية والمدينة في مغرب ما قبل الإستعمار، ضمن ندوة تطور العلاقات بين البوادي والمدن في

المغرب العربي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 10، 1988.

- البوادي المغربية قبل الإستعمار (قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر) منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 25، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1995.

مارمول (كربخال): إفريقيا. منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر الرباط، مطابع المعارف الجديدة، الدار البيضاء، 1984، ج.1، (ترجمة محمد حجي ومحمد زنيبر وآخرون).

مزيان (أحمد): مساهمة في دراسة المجتمع الواحي بالجنوب الشرقي المغربي. (فجيج ما بين: 1845-1903). الدار البيضاء، مطبعة فجر السعادة، 1988، 592 ص.

مرزاق (محمد): الشيخ محمد بن أبي زيان وزاويته بالقنادسة، الدور الديني والثقافي والسياسي. رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1988، (مرقونة على الآلة الكاتبة).

الناصري أبو العباس (أحمد بن خالد): الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. الدار البيضاء، دار الكتاب، في تسعة أجزاء، 1956. (تحقيق وتعليق جعفر الناصري ومحمد الناصري).

الضعيف الرباطي (محمد بن عبد السلام بن أحمد): تاريخ الضعيف. الدار البيضاء، دار الثقافة، 1988، في جزئين، (تحقيق محمد البوزيدي).

العماري أحمد : مشكل الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب من حوالي 1830 إلى حوالي 1902. دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1981. (مرقونة على الآلة الكاتبة في أربعة أجزاء).

عياش (جرمان): دراسات في تاريخ المغرب. الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، 1986. (تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز التمسماني خلوق).

الاغواطي (الحاج ابن الدين): رحلة الأغواطي. مخطوط ترجمها من العربية إلى الإنجليزية: ويليام. ب. هودسن، وأعاد ترجمتها إلى العربية وقدم لها: أبو القاسم سعد الله في كتابه أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج.2، ص. 243-268.

الفكيكي (حسن): مقاومة الوجود الإيبيري بالثغور الشمالية المحتلة. 1415-1574. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ، نوقشت بكلية الآداب، الرباط، 1990، (مرقونة على الآلة الكاتبة في جزئين).

الفشتالي (عبد العزيز بن محمد): مناهل الصفا في أخبار الملوك الشرفاء (مختصر الجزء الثاني)، نشر عام 1944، (تحقيق عبد الله كنون).

القادري (محمد بن الطيب): نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني، الرباط، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1986، أربعة أجزاء، (تحقيق محمد حجي وأحمد التوفيق).

السوسي (محمد المختار): المعسول. الدار البيضاء، مطبعة النجاح، 1380هـ، (في 20 جزءا).

- إيليغ قديما وحديثا. المطبعة الملكية، 1386هـ / 1966م.

سعد الله (أبو القاسم): تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16 ـ20 م)، ج. 1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، (598 ص).

- أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر. 3 أجزاء، بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي،ط، ثانية، 1990.

الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم موسى بن محمد اللخمي): الإعتصام، (جزءان). بيروت، طبع ونشر دار المعرفة، بدون تاريخ الطبع.

الشقراني الراشدي (أحمد بن عبد الرحمان): القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط. بيروت ، دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1991، (تحقيق وتقديم ناصر الدين سعدوني).

الهرماسي (محمد عبد الباقي): المجتمع والدولة في المغرب العربي. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، عام 1987، (152 ص).

الهلالي (العربي بن محمد): فجيج: تاريخ وثائق ومعالم (المسجد العثيق والصومعة الحجرية)، طنجة، المطابع الدولية، 1981، (154ص).

الوزان (الحسن بن محمد): وصف إفريقيا. الرباط، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، ج. 1-2، عام 1980، (ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر).

الوفراني (محمد الصغير): صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر المطبعة الحجرية الفاسية، بدون تاريخ.

ب - الدوريات

أبو سمرا (مروان): "فرنان بروديل مؤرخ "المتوسط والعالم المتوسطي": الصحراء ، البدو والإسلام قطب المتوسط التاريخي". **مجلة الإجتهاد**، عدد. 17، السنة الرابعة، خريف عام 1992م / 1413هـ، بيروت، دار الإجتهاد للأبحاث والترجمة والنشر.

بوطالب (إبراهيم): "أدوار ضابط الإستعلامات أثناء الحماية في المغرب". **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط**، عدد. 18، عام 1993، ص. 141-167.

الطاك (بوطيب): "من التحولات الرعوية - زراعية إلى التمدين في المغرب الشرقي". **مجلة كلية الآداب بفاس**، عدد. 11، عام 1990، ص. 219.

بريتشارد(إيفانز): "الدراسات الأنتروبولوجية الحديثة". مجلة الفكر العربي، عدد . 37-38، عام 1985، ص. 90-91، (ترجمة شبيب بيضون).

تيودور (س. هيميرو): "تأملات حول التاريخ والمؤرخين". **مجلة عالم الفكر**، عدد. 1، من المجلد العشرين، عام 1989، ص. 253-274، (عرض وتحليل د. مصطفى العبادي).

المنوني (محمد): "المصادر العربية لتاريخ المغرب" . مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط،

أعـــدا. 1982/9 ، 1985/11، 1986/12 ، 1987/13، 1988/14، 1989/15-1990.

مـرتيديس (**أرنـال غرثيـا**): "كتـاب الراهب خوان بوتيستـا". **مجلة البحث العلمي**، عدد. 34 عام 1983، ص. 122، (تعريب أمينة اللوه).

عبـد النور (**أنطوان**): "الريف والمجتمع الفـلاحي". **مجلة الفكر المعاصر**، عدد. 12، سنة 1981، ص. 99، [تصدر عن مركز الإنتماء القومي ببيروت].

العوينـة (**عبـد الله**): "المظاهر المناخية للقحولة، الجفاف في المغرب والبلدان المجاورة للصحراء". **مجلة جغرافية المغرب**، عدد. 6، سنة 1982.

بـروديل (**فـرنـان**): "عن التاريخ الجديد" . حوار أجرته معه مجلة: (Magazine littéraire)، عدد. 212، نونبر 1984، ص . 18-24. نقل الحوار إلى العربيـة مصطفـــى المسنــــاوي في مجلة بيت الحكمـــــة، عدد. 5، أبريل 1989، ص. 5-12.

شقيـر (**محمد**): "مقاربة في المجال السياسي". **المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي**، عدد. 7-8، 1988، ص.5-12.

مجلة الوثـائق، تصدرها مديرية الوثائق الملكية:

مجموعة 2، عدد. 8، عام 1992/1412.

مجموعة 3. عام 1976.

مجموعة 6، عام 1987/1408.

جريدة صحراء المغرب، عدد. 5،14 يونيو 1957.

– عدد. 42، 18 جمادى الثانية 1958/1377 .

– عدد. 57، شوال 1377، 23 أبريل 1958:

خ. ع.ر، رقم. 580. k

جريدة الجنوب، 17 ماي 1963.

جريدة المحرر، 25 فبراير 1979.

عركون (محمد): "استجواب" أجري معه هامش ندوة ابن خلدون، المنعقدة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط في 14-17 فبراير 1979، جريدة المحور الصادرة بتاريخ 25 فبراير 1979.

2 - الكتب والدورات الاجنبية

أ- الكتب

AYACHE (G),

Les origines de la guerre du Rif. Publication de La Sorbonne, Paris, S.M.E.R, Rabat, 1981.

AUGUSTIN (B),

Les confins Algéro-Marocain. Edit. Larose, Paris, 1911.

AUGUSTIN (B) et LACROIX (N),

- La pénétration saharienne (1830-1906). Alger, 1906.
- L'évolution du nomadisme en Algérie, Paris, 1906.

AGERON (R),

Les Algériens musulmans et la France (1871-1919), Paris, 1968.

BENCHERIFA (A) et POPP (H),

L' oasis de Figuig, persistance et changement. Pub. De la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Rabat, Passau, Rabat, 1992.

BADUEL (P.R),

- La production de l'espace national au Maghreb. In Etats, territoire et terroirs au Maghreb. Edit. C.N.R.S. Paris, 1985, pp. 3-47.

- Le défi saharien. In Enjeux sahariens, nov. 1981, C.N.R.S, Paris, 1984.

BONTE (P),

L'herbe ou le sol? l'évolution du système foncier pastoral en Mauritanie du sud-ouest. In Héritiers en pays musulmans. Edt. C.N.R.S, 1987.

BERQUE(J),

- Les oulemas fondateurs, insurges du Maghreb. Sindibad, Paris, 1981.
- Qu'est qu'une tribu nord-africaine. Duclot, Alger, 1974.

BERDOUZI (M),

Robert Montagne et les structures politiques du Maroc près- colonial, (Regards sur le Maroc), Pub. C.H.E.A.M, Paris, 1986.

BRAUDEL (F),

- La Méditerranée et le Monde Méditerranéen à l'époque de Philipe II. Armand Colin, Paris, 1976, 2T.
- La Méditérranée: l'espace et l'historique. (Sous la direction de Braudel), Flamarion, Paris, 1985.

CAMPS (G),

Les berbères, mémoire et identité. Edit. Errance, Paris, 1987.

COUR (A),

L'établissement des dynasties des cherifs au Maroc et leur rivalité avec les Turcs d'Alger. 1904.

DAUMAS (E.lt.Col),

Le Sahara Algérien. Alger, 1845.

DE LA MARTINIERE (H.M.P) et LACROIX (N),

Document pour servir à l'histoire du Nord-Ouest Africain. 4vol. Alger, 1896-97

DESPOIS et RAYNAL

Géographie de L'afrique du Nord-Ouest. Payot, Paris, 1967.

DEFOUCAULD (V.C),

Reconnaissance au Maroc 1883-1884. 2vol. (Textes et Atlas), Paris, 1888.

DOLFFUS (Olivier),

L'espace geographique, que sais-je, N° 1390, Presse universitaire de France, Paris. 1977.

DRAGUE(G),

Esquise de L'histoire religieuse du Maroc. In Cahiers de L'Afrique et l'asie, Paris, 1951.

ETTAG (B),

Des mutation agro-pastorales à l'organisation dans le Maroc oriental. (Thèse de Doctorat d'Etat, Université de Toulouse le Mirail) , 1987, (dactylographiée).

ERKMAN (J), Le Maroc moderne. GALLEMARD, PARIS 1985.

FRANCOIS (Ch. Roux) et CAILLE (J),

Missions diplomatiques françaises à Fez. Edit. Larose, Paris, 1955.

FAUJAS (M),

La frontière Algéro-Marocaine. (Thèse de Doctorat).

Grenoble, 1906.

FASSI (Allal-Al),

La vérité sur les frontières marocaines, extrait des archives secrèts des bureaux d'affaires indigènes françaises en Algérie.

Tanger, 10 juillet 1961.

GANIAGE (J),

L'expansion colonial de la France, sous la Troisième République 1871-1914. Payot, Paris, 1968.

HENIA (A),

- Le Grid: ses rapports avec le Beylik de Tunis (1676-1840).

Pub. De L'Université de Tunis, 1980.

- Mécanisme d'articulation des communautés oasiennes du Jerid avec le pouvoir central de Tunis au cour du XVIII siècle - XIXI siècle, dans le Maghreb, approches des mécanismes d'articulation. Edité par R. Bourqia et H. Hopkins.

HISNAR (H),

L'espace géographique. PUF, Paris, 1978.

JULIEN (Ch.A),

Le Maroc face aux impérialismes 1415-1956. J.A, Paris, 1978.

KABLY (M),

Société, pouvoir et religions au Maroc à la fin du moyen âge. Edit. Moisonneuve et Larose, Paris, 1986.

LOSHAK (D),

Espace et contrôle social. In Centre, Périphérique, Territoire. PUF, Paris, 1978.

LAROUI (A),

- Les origines sociales et culturelles du Nationalisme Marocain 1830-1912. Maspero, Paris, 1977.

- Esquisses historiques. Centre Culturel Arabe, Casablanca, 1992, (191p).

LYAUTEY (GL),

Vers le Maroc, lettres du Sud - Oranais, 1903-1906. Colin, Paris, 1937

LOUIS(A),

Nomades d'hier et d'haujourd'hui dans le sud Tunisin. C.N.R.S IDISUD, Aix-En-Provence, 1979.

MAROUF(N),

Les rapports ville-campagne au Maghreb, applications au domaine saharien. (Coll.ET Sem). L'évolution des rapports ville-campagne au Maghreb. Pub. Faculté des Lettres, Rabat, 1988.

MARTHE et GOUVION (E),

Kitab Aâyane El Marhariba Imp. Oriental, Alger, 1920. MASSIGNON (L),

MASSIGNON (M)

Le Maroc dans les premières années du XVIsiècle, tableau géographique d'après Léon l'Africain. Alger, 1906.

MAAZOUZI (M),

L'Algérie et les étapes successives de l'amputation du Territoire Marocain. Dar El Kitab, Casablanca, 1976.

MEZZINE (L),

Le Tafilalt, contribution à l'histoire du Maroc au 17 et 18ème siècle. Pub. La Faculté des Lettres, Rabat, 1987.

MIEGE (J.L),

Le Maroc et l'Euope. IV. Vol. (1830-1894), Presse Universitaire de France, Paris, 1963.

MORSY (M),

Les Ahansala, examen du rôle historique d'une famille maraboutique de l'Atlas marocain au XVIII siècle, Lahaye-Mouton, Paris, 1972.

MOULAS (C),

L'eau dans les oasis sahariennes. (Thèse), Alger, 1927.

NOUVEL (S),

Nomades et sédentaires au Maroc. Emile Laros, Paris, 1919,(153p).

NORDMAN (D),

- La Notion de la Frontière en Afrique du Nord: mythes et réalités (vers 1830-1912). Thèse, Montpellier, 1975.

- L'armée d'Algérie et le Maroc: le dynamisme de la conquête (fin du XIXème siècle - début du XXème siècle).Pub. De la Faculté des Lettres, Rabat, 1996.

NEHLIL (M),

Lettre Cherifiennes. E. Guilmoto, Paris, 1915.

PASCON (P).

- Rapport consultaire de Mathews: introductions et annotations (in Enjeux Sahariens, Table Ronde du C.R.E.S.M. 1981). C.N.R.S, 1984,PP. 101-131.

- Petit Larousse (en couleur). Librairie Larousse, Paris, 1978.

RINN(L),

- Marabouts et Khouan, étude de l'islam en Algérie. Lib. A. Jourdan, Paris, 1884.

- Nos frontières sahariennes. 1886.

ROSS (E.Dunn),

Resistance in the desert maroccan responses to French imperialisme, 1881-1912, The University of Wisconsin, Press. U.S.A, 1977.

RUSSO (P),

Au pays de Figuig. Imp. Française, Casablanca, 1923, (92p).

REZETTE (R),

Le Sahara occidental et les frontières marocaines. Nouvelles Editions Latins, Paris, 1975.

SEBTI (A),

Insécurité et figures de la protection au XIXème siècle, la "ztata" et son vocabulaire. In La société civile au Maroc.C.M.E.R, Rabat, 1992, (pp.47-69).

SAYAGHE (S),

La france et les frontières Maroco-Algériennes, 1873-1902.

Edit. C.N.R.S, 1986, (140P).

TOUATI (H),

Entre Dieu et les hommes lettrés saints et sorciers au Maghreb au 17ème siècle.

Paris, 1994.

VALENSI (L),

Fellahs Tunisiens, l'économie rurale et la vie des campagnes au 18ème siècle.

Mouton, Paris, Lahaye, 1977.

WEINSGERBER (DR.F),

Au seuil du Maroc moderne. Rabat, 1947, (368p).

Périodiques **ب – الدوريات**

AOUCHAR (A),

"La région historique dans l'histoire du Maroc". Revue. Maroc-Europe, Edit. La Porte, Rabat, 1993 , n° 4, pp. 33-44.

ALLAIN (J.C),

"L'expansion française au Maroc de 1902 à 1912. In Travaux et Recherche, Metz France, 1972.

ANONYME,

"Description sommaire du Ksar de Moughrar Thatani".**B.S.G.A.**

ANONYME,

"Rapport sur les caravanes du Gourara". In Quinzaine Coloniale, 1899.

BAUGER (L.T),

La confération des Beni-Guil. B.S.G.A.O, 1907, (T.XXVII).

BERARD (V),

La leçon de Figuig (question extérieures). Revue de Paris, 18 juillet-août 1911.

B.ABDELLAH (A),

Processus militaire . Revue Maroc-Europe, n° . 7, Edit. La Porte, Rabat, 1994, pp. 35-58.

BOUCHAT(J),

Beni-Ounif (sud - oranais), étude géographique historique et médicale. Archives de l'Institut Pasteur d'Alger, 1956, pp. 575-671

CAVARD (Capt),

Le Ksar de Beni-Ounif. B.S.G.A.O, 30 oct. 1905.

CAMILLE(F),

La vallée du Guir et de la Zousfana. B.S.G.A.O,1902.

COLONIEU (Col),

De Geryville à Figuig. B.S.G.A.O. 1891,pp. 294-316.

COUR (A),

Notes sur la région de Berguent. B.S.G.A.O, 1909,pp.31-67.

DOUTE (ED.),

- Les deux politiques. B.C.A.F, 1903,p. 306.

- Figuig, notes et impressions. R.G, 15 mars 1903, pp. 177-202.

EL HACHMI (M),

Tradition, légendes, poèmes sur Figuig. B.S.G.A.O, 1907.

GAQUIERE,

Berguent, Ras-el-Aïn. B.S.A.O, juin 1913.

GENDRE

La région des Ksours du sud-oranais. R.T, 1909-1910.

GRAND GUILLAUME (G),

Régime économique et structure du pouvoire, le système des foggara du Touat. R.O.M.M, sep. 1973.

GROMOND (R),

Le particularisme de Figuig. B.C.A.F-R.C, 1939.

HUGONOT (R), HOMO(J),

Ich, oasis de montagne. In Travaux de l'Institut de Rechrches sahariennes, 1951.

LIVENCK (A).

L'oasis de Figuig. R.G, juillet -déc. 1884, (T.XVIII),PP.360-370.

PARIEL (Comdt),

Figuig, dans l'Afrique du nord illustré. 9 avril 1927.

PERROT(L),

Itinéraire de Geryville à Figuig et retour, (fév. 1868). In Spéctateur militaire, Paris, 1882, (T.XVI, pp. 272-287,405-420);(T.XVII,pp.218-238,399-428).

SCHAUDT (J),

Voyages au Maroc. B.S.G.A, 1889, (3°-4trim).

SEVAT(D),

Les confins de l'Algérie et du Maroc, le sud-oranais, Figuig, le sud marocain. B.S.G.E.C.M, 1905.

SIGNEE (L.P),

Figuig. B.S.G.A, 1903, pp. 275-263.

TERRIER (A),

Les événements de Figuig. B.C.A.F, 1903.

الفهارس

✓ الجداول

✓ الأشكال

✓ الخرائط

✓ الموضوعات

الجداول

الاشكال

الخرائط

فهرس الموضوعات



دار أبي رقراق
للطباعة والنشر